جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية
-باتنة- قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ الدكتور:
• نسيمة طويل عمر فرحاتي

لجنة المناقشة

الاســـــم	الرتبـــــة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د. عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
د. عبد الناصر جندلي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	ممتحنا
د. صالح زياني	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	ممتحنا
د. عبد الحق بن جديد	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	ممتحنا
د. لعجال أعجال محمد الأمين	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2009-2010

شكر وتقدير

أشكر الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي على توجيهاته ونصائحه .

أشكر كل أساتذتي الكرام الذين واكبوا مختلف أطوار دراستي

أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة عملي المتواضع

إهداء

إلى روح والدي رحمه الله

إلى أمي حفظها الله

إلى زوجي عز الدين شكرا واحتراما وتقديرا

إلى نورا حياتي ولداي رحمة و عثمان

الفهرس:

مقدمة.....	أ-ح
الباب الأول: الإطار النظري للدراسة	
الفصل الأول: المقاربات المفاهيمية و النظرية للإستراتيجية الأمنية	
المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية وأهم المقتربات النظرية التي تدرسها.....	3
المطلب الأول: الإستراتيجية: "ضبط مفاهيمي للمصطلح".....	5
المطلب الثاني: مقتربات دراسة الإستراتيجية "مقترب الارتباط نموذجا".....	14
المبحث الثاني: مفهوم الأمن وأهم الأطر النظرية التي تدرسه.....	21
المطلب الأول: "الأمن" ضبط مفاهيمي للمصطلح.....	22
المطلب الثاني: أهم الأطر النظرية التي تعرضت لمفهوم الأمن.....	32
المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية بعد الحرب الباردة.....	43
المطلب الأول: التحول في الإستراتيجية الأمنية التقليدية.....	44
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة.....	57
الفصل الثاني: منطقة شمال آسيا: "دراسة إستراتيجية وأمنية للمنطقة"	
المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا.....	71
المطلب الأول: ضبط إقليمي وتاريخي لمنطقة شمال شرق آسيا.....	72
المطلب الثاني: معطيات القوة (الاقتصادية، القيمية، العسكرية) لمنطقة شمال شرق آسيا.....	85
المبحث الثاني: القضايا الأمنية الرئيسية في منطقة شمال شرق آسيا.....	107
المطلب الأول: قضايا إعادة التوحيد.....	109
المطلب الثاني: النزاعات الإقليمية.....	117
المطلب الثالث: الترتيبات الأمنية في منطقة شمال شرق آسيا.....	125
المبحث الثالث: الرؤى الأمنية للدول الرئيسية لمنطقة شمال شرق آسيا.....	134
المطلب الأول: الرؤية الأمنية الصينية.....	135
المطلب الثاني: الرؤية الأمنية اليابانية.....	143
المطلب الثالث: الرؤية الأمنية الكورية.....	150

الباب الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
الفصل الأول: التوجهات الإستراتيجية للسياسة الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا	
المبحث الأول: التفكير الإستراتيجي الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا "بين التغيير والثبات".....	160
المطلب الأول: منطقة شمال شرق آسيا في المخطط الإستراتيجي الأمريكي.....	161
المطلب الثاني: المفاهيم الإستراتيجية الأمريكية بشأن منطقة شمال شرق آسيا.....	170
المبحث الثاني: أولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.....	182
المطلب الأول: المصالح الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.....	183
المطلب الثاني: التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا..	194
الفصل الثاني: **المثلثاتية الإستراتيجية في شمال شرق آسيا والسياسة الأمنية الأمريكية بها**	
المبحث الأول: العلاقات الأمنية الأمريكية الصينية.....	208
المطلب الأول: الخلافات الأمنية الأمريكية – الصينية.....	209
المطلب الثاني: التنافس الأمريكي الصيني على الدور الإقليمي الأول في منطقة شمال شرق آسيا.....	227
المبحث الثاني: العلاقات الأمنية الأمريكية اليابانية.....	239
المطلب الأول: التحالف العسكري الأمريكي- الياباني.....	240
المطلب الثاني: التوجهات الحديثة للسياسة الأمنية اليابانية.....	253
المبحث الثالث: العلاقات الأمنية الأمريكية الكورية.....	263
المطلب الأول: أبعاد السياسة الأمنية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية.....	264
المطلب الثاني: البرنامج النووي لكوريا الشمالية.....	276
الخاتمة.....	287
الملاحق.....	294
قائمة المراجع.....	309

مـــقـــدمـــة:

شغلت الدراسات الأمنية ومنذ نهاية الحرب الباردة، حيزا هاما ضمن مواضيع العلاقات الدولية الأكثر معالجة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التغير الذي لحق بالعديد من المستويات التي تعالج هذه الدراسات وخاصة على مستوى المفاهيم والمصطلحات التي تدور حولها، حيث عرف مفهوم الأمن ذاته تغيرا في تحديده وفي تحديد أبعاده ومستوياته.

ونظرا للتغير الواضح الذي أحدث على مفهوم الأمن وعلى مستويات التهديد التي عرفتها الدول من قبل، حدث تغيرا مماثلا على مستوى الإستراتيجيات الأمنية للعديد من الدول.

وبالموازاة مع تغير مفهوم الأمن كمسلمة أحدثت على الدراسة النظرية . والتغير الذي صاحبه في الإستراتيجية الأمنية كمسلمة أخرى أحدثت على المستوى العملي، كان من البديهي أن كلا المسلمتين سوف تؤثران وبدرجة أولى على:

- التفكير الإستراتيجي الأمريكي من الناحية النظرية.
- الإستراتيجية الأمنية الأمريكية من الناحية العملية.

يصف زيجينو بريجنسكي لحظة انفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية على إثر اندثار الاتحاد السوفياتي سياسيا وتقسيم تركته العسكرية بين جمهورياته، بقوله:

"كان التتويج الذاتي للرئيس الأمريكي بأنه الزعيم العالمي الأول لحظة

في الزمن التاريخي ... بل سابقة لم تترتب على أقرب السوابق التاريخية"[1].

وكان ذلك حقيقيا حيث اعتبر انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية وانفرادها كقوة وحيدة مهيمنة مما أنتج عنه نظاما عالميا فريدا أحادي القطبية، سابقة تاريخية لم تعرفها الدول ولا النظام

[1] زيجينيو، برجينسكي، الفرصة الثانية، ترجمة عمر الأيوبي، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 01.

الدولي منذ تشكيله، لكن هذا البروز الأمريكي كأقوى دولة في العالم جعلها تتحمل ثلاث أعباء رئيسية كان لزاما عليها أن تقوم بها بالإضافة إلى العبء الأساسي لها وهو حماية أمنها القومي:

1- إدارة علاقات القوة المركزية في عالم تتغير موازينه الجغرافية السياسية وتوجيهها وتشكيلها وتقوية التطلعات القومية لتمكين نشوء نظام عالمي أكثر تعاونا.

2- احتواء النزاعات أو إنهائها، والوقوف في وجه الأخطار الدولية كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز حفظ السلام الجماعي في المناطق التي مزقتها الحروب والنزاعات.

3- التعامل بفعالية أكبر مع تزايد عدم المساواة في العالم وتزايد التهديدات البيئية والإيكولوجية.

لكن الانفراد بالزعامة واستمرارية هذا الانفراد رهين بأن لا تبرز أي دولة بمعالم قوة قد تهدد هذه الاستمرارية، حيث في الشمال الشرقي للقارة الآسيوية –وما تحويه من قوى متزايدة ومتطلعة لقوة أكثر- بدأت تظهر مجموعة من الدول بخصوصية مختلفة وبمعامل قوة كبيرة، حيث كان كل من الصين واليابان بعيدان عن تقييم الوضع العالمي الجديد بعناية، فكلاهما استفاد إستراتيجيا من نهاية الخطر الشيوعي المتفاقم لحدودهما، وكلاهما كان يحصد نتائج تزايد قوتها الاقتصادية:

- الصين بنمو اقتصادي مطرد، صاحبه تزايد في الترسانة العسكرية مما أدى إلى تطلع دولي وإقليمي بمعالم قوة جديدة.
- اليابان بقوة اقتصادية كبيرة، وسيطرة تجارية على المعاملات مع الولايات المتحدة الأمريكية لكن بدور سياسي وعسكري متقدم بفعل الاتفاقات الأمنية الأمريكية والدستور الياباني.

وبجوارهما وعلى الجبهة الشرقية للصين، يوجد النظام الكوري الشمالي المعزول اقتصاديا وسياسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وزادته هذه العزلة بفعل الانهيار السوفياتي وفقدان الحماية من طرفه، مما جعل كوريا الشمالية تتطلع لدور الدولة القوية بامتلاكها للسلاح النووي.

هذه الدول الثلاث: الصين، اليابان وكوريا المشكّلة للمجال الإقليمي الذي أصبح يعرف بمنطقة شمال شرق آسيا فرض على الولايات المتحدة، أن تدرك التغيرات التي أحدثت بفعل انهيار الاتحاد السوفياتي، والتي أحدثت كذلك بفعل تغيرات ميكانيزمات القوة لهذه الدول الاقتصادية بالنسبة للصين واليابان والعسكرية بالنسبة لكوريا. وأن تضع الإستراتيجية الأمنية الكفيلة بتحقيق أهدافها في منطقة شمال شرق آسيا.

إشكالية الدراسة:

في ظل دولة قوية ومنفردة بالزعامة ومنتصرة في نزاع إيديولوجي على قوة كبرى أخرى (كما يصفها رونالد ريغان انتصار جمهورية الحرية ضد جمهورية الشر)، وفي ظل وجود ثلاث دول أخرى قوية وتتطلع لمزيد من القوة وبالتالي المكانة المستقبلية إقليميا ودوليا سيكون السؤال الذي يتطلب توجيهه في إطار هذه الدراسة هو:

"ما هي محاور ومعالم الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا؟".

أي ما هو مستوى التحرك الأمني الأمريكي: بأي طريقة وبأي وسائل لاستمرار الهيمنة وتحقيق المصلحة في منطقة شمال شرق آسيا.

أسئلة فرعية توضيحية:

لتوضيح الإشكال السابق الذكر وتحديد أطره يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي التهديدات الأمنية الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا.

2- كيف يمكن أن يمكن وصف تعامل الولايات المتحدة مع الدول المشكلة لمنطقة شمال شرق آسيا: (منافسين أو أعداء) .

3- ما الدور الأمني الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا بالنظر إلى استمرار اعتماد اليابان بشكل مطرد عليها ، بالإضافة إلى تنامي القوة الصينية.

أسباب اختيار الموضوع:

-لأن نهاية الحرب الباردة خفف من وزن العوامل الشاملة في العلاقات الدولية، حيث أصبحت الساحة الدولية موصوفة أكثر بالحركية الإقليمية وهذا سيبدو واضحا من خلال التوجهات الإقليمية التي ستغلب على دول منطقة شمال شرق آسيا.

- ظهور وبشكل متزايد لنهج الاستنتاج العقلاني والنماذج الرياضية على الدراسات الدولية، حيث برزت أهمية متزايدة للمنهج على حساب الموضوع، ومن هنا برزت أهمية الدراسة الأمريكية لبلدان محددة في منطقة إقليمية محدودة.
- إن أهمية استخدام دراسة الحالة في العلاقات الدولية تبدو في أحيان كثيرة أكثر فائدة في الابتعاد عن التحليل التجريدي والتصوري لهذا الحقل المعرفي، ولأن محللو العلاقات الدولية وصلوا في الكثير من الأحيان إلى تصور الجانب النظري، فربما ستكون دراسة الحالة من الواقع الدولي أكثر فائدة لفهم العلاقات الدولية وصيرورتها.

لماذا منطقة شمال شرق آسيا؟

- لقد اتضحت حقبة جديدة في الدراسات الإستراتيجية هي الحقبة الباسيفيكية (التي تحوي شمال وجنوب آسيا)، هذه الحقبة أظهرتها العديد من العوامل:

1- ظهور وبروز العديد من الدول ذات معطيات قوة متزايدة.

2- الاختلاف القيمي لهذه المنطقة وتميزها عن باقي الأقاليم الدولية الأخرى.

ظهور الدول الآسيوية كقوى اقتصادية مؤثرة وسعيها لتأكيد وجودها وقيمها وطابعها السياسي والاجتماعي هو ما جعل الحديث عن الحقبة الباسيفكية ممكنا، فهذه الدول حاولت تقديم البديل للنهج الليبرالي السائد والمهيمن على كل المجالات.

بالإضافة إلى ذلك يتضح دور الدول الآسيوية وخاصة المتموقعة في شمال شرقها كدول فاعلة ضمن الاتجاهات الدولية الثلاث الأكثر تأثيرا في حقبة ما بعد الحرب البارة وهي:

- العولمة.
- الصراع من أجل التوازن الإقليمي.
- الصراع من أجل توازن القوى.

فرضيات الدراسة:

الفرضية:

"تتحرك الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وتتحدد معالمها وفق ما يقتضيه منطق المصلحة الأمريكية".

وتختلف المصلحة باختلاف الدولة المتعامل معها وباختلاف حجم تشابك المصالح معها، سواء الاقتصادية أو العسكرية وعلى هذا الأساس سنلمح تغيرا في هذه الإستراتيجية وطريقة التعامل الأمريكي مع دول من منطقة إقليمية واحدة.

الافتراضات:

1- اختلفت التهديدات الأمنية للمصلحة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، باختلاف التوجه الإستراتيجي للدولة المتعامل معها.

2- التعامل الأمريكي مع دول شمال شرق آسيا، تذبذب بين التعاونية والتنافسية وذلك بفعل عوامل تشابكت بين مصالح الدول المعنية والولايات المتحدة الأمريكية.

3- الدور الأمريكي في المجال الأمني في منطقة شمال شرق آسيا تمحور في حفظ التوازن والاستقرار بين دول هذه المنطقة.

المنهج:

- إن الاستنباط هو أهم الطرق البحثية التي يتمكن من خلالها الباحث من التحليل العلمي للظاهرة الدولية، لأن الوصول إلى تحديد مفاهيمي ومصطلحاتي للموضوع ينطلق من البحث عن المعلومات وتحليلها، والوصول فيما بعد إلى نتائج بصدد هذه الظاهرة، وهذا ما سيعتمد عليه في هذه الدراسة وهو تحديد للمفاهيم والمصطلحات الخاصة، دراسة الوقائع والأحداث.

لاستخلاص النتائج بصدد هذا الموضوع، كما ستعتمد الدراسة على دراسة المقاربات النظرية الخاصة بالأمن، بالإستراتيجية ثم تفكيك هذه المقاربات ومحاولة إيجاد جزئيات منها تطبق على موضوع الظاهرة، أي اتخاذ النهج النزولي وهو النهج المميز "للمنهج الاستنباطي".

- كما سيستعان "بالتقنية التاريخية" من حيث أن البحث يحتاج وفي العديد من محطاته إلى فهم الظروف والعوامل التاريخية التي أثرت في سير الأحداث وتوجب العودة إليها بالمناقشة والتحليل.
- ومادام جوهر البحث هو الإستراتيجية فقد تطلب استخدام إستراتيجية "الارتباط" في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما سيفصل فيه في تحديد الإطار النظري للدراسة.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

أ- الحدود الزمانية:

اختير للدراسة فترة زمنية محددة قدرت بالفترة التي تبدأ بنهاية الحرب الباردة، وقد وقع الاختيار على هذه الفترة نظرا:

- فترة ما بعد الحرب الباردة عرفت تغيرا هيكليا في طبيعة النظام الدولي، وفي توزيع القوة المشكلة له.

- الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة عرفت تغيرا واضحا في توجهاتها، مما يعني بالضرورة تغير في هذه التوجهات نحو منطقة شمال شرق آسيا.
- دول منطقة شمال شرق آسيا عرفت تغيرا واضحا في معايير قوتها وحتى في التطلع نحو دور أكثر تأثيرا إقليميا ودوليا خاصة الصين.

ب - <u>الحدود المكانية للدراسة:</u>

تتحدد دراسة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بنطاق إقليمي ثابت وهو المنطقة الإقليمية لشمال شرق آسيا بدولها الرئيسية الثلاث وهي: الصين، اليابان وكوريا (بشقيها الجنوبي والشمالي).

<u>صعوبات دراسة الموضوع:</u>

1- تتميز الدراسات الأمنية بالتشابك والغموض وأحيانا كثيرة بنقص وغموض المعلومات المتوفرة

2- الإتصال بالسفارات المعنية –دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية- كان يصطدم بالتردد الكبير من طرف القائمين عليها عندما يتعلق الأمر بالنواحي الأمنية لدولهم .

3- الموضوع ذاته طرح صعوبة حصره والإحاطة به .حيث يمتد إلى الجانب الأمني والإستراتيجي الإقليمي .

4- عدم توفر المراجع المتخصصة في الموضوع –الكتب خاصة - .

<u>هيكل البحث:</u>

تنقسم الدراسة إلى قسمين هما:

أ- **<u>القسم الأول</u>**: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

وقد حاول هذا القسم الإحاطة بمختلف المفاهيم الرئيسية لهذه الدراسة من خلال التعرض بالتوضيح لمفاهيم أساسية مثل الإستراتيجية، الأمن مع تغطية المقتربات الرئيسية التي عالجت كلا المفهومين.

بالإضافة إلى ذلك تعرض القسم الأول في شطره الثاني إلى منطقة شمال شرق آسيا بالتحديد والتحليل، من حيث التعريف بالمنطقة الإقليمية وحصرها، وحصر دولها وتحديد معالم القوة بها، بالإضافة إلى توضيح القضايا والرؤى الأمنية الأساسية لهذه الدول.

ب - <u>القسم الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة</u>

وقد تعرض بالتحليل للتفكير الإستراتيجي الأمريكي نحو المنطقة المحددة للدراسة كذلك تعرض لأهم التهديدات الأمنية التي تحملها هذه المنطقة على الأمن القومي الأمريكي.

في الشطر الثاني من القسم الثاني وضحت الدراسة مفهوم المثلثاتية الإستراتيجية وكيف استخدمت في منطقة شمال شرق آسيا من خلال التعرض للعلاقة الأمنية الأمريكية مع كل من الصين، اليابان وكوريا.

وتبدو صعوبة دراسة هذا الموضوع من خلال تشابك وكثرة العوامل المؤثرة فيه، كما أن منطق المصلحية الذي تتعامل به الولايات المتحدة في علاقاتها مع دول شمال شرق آسيا، تجعل الجزم بنتائج منطقية ونهائية أمر صعب.

ولابد أن صعوبة الموضوع وتشابكه هي أحد مغريات البحث فيه، لأن التعمق في دراسته سيكشف للباحث أبعاد جديدة تتحكم في سير العلاقات الدولية في المنطقة الآسيوية، وما أصبحت تمثله هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية واقتصادية وما يفرضه هذا الواقع من تنافس القوى الكبرى على السيطرة على هذه المنطقة.

الباب الأول :

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول :المقاربات المفاهيمية و النظرية للإستراتيجية الأمنية .

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية وأهم المقتربات النظرية التي تدرسها.

المطلب الأول: "الإستراتيجية": ضبط مفاهيمي للمصطلح.

المطلب الثاني: مقتربات دراسة الإستراتيجية: "مقترب الارتباط نموذجا".

المبحث الثاني: مفهوم الأمن وأهم الأطر النظرية التي تدرسه.

المطلب الأول: "الأمن": ضبط مفاهيمي للمصطلح.

المطلب الثاني: الأطر النظرية التي تعرضت لمفهوم الأمن.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: التحول في الإستراتيجية الأمنية التقليدية.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة.

تحاول الإستراتيجية كغيرها من العلوم الإجابة على فرضية أساسية وهي فهم وإدراك ظاهرة معينة، فتحاول بذلك أن تكون علما شاملا يقود جميع أنواع الصراعات. لقد طرأ على علم الإستراتيجية تحولات مختلفة حيث تحدث "هيربرت روزنسكي" في الماضي عن الإستراتيجية الفطرية، أما العصر الحديث فيعرف الإستراتيجية العلمية، أي انتقال الإستراتيجية من التحكم الفطري والغريزي للإنسان إلى علم ثابت ذو قواعد يدرس كمادة في أهم الأكاديميات العالمية.

هناك أيضا من يقارن الإستراتيجية بلعبة الشطرنج، حيث يكون دولتين، أو معسكرين، أو حتى قطبين دوليين متعارضين في المصالح والأهداف ويكون القاسم المشترك بينهما هو قاعدة المنافسة.

- قاعدة اللعبة- حيث الذي يخطط أفضل على المستوى الإستراتيجي يكون تحقيق أقصى قدر من الأهداف لصالحه.

جاءت ضرورة الإستراتيجية بالنسبة للدولة من أهمية تخطيط الدولة وأجهزتها، من حقيقة كون التخطيط أصبح من قبيل المسلمات في العصر الحالي، ومن واقع أن تحقيق المصالح والأهداف أصبح يتم في وسط دولي متصارع فيما بينه، لذلك أصبحت إستراتيجية الدولة المقياس والمعيار الصحيح لتنفيذ هذه المصالح.

تتميز إستراتيجية الدول عادة بالثبات والاستقرار النسبي، حيث تعتمد على منطلقات ومقومات لا غنى عنها حتى تحقق أهدافها، وتركز الدول خاصة على الناحية الأمنية وتحقيق أهدافها القومية سواء في الأقاليم المتاخمة لها أو في أقاليم بعيدة عنها، لكنها تملك بها مصالح بالغة الأهمية فيكون من أولوياتها المحافظة على استقرارها وتواجدها العسكري بها.

في ضوء المقدمات سالفة الذكر سيقسم موضوع الفصل الأول إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية وأهم المقتربات النظرية التي تدرسها.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن وأهم الأطر النظرية التي تدرسه.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية وأهم المقتربات النظرية التي تدرسها

يؤكد الإستراتيجي الصيني « Sun Zi » أن التخطيط الإستراتيجي الفعال يتطلب معرفة الكثير نظريا حيث يقول: "إن الأكثر تميزا من القادة والسياسيين في وضع خططهم الإستراتيجية هم الأكثر حكمة وعلما واستشرافا". وأكد على هذه المقولة القانون العسكري الياباني، حيث فرض على العسكريين أن يعرفوا في نفس الوقت العلوم والفنون الأخرى. ثم أتى فرديرك الثاني في أوربا فيؤكد أن: "قراءة الأدب والرسائل هي ضرورية للقادة العسكريين في جيوشه".

أصبح واضحا ضرورة قراءة الإستراتيجية كعلم من أجل الحصول على تطبيق عملي فعال فالحصول على الإستراتيجية كفن يتطلب التركيز على المعرفة النظرية كسابقة على العمل التنفيذي، لذلك دراسة الإستراتيجية كتطبيق يتطلب دائما معرفة أسسها ومفاهيمها النظرية والأساسية.

أضف إلى ذلك أن تحديد الإطار النظري والمفاهيمي لمصطلح معين أمر جد هام من حيث ضبط لغة المناقشة والتفسير فتوضيح مفهوم الإستراتيجية سواء على المستوى الضيق أو الأشمل، أمر جد هام للإجابة عن أهم التساؤلات التي سوف تطرحها الدراسة فيما بعد.

وتحديد مفهوم الإستراتيجية عادة ما يصطدم بصعوبتين أساسيتين:

الصعوبة الأولى: تكون بصدد الانصهار بين النظري والعملي لأن الإستراتيجية أصلا هي فن عملي تسللت تدريجيا إليها الجوانب النظرية.

الصعوبة الثانية: تحديد مفهوم مطاطي غاية في الصعوبة خاصة في حصر مجالاته وحدوده المعرفية فهو يضيق ليشمل الجوانب العسكرية فقط، ويتسع ليشمل الجوانب الإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

ورغم الصعوبات المذكورة آنفا إلا أن تحديد المفاهيم لأي دراسة يعتبر ضبطا لمجالها، فالإستراتيجية وتحديد أطرها النظرية والتركيز على مقترب الارتباط منها سيكون محور المناقشة في هذا المبحث وفق التقسيم التالي:

المطلب الأول: "الإستراتيجية": ضبط مفاهيمي للمصطلح.

المطلب الثاني: مقتربات دراسة الإستراتيجية: "مقترب الارتباط نموذجا".

المطلب الأول: الإستراتيجية: "ضبط مفاهيمي للمصطلح"

أولا: أصل المصطلح "إستراتيجية"

التحليل الكلاسيكي لأصل مصطلح إستراتيجية يقود إلى وجوده في مختلف اللغات الأوربية أو الإغريقية أو اللاتينية، ففي الألمانية نجد stratégie وفي الروسية نجد strategija، ومصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين[1]:

- Stratos: ونعني به الجيش أو الجيوش في حالة حرب أي الجيوش التي تعسكر في منطقة ما.
- Agein: ونعني بها الدفع إلى الأمام.

وتركيب الجزئين يعطينا مفهوم لغوي يتمثل في الجيش الذي تدفع به إلى الأمام.

Stategia أيضا اشتقت منها كلمة strategema ولها معنى آخر في اللاتينية حيث تعني الحيلة أو الوسيلة في الحرب.

كما يرجع العديد من المفكرين أصل كلمة إستراتيجية إلى الكلمة اليونانية « stratégos » التي تعني الأمن العسكري في عهد الديمقراطية اليونانية[2].

ثانيا: تعريف مصطلح الإستراتيجية

تطور مفهوم وتعريف كلمة إستراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ العسكري وفقا لاختلاف وتطور التقنية العسكرية في كل عصر عن الآخر، ووفقا لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد ومفكر، ومن هنا تنجع الصعوبة في تقديم تعريف جامع ومانع لكلمة إستراتيجية، لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه ودقيق لهذا المصطلح، لكن هذا لا يمنع من إحصاء العديد من التعاريف التي حاولت إيجاد دلالة له.

---

[1] صلاح، نيوف. مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، (الأكاديمية العربية الممقترحة، الدانمارك 2008)، ص 3.

[2] مفهوم الإستراتيجية، "عن الموسوعة المعرفية وكيبديا"، www.wikipidia.com، اطلع عليه 14 فيفري 2009.

1 - **تعاريف المدرسة الغربية لمصطلح الإستراتيجية:**

- يعرف كلوزفيتش الإستراتيجية بأنها: "فن استخدام الاشتباك، من أجل هدف الحرب"[1].

- ويعرفها ليتريه: "هي فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد عدد أكبر من الجيوش لضمان النجاح في المعارك"[2].

- أما كراسة التدريب المشترك الصادرة سنة 1902 فتعرف الإستراتيجية بأنها: "فن التخطيط لحملة ما وتوجيهها، وهي الأسلوب الذي يسعى إليه القائد لجر العدو إلى المعركة"[3].

- في حين يعرفها فوش على أنها: "فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها"[4].

- كما يعرفها ليدل هارت: "هي فن توزيع استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة"، لكن ليدل هارت عدل هذا التعريف بمجرد دراسته لحقيقة كون تعريفه لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في حجمها وعددها[5].

- وقد أعطى ريمون آرون تعريفا مقارنا لها مع مصطلح الدبلوماسية حيث عرفها على أنها: "قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعين للسياسة"[6].

2 - **تعاريف المدرسة الشرقية**:

- يقول لينين في توضيح مصطلح الإستراتيجية: "الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة"[7].

---

[1] كارل كلوز فيتش. عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الإمامي،(بيروت: مؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، ص.175.

[2] ليتريه (1881-1901) فيلسوف ولغوي فرنسي.

[3] إدوارد، ميد إيدل. رواد الإستراتيجية الحديثة، ترجمة محمد عبد الفتاح، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1956)، ص. 231.

[4] المرجع السابق، ص.232.

[5] ليدل, هارت. الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، 1967)، ص.397.

[6] موسوعة وكيبيديا الحرة، مرجع سابق.

[7] إسماعيل صبري مقلد. "موضوع الإستراتيجية السوفيتية"، في مجلة السياسة الدولية، العدد 7، يناير، 1967، ص.35.

- أما كوزلوف فيعرفها على أنها: عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن من الحصول على أهداف.

- كما يعرفها كرازيلفكوف –ضابط سوفياتي سابق- بأنها: "الإستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الإستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة"[1].

إذا حسب التعاريف الشرقية لهذا المصطلح فالإستراتيجية مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعا عن مصالح طبقية محددة، وتدرس الإستراتيجية في ضوء التجارب العسكرية والأوضاع السياسية والطاقات الاقتصادية والمعنوية.

من الواضح أن القاسم المشترك بين التعريفات المختلفة للإستراتيجية على أنها فن وعلم يتصرف إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه من غير هذا السبيل.

وكان أول من أعطى تعريفا لمصطلح الإستراتيجية الإستراتيجي الصيني صن تسو Sun Tzu في مؤلفه "فن الحرب"[2] والذي يعتبر أقدم ما ألف في هذا المجال حيث عرف الإستراتيجية على أنها: "يمكن مقارنة أي جيش بالماء فالماء يترك المرتفعات ويغزوا الأماكن المنخفضة وهكذا الجيش يتفادى القوة ويهاجم الضعف، السيل ينتظم حسب تضاريس الأرض والانتصار يحرز بالتلازم مع وضعية العدو"[3].

كما أكد تسو على أن: "فن الحرب هو ذو أهمية بالغة وحيوية للدولة" فهو مسألة حياة أو موت وبمثابة الطريق إلى بر الأمان أو الخراب، ولذا فهو موضوع يستحق البحث والتحدي لا يمكن بأي حال تجاهله.

---

[1] المرجع نفسه.ص.36

[2] "صن تسو ووه": مواطن وجندي في مملكة تشي (الصين حاليا)، طلب منه الملك موولور أن يفيده بخبرته في مجال الحرب والمعارك، فوضع خلاصة خبرته وتجاربه في كتاب فن الحرب وذلك في القرن الخامس قبل الميلاد، أخذ الملك بمبادئ كتاب تسو فتوسعت مملكته، واعتمدت الإستراتيجية الغربية الأمريكية في معركة عاصفة الصحراء على نفس المبادئ.

[3] صن، تسو. فن الحرب، ترجمة رؤوف شبايك، (بيروت: دار الطليعة، 2007)، ص.13.

يحكم فن الحرب –الإستراتيجية- حسب تسو خمسة عوامل ثابتة، يجب أن تؤخذ في الحسبان، هذه العناصر الخمسة هي[1]:

1. **القانون الأخلاقي (تاو Too)**: الانسجام بين الحاكم والمحكومين مما يدفع لإتباع أوامر القائد، أو كما يطلق عليه حاليا: "التدريب المستمر".

2. **السماء (المناخ)**: يقصد بها الليل والنهار، البرودة والحرارة، الفصول.

3. **الأرض (التضاريس)**: ترمز للمسافات وساحات المعارك وما تحمله من احتمالات النجاح والانتصار.

4. **القائد**: ويرمز كما يؤكد تسو إلى فضائل الحكمة كالإخلاص وحسن الخلق.

5. **النظام**: يقصد به طريقة تنظيم الجيوش وتقسيمه بطريقة صحيحة إلى وحدات، وطريقة توزيع الرتب، وحصول الإمدادات والتحكم في معدل الانفاق العسكري.

ثالثا: نشأة مصطلح الإستراتيجية وتطوره

تعتبر الحرب واحدة من الظواهر الحتمية في حياة الإنسان، واكبت سيرته على هذه الأرض، وكانت معلما بارزا في تاريخه الطويل، ولأن الحرب كذلك، فقد استحوذت كسواها من فروع المعرفة الإنسانية على اهتمام الكثير من المفكرين والدارسين الذين حاولوا الوصول إلى استنتاجات ومبادئ وقوانين عامة لهذه الظاهرة المعقدة من خلال الدراسة المقارنة لتجارب الحروب الإنسانية على مختلف أنماطها.

1) **الفكر الإستراتيجي الآسيوي القديم –نموذج الفكر الصيني-:**

كان للكتابة مكانة رفيعة في الصين[2]، وقد كرس الكثير منها للأمور العسكرية حيث ظهر العديد من أعلام الفكر الإستراتيجي الصيني من أهمهم[3]:

---

[1] المرجع نفسه، ص15.

[2] وضعت الصين فهرسا عشريا أحصى أكثر من 4000 عنوان في الفكر الإستراتيجي.

[3] Hervé, couton. traité de stratégie, (économico-Paris, 1999), p-156.

- "**صان بن** Sun Bin": أشهر أعماله "الاتفاقية العسكرية" يغلب الطابع العملي على رؤيته الإستراتيجية، تحدث عن الدعم اللوجيستي وتأثير ذلك في زيادة فعالية إطالة الحملات العسكرية.

- "**هي يانش** He yanshi": أهم مؤلفاته الإستراتيجية:

*كتاب "معلم الفروسية Simo-Fa": نص مختصر ظهر في القرن الرابع أو الخامس قبل الميلاد يتحدث عن إدارة الجيوش، وضرورة أن تكون الحرب عادلة.

*كتاب "الإستراتيجيات الثلاث Sen lue" يحلل في سيطرة الحكومة والأبعاد السياسية للإستراتيجية.

تعتبر مؤلفات هؤلاء المفكرين الإستراتيجيين الصينيين من ركائز الفكر الإستراتيجي الغربي رغم أن الغربيين تعاملوا دائما مع الفكر الصيني على أنه حكمة أكثر مما هو علم ومع هذا ترجم كتاب فن الحرب لصن تسو إلى كل اللغات الأوربية ابتداء من الروسية سنة 1889 إلى الانجليزية بداية القرن العشرين.

2) **<u>الفكر الإستراتيجي الغربي القديم:</u>**

ا-الفكر الإستراتيجي اليوناني:

امتلك اليونان العديد من التحليلات التكتيكية والإستراتيجية في عصرها القديم، فكان الإسبارطيون أول من كتب في الصراعات وإستراتيجية خوضها، وكانوا أول من علموا هذه الأفكار من خلال معلمين عسكريين سموهم بالتكتيكيين[1].

يعتبر كل من إني ,أندرسونس أقدم من كتب في الإستراتيجية خلال العهد اليوناني حيث اعتمدوا كثيرا على الممارسات العملية أكثر من التنظير، رغم وجود هذا الأخير في كتابات إكسنوفون حيث ظهر التفكير التنظيري في مؤلفه "تحليل الفروسية" فكان أول من نظر في التكتيك[2].

ب- **الفكر الإستراتيجي الروماني:**

---

[1] "مفاهيم إستراتيجية"، مفاهيم ومصطلحات إسلام أولين، في www.islam-online.com، اطلع على الموقع في: أكتوبر 2008.

[2] صلاح، نيوف. مرجع سابق، ص-35.

كان لدى الرومان فكرا عسكريا أصيلا وجديدا وصل إلى عمق الأشياء والأمور الإستراتيجية وذلك حسب النصوص الرومانية، ودلالة ذلك التفوق التكتيكي الروماني خلال قرون متتالية مما أوحى بوجود بنية تنظيمية دقيقة للعقيدة العسكرية، فيؤكد على ذلك بوليبب قائلا: "المرشحون للوظائف العامة كان عليهم المشاركة في عشر حملات عسكرية قبل اختيارهم من قبل المواطنين"[1].

أشهر مؤلفات الرومان في المجال الإستراتيجي جاء بها كل من "كاتوا "، بوليب وفرونتينوس في مؤلفه "تعليقات عسكرية عند هوميروس"

ج- الفكر الإستراتيجي العربي الإسلامي:

معظم الكتب التي سبقت مؤلفات ابن خلدون والتي تتعلق بالفكر الإستراتيجي فقدت بعد تعرض الدول العربية للغزو المتكرر على يد المغول، لذلك تعتبر مؤلفات ابن خلدون عن الحروب والطرق المستخدمة في المعارك من قبل مختلف الشعوب أول ما ظهر من التراث العربي في هذا المجال[2].

عرف القرن 13 حتى القرن 16، العديد من المؤلفات التي تقترب من التكتيك والإستراتيجية من بينها: "تعليمات رسميةللنخبة العسكرية"[3]، كتاب "الفن العسكري" كتبها محمد بن عبد الله، كتاب "الفن العسكري والفروسية" كتبه علي بن عبد الشامان بن هزيل.

3) **الفكر الإستراتيجي الأوربي الحديث:**

يعتبر العصر الحديث أخصب ما ألف وكتب في مجال الإستراتيجية، حيث صدرت العديد من المؤلفات التي دفعت بهذا المجال المعرفي وطورته، ومن أهم هذه المؤلفات[4]:

- كتاب "الحرب" حوالي 1420، ألفه الماركيز Velleno.
- كتاب "مبادئ الصراعات النبيلة" سنة 1502 كتبه روبرت بالزاك Robert Balsac.
- كتاب "فن الحرب" لنيكولاميكافيلي، الكتاب الوحيد الذي نشر أثناء حياته، وقد جاء ناقدا للمؤسسات العسكرية التي كانت سائدة في عصره، أعيد طبع الكتاب سبع مرات في القرن 16.

---

(1) صلاح، نيوف. المرجع السابق، ص-36.

(2) Edward Mead Eale ; la stratégie ; Tom 1, (Paris : groupe universitaire Français, 1990), P-23.

(3) Ibid, P.24.

(4) IbDEM, P-24.

4) الفكر الإستراتيجي المعاصر:

عرف التاريخ المعاصر ظهور العديد من الكتابات في الفن الإستراتيجي لكن أكثرها شهرة وتداولا كانت مؤلفات كلوزوفيتش Clouseuwitz، حيث حقق مرحلة جديدة في تفكيره الإستراتيجي الذي تركز حول الحرب كاستمرار للسياسة، لكن بوسائل أخرى وعلى قاعدة التمييز بين الشكلين أو وجهي الحرب.

الفكر الإستراتيجي لكلوزفيتش اصطدم بالبراغماتية البريطانية وبالمعارضة الإيطالية لمبادئه لذلك ظهرت ثلاث مدارس ناقدة لفكره ومحاولة إيجاد خط إستراتيجي خاص بها هذه المدارس هي[1]:

أ- المدرسة الإيطالية:

عرفت إيطاليا إنتاجا إستراتيجيا هاما في القرن 19، خاصة في دراسة عناصر الإستراتيجية والتكتيك، ويعتبر « luigi blanch » صاحب مؤلف "دراسة حول تكتيك الأسلحة الثلاث"، أشهر كاتب إستراتيجي إيطالي.

ب- المدرسة الفرنسية:

إن الإنتاج الإستراتيجي الفرنسي كان تحت هيمنة كتاب ألفه المارشال مارمن Marmont بعنوان "روح المؤسسات العسكرية" يتركز حول النظرية العامة للفن العسكري وتنظيم الجيوش.

- خلال القرن العشرين تراجع التأليف والاهتمام بدراسة الإستراتيجية خاصة أنه كان زمن الحروب الكبرى، فكان التطبيق العملي للخطط الإستراتيجية يغلب التنظير في هذا المجال، ومع هذا ظهرت بعض المقالات التي تتحدث في مجال الإستراتيجية .

رابعا: الإستراتيجية في إطار العلاقات الدولية:

تعرف الإستراتيجية بمعناها الشامل بـــ "قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق المصلحة الوطنية"[2]. فالإستراتيجية بالمعنى الدقيق هي: استخدام القوة لبلوغ أهداف

[1] إسماعيل، صبري مقلد. مرجع سابق، ص-37.
[2] كارل، كلوزوفيتش. مرجع سابق، ص-24.

سياسية وبعبارة أخرى هي قيادة العمليات العسكرية لتحقيق المصلحة الوطنية. ويؤكد على ذلك كلوزوفيتش حيث يقول: "أن الحرب تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية، ولابد أن تتكيف مع الوسائل الحربية المتوفرة"[1]، وأيضا: "ليست الحرب عملا سياسيا وحسب بل أداة حقيقية للسياسة ومتابعة للعلاقات السياسية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى"[2].

إن الإستراتيجية علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى ولكنها مرتبطة ارتباطا وثيقا برجال السياسة والدبلوماسية، فالإستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان لفن السياسة، حيث يؤكد ريمون رون أن الإستراتيجية والدبلوماسية خاضعتان كلتاهما للسياسة أو لمسؤوليتها". ومع ذلك فكل واحدة منهما تعمل في ظروف تختلف عن الظروف التي تعمل في ظلها الأخرى حين تستخدم الدبلوماسية في زمن السلم وتستخدم الإستراتيجية في زمن الحرب.

إذا قد اهتمت الإستراتيجية التقليدية بشكل كبير بالعمليات العسكرية (دراسة الحملات، خطط المعارك، التفكير حول الصراع)، تاركة كل ما تبقى للسياسة لكن المفهوم الكلاسيكي الذي يميز بين مجالي الحرب والسلام ترك المكان لنظام جديد في داخله بتواجد المفهومان بشكل مختلط أو مندمج، ويكملان الإستراتيجية التي تصبح تحدد بمجال، "فالإستراتيجية العملياتية" نمت إزاحتها بقوة من قبل إستراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان جميع التطورات والأبعاد الجديدة.

خامسا: الإستراتيجية كأداة للسياسة الخارجية

الإستراتيجية العسكرية في أعلى مستوياتها تأتي بعد الإستراتيجية الكلية أو ما يطلق عليه الإستراتيجية القومية، وتنقسم الإستراتيجية في المجال العسكري إلى:

- **إستراتيجية عليا**: هي التي توجه سير الحرب وتضع المخططات لاستخدام كل قدرات الدولة لكسب أهداف الحرب.

---

[1] المرجع السابق.ص.25

[2] المرجع السابق.

- **إستراتيجية عسكرية**: تختص بمرحلة الصراع المسلح أي أن مداها ونطاقها محدود بالحرب في حين تنحصر مهمتها في معالجة قضايا توزيع واستخدام الوسائل والإمكانات العسكرية لتحقيق هدف الإستراتيجية العليا معتمدة في ذلك على التقدير السليم بين وسائلها وإمكانياتها[1].

الحرب هي كذلك جزء من العلاقات السياسية فهي لا تشكل شيئا مستقلا، كون العلاقات السياسية بين الحكومات والأمم هي التي ستؤدي إلى الحرب، ولا تنقطع هذه العلاقات السياسية مع اندلاع الحرب بل تعتبر استمرارا لهذه العلاقات باستخدام وسائل عنيفة.

إن ما تريده الدول من الحرب هو تحقيق الهدف الذي يعتبر من أولويات سياستها الخارجية، وعلى أساس هذا الهدف الإستراتيجية التي وضعت لتحقيقه تحدد امتداد الوسائل وحدود القدرة التي ينبغي تطويرها، فالإستراتيجية إذا هي أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تضعها الدولة.

المطلب الثاني: مقتربات دراسة الإستراتيجية "مقترب الارتباط نموذجا"

إن دراسة العلاقات الدولية والإستراتيجية كإحدى حقولها تتضمن نظريات متعددة ومتنوعة، تهدف إلى تفسير نماذج فعلية في الساحات الدولية، إحدى أهم هذه النظريات والتي تستخدم أكثر في دراسة الإستراتيجيات الدولية هي المقترب القائم على "ربط المفاهيم التي تألف النظرية بالمؤشرات"، وبهذا الربط نستطيع أن نطابق بين التوقعات والنظرية ومن ثم توضيح ما إذا كانت هذه التوقعات تأخذ شكلا ماديا (مجسدا)، بمعنى أن الهدف الأول من استخدام مقترب الربط هو توضيح مدى تطابق المؤشرات الموضوعة مع التصور المجرد[2].

رغم الخلاف حول كيف ينبغي للنظرية والبينة (الإثبات) أن يتصلا معا، خاصة في إنتاج مفاهيم خاصة وتوقعات ملموسة تأخذ بالطرق التجريبية، في هذا الإطار قام كل من Wendt وFeamon

---

[1] ليدل، هارت. مرجع سابق، ص-220.

[2] Richard, K, Hermmon. Linking theory in international relation, Hand book of intentionnel relations, in (Google recherche de livres), P-120.

بمحاولة دراسة الاختلافات بين النظريات العقلية والمفاهيم الملموسة، فوجدا أن الاختلاف الأساسي يكمن في الدور السببي للأفكار أو الافتراضات المرتبطة بدوافع الفاعلين[1].

إن اتصال النظرية مع البينة (الإثبات) لا يساعد فقط على فهم النظرية، لكن أيضا يساعد على فهم العديد من المسائل الجوهرية: مثل: لماذا تحصل الحروب؟ وما الذي يساعد على تشكل الهويات الجماعية،وأسئلة أخرى جوهرية في حقل العلاقات الدولية.

إن دراسات نظرية الرابطة في العلاقات الدولية هي واسعة وحديثة، وهي أكثر اتساعا من أن تشرح في مطلب بسيط في هذه الدراسة، لذلك سنلخص مناقشة هذه النظرية في الإشكالات الرئيسية في حقل العلاقات الدولية، مثل: الحرب والأمن، و ستبدأ المناقشة من خلال دراسة الأفكار من حيث تكوينها واستعمالها على الظواهر الفعلية.

أ- **النظريات العقلية**:

إن الكثير من نظريات العلاقات الدولية تفترض بأن الفاعلين لديهم رغبات ومحفزات وتتبعها بناء على اعتقادات حول مختلف الأشكال البيئية للواقعية، على سبيل المثال: القبول بالصيغة التالية (الرغبة+ الاعتقادات = الفعل)، من المسلم أن تحديد رغبات ودوافع الفاعلين هي مهمة جد صعبة، وقد حاولها من قبل هانس مورغانتو (مؤسس المدرسة الواقعية) تحديد هذه الرغبات، حيث شرح أن المحفزات الفردية كالأمن القومي أو الرغبة في الرفاهية لا تشترك مع السلوكات الفردية لكن يمكن أن تؤدي إلى سلوكات مشتركة، للتدليل على محفزات الفاعلين اقترح مورغانتو أن تبقى ثابتة، وبالتالي التغير في الفعل يجب تفسيره بتحفيز المتغيرات الأخرى، وأن الاعتقادات مهما كانت رغبات الفاعلين تحتاج للقوة لإنجازها، أدى هذا إلى التركيز حول ما كان ممكنا، هذه المعلومات هي أساسية في المساومة الإستراتيجية، ولدى

[1] Ibid.P28

الفاعلين الكثير من الدوافع لإخفاء اعتقاداتهم الخاصة ولمعالجة ما يظنه الفاعلون الآخرون في اعتقاداتهم([1]).

ب - <u>الإستراتيجيات الموضوعية:</u>

خالف الإستراتيجيون الموضوعيون التحليل الواقعي فيما يخص القوة وأعطوا تحليلات جديدة فيما يخص هذا المفهوم.

1- **<u>تحديد القوة</u>**: لقد أبدى الباحثون أمثال: وليام ريكر William Riker معرفة بالنقائص العملية في الصياغات الواقعية التقليدية، واقترحوا آراء أكثر دقة ووضوح للمطالب السببية الفردية، ولقد أدى هذا إلى ضم النماذج المحددة للقوة مع الافتراضات الواضحة إلى أقصى حد. العمل التجريبي كان عبارة عن تعريف عملياتي (تطبيقي للتحفيز في القوة، والنظر فيها إذا كان هذا يتعلق بالتغير المتنبأ به للسلوك[(2)].

إن قياس القوة ليس سهلا، لكن وضعت مجموعة من المحددات للدلالة عليها أكثر هذه المحددات شيوعا هي تلك التي تشترك مع المرافقين لمشروع (وات Wat)، والذي يدعى مشروع البقرة cow والذي ترأسه دفيد سنقر David singer. يحدد هذا المشروع مجموعة من المؤشرات ويتعامل معها كقياسات موضوعية للقوة، حاول فيما بعد Singer Dichel سنة 1991 أن يستعمل هذه القياسات الموضوعية لقياس النزاع والتعاون بين الدول، حيث اعتبر كمتغير تابع في هذه النماذج، وذلك بتصفيف سلوكات الدول في ترتيب متدرج من سلوكات متعاونة جدا (مثل توحيد دولتين) إلى سلوكات متصارعة جدا (مثل الهجوم العسكري)[(3)].

2- **<u>تفعيل القوة:</u>** لقد وجدت القوة لتحديد خيارات الدول لكن نموذجيا ليس لتحديد سلوكها، ضمن ثوابت الخيارات الصحيحة، مازال يوجد بشكل واضح خيار رئيسي يمكن لقادة الدول أن يفهموا ظروف القوة نظريا، وذلك بالتركيز على القوة المدركة (الحسية)، أي وضع نموذج يحاول التنبأ بالسلوك المتوقع

---

(1) James, N. rosenau. linkage politics, (collier-Macmillan limited, London, 1967), P-8.

(2) Ibid, P-11.

(3) Glover, Charles. « war and change in world politics », <u>in world politics</u>, N° 5, vol 1, P-175.

من طرف الدولة وذلك بالتحليل التجريبي للقوة النسبية، والفرص المتاحة لها في المحيط الدولي، فعندما لا تتصرف الدولة كما هو متوقع منها، أو عندما لا تحصل النتيجة المتوقعة، مثل أن تتفق الدولة الأكثر قوة مع الدولة الأكثر ضعفا، وهذا يدخل عنصر تفاعلي هام وهو تطابق المصالح، فالدول بعد كل شيء لا يمكن ممارسة قدراتها في كل الظروف مما يحثها على تفعيل قدراتها المعتمدة على حجم المصالح المراهن عليها[1].

حاول كينيث والتز Kenith waltez بمحاولة استبدال الافتراض الحافزي للقوة القصوى مع افتراض الأمن الأقصى، إن تحديد الطريقة الأفضل موضوعية لتحديد الدرجة القصوى للأمن هو تحديد وبشكل موضوعي الحد الأقصى للقوة.

عرض waltz صيغة جديدة لتفعيل القوة، حيث اتفق على أن الدول لا تسعى دائما لرفع الدرجة القصوى لأمنها، على سبيل المثال: لا تتبع الدول دائما المكاسب النسبية عندما يعني هذا المكاسب المطلقة السابقة.

كما قام قريكو جوزيف Joseph Greco سنة 1990 بضم تفعيل المكاسب النسبية للسلوك مع مفاهيم قوة المستقبل، والوحدات الكلية المشتركة والعلاقات الماضية، وبالتالي بناء نموذج لتشكيل التحالف الذي يسند السلوك للقوة التجمعية، تقارب الفاعلين، القدرة الهجومية والنوايا الحسية للفاعلين الآخرين الصعوبة في إنجاز هذا النموذج تجريبيا هو تحديد تصورات الفاعلين.

حاول رايتر Reiter بعد ذلك أن يفترض تصورات الفاعل عندما يكون قوى عظمى، تلك التصحيحية أو المحافظة على الوضع الراهن، فهي متساوية في حالة ما إذا بادرت القوة العظمى بالأزمة العسكرية مع قوة عظمى أخرى، كما حدد تصور للفاعل عن إمكانية نشوب الحرب باعتبار الحصة النسبية لقدرات القوة العظمى[2].

---

(1) Ibid, P-201.

(2) Richards, K. Hermon. Op.cit, P-126.

ج- النظريات العقلية والتفاعل:

حاولت النظريات العقلية تفسير التفاعل بين الفواعل المتعددة في حقل العلاقات الدولية، وفي نفس الوقت تصنف النظام ككل (بشكل كلي)، لقد أتاح نموذج السلوك مثل الأسلحة، القوميات تطبيق مبكر لنظرية اللعب Game theory، هذا النموذج حاول طرح قواعد قرار لفاعلين اثنين ثم بعد ذلك تنبأت بنموذج التفاعل في النظام، بتعميم النماذج وذلك بتنبآت متمايزة[1].

حاول روسل لانج Russell leng استخدام هذه النماذج لدراسة الحرب الباردة والأزمات الثنائية الجانب، واستخلص بأن الحرب الباردة قد أظهرت شريعة الثأر القائمة على المناورات أكثر مما أظهرت السلام عبر التبادلية العكسية للقوة.

إن النظريات العقلية تعتمد كلها على الآليات المنطقية لمختلف علاقات المساومات كما اكتشفت تحديد عمل العلاقات (التفاعلات الاتصالية) عن طريق صيغ رياضية شكلية.

كما حاولت هذه النظريات أن تؤكد على أن السياسة الدولية تستوعب أكثر من خلال التصريحات (التقارير) في مختلف المجالات أكثر من التركيز على التنظير لها من خلال القيم والمفاهيم الدولية للباحثين والمنظرين.

د.الرابطة (إستراتيجية الارتباط) في السياسة الخارجية الأمريكية:

انعكس تعبير الارتباط[2] أو الرابطة في السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية عامة في خضم سياسة الارتباط البناء التي إتبعتها الولايات المتحدة تجاه جنوب إفريقيا أو سياسة الإقناع والقسر التي أتبعت خلال إدارة رونالد ريجان –الرئيس الأمريكي الأسبق- ويشير الارتباط إلى إستراتيجية للسياسة الخارجية تعتمد بدرجة كبيرة على الحوافز الإيجابية لتحقيق أهدافها، كما لا يستبعد الارتباط استخدام وسائل أخرى للسياسة الخارجية كالعقوبات أو القوة العسكرية، لكن بصفة عامة السمة المميزة

(1) Merch, Jemes. « the powar of power » ; in david easton, varieties of political theory, in (Google recherche livres), P-108.

(2) تعبير الارتباط: يعني عند الصينيين، إقامة علاقات طبيعية مع دولة ما، في الألمانية لا يوجد له أي ترجمة مقابلة.

لإستراتيجيات الارتباط هي اعتمادها على استخدام عناصر القوة وتفعيلها وتشكيل بالضرورة حوافز التشكيل أو تعديل سلوك البلدان التي لدى الولايات المتحدة خلافات كبيرة معها[1].

ورغم أن التطورات التي أعقبت الحرب الباردة تشير إلى النظر في إستراتيجيات أخرى للسياسة الخارجية، فإن تفكك التكتلات التي أفرزتها الحرب الباردة أتاح فرصا جديدة لإستراتيجيات الارتباط

حيث استخدمت الولايات المتحدة إستراتيجية الارتباط في الكثير من الحالات، لاستمالة الحلفاء السابقين للاتحاد السوفياتي وذلك بالتركيز على الإستراتيجيات المتجهة للحوافز.

ويتضح من خلال القراءة في المراجع المستخدمة لدراسة إستراتيجية الارتباط، أنها ترتبط بالكثير من المتغيرات[2]:

- الحوافز المستخدمة.
- الأهداف المبتغاة.
- القوى الفاعلة التي يتم الارتباط بها[3]

وتنقسم إستراتيجية الارتباط إلى قسمين أساسيين هما:

1- **إستراتيجية الارتباط المشروطة**: التوقعات المحيطة بالارتباط المشروط أكثر اتساعا واتساما بالطابع التعاقدي –واحدة بواحدة- كما يمكن أن يشير الارتباط المشروط إلى تقديم الحافز مقابل سلسلة منسقة بطريقة أقل إحكاما من المبادرات، تقدم فيها الولايات المتحدة حوافز مقابل التغيرات التي يضطلع بها البلد المستهدف (تغيرات في المواقف، الاتجاه الشامل لنظام الحكم).

---

(1) ريتشارد، هاس وميجان، أوسوليفان. العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة إسماعيل عبد الحكم، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002)، ص-04.

(2) المرجع السابق، ص-04.

(3) المرجع السابق، ص-05.

2- **<u>إستراتيجية الارتباط غير المشروط</u>**: تعرض تغييرات معينة في سياسة الولايات المتحدة تجاه البلد دون اتفاق على أن عملا تبادليا سيتبع ذلك، ويتميز هذا الشكل من الارتباط بقصر الأجل، ويتوقع من الطرف المستهدف من هذه الإستراتيجية مقابلة خطوات الارتباط غير المشروط بإيماءات إيجابية.

ويتوافر لانتهاج هذه الإستراتيجية تشكيلة واسعة من الحوافز من بينها:

1) **الارتباط الاقتصادي**: ذلك بتقديم حوافز ملموسة مثل ائتمان التصدير وضمانات الاستيراد والاستثمار أو الحصول على التكنولوجيا والقروض والمعونة الاقتصادية، كما تتضمن إلغاء العقوبات سواء كانت خطرا اقتصاديا أو خطرا للاستثمار، أو رسوما جمركية.

2) **الارتباط السياسي**: ويتضمن الإغراء بالاعتراف الدبلوماسي، والوصول للمؤسسات الإقليمية والدولية، أو عقد مؤتمرات قمة بين الزعماء.

3)الارتباط العسكري: توفير التدريب للتسوية بالمعايير العسكرية الدولية سواء لاحترام السلطة المدنية وحقوق الإنسان بين صفوف القوات المسلحة في البلاد أو الأكثر اتساما بالطابع العملي.

4)الارتباط الثقافي: أو مع المجتمع المدني ويقتضي بناء اتصالات بين الناس وبعضهم بعض، وتمويل المنظمات عبر الحكومية وتسهيل تدفق التحويلات، وإنشاء وصلات للهاتف والبريد بين الولايات المتحدة والبلد المستهدف، وتشجيع تبادل الطلاب والسياح والأشخاص.

وتنعكس إستراتيجية الارتباط في التعامل الأمريكي ونهجه الإستراتيجي مع دول شمال شرق آسيا وهي الصين واليابان وكوريا، حيث تبرز إستراتيجية منح الحوافز وفرض العقوبات في حالة هذه الدول كل على حدة، لذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الظروف المحيطة بوضع دولي معين أو سمات دولة معينة لتستخدم الولايات المتحدة من خلالها إستراتيجية الارتباط؟ وما هي الشروط التي تحدد حالات

استخدام الارتباط بالحافز أو بفرض العقوبة؟ وهل إستراتيجية الارتباط المطبقة في منطقة شمال شرق آسيا هي أكثر الإستراتيجيات ملائمة لتعظيم فرص النجاح الأمريكية في هذه المنطقة؟[1].

المبحث الثاني: مفهوم الأمن وأهم الأطر النظرية التي تدرسه

يعتبر الأمن مطلب إنساني، لما لهذا اللفظ من مستويات عدة سواء على المستوى الفردي أو الدولي وحتى على مستوى النظام الدولي، لذلك فقد تعددت وتنوعت الدراسات الخاصة بهذا المفهوم، كما ارتبطت بالعديد من الأطر النظرية التي حاولت ضبطه وتحديد ميكانيزماته.

وقد تغير مفهوم الأمن والقضايا التي يدرسها باختلاف الفاعلين على مستوى العلاقات الدولية والميكانيزمات التي تحرك هذه العلاقات واختلاف العوامل التي تحركها من عامل عسكري واقتصادي ثم أخيرا إنساني. لذلك تعاقبت مفاهيم الأمن وتعددت لتنتقل ضمن المجال التالي: الأمن القومي، الأمن الاقتصادي وأخيرا ما اصطلح عليه الأمن الإنساني، وحسب هذه المفاهيم تعددت النظريات التي تعالج هذا التعدد والاختلاف في تحديد مصطلح الأمن.

لذلك سيخصص هذا الجزء لتحديد مفهوم الأمن والتعرض لأهم الأطر النظرية التي تعرضت له وفق العنصرين التاليين:

المطلب الأول: "الأمن": ضبط مفاهيمي للمصطلح.

المطلب الثاني: الأطر النظرية التي تعرضت لمفهوم الأمن.

[1] هذه الأسئلة وغيرها سيجاب عليها بالتدقيق خلال استعراض الإستراتيجية الأمنية الأمريكية ومحاور توجهاتها في الدول المذكورة في القسم الثاني من الدراسة.

المطلب الأول: "الأمن" ضبط مفاهيمي للمصطلح

الأمن حاجة إنسانية ومن حاجات البشر الأساسية، لذا يؤثر الإحساس بفقده أو بنقصه على كيان الفرد، المجتمع والدولة، وبالتالي غيابه سيؤثر حتما على نمط العلاقات بين الأفراد، المجتمعات والدول.

أولا: تعريف الأمن

الأمن لغة: هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر[1].

وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[2]، فالأمن هو ضد الخوف والخوف هو التهديد (الإقتصادي السياسي، الإجتماعي).

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في حقل العلوم السياسية، هذه الحداثة جعلته يتسم بالغموض ويستخدم بعشوائية في الكثير من الأحيان بالإضافة إلى حداثته فالأمن لم يتبلور ويتطور لكي يصبح حقلا علميا داخل علم السياسة –منفصلا عن العلاقات الدولية- تطبق عليه قواعد النظرية من وضع للفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والنفي وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن (بأبعاده المختلفة: الوطني, المحلي، الدولي)[3].

يعود الاستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه وظهور على إثر ذلك نقاش فكري حاد بين أنصار المدرسة الواقعية الذين يؤمنون بحتمية الصراع وبطبيعة النظام الدولي العدائية والمتصارعة وبالتالي

---

[1] حسن، درويش عبد الحميد. الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، (القاهرة :دار الكتاب المصري، 1999)، ص-25.

[2] القرآن الكريم، سورة قريش، الآية "04".

[3] زكرياء، حسين. الأمن القومي، (دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001)، ص-04.

استحالة تحقيق الأمن، وبين أنصار المدرسة المثالية التي تراهن على مرحلية الفوضى والصراع في النظام الدولي، وبأن الأمن هو حتمية ستصير إليها العلاقات بين الدول[1].

ورغم حداثة المصطلح والاختلاف بإمكانية حدوثه إلا أنه وضعت العديد من التعاريف للتحليل عليه من أهمها[2]:

- تعرفه دائرة المعارف البريطانية: "بأنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

- يعرفه هنري كسنجر Henri Kissinger وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أنه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".

- أما روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" فيعرفه على أنه: "يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، ويستطرد قائلا: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات".

في إطار هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريفا شاملا للأمن على أنه: "قدرة الدولة على تجنيد قدراتها وقوتها الداخلية والخارجية، ومعطيات هذه القوة الاقتصادية، السياسية والعسكرية في مواجهة التهديدات التي تعترض استقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي".

---

[1] جون، بيليس وستيف ,سميث. عولمة السياسة العالمية، ط1، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص-414.

[2] زكرياء، حسين. مرجع سابق، ص-06.

ثانيا: موضوع الأمن

يعرف أرنولد ولفس Arnold Wolfers الأمن سنة 1952 على أنه: "الأمن في مفهومه الموضوعي هو: غياب أي تهديد يلحق بقيم الدول المحورية"[1].

ويعرفه بيزان Buzan على أنه: "عدم تعرض حرية الدول للتهديد"[2]، هذان التعريفان يجعلان السؤال المحوري الذي يجب الإجابة عنه عند دراسة الأمن كمفهوم يتعلق بالدول هو: "ما هو الموضوع الذي يتناوله الأمن كمفهوم"، أو ما هي وحدة التحليل الذي يقاس عليها عند الحديث عن القيم هل هي: قيم الدول، الدولة الأمة، الإنسانية أم الفرد؟

أما فيما يخص التهديد الذي تتحدث عنه التعريفات بـــ: هل هو التهديد العسكري، التهديد الاقتصادي.أو غيرهما

اعتبرت الدول الفواعل الرئيسية في النظام الدولي منذ معاهدة وستيفاليا Westphalie سنة 1648، وذلك في غياب سلطات فوق الدول، مما جعل منظري النهج التقليدي للأمن، يؤكدون على أنه مفهوم مرتبط بسيادة الدول وحدها وذلك في ظل نظام دولي متصارع، تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب الدول المجاورة لها –لأن أهداف الدولة وطموحاتها كانت تقريبا في تلك الفترة إقليمية أكثر منها دولية- فالأمن كان يعتبر قوميا لتعلقه بأمن الدولة.

فترة ما بعد الحرب الباردة عرفت مفهوما متطورا للأمن، حيث أصبح الأمن دوليا، لأن الدول أصبحت وبالنظر إلى طبيعة النظام الدولي تفكر من منطلق دولي عالمي ذو طابع تعاوني، أكثر من التفكير القومي التصارعي السابق.

---

(1) Dario, Battistella. theories des relations internationale, (Paris : presses de la fondation internationale, 2003), P-432.

(2) Ibid, P-433.

بالإضافة إلى ما سبق، فمستويات التهديد التي أصبحت تتعرض الدول قد تطورت أيضا من التهديد العسكري، إلى مستويات أبعاد جديدة، حيث ظهر الأمن الاقتصادي للدول في مقابل التهديدات الاقتصادية التي أصبحت تعترض الدول، كما ظهر مفهوما حديثا للأمن يسمى الأمن الإنساني[1].

ثالثا: التغير في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة:

1 - مفهوم الأمن بين العداء والتهديد:

أحد ملامح التطور الرئيسية التي أحدثت في مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتمثل في التحول من مفهوم الأمن في مواجهة الأعداء إلى مفهوم الأمن من التهديد. حيث شهدت فترة الحرب الباردة صراع إيديولوجي امتد في أحيان عدة ليصبح عسكريا، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الأمن القومي لكل منهما يتحقق بالانتصار على العدو الرئيسي، ولتحقيق الانتصار قام الطرفان ببناء ترسانة عسكرية هائلة من أسلحة الدمار الشامل[2].

انهيار الاتحاد السوفياتي أنهى العدو الأول والتقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، ولم تصبح روسيا الاتحادية ولا واحدة من الجمهوريات المنبثقة عن هذا الانهيار في وضع العدو، بل على العكس حدث هناك تقارب واضح بين هذه الدول الجديدة والولايات المتحدة الأمريكية.

رغم انتهاء الوضع الأمني القائم أثناء الحرب الباردة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تحقيق أمنها وأمن المجتمع الدولي –حسب منظريها- بمواجهة التهديدات الجديدة الذي ظهرت في التعامل على مستوى العلاقات الدولية، مثل حالة الفوضى التي نشأت عن تفكك الاتحاد السوفياتي وانتقال أسلحة إلى جمهورياته المستقلة.

ينتقد مفهوم الأمن القائل بانتقاله من مفهوم مواجهة العدو إلى مفهوم التهديدات بما يلي:

---

[1] الأمن الإنساني: يرتكز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد كوحدة التحليل الأساسية فأي سياسة أمنية يجب أن تكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينات.

[2] شوقي، عابدين وهدى، متيكس. قضايا الأمن في آسيا، (القاهرة :مركز الدراسات الآسيوية ، 2004)، ص-09.

1- أن تعايش مفهوم التهديدات كان سائدا أيضا خلال الحرب الباردة، فوجود العدو سيخلق التهديد ففي مرحلة الحرب الباردة مثلا وجود العدو الذي يتمثل في الاتحاد السوفياتي خلق التهديدات التالية: استعمال السلاح النووي، انتشار الإيديولوجية الشيوعية، ... إلخ.

2- انهيار الاتحاد السوفياتي لم ينقل مفهوم الأمن من مفهوم العدو إلى مفهوم التهديد، لأنه دائما كان هناك العدو البديل. رآه صموئيل هانتجتون في أطروحة "صدام الحضارات"[1]، في الحضارات غير الغربية وخاصة الحضارة الإسلامية، ورآه آخرون في ظاهرة الإرهاب الدولي، والذي يختصره بعضهم في الإسلام[2].

3- بالنسبة لأوربا فالأمن كان دائما يرتبط في مفهومه بالتهديد, فالاتحاد السوفياتي خلال مرحلة الحرب الباردة كان يشكل تهديدا إيديولوجيا وتوسعيا أكثر من العدو الذي يجب محاربته والصراع معه.

4- انتهاء مفهوم الأمن المرتبط بالعدو كان بالنسبة للولايات المتحدة فقط. ودليل ذلك استمرار انعكاسه على العلاقة بين الهند وباكستان وبين إسرائيل وبعض الدول العربية.

2- مفهوم الأمن بين التهديدات الخارجية والتهديدات الداخلية:

جمدت الحرب الباردة الصراعات والمشكلات العرقية والطائفية في كثير من بلاد أوربا والاتحاد السوفياتي، وقد كانت نهاية الحرب الباردة سببا مباشرا في عودة هذه الصراعات الداخلية في شكل حروب أهلية أو صراعات إقليمية.

من ناحية أخرى فإن عمليات التحول الليبرالي والديمقراطي في العديد من الدول النامية تحت ضغط التطور الدولي أو الداخلي، جعل هذه الدول تعاني من عدم التناسب والتوازن بين تقدم عمليات التحول الليبرالي في المجال الاقتصادي والتحول ذاته في المجال السياسي، الأمر الذي خلق أزمات أمنية حادة داخلية عانت منها هذه الدول.

---

[1] المرجع السابق، ص-10.

[2] جون، بيليس وستيف سميث. مرجع سابق، ص-450.

هذه الحقائق سالفة الذكر فرضت واقع تغلب الصراعات الداخلية على الخارجية في زمن ما بعد الحرب الباردة وتجلت هذه الصراعات في الحروب العربية والطائفية والدينية التي عادة ما يكون العدد فيها غير محدد مما يجعل عملية إنهائها أو إيجاد حلول لها أمر جد صعب، هذا الأمر هو الذي جعل التدخل الأممي والأمريكي في الصومال يتحول إلى مأساة إنسانية، وجعل الأزمة تستمر لمدة طويلة في كل من: رواندا، البورندي، سيراليون، ناجور نوكاراباخ وأفغانستان[1].

التعقيد في نوعية التهديدات الداخلية التي تعرفها الدول حاليا وصعوبة إيجاد ضبط مفاهيمي أثناء التعامل مع هذه النوعية من الصراعات الناتجة عنها، أدى إلى وجود نفس الصعوبة والأزمة في ضبط مفاهيمي لمصطلح الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

3- <u>مفهوم الأمن بين الجيوسياسي والجيواقتصادي</u>:

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تصاعد المنافسة التجارية والاقتصادية وحلولها محل الصراعات الإستراتيجية، ومع الاتجاه المتزايد للانخراط في صراعات ومنافسات اقتصادية فإن الأشكال العسكرية للتأثير لم تعد فعالة في إدارة الصراعات الإقليمية وبخاصة مع الاندماج المتنامي لاقتصاد العالم.

وقد اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة كذلك بنقاش مستمر حول ثنائية الجيوسياسي والجيواقتصادي في مسائل الأمن، وقد ثار ذلك النقاش على مستويين[2]:

<u>المستوى الأول</u>: يتعلق بالتهديدات وما إذا كانت ما تزال جيوسياسية أم أنها تحولت إلى تهديدات جيواقتصادية، فالنوع الأول من التهديدات يسود مع وجود صراعات جيوإستراتيجية، أما النوع الثاني فيبرز مع تحولات الثورة العلمية –التكنولوجيا المعاصرة-.

---

(1) Dario, Battistella, op.cit, P-434.
(2) Ibid.

المستوى الثاني: فيتعلق بما إذا كانت القدرات الجيوبوليتيكية أم القدرات الاقتصادية هي الأكثر إثارة لقضايا الأمن على مستوى الدولة أو على مستوى المجتمع الدولي.

الإجابة عن هذا النقاش يعترضه حالتين للدراسة، حالة دول الشمال، أي أصبحت قضايا الأمن أكثر تأثرا بالجيواقتصادي خاصة مع التجربة التكاملية الأوربية، وتزايد المشاكل والخلافات على مستوى التبادل الاقتصادي والتجاري الدولي خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من جهة وبين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية.

أما الحالة الثانية فهي حالة دول بمعنى آخر حالة الدول المتخلفة، أين لا يزال التخلف هو السمة السائدة لاقتصادياتها فهذه الدول لم تعرف أي تنمية ناجحة، ولا اندماج مع الاقتصاد العالمي ومازالت الصراعات السياسية والاقتصادية والإقليمية هي القضايا الأساسية للأمن وسياسته في هذه المنطقة.

رغم أن صيرورة الأحداث الدولية وصراعات ما بين الدول تؤكد على تزايد الوزن النسبي للجيواقتصادي على الجيوسياسي، إلا أن عناصر هذا الأخير مثل الحجم الجغرافي والموقع والجوار مازال له أثرا كبيرا على تحديد التوجهات الأمنية العامة للدول في تعاملها مع قضايا أمنها.

4- مفهوم الأمن بين المحلي والوطني والإقليمي العالمي:

جاء في مرحلة الحرب الباردة مفهوم الأمن الوطني للدولة، من ناحية أخرى فإن كلا من الأمن الإقليمي والأمن الدولي كان يقوم على محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإن الانقسامية العرفية أو الطائفية التي عرفتها كثير من المجتمعات قد أدت إلى تعدد في مفاهيم الأمن داخل المجتمع الواحد، حيث أن عجز الدولة عن توفير الأمن الداخلي، جعل مفهوم الأمن ينتقل من طابعه المحلي إلى الدولي، فلم يصبح الأمن الداخلي أو الوطني أمر يخص الدولة فقط بل أصبح شأنا دوليا، تتدخل الجماعة الدولية لتوفيره –حالة البوسنة مثلا-.

مع انتهاء الاستقطاب الدولي الثنائي أصبح الأمن الإقليمي مفهوما أكثر ظهورا وتأثيرا (أمن الشرق الأوسط، أمن دول المتوسط، أمن جنوب شرق آسيا، أمن شمال شرقي آسيا)، ويرمز الأمن الإقليمي إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة للأمن داخل الإقليم[1]، لتحقيق هذا الأمن قد يكون من ضمن هذه الترتيبات خلق انتماءات وهويات غير أصلية داخل هذا الإقليم –حالة إسرائيل في الشرق الأوسط-، كما يمكن أن تشمل هذه الترتيبات خلق وجود سياسي وعسكري مباشر أو غير مباشر لقوى كبرى أجنبية –التواجد الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا-.

من عناصر الجدة في مسائل الأمن الإقليمي أيضا، أن تنظيمات التكامل الإقليمي في المجال الاقتصادي، أخذت تسعى لإيجاد سياسات أمنية مشتركة لتحقيق –في المدى البعيد- جماعة أمنية إقليمية، مثل محاولات الاتحاد الأوربي لوضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة.

على مستوى الأمن الدولي فإن الجديد في مفهوم الأمن قد تم على مستوى مفهوم التهديد، حيث ظهر مصطلح التهديد دون عدو، وإن وجد هذا العدو فهو ليس كائنا ماديا –الدول- بل قد يكون ظاهرة أو مجال معين، فالعدو قد يكون (الاقتصاد، المال، التكنولوجيا ... إلخ) فتصبح ظاهرة مثل الانفجار البيئي أو قضايا البيئة العالمية تهديدا كبيرا للأمن الدولي والإنساني ككل.

كما عرف الأمن الدولي تغيرا واضحا في مفهومه بتغير طبيعة النظام الدولي في حد ذاته، حيث ظهر ما أصبح يعرف بـــ "معالجة قضايا الأمن الوطني في إطار دولي وإقليمي"[2]، أو تدويل الأمن الوطني.

رابعا: مستويات وأبعاد الأمن:

بالنظر إلى مناقشة مفهوم الأمن السابقة، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة لإيجاد إستراتيجية مخططة وشاملة بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج مما يحقق لها الاستقرار والتقدم كذلك.

---

[1] زكرياء، حسين. مرجع سابق، ص-08.

[2] أو ما يصطلح عليه كذلك "بأمركة الأمن الدولي"، أي إيجاد الحلول للأزمات الدولية بوجهة نظر وتنفيذ أمريكية.

من هذه الشمولية في مفهوم الأمن فإنه يمكن الحكم عليه على أن له أبعاد متعددة أهم هذه الأبعاد[1]:

1- **البعد السياسي**: يتمثل في الحفاظ على كيان الدولة السياسي وعلى مكانتها داخل النظام الدولي.

2- **البعد الاقتصادي**: الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب لتحقيق النمو الاقتصادي، الاكتفاء الغذائي (الأمن الغذائي) وتوفير حاجات الشعوب الاقتصادية.

3- **البعد المعنوي والإيديولوجي**: الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

4- **البعد الاجتماعي**: الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من التنمية الاجتماعية والشعور بالانتماء والولاء.

هذا ويتم صياغة الأمن على أربع ركائز أساسية:

أولا: إدراك التهديدات الداخلية والخارجية.

ثانيا: إستراتيجية لتنمية قوى الدولة.

ثالثا: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية وذلك بتوفير معطيات قوة بأشكالها المختلفة.

رابعا: إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية.

من خلال ما استعرض في تحديد مفهوم الأمن ومدى تشابك وتعقد هذا المفهوم، بالإضافة إلى التطورات التي عرفها المجتمع الدولي في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أوجب إعادة النظر في التصورات النظرية لمفهوم الأمن مما أعطى دراسات عديدة في هذا المجال فكانت السمة المميزة لهذه

[1] زكرياء، حسين. مرجع سابق، ص-2.

المرحلة على مستوى التنظير في العلاقات الدولية هي نهضة الدراسات الأمنية، وهذا يكون موضوع المناقشة في المطلب الموالي من الدراسة.

المطلب الثاني: أهم الأطر النظرية التي تعرضت لمفهوم الأمن

اتصفت مرحلة الحرب الباردة بسيطرة الدولتين العظيمتين –الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية- على علاقات الأمن وسياساته، وكان المعنى المباشر لذلك هو سيطرة الدولة على كل ما يخص قضايا الأمن وهيمنتها على عملية صنع سياسات الأمن وتنفيذها دون غيرها من الكيانات الفاعلة في العلاقات الدولية، وكان طبيعيا أن يسود فكر المدرسة الواقعية ومفهومها للأمن والذي يركز على محورية الدولة كفاعل دولي ، وعلى اعتماد الدولة على القدرات والإمكانات العسكرية لتحقيق أمنها.

بانتهاء حقبة الحرب الباردة تغيرت طبيعة العلاقات بين الدول بتغير طبيعة النظام الدولي، فكان منطقيا أن تطرح نقاشات جديدة لمفهوم الأمن فجاء الطرح النقدي ليعطي مفهوما أشمل وأبعاد متعددة للأمن، وتوسط هذين الطرفين (الطرح الواقعي والنقدي) الطرح الليبرالي ليركز خاصة على الأبعاد التنموية غير العسكرية للأمن.

وسيفصل في هذه الأطر النظرية التي تعرضت بالدراسة لمفهوم الأمن وتغير مستوياته وأبعاده كالتالي[1]:

أولا: الطرح الواقعي[2]: النهج المتمركز حول مفهوم الأمن القومي

تمحور الطرح الواقعي حول الفكرة القائلة بارتباط مفهوم الأمن بالدولة، والأمن من صميم صلاحيات ووظائف الدولة، وهي الكائن والفاعل الوحيد على المستوى الدولي الذي من شأنه توفير الأمن القومي للفرد والدولة معا، فالدولة تتصرف كفاعل موحد ذي صوت واحد يعبر عن إدراكه، وأن الدولة تتحرك في مجال علاقات الأمن على أساس الرشد في الحساب والإدراك –التحليل العقلاني الواقعي-

[1] شوقي، عابدين وهدى، متيكس. مرجع سابق، ص-03.

[2] النظرية الواقعية: نظرية تفسيرية للعلاقات الدولية، تؤمن بالدولة كفاعل وحيد على مستوى النظام الدولي، وبمنطق الصراع والمصلحة التي تحكم صيرورة العلاقات بين الدول.

ووفقا لهذه النظرية فإن النظام الدولي سمته المميزة هي حالة الفوضى التي تعتبر صفة طبيعية وعادية له بالنظر لغياب سلطة دولة مركزية آمرة، ومن ثم فإن الدول فرض عليها منطق التصارع داخل هذه الفوضى لتحافظ على أمنها وتدافع على مصالحها.

يعتقد الواقعيين أن الدولة تزيد من مستوى أمنها وتحافظ بالتالي على مصالحها إذا استحوذت واستخدمت معطيات قوة أكثر، فالحرب بالنسبة للواقعيين أداة طبيعية لمحافظة الدولة على أمنها.

وترتكز الواقعية في تفسيرها للحياة الدولية على فكرة الصراع (الصراع الأبدي من أجل اكتساب زيادة وإظهار القوة) وبالتالي فالدول التي تحيا ضمن هذا المناخ الصراعي –نظام فوضوي- يجب أن تسعى إلى امتلاك المزيد من وسائل القوة للمحافظة على بقائها وأمنها وبالتالي تستطيع مواجهة التهديد الذي يشكله بحث الدول الأخرى على نفس الهدف وهو الأمن والبقاء، فكما القوة نسبية بالنسبة للواقعيين، فالأمن بمفهومه السابق هو نسبي كذلك حيث أن: زيادة مستوى الأمن لدولة (أ) معناه انخفاض مستوى أمن الدولة (ب)[1].

وفقا للنظرية الواقعية فالأمن أمن الدولة state security أي أنه ينصرف إلى التكامل الإقليمي والتملك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة، وهو بذلك يحوي أمن الفرد والجماعة، أما الأمن الدولي فهو علاقات الأمن بين الدول interstate security، ويختفي بالتالي عن مفهوم الأمن العالمي Global security والأمن الإقليمي.

فالدولة ووفق التحليل الواقعي تحافظ على أمنها باكتساب القوة والحرب وسيلة للمحافظة على هذا الأمن، والسلام وفق هذه النظرية له مفهوم سلبي، حيث لا يتعدى كونه "غيابا للحرب".

ويلخص جون هرتز (John Hertz) أحد أشهر منظري الواقعية الجديدة –البنيوية- الطرح الواقعي حول الأمن في قوله: "إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع

---

[1] حجار عمار، "السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص عاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة2002 , ص-48.

الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا"[1].

بناء على وجهة نظر هرتز فإن الدول التي تعيش ضمن بيئة يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه مثل بيئة النظام الدولي، تصطدم بشكوك يصعب تبديدها إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى، هذه الاستعدادات قد تعد دفاعا عن النفس وقد تكون خطة عدوانية، لكن الحقيقة الثانية أن هذه الاستعدادات تخلق شعورا دوليا بانعدام الأمن الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من انعدام الأمن مما يجعل احتمالات قيام الحرب تكون دائما قائمة . الخوف وانعدام الثقة والأمن أسماه wheeler and booth: "معضلة الأمن the security Dilemma" هذه المعضلة رافقت التاريخ البشري فالصراعات الدولية لا تكاد تخلو منها فترة تاريخية باختلاف طبيعة العلاقات بين دولها وطبيعة النظام الدولي الذي تعيش فيه" فهي كما يسميها بترفيلد Butterfield "معضلة مستحكمة"[2].

ثانيا: الطرح الليبرالي: فكرة الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي

النظرية الليبرالية هي نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال نهج وإجراءات تطويرية تدريجية، ويتأسس الإطار الفكري لهذه النظرية على رفض وانتقاد فروض النظرية الواقعية فالدولة لدى الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل أحيانا يكون لفاعلين آخرين داخل الدول أو غيرها أهمية مكافئة أو أكبر من تلك التي تحظى بها الدولة، والدولة ليست جدارا مصمتا ولا صوتا واحدا بل تتألف من عديد من المؤسسات والجماعات التي قد تتفاوت رؤاها وتتباين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول إلى توافق عام حول تلك الرؤى.

---

(1) Dario, Battistella, OP.cit, P-442.

(2) Kenneth, waltz, « realist thinking and new realist theory », in journal of international affairs, 1990, P.44.

مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية أقل تركيبا وتبسيطا منه لدى المدرسة الواقعية، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتحداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية أو هو لا يتمحور حول القوة القومية للدولة مقارنة بقوة الدول الأخرى، بل يقوم على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني ولا علاقة لثروات المجتمعات الأخرى بها، كما تركز هذه النظرية على إمكانية التعاون وبالتالي توفير الأمن إذا ما لجأت الدول إلى أسلوب الاعتماد المتبادل أو تبادل المنافع والمصالح في ميدان الاقتصاد السياسي الدولي (التجارة، المال، الاستثمار، التكنولوجيا). ففكرة الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي هي ركيزة أساسية من ركائز التحليل الليبرالي الذي يؤمن بالحرية الدولية وبضرورة وجود أمن و حرية في التعامل ما بين الدول.

يملك الليبراليون أمنا جماعيا يتحقق من خلال تشكيل تحالف موسع بين أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل دولي آخر قد يسعى لتهديد أمن هذه الجماعة أو التحالف، وقد وضع أسس هذه الفكرة –الأمن الجماعي- الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط المتمثلة في أطروحة "السلام الأبدي"[1] وتجددت هذه الفكرة مع أصحاب طرح السلام الديمقراطي الذي جاء به أنصار المذهب الليبرالي المؤسسي، حيث يرون أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية، فالديمقراطية كفكرة هي مصدرا رئيسيا لتحقيق الأمن والسلام، فانتشارها –أي الديمقراطية- سوف يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، حيث يقول أحد أهم منظري هذه الفكرة مايكل دويل (Michael doyle) أن: "إن أحد أهم فوائد الديمقراطية هي أن الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح منازعات تخرج إلى الساحة العامة"[2].

خلاصة فكرة السلام الديمقراطي تتمحور حول كون الحروب والنزاعات بين الدول الديمقراطية نادرة، ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي خلافاتها المتعلقة بالمصالح دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا بنسبة أقل مما تفعله الدول غير الديمقراطية.

---

[1] السلام الأبدي: وضع هذا التصور منذ قرنين من الزمن عندما اقترح إنشاء فدرالية تضم العالم حيث تتكافل الدول لمعاقبة الدول المعتدية، أي إرساء فكرة التعاون من أجل تحقيق الأمن والسلم.

[2] Kenneth Waltz, op.cit, P-52.

كما تميزت النظرية الليبرالية وخاصة فيما يتعلق باتجاه دراسات السلام بتوسيعها نطاق دراسات الأمن لتشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تجاهلتها المدرسة الواقعية، كما أنها أسهمت في وضع النظرية موضع التطبيق من خلال المشاركة في جماعات السلام وحركاته في العملية السياسية، فكانت نظرتها الإيجابية للسلام باعتباره موقفا ضد العنف وضد المساومة الدولية باستعمال القوة لها تأثير كبير على ظهور منظومة أمن جماعي من خلال بروز المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم ومن بعدها هيئة الأمم المتحدة التي يعتبر إقامة السلام والأمن الدوليين أهم أسباب إنشائها.

ثالثا: الطرح النقدي: الأمن الإنساني كطرح جديد لمفهوم الأمن:

جاء التصور النقدي للأمن على أنقاض النقاش النظري بين الواقعيين والليبراليين حول الأمن لذلك كان أهم محاوره:

1- تركز الواقعية وتؤكد على مفهوم الأمن الضيق والذي ينحصر كمحوره حول الدولة وحدودها الإقليمية، بينما ترى الليبرالية بأن الأمن يجب أن يكون جماعيا ذي اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول للمشاركة في النظام.

2- ركز الواقعيون على البعد العسكري للأمن، فالأمن القومي هو مدى قدرة الدولة على الاعتماد الذاتي في توفير أمنها وحماية تواجدها عسكريا أما الليبراليون فرأوا أن مجالات التعاون بين الدول قد تمتد لتشمل مجالات إنسانية أخرى كالجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

النقاش الواقعي-الليبرالي حول مفهوم الأمن بالإضافة إلى التحولات الجذرية التي ظهرت على مستوى النظام الدولي وسير العلاقات الدولية[1]، أثار إشكالية إعادة النظر في مفهوم الأمن، فجاء الطرح النقدي ليعطي طرحا مختلفا عن الطرحين السابقين، حيث يعتبر تعريف كين بوث أحد رواد النظرية

[1] أهم هذه التحولات: انهيار نظام الثنائية، ونهاية البعد العسكري كأهم بعد في تحليل العلاقات الدولية.

النقدية ملخصا له حيث يقول: "تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين هذه القيود: الحرب، الفقر، الاضطهاد ونقص التحكيم وغيرها كثير"[1].

الأمن النقدي إذا يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في النقاشات السابقة للأمن مثل الكوارث الطبيعية، الفقر والبيئة، كما يرتبط مفهوم الأمن النقدي بخمس مظاهر أساسية هي:

1- كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للاضطرابات.

2- التنوع الدولي للسكان الناتج عن هجرة سكان الجنوب إلى الشمال.

3- بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن اختلاف البنية الإنتاجية بين دول الجنوب والشمال.

إن كان الواقعيون قد ركزوا على الدولة كوحدة تحليل أساسية أثناء مناقشتهم لمعضلة الأمن فالنقديون اتخذوا الفرد وحدة أساسية لذلك وبذلك فقد تركزت الدراسات الأمنية النقدية في حماية الفرد والجماعة الإنسانية بصورة شاملة[2]. وكان هدفهم الأساسي هو إيجاد السبل لضمان الأمن العالمي global security والأمن الإنساني human security.

1) <u>الأمن الإنساني (البشري):</u>

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها، من ثم يجب عدم الفصل بينهما[3].

برز مفهوم الأمن الإنساني في كتابات النقديون في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أثبتت الفترة الزمنية التي امتدت خلالها الحرب الباردة. إن المنظور السائد للأمن –المنظور الواقعي- لم يعد كافيا للتعامل مع طبيعة

---

[1] تاكايوكي ياماموراء، مرجع سابق.

[2] حجار عمار، مرجع سابق، ص-57.

[3] خديجة، عرفة. <u>تحولات مفهوم الأمن</u>، (القاهرة :مركز الدراسات الآسيوية، مصر، 2003)، ص-04.

القضايا الأمنية ومصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة، فكانت هناك الحاجة لتوسيع منظور الأمن ليشمل طبيعة مصادر التهديد الجديدة فلم يصبح التهديد العسكري هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة إذ أصبحت هذه الأخيرة تواجه أنماط عدة ومن بينها تجارة المخدرات الجريمة المنظمة، انتشار الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض، انتشار الفقر والتلوث البيئي ... إلخ، وقد عجز التحليل التقليدي لمفهوم الأمن عن التعامل مع تلك القضايا، فالتهديد في أغلب الأحيان غير مادي –أي غير مرئي- فالقوة العسكرية في هذه الحالة لا تصلح لمواجهة هذه الأنماط الجديدة للتهديد الذي تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر[1].

أهمية هذه القضايا الجديدة للأمن، جعل صعوبة تحقيق الدولة لأمنها منفردة حقيقة لا مفر منها، وقد رسخ هذه الحقيقة ارتباط ظهور هذه القضايا بمفهوم آخر يسمى عملية العولمة، والتي جعلت مصائر البشرية مرتبطة أكثر، فعملية العولمة تقوم على فتح الحدود لانتقال السلع الخدمات والأفراد، تقوم على التحرير الاقتصادي هذا استدعى أن يكون حماية الدول والأفراد هو أيضا مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي[2].

2) <u>الأمن العالمي</u>:

حسب الطرح النقدي فقضايا الأمن الإنساني هي بالأساس قضايا كونية أو عالمية تتطلب تعاونا على المستوى العالمي، فالنظام العالمي ما هو إلا مجموعة عناصر –الدول- التي تضم الأفراد فأمن كل فرد من هؤلاء الأفراد سيؤدي لا محالة إلى تحقيق الأمن الشامل، كما أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق نموذجا جديدا للتنمية يتطلب درجة عالية من التعاون العالمي أي تصميم إطار عام للتعاون بما يتلائم مع تحقيق أمن الفرد –وهو الهدف-.

---

[1] تشير الإحصائيات أنه تم انفاق 240 مليون دولار على إنتاج علاج لداء الإيدز، وهناك 24 شخصا يموتون جوعا كل دقيقة، بالإضافة إلى الخطر المتزايد للاحتباس الحراري.

[2] خديجة، عرفة. مرجع سابق، ص-10.

كان للطرح النقدي المركز على مفهوم الأمن الإنساني العالمي تأثيرا كثيرا في أن أصبح هذا المفهوم مدمجا ضمن السياسات الخارجية للعديد من الدول –اليابان وكندا مثلا- حيث أصبحت تتبنى هذا المفهوم كجزء من أجندتها الخارجية مثل: سياسات المساعدات والمعونات الخارجية (شروط وأوجه توظيفها وتوجيهها).

بالإضافة إلى ذلك فالطرح النقدي سعى إلى إعادة النظر في ترتيب وتشكيل النظام العالمي القائم بصورة تدعم السلم وتقوي المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان، لأن الأمن لا يضمن فقط بالدول، إذا فالطرح –النقدي- يسعى إلى إعادة بلورة العلاقات الدولية ليصبح الجانب الأخلاقي في التعامل الدولي هو السائد مكان منطق المصلحة والقوة.

3) <u>التطبيقات الجديدة لمفهوم الأمن</u>:

تغير وتعدد مفهوم الأمن والأطر النظرية التي عالجته، أظهرت مفاهيم جديدة لتطبيقات الأمن على المستوى العالمي، من بين أهم هذه المفاهيم:

أ- <u>التحول في نوعية النزاعات الدولية</u>:

السؤال الأول الذي يطرح نفسه أثناء معالجة هذه الفكرة –تحول نوعية النزاعات- هو كيف تحولت هذه النزاعات وإلى أي نوعية تحولت؟

إن الحرب بين الدول الكبرى –الحروب في معناها التقليدي- وعلى مستوى الدول المتقدمة، فقدت سبب وجودها سبب تأثير العديد من العوامل: العوامل التكنولوجية (الحروب النووية)، الديمغرافية (ضعف مستوى المواليد)، الاقتصادية (تشابك التعاملات التجارية فيما بينها).

انتهاء تواجد هذه النوعية التقليدية من النزاعات أظهر ما يسمى بحروب تحت دولية Infraétatique، أي حروب تقودها قوات مسلحة أقل نظامية أو ما يطلق عليه كذلك "خوصصة الحرب الكلاسيكية"[1].

حسب الإحصائيات التي أجراها ميشال فورتمان michel fortmann، فإن الحروب التي نشبت في الفترة الممتدة ما بين 1945 إلى 1989م كانت في معظمها حروب بين الدول –الدول النامية خاصة- أما في الفترة الممتدة ما بين 1989 إلى 1998م كان هناك ستة دول في نزاع وأكثر من 100 نزاع كان نزاعا مدنيا.

أسباب تزايد وظهور النزاعات تحت دولية (العرقية) تتمحور عادة في[2]:

- أزمات انهيار الدول التي عرفتها المنظومة الدولية بعد سنة 1989 حيث انهارت تقريبا 12 دولة في فترة زمنية لا تتعدى 10 سنوات.

- إن النزاعات المسلحة العرقية تتخذ أيضا من فكرة "الحرب من أجل المصلحة"، بمعنى المنافسة القوية للتحكم في المصادر المنجمية خاصة: الماسية، البترولية، والمائية، ويستعمل في ذلك النخب العصابات، المافيا، والمرتزقة. ودليل ذلك أن جغرافيا النزاعات وخطوط الانشقاقات هي أكثر تأثرا بتوزيع الموارد من تأثرها بالإيديولوجيات أو الميول السياسية.

ب - <u>حفظ السلام أو فرض السلام (إلزامية السلام):</u>

لقد حاولت الجماعة الدولية –التسمية الحديثة للمجتمع الدولي- تكييف آليات التدخل ومواجهة النزاعات "تحت الدولية"، خاصة في النطاق الذي يكون فيه الأمن الإنساني في خطر، وقد واجهت هذه التدخلات العديد من الإشكالية التي كانت تتمحور في:

---

(1) Charles philipe, David. <u>Théories de la sécurité</u> , (Paris:editions montchrestien, 2002), P-120.

(2) John nucller, « Ethnic War », <u>in international security</u>, vol 25, été 2000, P 45-43.

- إن مسؤولية التدخل لفض النزاعات تحت الدولية –التي تعتبر في أغلب الحالات نزاعات داخلية- تصاحبها عادة واجب الاستجابة، ثم إلزامية إعادة البناء عندما لا يكون هناك إمكانية لتفادي حدوث النزاع، فإن كان مواجهة النزاع بفرض العقوبات[1] فيجب أن أن لا تكون هذه الأخيرة من الشدة والقسوة بحيث تؤثر على حياة السكان المدنيين.

- يجب أن تكون هذه التدخلات في الحالات القصوى وبمقاصد إنسانية ويجب أن ترضي تقريبا جميع أعضاء الجماعة الدولية.

- لكي تكون تدخلات الجماعة الدولية ذات طابع إنساني وفي إطار إنهاء أو تفادي النزاع يجب أن تتوفر فيها شروط خمس هي:

1. أن تنطلق من سلطة مناسبة (الأمم المتحدة أو أي منظمة إقليمية).
2. أن يتم تبريرها "بسبب صحيح" في حالة إبادة عرقية، جرائم ضد الإنسانية، انهيار دولة، أو كارثة طبيعية على مستوى كبير.
3. أن تؤسس على دليل (برهان) عقلي لتهديد وشيك الوقوع لفقدان معتبر للحياة البشرية.
4. أن تشكل فعلا المرجع الأخير بعد أن يستنفذ اللجوء لأي من الخيارات الأخرى.
5. وضع كل الاستراتيجيات والإمكانيات اللازمة لنجاح التدخل مع التأكيد على التقليل قدر الإمكان من الخسائر، خاصة البشرية.

وجد تدخل المجتمع الدولي بغرض فض النزاعات أو الوقاية من حدوثها شرعية في القواعد التي وصفها ميثاق الأمم المتحدة لفرض السلام وذلك بتطبيق الفصل العاشر منه، حيث ينص أن: "فرض السلام peace enforcement" يستند على سلطة مجلس الأمن لتنفيذ الفعل الردعي في فرضية (التهديد ضد السلام، انفصال السلام أو فعل الاعتداء).

[1] مثل فرض العقوبات الاقتصادية (قيود على المعاملات المالية، قيود على حركة الاستثمارات,وصول الموارد التجارية)، عقوبات عسكرية (الحصار العسكري)، سياسات دبلوماسية (تدخلات القادة والدبلوماسيين، تعليق عضوية هذه الدول في المنظمات الدولية والإقليمية).

كما يؤكد مؤيدوا هذا الاتجاه –التدخل الإنساني للجماعة الدولية- دليلهم في أن تقاعس الجماعة الدولية عن التدخل أحدث الكوارث الإنسانية كان من الممكن تفاديها لو حدث هذا التدخل (مثل تقاعس المجتمع الدولي عن التدخل في رواندا)[1].

بناء على ما سبق فإن تصور الأمن ارتبط بالواقعية، والذي يقوم على مركزية دور الدولة، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت انشغالات جديدة للدول بعيدة عن فكرة النزاع من أجل القوة، من بينها الكوارث الطبيعية والفقر وغيرها، فكان هناك حاجة لطرح يركز على إمكانية التعاون الدولي من أجل تحقيق الأمن والرفاهية للأفراد.

بناء على هذا التطور كذلك في مفهوم الأمن والطرح النظري الذي يعالجه، سيكون من الحتمي أن يتغير اتجاهات ومحاور وحتى اهتمامات الإستراتيجية الأمنية بالنسبة للدول، فكما يتغير مفهوم الأمن من الأمن المتوقع حول الدول إلى الأمن المركز على الفرد فستتغير الإستراتيجية الأمنية من التركيز على الجوانب العسكرية إلى جوانب أخرى إنسانية. وهذا ما سيعالجه المبحث الموالي من الدراسة مع التركيز على التحول الذي حدث على مستوى الإستراتيجية الأمنية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية في ظل تغير المعطيات الدولية عقب الحرب الباردة.

---

[1] Ibid, P-126.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية بعد الحرب الباردة

عرفت الإستراتيجية الأمنية وفي منحى متوافق مع تغير مفاهيم الأمن والأطر النظرية التي تعرضت له بالدراسة، تغيرا في تحديدها ومستويات التعامل معها، حيث عرف تراجع واضح للإستراتيجية العسكرية من خلال التذبذب الواضح الذي ظهر على مستويات التسلح العسكري للدول.

وقد انعكس هذا التغير واضحا على الإستراتيجية الأمنية الأمريكية من حيث ظهور مستويات تعامل جديدة اختلقت عن تلك السائدة زمن الحرب الباردة، من أهم هذه المستويات ما عرف بـــ "الدفاع الوقائي"،هذا المفهوم يتم إعماله من أجل خلق الظروف والأوضاع الإقليمية الملائمة التي تجنب الصراع المسلح، حيث شبهه وزير الدفاع السابق وليام بيري على أنه: "إن الوقاية من الأزمات والصراع هو أكثر فعالية وأقل تكلفة من العلاج".

ولإستعراض هذا التغير في مفهوم الإستراتيجية الأمنية ومستوياتها انعكاس ذلك على مفهوم الإستراتيجية الأمنية سيقسم هذا العنصر إلى:

المطلب الأول: التحول في الإستراتيجية الأمنية التقليدية.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة.

المطلب الأول: التحول في الإستراتيجية الأمنية التقليدية

لقد أدى نهاية الحرب الباردة إلى تغيير في المعطى العسكري على مستوى الإستراتيجيات الأمنية للدول، حيث غير في المؤشرات الإستراتيجية المعروفة على مستوى الصراعات شديدة الحدة التي كانت تعرفها زمن الحرب الباردة، بما أعطى ميزة جديدة للتدخلات العسكرية في هذه المرحلة، حيث عادة ما تتسم بالكثافة (من حيث حجم التدخل العسكري) وبسرعة تنفيذ الهدف[1]. صاحب تغيير المعطى العسكري تحول في السياق الأمني الدولي على المستوى العالمي والإقليمي، ويتخذ هذا التحول مظهرين أساسيين هما[2]:

I - التذبذب في مستويات الاستعداد العسكري:

أدى ظهور عامل أسلحة الدمار الشامل وتنامي ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، منذ سنة 1945 تراجع ملحوظ في مستويات ونسبة النزاعات بين الدول مما أدى إلى تراجع الدول في الاعتماد على ضمان أمنها على الوسيلة العسكرية خاصة بعد أن أثبتت هذه الأخيرة فشلها في حسم أو إنهاء نزاع بصورة نهائية لصالح دولة على دولة أخرى –الصراع الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي-.

ترسخت فكرة تراجع الوسيلة العسكرية كخيار أساسي لضمان المعطى الأمني خاصة بعد ظهور ميكانيزمات وأدوات أخرى قد تهدد الأمن الدولي من غير الأداة العسكرية مثل: العامل الاقتصادي، العامل البيئي، العوامل الاجتماعية (المخدرات، الإرهاب، البطالة)، العوامل الصحية، بمعنى أن عامل التهديد قد تغير وتعددت وسائله، بحيث صرف النظر عن كون العامل العسكري هو العامل الوحيد لتهديد الأمن العوامل المذكورة آنفا جعلت الدول تتراجع كثيرا في مستويات التسلح والتحالف العسكري، إذ بمعنى آخر التحليل من درجة الاعتماد على القوة المادية لضمان أمنها الإقليمي والدولي.

---

(1) Margareta, Sallenbery. « Armed conflit, 1989-98 »,in journal of peace research, vol 36, Septembre 1999, P-5.
(2) Ibid, P-6.

التراجع في مستويات الترتيبات العسكرية ظهر جليا في تراجع مبيعات الأسلحة وكذلك في معدل الحروب الدولية في الحقب الزمنية من الخمسينات والستينات وحتى التسعينات من القرن الماضي، حيث تراجعت معدلات الحروب من 3.6% إلى 2.7% في سنة واحدة خلال سنوات الستينات.

هذا التراجع الذي تم خلال حقب أربع متتالية عرف التوقف مع بداية القرن الواحد والعشرين لتعرف مستويات الإنفاق العسكري الارتفاع الكبير من جديد ابتداء من سنة 2004، مما يدل حتما على أن مستويات الضمان الأمني الذي عاشته الدول سابقا قد انتهى، وهذا يدفع للتساؤل ما أسباب هذا التحول في مستويات الترتيبات العسكرية للدول؟

1) <u>تزايد الميل الدولي للإنفاق العسكري</u>:

الإنفاق العسكري هو القيمة المالية العامة التي تخصصها الحكومات لأغراض عسكرية، وتختلف هذه القيمة باختلاف انشغالات هذه الحكومات الأمنية وباختلاف إستراتيجياتها الأمنية[1].

لقد عرفت الإنفاقات العسكرية العالمية عقب الحرب الباردة تراجعا واضحا وسريع، مع منتصف التسعينات من القرن الماضي بدأت هذه السرعة تتباطأ لكي تعاود مستويات الإنفاق التزايد من جديد. حيث تؤكد إحصائيات المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم (SIPRI) أن مستويات الإنفاق العسكرية العالمية تزايدت بمتوسط 6% كل سنة في الفترة الممتدة من 2002-2004 وهي تقترب من المستويات المرتفعة التي عرفتها أثناء الحرب الباردة.

كما تؤكد نفس الإحصائيات أنه خلال سنة 2004 وصل الإنفاق العسكري العالمي ما قيمته 1035 دولار حسب التصريحات الرسمية لحكومات 159 دولة أي ما يعادل 2.6% من الدخل الوطني الخام وما يعادل كذلك 162 دولار من مستوى الدخل الفردي لدولة[2].

---

(1) Elisabeth, skons. « les dépenses militaires » , dans <u>forum du désarmement</u>, janvier 2005, P-3.
(2) Ibid, P-5.

أغلبية الإنفاق العسكري خاص بدول مرتفعة الدخل، حيث أن 32 دولة تشكل 79% من مستويات هذا الإنفاق، لا تمثل إلا 16% من سكان العالم. هذا لا يعني أنه لم يتم التزايد في مستوى الإنفاق العسكري في الدول منخفضة الدخل حيث عرف هذا الأخير ارتفاعا بنسبة 4% من سنوات التسعينات ويعود سبب هذا الارتفاع إلى النزاعات الداخلية التي تعرفها هذه الدول، في سنة 2003 حدث ما يقارب 29 نزاع على المستوى الدولي واحد منها فقط حدث في دولة مرتفعة الدخل (إسرائيل).

2) **الدول التي تنفق أكثر عسكريا**:

أ- **الولايات المتحدة الأمريكية**:

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تزايدا ملحوظا في مستويات الإنفاق العسكري عقب الفترة الممتدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث وصل المبلغ الإجمالي الذي خصصته الحكومة الأمريكية للإنفاق العسكري في الفترة الممتدة بين سنتي 2001-2005 ما يقارب 346 مليار دولار[1].

[1] أنظر الخريطة رقم (01).

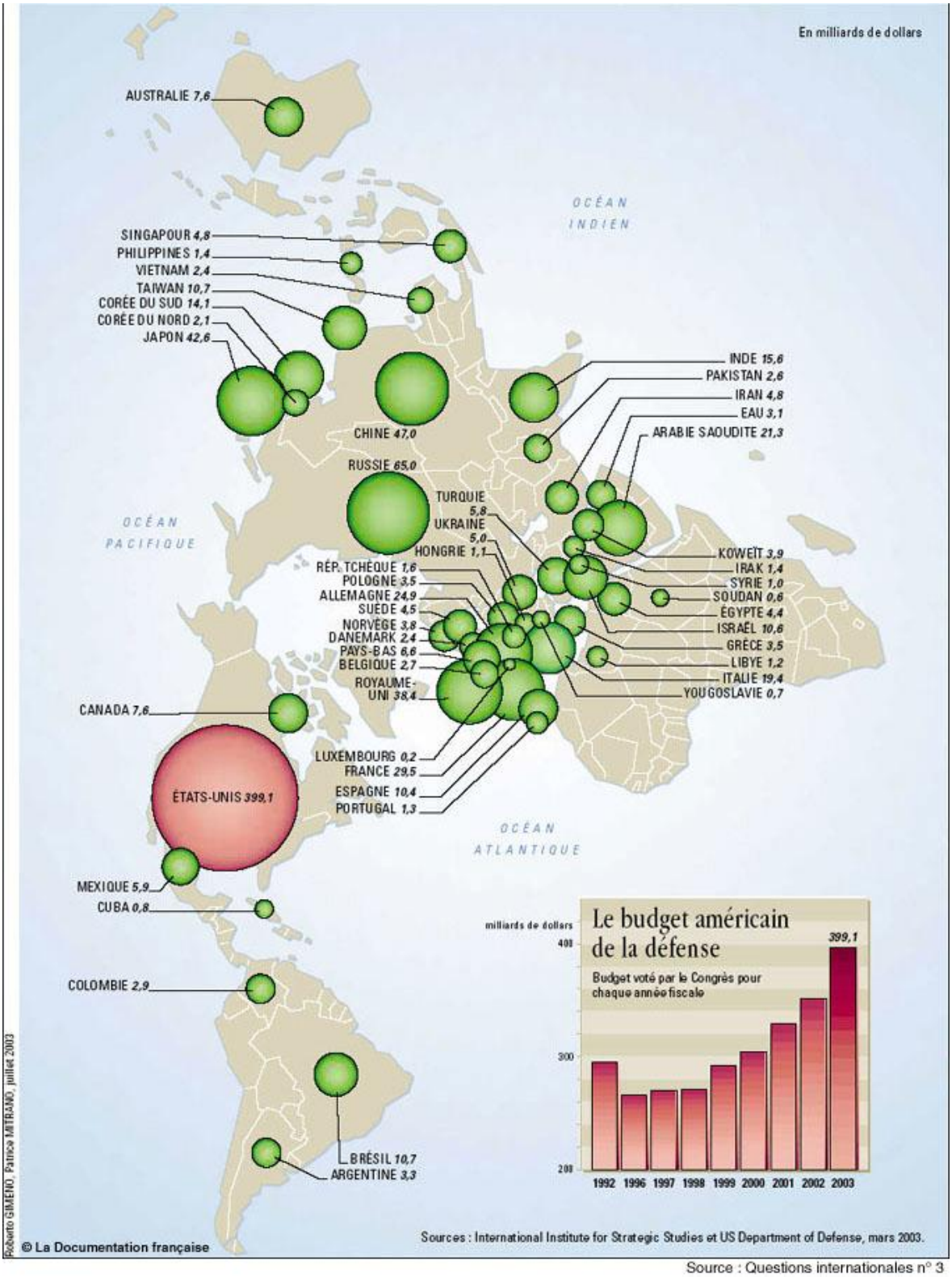

Source : Questions internationales n° 3

خريطة توضح حجم الإنفاق العسكري الأمريكي مقارنة مع العديد من الدول الأخرى
المصدر : www.ladocumontationfrancaise.com

الخريطة رقم -1-

خصصت معظم هذه الإنفاقات للحملة الأمريكية ضد الإرهاب[1]، حيث أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 268 مليار دولار في غزوها لكل من أفغانستان والعراق[2].

رغم أن الإحصائيات تؤكد أن الإنفاقات العسكرية الأمريكية مرتفعة، ما مقداره 3.9% من مستوى الدخل الوطني المحلي، إلا أن انخفاضها بالنسبة للمستوى الذي كانت عليه زمن الحرب الباردة يعتبر أمرا مؤكدا، مما يؤكد أن مستوى الخطر أو التهديد الذي من المفروض أن يهدد الأمن الأمريكي قد قل بالنسبة للماضي.

كما يؤكد الإستراتيجيون أن مستوى الإنفاق العسكري الأمريكي مرتبط بالعديد من العوامل:

1- مستوى النمو الذي يعرفه الاقتصاد الأمريكي، حيث يتناسب نسبة النمو الاقتصادي مع تزايد النفقات العسكرية طردا[3].

2- الرأي العام الأمريكي ومدى إقناعه واستعداده لقبول كم يقتطع من مستوى الميزانية الداخلية ليخصص للإنفاقات العسكرية وهذا بالضرورة مرتبط بمدى اقتناعه بالتهديد الذي يؤثر على أمنه الخاص.

3- مستوى الإنفاق العسكري يتزايد بمستوى التهديدات والأخطار التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي بامتداداته الإقليمية والمصلحية بمعنى أنه لا يرتبط برقعة جغرافية محددة أو بإقليم واضح بل التهديد يمس كل ما من شأنه أن يعرض المصالح الأمريكية للخطر.

ب- <u>دول أخرى تنفق كثيرا على المستوى العسكري</u>:

تؤكد الأجندة العسكرية للدول التالية: اليابان، بريطانيا، فرنسا، الصين، روسيا، الهند والبرازيل على أنها أكثر الدول إنفاقا على المستوى العالمي في الفترة الممتدة بين سنتي 1999-2003، حيث تزايدت الإنفاقات العسكرية لكل من الهند والصين في نفس الفترة بنسبة 11%، الإنفاقات اليابانية تزايدت هي

---

[1] M. Eriksson, « armed conflict, 1989-2003 »,in <u>journal of peace research</u>, vol 41, n°5, September 2004, P 625-636.

[2] تؤكد إحصائيات معهد السلام الدولي في ستوكهولم أن الإنفاقات العسكرية للولايات المتحدة بلغت 13 مليار دولار في إفريقيا، 153 مليار دولار في آسيا، 56 مليار دولار للعراق وحدها.

[3] ارتفاع مستوى الإنفاق العسكري الأمريكي سنة 2004 صاحبه ارتفاع ملحوظ في مستوى الدين العام والدين الخارجي حيث بلغ 533 مليار دولار في نفس السنة.

الأخرى لكن ليس بنفس السرعة، أما بالنسبة لبريطانيا وروسيا فقد عرفت الميزانية المخصصة لمستوى التسلح ارتفاعا ملحوظا كل سنة ابتداء من 1999، نفس الملاحظة يمكن إدراجها عند الحديث عند كل من فرنسا والبرازيل[1].

الخلاصة الواضحة التي يمكن إدراجها من الإحصائيات السابقة الذكر أن بالتوازي مع التزايد المستمر في مستوى الإنفاق العسكري الأمريكي كان هناك تزايد مواز له في الزيادة التي تعرفها إنفاقات الدول السبع التي تشكل قوة إقليمية في مناطق مختلفة من العالم.

3) <u>الإنفاقات العسكرية الإقليمية</u>:

إن الأقاليم التي عرفت تزايدا في إنفاقاتها العسكرية بعد الحرب الباردة هي جنوب آسيا، الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا وذلك بالنسب المتتالية الآتية: 65%، 50% و40%.

القراءة الإستراتيجية لهذه المناطق تؤكد أن تزايد الإنفاق بها يعتبر انعكاسا لتزايد الإنفاق العسكري للدول الإقليمية الكبرى فيها، فالتزايد الذي عرفته منطقة جنوب آسيا ما هو إلا انعكاس للتزايد في الإنفاق العسكري شديد السرعة الذي عرفه الهند، في الشرق الأوسط التزايد الذي عرفته دول المنطقة خاصة إسرائيل والعربية السعودية[2].

بالمقابل عرفت مناطق إقليمية أخرى ثباتا أو تناقصا في مستوى الإنفاق العسكري، على رأس هذه الأقاليم تأتي كل من أوربا، أمريكا الوسطى، ففي أوربا مثلا نظرا للاستقرار الأمني و انعدام النزاعات الداخلية بقيت الميزانية العامة الأوربية المخصصة للتسلح ثابتة منذ سنة 1995 حتى سنة 2004.

من خلال الدراسة السابقة لمستويات الإنفاق العسكري في مناطق إقليمية مختلفة، يمكن التأكيد على مقولة الاستقرار الأمني النسبي في المجتمع الدولي على أنها مقولة تنعدم وتفتقد للمصداقية، فكل المناطق

---

(1) J. Kasil, « managing Globalization », in www.globalpublic.org, 12/02/2008, at 11.20h.
(2) Ibid.

الإقليمية تقريبا تعرف تنافسا عسكريا شبيه بفترة الحرب الباردة فيما عدى أن سرعة وحدة التنافس هي أقل.

4) **الإنفاق العسكري والأمن**:

إن العلاقة بين الإنفاق العسكري والأمن كانت دائما موجودة، فالمفاهيم الأمنية التي كانت سائدة وقت الحرب الباردة، كانت دائما تربط مفهوم الأمن بالنطاق الإقليمي للدولة، بعد الحرب الباردة أصبحت هذه المفاهيم أكثر اتساعا حيث ارتبط مفهوم الأمن بمعايير أخرى مثل الأمن الإنساني، الإرهاب الدولي الجريمة الدولية المنظمة.

التهديدات التي ارتبطت بمفهوم الأمن حاليا أصبحت عالمية، أي يمكن أن تمس كل الدول، وليس إقليم دولة بعينها مثل ما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة، يمكن تصنيف هذه التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي في[1]:

1. تهديدات النظام الاقتصادي والاجتماعي (الفقر، الأوبئة، مخاطر البيئة).
2. النزاعات بين الدول.
3. النزاعات الداخلية (الحروب الأهلية).
4. الأسلحة النووية، الكيميائية والبيولوجية.
5. الإرهاب.
6. الجريمة الدولية المنظمة.

كل التهديدات سابقة الذكر تعتبر في أغلبها ليست ذات منطلقات عسكرية، وهذا ما يؤكده دراسة قام بها فريق بحث أمريكي بمعالجة الميزانية الأمريكية المخصصة للدفاع والإنفاق العسكري والمخصصة لأغراض أخرى غير عسكرية والتي وضعت لضمان المناخ الأمني المناسب للولايات المتحدة

[1] J.Kaul, op.cit.

الأمريكية[1]، فكانت نتيجة الدراسة أنه في الوقت الذي تزايدت فيه الإنفاقات العسكرية الأمريكية، كان تزايد الإنفاق لضمان الأمن الأمريكي خارج الحدود الأمريكية ووتيرته أسرع ويتمثل هذا الإنفاق في التنمية الاقتصادية في أقاليم خارجية، المعاملات الدبلوماسية، المساهمة في ميزانية المنظمات الدولية التي تخدم السلام والأمن الدولي. هذه الدراسة تؤكد على أن تعامل الحكومات مع الإنفاق العسكري تزايد لكن في المقابل تعاملها مع زيادة وتعزيز المناخ الأمني الدولي تزايد بنسب وبوتيرة أكبر.

يمكن معالجة العلاقة بين الإنفاق العسكري والأمن كذلك من ناحية دراسة مفهوم جديد طغى على الساحة الدولية وهو: "الممتلكات العالمية المشتركة"، هذه الممتلكات لا يمكن أبدا أن تتحول لتصبح وطنية أو ذات حدود إقليمية محدودة، هذه الممتلكات عادة ما اكتسبت بطريقة مشتركة، مثل هياكل المنظومات التربوية، المعايير الإيكولوجية، هذه المكاسب والممتلكات من شأنها ضمان السلم العالمي[2].

الأمن والسلم العالمي اعتبرا كذلك من الممتلكات العالمية المشتركة لأن انعدامه عند إحدى هذه الدول معناه تأثر العديد من الدول الأخرى بهذا الانعدام[3].

II- البعد البيئي والاقتصادي كمصادر جديدة للإستراتيجية الأمنية الحديثة:

1) الأمن البيئي العالمي:

إن إحدى أهم المشكلات التي أصبحت من القضايا الهامة على المستوى العالمي هي مشكلة حفظ البيئة العالمية، على اعتبار أن البيئة الجيدة هي جزء هام من أي مستوى معيشة مادي للكائن البشري غير أن الحصول على بيئة جيدة من خلال أفعال دولة واحدة أصبح أمرا مستحيلا في الوقت الحالي، لأن مشكلات مثل ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية وزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو، وثقب

---

(1) الدراسة شملت الميزانية الأمريكية لسنة 2006.

(2) يعتبر الفقر من أهم أوجه التهديد للدول المتخلفة ومع ذلك لم تتقاسم الدول المتقدمة يوما عوائد عدم الاستقرار والأمن الذي تتعرض له هذه الدول بفعل هذا التهديد.

(3) Elisabeth, skones. op.cit, P-6.

الأوزون في القطب الجنوبي ... إلخ ليست من المشكلات التي يمكن السيطرة عليها من خلال إجراءات تقوم بها دولة واحدة.

وقد خرجت إشكالية البيئة والحفاظ عليها من الحوار العقيم الدائر حول تحديد من المسؤول عن تلوثها، ليصبح الاهتمام الرئيسي حاليا هو كيف يمكن إيجاد ما يسمى: "الظواهر المبطئة"[1]، أي وضع القواعد والترتيبات التي تمكن من التقليل من أسباب تزايد تلوث البيئة خاصة الأسباب الاقتصادية[2]، من هذه القواعد مثلا إجبار أصحاب المشاريع الاقتصادية –ذات الإفرازات السامة خاصة- أن يدفعوا "رسوم تصريف النفايات"، مما يجبرهم على صرف أقل النفايات وسيكون من المفيد جدا وضع قوانين الحظر "لا تفعل thou –shalt-not laws" هذه القوانين ستفيد بعدم تلويث البيئة.

أكثر من وضع القوانين ينادي البيئيون العالميون بوضع تعويضات للمتضررين من النفايات السامة،فحسب وجهة نظرهم زيادة كلفة صرف النفايات سيقلل من حدة صرفها بالتالي التقليل من التأثير على البيئة. الانضباط البيئي العالمي حاول كذلك البيئيون تحقيقه من خلال وضع الإنفاقات الدولية، وتعتبر اتفاقية "ريو Rio "من أهمها حيث حاول خلالها المجتمعون وضع الضوابط التي تحد من التغير المناخي والمحافظة على التنوع الحيوي، ومكافحة التصحر.

أظهرت هذه الاتفاقيات حجم التحديات الضخمة التي تقع مسؤوليتها على كل المجتمع الإنساني

لذلك استحدثت مؤسسات مشتركة –عالمية- ذات إدارة جماعية للمساعدة على تطبيق ما توصلت إليه الاتفاقيات من نتائج، أهم هذه المؤسسات: مرفق البيئة العالمية (GEF)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (VNEP)، وهي كلها مؤسسات تابعة للأمم المتحدة[3].

---

[1] جون، بيليس وستيف، سميث. مرجع سابق، ص-669.

[2] يقصد بها خاصة النفايات الناتجة عن المصانع.

[3] المرجع السابق، ص-301.

الدراسات البيئية لم تظهر في الساحة الدولية فقط، بل عرفت ظهورا لها أيضا في أدبيات السياسة البيئية الدولية وظهرت أطر نظرية تحاول تفسير هذا الاتجاه، ومن هذه الأدبيات وضعت ثلاث تصورات أساسية للأمن[1].

1. إن الحروب تشكل عاملا أساسيا في تفاقم المشاكل البيئية.

2. إن الندرة في المصادر الطبيعية مثل الماء، البترول والغاز قد تكون أسبابا رئيسية في نشوء الصراعات الدولية.

3. إن الكوارث البيئية تهدد بشكل مباشر أمن الدول، المجتمعات والفرد.

2) **البعد الاقتصادي والإستراتيجية الأمنية**:

ارتبطت المعايير الاقتصادية للدولة بالمعايير العسكرية منذ زمن الحرب الباردة، حيث تعتبر الدولة القوية اقتصاديا قوية عسكريا بالضرورة لأنها ستكون أكثر قدرة على زيادة ميزانية النفقات العسكرية وبالتالي ستكون العلاقة بين القوة العسكرية والاقتصادية للدولة هي علاقة طردية ودليل ذلك الانهيار الذي عرفه الاتحاد السوفياتي سابقا بفعل انعكاس مؤشري القوة العسكرية والاقتصادية بالنسبة له[2].

والملاحظ في ذلك أن البعد الاقتصادي في هذه المرحلة ارتبط بمفهوم أمن الدولة كمحور أساسي وكفاعل وحيد في العلاقات الدولية، في الوقت الراهن –القرن 21- وبفعل تشابك المصالح وترابطها بين الفاعلين الدوليين أصبح البعد الاقتصادي للأمن بعدا عالميا، و من ذلك حركة العلاقات التجارية بين الدول[3].

إن العجز التجاري الأمريكي يولد بالضرورة فائض في الميزان التجاري لقوى اقتصادية أخرى حتى وإن كانت تحقق عجزا مثل اليابان وألمانيا. لقد بدأت الولايات المتحدة بفائض 06 مليارات دولار

---

[1] حجار، عمار. مرجع سابق، ص-63.

[2] حيث لم يستطع أن يواكب الاقتصاد السوفياتي سباق التسلح الذي فرضته عليه الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما يعرف "حرب النجوم" فكان الانهيار الخطير للاتحاد السوفياتي اقتصاديا.

[3] لستر,ثرو. المتناطحون، ترجمة محمد فريد، (أبو ظبي: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1995)، ص-213.

سنة 1981، ثم دخلت في عجز متزايد، وقد زاد من حجم هذا العجز نقص قيمة الدولار في منتصف الثمانينات، حيث بلغ عجز الحساب التجاري الأمريكي قيمة سنة 1987، حيث ارتفع إلى 144 مليار دولار.

في مقابل هذه الانخفاضات المتتالية للدولار ارتفع الفائض التجاري الألماني بثبات من عام 1985 حتى عام 1989 حيث بلغ الفائض ذروته فوصل إلى 05 مليار مارك ألماني. أما اليابان فقد بدأ تزايد الميزان التجاري به منذ سنة 1987 حيث بلغ 87 مليار دولار ليصل إلى 100 مليار دولار سنة 1991 (الجدول رقم 01 يوضح بالأرقام العجز والفائض في اقتصاديات كل من الولايات المتحدة، اليابان ألمانيا).

الجدول رقم (01)

البيئة / الدولة	1981	1984	1986	1988	1989	1990
- الولايات المتحدة الأمريكية	6	104-	133-	127-	106-	92-
- ألمانيا	2-	10	40	50	55	44
- اليابان	5	35	86	80	57	36

الفوائض ومعدلات العجز في الحساب الجاري

المصدر: لستر, ثرو، المرجع السابق، ص.216.

إن الحل الذي وضع لإنقاض الاقتصاد الأمريكي لم يكن حلا فرديا من الحكومة الأمريكية، بل كان حلا تنسيقيا لتفادي الأزمة العالمية، حيث لم يعد من الممكن قيام دولة واحدة بتنسيق الاقتصاد الكلي، حيث لعبت كل من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان قوة الدفع التي ستخرج الاقتصاد العالمي من مرحلة الركود. رغم أن الدول الثلاث تعتبر في مناخ تنافسي حاد إلا أن المباراة التنافسية هي كذلك تعاونية، لأن ليس المشكل السيطرة على الاقتصاد العالمي فقط، بل أن يوجد أصلا هذا الاقتصاد العالمي و يستمر.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي –القرن 21- بتفوق كبير لم تكن عليه يوما كما لم تضاهه حتى أعظم الإمبراطوريات سابقا (الإمبراطورية الرومانية، الإمبراطورية البريطانية)، حيث تمارس سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم، حيث يعتبرها الكثيرون وعلى رأسهم هنري كسنجر وزير خارجيتها السابق عنصر هام للمحافظة على الاستقرار الدولي، فهي إلى حد كبير مصدر المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم[94].

ولأن حجم المهمة الأمريكية –حفظ الاستقرار الدولي- كبير فقواتها العسكرية منتشرة في كل منطقة من مناطق العالم من أوربا شمالا إلى خطوط المواجهة الرئيسية في شرق آسيا –خاصة كوريا الشمالية- وتكاد هذه المحطات للتدخل الأمريكي باسم حفظ السلام تتحول إلى التزامات عسكرية دائمة.

إن القضية الأساسية في السياسة الدولية اليوم هي سيطرة القطب الأمريكي أكثر من ذلك فالولايات المتحدة تسعى إلى هيمنة منفردة على العالم عن طريق تفوقها العسكري، حيث يوضح الإستراتيجي برنو كولسون Burno Colson أنه ومنذ خمسين عاما، بقيت الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ثابتة: القضاء أو إضعاف الخصوم، والخصوم الأقوياء –سواء كانوا من الأصدقاء أو من الأعداء- من أجل أن تحافظ الولايات المتحدة وأطول مدة ممكنة على وضع المتفوق الوحيد[95].

يؤكد هذا المنطق المذكور آنفا ما جاء في وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي" لسنة 1992، والصادرة عن وزارة الدفاع بالتعاون مع مجلس الأمن القومي الأمريكي: "يجب على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بكل شيء من أجل ردع كل خصم محتمل، إذ يجب على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعطي لنفسها هدفا هو إقناع الخصوم المحتملين أن يقبلوا وضعنا كقوة أعظم وحيدة أبدية ..."[96].

---

(94) هنري، كسنجر. هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، (بيروت: دار الكتاب اللبناني,2003)، ص-08.

(95) أليكس، كالينيكوس. "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، في انترناشيونال سوليالیزم، العدد 197، (شتاء 2002)، ص-08.

(96) هنري، كسنجر. هل تحتاج أمريكا لسياسة خارجية؟,مرجع سابق, ص-10.

إذا فالإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة مصممة لتمتزج فيها المصالح العسكرية والعلمية والسياسية لتبقى على الهيمنة الأمريكية، وحسب هيرفيه كوتو Herve Couteau مدير معهد الإستراتيجيات المقارنة بفرنسا: "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية هي متلاحمة ومرتبة حول ثلاثة محاور: إستراتيجية اقتصادية، إستراتيجية عسكرية وإستراتيجية عامة، كذلك فالهيمنة المسلم بها لواشنطن على باقي العالم قائمة على الانسجام بين أربعة مجالات رئيسية للقوة: قوة عسكرية، قوة ثقافية، قوة تكنولوجية، قوة اقتصادية ..."[97]

هذه الهيمنة التي تسعى الولايات المتحدة إلى تكريسها والحفاظ عليها تسعى بالضرورة إلى تشكيل بيئة دولية تستطيع من خلالها المحافظة على هذا الوضع المهيمن وتشير وثيقة الأمن القومي الأمريكي للصادرة سنة 2006[98] لهذه البيئة بالمواصفات التالية: "تشكيل بيئة دولية لخفض التطرف وعدم الاستقرار وظهور الدول الفاشلة أو ملاذات آمنة تصدر العنف والتطرف مما يعبد المصداقية المفقودة للولايات المتحدة الأمريكية"[99].

فلدراسة الإستراتيجية الأمريكية الشاملة في ظل بيئة دولية تغيرت وتتغير ومعرفة مدى تلاءم وتكيف هذه البيئة مع البيئة المرجوة من طرف الإستراتيجيون الأمريكيون يمكن التعرض للنقاط التالية:

1 - <u>الطبيعة المتغيرة للبيئة الدولية</u>:

إن تحديد الموقع الأمريكي ضمن الخارطة الإستراتيجية الحالية يحتم فهم الوضع المعاصر الذي هو في الحقيقة ليس إلا عبارة عن تحول حتمي للنظام الدولي ناتج عن تغير في بيئة النظام ذاته، وذلك ناتج عن مجموعة اضطرابات حدثت داخل ميكانيزم هذا النظام من إضفاء الديمقراطية على السياسة وعولمة الاقتصاد وآنية الاتصالات وغيرها.

---

[97] المرجع السابق، ص-11.

[98] أنظر الخريطة رقم (02).

[99] وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2006، في: www.annabaa.org/nbanerers.htm.

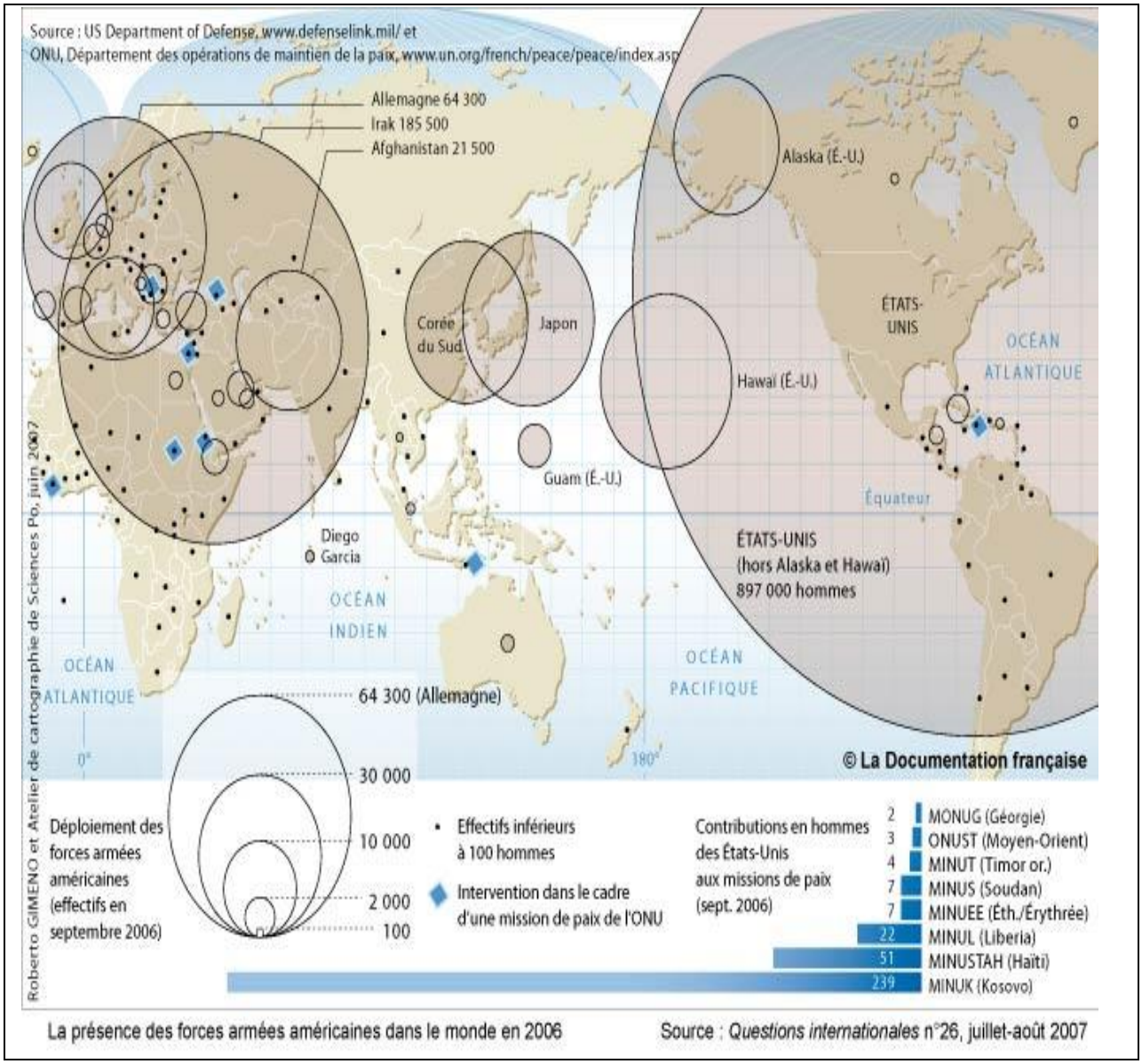

La présence des forces armées américaines dans le monde en 2006 Source : *Questions internationales* n°26, juillet-août 2007

التواجد العسكري الأمريكي في العالم سنة 2006

المصدر : us department of defense www.defenselink.mil

الخريطة رقم - 2 -

الدولة اصطلاحا هي انعكاس للعدالة من خلال الترتيبات التي تتخذها للوفاء بوظائفها التي تتمحور حول حماية مواطنيها مما هو أجنبي، وبما أن وظائف الدولة وأمن أفرادها وحتى تعريف –أجنبي- قد تغيرت فسيكون من الحتمي الحديث عن بيئة دولية متغيرة وتعرف اضطرابا.

برزت الدولة الحديثة كما عرفتها معاهدة وستفاليا سنة 1648، وكان مبدأ السيادة الذي يتمحور تعريفه في كون السلوك الداخلي للدولة كمؤسساتها لا يجب أن تتدخل فيه غيرها من الدول، وشكلت الدولة ومبدأ السيادة المحور الذي سارت عليه العلاقات الدولية حتى فترة انتهاء الحرب الباردة.

في ظل المؤشرات الدولية الراهنة يعرف النظام الوستفالي أزمة منهجية، ويعرف مبدأه (الدولة-السيادة) تحديا كبيرا، وبدأت سيادة الدولة والدولة ذاتها "رخوة"، حدودها وأمنها ومقوماتها الاقتصادية والثقافية عرضة للاختراق من منطلق المفهوم اللامحدود للسيادة[100].

في الوقت ذاته أخذ مفهوم الدولة القومية يشهد تبدلا وتحولا، حيث أصبحت الدولة ترتبط بمفهوم الأمة أكثر من مفهوم القومية، مما جعل النزاعات ذات الطابع الإثني تزداد وتتكاثر بفعل تزايد المطالبة بظهور دول أمة جزئية.

في مقابل التجزئة التي عرفتها العديد من الدول، برزت ظاهرة التجمع في وحدات أكبر، ويمثل الاتحاد الأوربي التعبير الأكثر شمولا عن هذه السياسة، كما هناك تجمعات انتقالية مماثلة أخذت تبرز في نصف الكرة الغربي مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، اتحاد أمم جنوب شرق آسيا والمركسور في أمريكا الجنوبية.

كما تغير مفهوم القوة، حيث انتقلت القوة من مفهومها العسكري عقب الحرب العالمية الثانية إلى القوة متجانسة نسبيا، حيث كانت عناصرها المختلفة –الاقتصادية، العسكرية وحتى السياسة- تكمل بعضها بعض، الآن أصبحت القوة تأخذ البعد الاقتصادي، حيث يمكن أن تبرز دولا قوية مع أنها لا تمتلك قدرات عسكرية مهمة.

وفق هذا المفهوم الجديد للقوة، ووفق الظروف العالمية الراهنة يمكن تشخيص خمسة محاور جيوإستراتيجية على الخارطة السياسية الجديدة للنظام الدولي، حيث تعتبر كل من فرنسا، ألمانيا، روسيا

[100] ظهرت في العصر الحالي –ما بعد الحرب الباردة- ما يعرف بالسيادة المحدودة، أو السيادة المشروطة.

الصين والهند، كل محور من هذه المحاور يعتبر تحديدا لاستمرار الهيمنة الأمريكية وسيطرتها على المجتمع الدولي[101].

في ظل البيئة الدولية المعاصرة كذلك، قللت الأسلحة النووية وانتشارها من احتمال حدوث حرب بين الدول، ففي السابق كانت التحولات الدولية تؤدي إلى حروب رئيسية، أما في العصر الحالي فقدت الأرض –الإقليم- كثيرا من أهميتها للقوة القومية، فالتقدم التكنولوجي يمكن أن يعزز قوة الدولة أكثر من التوسع إقليمي.

2- **الهيمنة الأمريكية: "هيمنة شاملة وهيمنة من نوع جديد"**

الهيمنة كمصطلح وكمرادف للسيطرة قديمة قدم الجنس البشري، لكن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية متميزة في سرعة ظهورها، وفي استمرارها وحتى في مداها وإمكانياتها على المستوى العالمي ففي أقل من مائتي عام استطاعت دولة معزولة نسبيا أن تتحول إلى قوة عالمية واحدة تسيطر وتهيمن على العالم وبالضرورة على السيادة العالمية.

لقد استطاعت الولايات المتحدة أن يكون لها تأثير توازني على النظام الدولي، وعلى الاستقرار العالمي ككل، خاصة مع تعدد تهديدات ما بعد الحرب الباردة، وذلك بعد أن وسع إستراتيجيوها في تعريف الأمن القومي الأمريكي، حيث أصبحت التجارة أمن قومي، وكذلك بالنسبة لتبييض الأموال وسعر النفط اللاجئين، إفساد البيئة، الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان ولصوص الكمبيوتر، إذا اتساع كبير لحجم الاهتمامات الأمنية التي ينبغي على الولايات المتحدة الاضطلاع بها في عصر كوني بلا حدود[102].

الانفتاح على هذه التهديدات ومواجهتها كان الخيار الأمريكي للمحافظة على الهيمنة، وكان طبيعيا والأمر كذلك أن تتغير المواقف الأمريكية بخصوص دور القوة العسكرية، ففي العقد الذي تلا انفجار

---

[101] زيغينيوا,بريجنسكي . رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص-59.

[102] أندرو، باسيفيتش. الإمبراطورية الأمريكية، (، بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2004)، ص-165.

الاتحاد السوفياتي، تضاعف حجم المقوم العسكري في السياسة الأمريكية أكثر، حيث أصبحت القوة العسكرية عنصرا مركزيا لتعزيز الجهوية القومية الأمريكية.

أعلن مستشار الأمن القومي صامويل برجر –في إدارة جورج بوش الابن-: "كل شخص تقريبا يؤمن أننا بحاجة لجيش قوي لحماية مصادرنا في عالم من المخاطر المستمرة والمتغيرة في ظروفها"[103]، يمكن استنتاج ثلاث نقاط أساسية من هذا التصريح:

1. عبارة "كل شخص تقريبا" يقصد بها كل من اتفق ورضى بالمبدأ القائل أن الولايات المتحدة كانت بحاجة لقوة عسكرية، ويقصد بها كذلك إجماعا من طرف الجماعة الدولية على أحقية الولايات المتحدة لحيازة كل معطيات القوة التي تمكنها من التدخل متى تشاء ووقتما تشاء.
2. إن الإجماع على أحقية الولايات المتحدة لامتلاكها كل إمكانات القوة العسكرية يعني كذلك تمكنها من التغلب على أي اتحاد محتمل بين الأعداء، وذلك بمساعدة شركائها وفق مبدأ (N+1) حيث تعني N: مجموع الإمكانيات العسكرية لكل الأمم التي يمكن أن تتحد ضد الولايات المتحدة.
3. إن الغاية من استخدام القوة العسكرية الأمريكية لمساندة إستراتيجية الانفتاح الأمريكية على العالم ليس فقط لحماية مصالحها، بل من أجل تعزيز هذه المصالح والقيام بذلك على نطاق عالمي.

استطاعت الإمبراطورية الأمريكية –لوصف قوتها وقوة هيمنتها- أن تصبح القوة العالمية الأولى تمارس النفوذ التوسعي الذي يقوم على التواجد الأمريكي في كل بقاع العالم، وتجنيد كل الموارد الاقتصادية والتقنية وحتى العسكرية للأغراض العسكرية.

اشتركت الإمبراطوريات المهيمنة سابقا مع الولايات المتحدة في العديد من السمات فروما مثلا كأكبر وأول الإمبراطوريات المهيمنة التي عرفها التاريخ، أقامت إمبراطوريتها عبر قرنين ونصف من

(103) المرجع السابق، ص-167.

الزمان على التوسع المستدام: إلى الشمال، إلى الغرب ثم إلى الجنوب. نظامها السياسي كان مركزيا واقتصادها موحدا ومكتفيا، الأهم من ذلك أن النفوذ الروماني كان يستمد قوته واستمراره من عبارة سيكولوجية مهمة هي "أنا مواطن روماني". ولابد أن الإمبراطورية الأمريكية تخطوا خطا الإمبراطورية الرومانية في التوسع وفي مد النفوذ فيها عدا أنها لازالت تفتقر إلى العبارة الأخيرة "أنا مواطن أمريكي"[104].

إشكالية "مدى استمرارية الهيمنة الأمريكية" ناقشها العديدون وكان عميد هذه المناقشة المفكر الأمريكي "جوزيف ناي Joseph Nee" حيث أراد الحسم في هل من صالح الولايات المتحدة العمل منفردة ومواصلة الهيمنة أم أن العمل المتعدد والاعتماد على الأمم الأخرى في محاربة المشكلات الدولية مثل الإرهاب والتدهور البيئي وانتشار الأسلحة النووية سيكون أفيد لمصالحها[105].

يؤكد ناي على ضرورة أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية في مركز القيادة وأن تظل تمسك بعناصر القوة التي تميزها عن غيرها، إلا أنه ينبه أن للقوة أخطارها، ويطور في مفهوم القوة وعناصرها ويعتبر القوة القدرة على التأثير على النتائج التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها فتصبح في أحسن الأحوال قوة إقليمية مقيدة بفقر سكانها وبنيتها التحتية القديمة.

وحتى المقولة التي ترجح قيام ائتلافات تجمع القوى السابقة –مثل الصين واليابان- هو احتمال على الأرجح غير مؤكد لأن الصراعات التاريخية بين تلك القوى ومطالبها الإقليمية المتعارضة ستقف حائلا دون قيام مثل هذه التحالفات.

---

[104] السيد أمين، شلبي. أمريكا والعالم (2000-2005)، (القاهرة: عالم الكتب، 2005)، ص-92.

[105] جوزيف، ناي. مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، ([ب، ب ط]: مكتبة مدبولي، 2002)، ص-263.

3 - **التدخل الاستباقي (الضربا الوقائية) في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية**:

فشلت سياستي الردع والاحتواء في تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي منذ عهد ترومان 1947 وأعلن عن هذا الفشل أحداث وهجمات 11 سبتمبر 2001 مما جعلها تبحث –الولايات المتحدة الأمريكية- في وضع إستراتيجية جديدة.

تعتبر الإستراتيجية الجديدة تطورا لمفهوم الانتقائية الذي ظهر مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين، حيث تتراوح الانتقائية بين المبررات الإيديولوجية الظاهرة للخلفية الأخلاقية للتدخل، والحاجات الإستراتيجية الكافية لحماية المصلحة القومية الأمريكية. وكانت هذه الانتقائية محكومة بالتساؤل حول تكاليف ذلك على الحياة الأمريكية واحتمال وجود حلفاء يتقاسمون معها أعباء التدخل (المالية التمويلية والبشرية)[106].

نتائج التدخل الانتقائي تتمحور حول ترك المنطقة المتدخل فيها في استقرار ثابت ويفتح المجال فيها لإقامة تحالفات. ورغم أن هذه الإستراتيجية تظهر أن التدخل كان من أجل الآخرين إلا أنه في الحقيقة التدخل عادة يكون في المناطق التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية ذات فائدة جوهرية لمصالحها القومية[107].

بعد أحداث 11 سبتمبر وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام تحدي حقيقي جعل إستراتيجيوها يعيدون رسم الإستراتيجية الأمريكية على أساس تطوير التدخل الانتقائي، سميت هذه الإستراتيجية بإستراتيجية الضربات الاستيقائية أو الضربات الوقائية[108]، يوضح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن هذه الإستراتيجية بقوله: "بقدر ما يكبر تهديد الآخرين لتحقيق هذه النتائج، وفي سياق القوة فإن القوة العسكرية تظل عاملا حاسما في بعض المواقف، ولكن من الخطأ التركيز بشكل ضيق على الأبعاد العسكرية للقوة الأمريكية".

---

[106] عماد فوزي، شعيبي. السياسة الأمريكية وصياغة العام الجديد، (العراق : دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2003)، ص-55.
[107] المرجع السابق، ص-56.
[108] حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية"، في السياسة الدولية، العدد 65،(أكتوبر 2002)، ص-12.

ويناقش ناي مفهوما جديدا ضمن السياسة الخارجية أو ما يسمى: الهيمنة الأمريكية الحميدة Benign american hegemony واعتبار أنه مادامت القيم الأمريكية جيدة وتمتلك القوة العسكرية فإن الولايات المتحدة يجب أن تتصرف وفقا لذلك.

ويعتبر جوزيف ناي أن تحديد المصلحة القومية لكي تتضمن المصالح العالمية هو العامل الحاسم في تحديد ما إذا كان الآخرون سوف يردون الهيمنة حميدة أم لا[109].

بالمقابل زبيغنيو بريجنسكي أجاب جوابا قطعيا حيث اعتبار قيادة الولايات المتحدة للعالم أمرا حتميا وذلك في ضوء غياب بديل لهذه القيادة من حيث[110]:

- إن القوة الأوربية الرئيسية السابقة –بريطانيا وألمانيا وفرنسا- أضعف بكثير من أن تملأ الفراغ ومن غير المرجح أن يحقق الاتحاد الأوربي في العقدين القادمين الوحدة السياسية التي تمكنه من شحذ الإرادة الشعبية للتنافس مع الولايات المتحدة في الميدان السياسي والعسكري.
- روسيا لم تعد قوة إمبريالية، وهي تواجه تحديا مركزيا يفرض عليها أن تستطيع النهوض اجتماعيا واقتصاديا.
- اليابان بدأت تشيخ وتباطأ الاقتصاد الياباني، ولم تعد الحكمة التقليدية التي سادت منذ الثمانينات من القرن العشرين بأن قدر اليابان أن تكون القوة العظمى التالية إلا تخمينا سابقا لأوانه.
- الصين ولو نجحت في الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي وعلى استقرارها يكبرخطرها ويزداد الأمر إقناعا لاتخاذ إجراء استباقي ضدها، حتى لو بقي الشك محيطا بزمان ومكان هجوم العدو ولإحباط أو منع أعمال عدائية يأتي بها خصومنا، ستتصرف الولايات المتحدة على نحو استيباقي إذا لزم الأمر"[111].

---

[109] المرجع السابق، ص-259.

[110] زبيغنيو، بريجنسكي. الاختيار (السيطرة أم قيادة العالم)، (لبنان : دار الكتاب العربي، 2004)، ص-14.

[111] بنجامين، باربر. إمبراطورية الخوف، (بيروت : دار الكتاب العربي، 2004)، ص-92.

حسب تعريف بوش لهذه الإستراتيجية، فالهيمنة الأمريكية صاحبة القوة والنفوذ يفرض عليها وضع كل التدابير لحماية هذه المكانة، للوقوف في وجه خصوم محتملين.

إن الحرب الوقائية هي رد فعل على الأخطار الجديدة، لأن مفاهيم الردع التقليدية حسب الأمريكيين تنجح ضد عدو إرهابي من تكتيكاته المعلنة لإحداث تدمير بلا ضوابط واستهداف مصالح إستراتيجية.

علق جورج ف. كينان[112] على هذه الإستراتيجية بقوله: "أنك قد تشرع في حرب وفي ذهنك أمور معينة، لكن سرعان ما تدور الحرب حول أمور لم تفكر فيها قط من قبل، وبمنطق "الدفاع الاستيباقي" عن النفس" تركز إستراتيجية الحرب الاستيباقية إلى التوقع على المدى الطويل وإلى تسلسل مفترض من الأحداث أقل حتمية بكثير من الأحداث المحتكم إليها بالمنطق المباشر للدفاع عن النفس".

منذ الإعلان عن هذه الإستراتيجية لم يتفق الجدل حول جدواها وضروراتها وكيفية الوصول إليها لأنها تقوم على دلائل غير مؤكدة وليس ردا على هجوم فعلي ومن ثم الدول المستهدفة من قبل الولايات المتحدة لتوجيه ضربات وقائية لها وهي العراق، إيران وكوريا الشمالية "محور الشر"، لن تكون في موقف إستراتيجي يسمح لها بالتصدي للتفوق العسكري الأمريكي ببعديه التقليدي وفوق التقليدي، فإنها ستلجأ للاعتماد على أسلحتها ذات الدمار الشامل في ردع والتصدي لهذه الضربات لذا فإن هذه الإستراتيجية قد ينجم عنها مخاطر، تهدد السلم والأمن الدوليين[113].

رغم تأكيد الولايات المتحدة على أن هذه الإستراتيجية تتضمن بدائل وخيارات أخرى غير عسكرية مثل الضغوط السياسية والاقتصادية، وإسقاط أنظمة الحكم بأساليب مخابرات تحتية، مصادرة الأموال، والاعتقالات، إلا أن مبدأ الضربات الوقائية يقضي على إحدى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي صيغت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهو اعتبار الاستقرار الإقليمي مصلحة أمن قومي للولايات المتحدة، حيث يتحقق هذا الاستقرار من خلال السعي لحل الأزمات والنزاعات بالوسائل السياسية

---

(112) جوج كينان: أبرز الكتاب الواقعيين الأمريكيين، يزيد عمده حاليا عن 90 عاما.

(113) حسام سويلم، مرجع سابق، ص-14.

والدبلوماسية، أما الضربات الوقائية فهي تلغي نهائيا أسلوب حل الأزمات بهذه الوسائل غير العسكرية وتجعل الحرب على الإرهاب عملية مستمرة بلا نهاية[114].

للحرب الوقائية بعض السوابق في تاريخ علاقات أمريكا الدولية، لكنها كعقيدة منشورة رسميا هي انحراف جذري عن أعراف العقيدة الإستراتيجية والحرب الفعلية الأمريكية، لا شك في أن الولايات المتحدة اتخذت إجراء عسكري في الماضي من دون موافقة الكونغرس، لكنها حاولت دائما ترسيخ حقها في نشر القوات في الدستور (خليج تونكين في الفيتنام)، أو في ميثاق الأمم المتحدة (كوريا) أو في القانون الدولي (بنما).

في مواجهة الشيوعية السوفياتية، شكلت الحرب الوقائية أحد محاور الإستراتيجية الأمريكية لحسم هذه المواجهة، حيث دار كثيرا النقاش حول الضربة الاستباقية، وكانت الخطب التي استعملها الإستراتيجيون في تلك الفترة –زمن الحرب الباردة- هي نفسها التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر وذلك كالحديث عن الأحوال الجديدة والظروف المتغيرة جذريا[115]، وطوال الحرب الباردة لم تخف إطلاقا الدعوة إلى حرب نووية استباقية ضد السوفيات، وكانت أدنى من أن تستخدم أثناء أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962، حيث واجه كنيدي الخيار الصعب إما توجيه ضربة وقائية إلى كوبا بعد انكشاف أمر الصواريخ الروسية بها وإما عدم الإقدام على أي إجراء مع المجازفة باحتمال استخدام صواريخ في ضربة أولى ضد الولايات المتحدة.

استخدامات الحرب الوقائية من طرف الولايات المتحدة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر كانت أكثر وضوحا وأكثر تجسيدا لهذه السياسة الاستباقية، حيث أول تطبيق لها كان في أفغانستان، ثم في العراق بعد ذلك، وواضح جدا من المثالين أن هذه الإستراتيجية أكثر من مجرد دفاع عن النفس كما أراد الأمريكيون توضيحه للعالم، بل هي كذلك حروب دموية هدفها تصفية الحسابات قبل كل شيء.

---

[114] عماد فوزي، شعيبي. مرجع سابق، ص-57.

[115] بنجامين، باربر. مرجع سابق، ص-84.

صاحب الإعلان عن الإستراتيجية الأمنية الاستباقية في الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح رسمي آخر هو "الانتشار المضاد النشيط"، ويعني الانتشار المضاد لا مزيد من الاعتماد على الاتفاقيات والوعود فاتفاقيات الحظر الشامل للتجارب النووية فشلت، بل أن الولايات المتحدة نفسها انسحبت من اتفاقية الدفاع ضد الصواريخ البالستية، فكان قصد الانتشار المضاد هو ضربات استباقية ضد منشآت مستخدمة لتطوير أسلحة دمار شامل، أي أداة معاقبة استباقية لمن يحتمل أن يمتلك مستقبلا سلاحا نوويا.

ترتكز الحرب الوقائية على منطق افتراضي هو "ربما هناك من يعد لمهاجمتنا"، أي يجب الدفاع عن النفس بالهجوم، يقول بيل كيلر Bill Keller في وصف هذا المنطق الافتراضي: "إننا في حرب فعلا" بفضل أعدائنا، ليس إعلاننا للحرب سوى توكيد لحالة ملحوظة ...، إنه عالم خطر حيث هناك خصوم كثيرون يفكرون ربما في الاعتداء علينا أو على أصدقائنا"[116].

الحرب الاستباقية كذلك تخضع لمذهب الاستثنائية الأمريكي[117]، حيث ليس للأمم الأخرى حق خاص لنشر إستراتيجيات وقائية خاصة بها، حيث على أساس النموذج الأمريكي للحرب الاستباقية تستطيع باكستان أن تقدم حججا لمصلحة حرب وقائية ضد الهند، مستبقة ضربة هندية في كشمير، أو تستطيع كوريا الشمالية أن تبرر ضربة ضد كوريا الجنوبية، مستبقة عملا أمريكيا، كما كان للعراق الحق في غزو الكويت مستبقا نية مسبقة من الكويتيين في التمرد على العراق، لكن حسب المذهب الاستثنائي الأمريكي ليس من حق أي دولة أخرى في عالم العلاقات الدولية أن تستعير العقيدة الأمريكية، خاصة أن الولايات المتحدة هي حاملة راية وواضعة معايير للمجتمع الدولي، وحقها في العمل الاستباقي أتى به ظروف فريدة يمر بها النظام الدولي، كما أن وحسب الأمريكيين العقيدة الأمريكية تتمتع بفضيلة تمكنها من عدم استخدام حربا استباقية في غير محلها، وهذا ما لا يمكن أن يصل إليه غيرها من الدول[118].

---

(116) Bill, Killer. « at the other and of the ascis », Newyork times,(January 11), 2003, P-15.

(117) بنجامين باربر، مرجع سابق، ص-97.

(118) Bill, Killer, op.cit, P-16.

لكن الفضيلة الأمريكية كانت جد واضحة في حالة العراق، الفضيلة التي قتلت مئات الآلاف وأدخلت دولة كاملة بعراقتها الحضارية والتاريخية في حرب أهلية ليس لها آخر. فأي فضيلة دموية هذه؟!

الأكيد أن الإستراتيجية الاستباقية قسمت المجتمع الدولي إلى محورين محور شر يدخل ضمنه كل من يستطيع تهديد أمن الولايات المتحدة حتى وإن كان من حلفائها فهو محور غير مغلق المجال وإن حوى حاليا كل من: العراق، إيران، كوريا، ...، ومحور خير تتزعمه الولايات المتحدة ويضم كل من يساند سياستها الدولية.

الفصل الثاني :منطقة شمال شرق أسيا : "دراسة إستراتيجية وأمنية للمنطقة ".

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا .

المطلب الأول: ضبط إقليمي وتاريخي لمنطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الثاني: معطيات القوة (الاقتصادية، العسكرية والقيمية) لمنطقة شمال شرق آسيا .

المبحث الثاني: القضايا الأمنية الرئيسية في منطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الأول: قضايا إعادة التوحيد.

المطلب الثاني: النزاعات الإقليمية .

المطلب الثالث: الترتيبات الأمنية في منطقة شمال شرق آسيا.

المبحث الثالث: الرؤى الأمنية للدول الرئيسية لمنطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الأول: الرؤية الأمنية الصينية.

المطلب الثاني: الرؤية الأمنية اليابانية .

المطلب الثالث: الرؤية الأمنية الكورية .

إن أهمية أي منطقة إقليمية ينبع من أهميتها الإستراتيجية ومن حجم مصالح الدول الكبرى بها . وقد إكتسبت منطقة شمال شرق أسيا هذه الأهمية من توفر العناصر التالية بها :

- الموقع الجغرافي المتميز حيث تحوي العديد من الممرات والمضائق الهامة في حركة التجارة الدولية .
- إحتوائها على العديد من الثروات الباطنية مثل النفط في العديد من جزرها
- تعدد مصالح الدولة الكبرى على المستوى العالمي أي الولايات المتحدة الأمريكية .
- بروز العديد من القوى الإقليمية بها وتأتي على رأسها البروز والصعود الصيني.

ولتزايد أهمية منطقة شمال شرق أسيا إنعكاسا واضحا على تعدد الرؤى الأمنية الإقليمية بها حيث برزت وجهات نظر مختلفة حول قضايا أمنية متعددة .خاصة فيما يتعلق بقضايا الوحدة والخلافات حول الجزر ...إلخ

وسيعالج في هذا الفصل النقاط التالية:

- المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا .
- المبحث الثاني: القضايا الأمنية الرئيسية في منطقة شمال شرق آسيا.
- المبحث الثالث: الرؤى الأمنية للدول الرئيسية لمنطقة شمال شرق آسيا.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا

يؤكد علماء علم الجيوبولتيكا[119] أن لخصائص الدولة ومجالها الحيوي دور هام في تحديد التحرك الإستراتيجي وخطوط المدى الحيوي لها، حيث يؤكد موسهوفر أن الدولة القومية هي التي تتوفر على أربعة خصائص ومقومات أساسية هي[120]:

1- المجال الجغرافي الواسع.

2- الاقتصاد القوي.

3- موقع العاصمة الإستراتيجي.

4- درجة تحضر وتجمع السكان.

وحسب المقومات السابقة فإنه من الضروري لقياس قوة أي منطقة أو إقليم جغرافي بمعرفة المعطيات التي تحدد هذه القوة، لذلك سيكون من الضروري التعرض للدراسة الجيوبولتيكية لمنطقة شمال شرق آسيا وذلك من خلال دراسة العناصر التالية:

المطلب الأول: ضبط إقليمي وتاريخي لمنطقة شمال شرق آسيا

المطلب الثاني: معطيات القوة (الاقتصادية، العسكرية والقيمية) لمنطقة شمال شرق آسيا.

---

[119] يعني علم الجيويولتيك: "العلم الديناميكي الذي يستهدف تعليم وتثقيف الشعب بالمفهوم المجال الحيوي".

[120] غضبان، مبروك. المدخل للعلاقات الدولية، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص-41.

المطلب الأول: ضبط إقليمي وتاريخي لمنطقة شمال شرق آسيا

أ- شمال شرق آسيا ليس هو شرق آسيا:

إن الدارس لمنطقة شمال شرق آسيا تعترضه إشكالية تحديد المصطلح المقصود بهذه المنطقة وحدودها الإقليمية –الدول التي تنتمي إليه-، حيث عادة ما تدرس هذه المنطقة ضمن الدراسات العامة التي تتعرض لمنطقة شرق آسيا أو لآسيا الباسيفكية بشكل أعم[121].

مصطلح شرق آسيا استعمل خلال الحرب العالمية الثانية من طرف قيادة الحلفاء المتواجدة بسيلان (سيريلانكا حاليا)، وفي إطار المساعي الإقليمية الحديثة لإعادة دمج الهويات الآسيوية وتوحيدها فإن مصطلح شرق آسيا عادة ما يتفوق على مصطلح شمال شرق آسيا[122].

اكتسب مصطلح شرق آسيا شهرة أكبر عندما بدأ الوزير الأول الماليزي السابق "مها تير محمد" الدفاع بقوة عن "المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا"، حيث حدده جغرافيا بالدول الممتدة من شمال شرق آسيا إلى جنوب شرق آسيا من اليابان وحتى أندونيسيا"[123].

في الدراسات الحديثة لمنطقة آسيا بدأ يظهر وينتشر تدريجيا استعمال للمصطلح "شمال شرق آسيا" نظرا لسببين هامين:

1- بداية وضوح التقسيمات الإقليمية في آسيا وذلك بظهور النظام الإقليمي في شمال شرقها وجنوب شرقها وغيرهما.

2- تزايد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا خاصة أنها تضم الدول الرئيسية والمميزة في آسيا ككل، حيث يوجد بها الصين العملاقة اقتصاديا، اليابان المعجزة، وكوريا الشمالية بأزماتها النووية المتكررة.

---

(121) أنظر الخريطة رقم (03).

(122) Anthony, Milner and Deborah, Johson. « the idea of Asia », in (eprints, anu, edu, au/archive/00002630/01/idea, html-65k).

(123) Ibid.

خريطة توضح الموقع الجغرافي لمنطقة شمال شرق أسيا

المصدر: www.wikimapia.com

الخريطة رقم -3-

في هذه الدراسة سيشار للدول الثلاث التالية: الصين، اليابان، كوريا[124] بمصطلح شمال شرق آسيا وذلك لتسهيل حصر مؤشرات الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة المذكورة.

[124] تعتبر روسيا من دول شمال شرق آسيا رغم موقعها الجغرافي، لأن حكومات شمال شرق آسيا لا تراها دولة آسيوية.أنظر الخريطة رقم 3

ب - <u>الأصول التاريخية لمنطقة شمال شرق آسيا</u>[125]:

شهدت السياسة اليابانية في شمال شرق آسيا بعد الحرب العالمية الأولى، تطورين متناقضين، حيث تكفلت الدول الغربية لحرمان اليابان من المكاسب الإقليمية التي حصلت عليها أثناء الحرب العالمية الأولى، في الوقت الذي تطورت فيه قوى هيكلية داخل النظام والمجتمع الياباني تدعوه للمزيد من التوسع.

لم يستطع اليابان في تلك الفترة الاستمرار في التوسع لكنه استطاع مواصلة التوسع في أوائل الثلاثينيات في إطار قضية منشوريا.

في هذه الفترة كذلك استطاعت الصين أن تحقق وحدتها بزعامة حزب الكومنتانج بقيادة تشاينج كاي تشاك، إلا أن الوضع الداخلي كان مضطربا بسبب ضعف الحكومة ونمو الحركة الشيوعية[126].

الظروف الداخلية التي عاشتها الصين ساعدت كثيرا اليابان على إتباع سياسة التوسع الإقليمي في الصين[127]. التوسع الياباني بلغ أشده في منطقة شمال شرق آسيا أثناء الحرب العالمية الثانية بدخولها الرسمي للحرب وإعلانها الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية بضرب قاعدة بيل هاربر الأمريكية.

المكاسب الإقليمية اليابانية كلها انتهت بخسارة اليابان الفادحة في الحرب حيث حررت كوريا من الاحتلال الياباني الذي بدأ منذ 1910، كما استقلت تباعا كل من بورما-ميانمار منذ 1989-وأندونيسيا.

بنهاية الحرب العالمية الثانية انتهت الأطماع اليابانية ومحاولة الهيمنة المستمرة لليابان عن منطقة شمال شرق آسيا وباءت مرحلة جديدة ستعرفها نفس المنطقة خلال الحرب الباردة حيث سيصبح الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

تأثرت منطقة شمال شرق آسيا بالأوضاع العالمية، والعلاقات الأساسية التي سادت خلال الحرب الباردة بين دول المنطقة فيما بينها وبينها وبين القوتين العظمتين حيث اعتبر التحالف الأمريكي مع اليابان وكوريا الجنوبية الركيزة الأساسية في إستراتيجية الاحتواء التي انتهجتها واشنطن، بينما كانت الولايات

---

[125] ستبدأ الأصول التاريخية في هذا العنصر بداية من الحرب العالمية الأولى.

[126] محمد السيد، سليم. <u>آسيا والعولمة</u>، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2003)، ص-18.

[127] تبلورت سياسة يابانية جديدة جوهرها مطالبة اليابان بأن تكون آسيا للآسيويين (مبدأ مونرو ياباني).

المتحدة والصين تتعاونان لتحجيم نفوذ الاتحاد السوفياتي، وكان الحليف الوحيد لموسكو في المنطقة هو بيونج يانج مما يثبت أن التأثير السياسي الإيجابي في منطقة شمال شرق كان محدود نسبيا.

اتسمت منطقة شمال شرق آسيا خلال الحرب الباردة كذلك بالتسلح الكثيف، حيث وصل تعداد أفراد جيش التحرير الشعبي الصيني حوالي أربعة ملايين وأكثر من 78 فرقة من الطائرات المقاتلة (أي حوالي 5300 طائرة) أما جيش كوريا الشمالية فكان يضم 31 فرقة أي ما يقارب 800 طائرة مقاتلة الجيش الياباني كان أقل الجيوش تهديدا، إذ تكون من 13 فرقة، و270 طائرة مقاتلة[128].

تميزت المنطقة كذلك بوجود صراعات وتحالفات تداخلت وانعكست عليها العلاقات ثنائية القطبية حيث يسجل الخلاف التاريخي بين الصين وتايوان (بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين الوطنية)، على أنه من أصعب الخلافات التي عرفتها ولا تزال تعرفها المنطقة[129]، كما تميزت علاقات الدول الأخرى مع بعضها البعض بالعداء وبكثير من الشك والحذر مثل العلاقات الصينية-الكورية[130] ورغم تبني الدولتين للمذهب الماركسي اللينيني والعلاقات الصينية-اليابانية.

السمة الأساسية الأخرى التي ميزت دول المنطقة وخاصة خلال الحقبة الأخيرة من الحرب الباردة (1980-1992) هي النشاط الاقتصادي الهائل، حيث حققت كل من الصين وكوريا الجنوبية وتايوان معدلات قياسية للنمو الاقتصادي، حيث بلغ متوسط معدلات النمو 9.1% في الصين و9.4% في كوريا الجنوبية و10.6% في تايوان، وقد اعتمد هذا الرخاء الاقتصادي الكبير على التجارة الخارجية. يستثنى من هذه السمة (النمو الاقتصادي) كوريا الشمالية حيث تمثل استثناء فريدا فقد توقف مستوى النمو فيها عند أقل من 5%، بل إن اقتصادها يعرف تراجعا مستمرا ولعدة سنوات[131].

---

[128] توماس ويليورن. "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا"، في مجلة دراسات عالمية، العدد 12، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص-15.

[129] سيفصل في الخلاف الصيني-التايواني في عنصر آخر من الدراسة.

[130] يقصد بكوريا هنا: كوريا الشمالية.

[131] المرجع السابق، ص-16.

[3] هنري ,كيسنجر .هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ ,مرجع سابق , ص.107

ج- شمال شرق آسيا في أطروحات العلاقات الدولية:

حظيت منطقة شمال شرق آسيا بكثير من التحاليل من طرف محللي ومنظري العلاقات الدولية حيث اهتم أكثرهم بتفسير النجاح الاقتصادي الذي عرفته بلدان المنطقة (الصين، اليابان)، واهتم بعضهم بكيفية تحقيق التوازن في ظل النجاحات الاقتصادية والإنجازات العسكرية.

1. **هنري كسنجر وأطروحة التوازن[3]:**

أكد هنري كسنجر على أن منطقة شمال شرق آسيا وفي قراءة للخارطة السياسية والاقتصادية بها تحوي تعقيدات جيوسياسية كثيرة فهي تضم بلدا صناعيا متطورا مثل اليابان باقتصاد أكبر من اقتصاد أي بلد تاريخي في أوربا، وبلد قارة مثل الصين بإمكانات اقتصادية وتكنولوجية ضخمة، ودولة "شريرة" (مارقة) تعمل على تطوير أسلحة وصواريخ طويلة المدى، كما يتزايد حجم التداخل الاقتصادي بين دولها والاقتصاد الأمريكي حيث نمت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين بمعدل 13% في التسعينات وتضاعفت استثمارات الولايات المتحدة فيها ثلاث مرات خلال الفترة ذاتها.

في ظل هذه التعقيدات الجيوسياسية والمصالح الأمريكية المتزايدة في منطقة شرق آسيا، وفي واقع يجزمه هنري كسنجر أنه في حالة ظهور أي تكتل آسيوي فيه يضم أكثر الدول اكتظاظا بالسكان وموارد هائلة مع أكبر الشعوب الصناعية، يجزم هنري كسنجر أن هذا الواقع لن يتفق مع المصالح القومية الأمريكية، لهذا السبب يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية الإبقاء على تواجدها في المنطقة، وأن يكون هدفها الجيوسياسي منع تحول اندماج هذه الدول –إن حدث- إلى تكتل غير صديق[132].

الحقيقة الأخرى التي يؤكد عليها كسنجر أن النظام الأمني في شمال شرق آسيا والذي اعتمدته الولايات المتحدة فيها نظام هش وقابل للانهيار في أي لحظة، فالخلافات الأمنية مع الصين دائمة الحدوث الخلافات مع كوريا الشمالية تنبأ دائما بأن الحرب وشيكة بينهما أما معاهدة الأمن المشترك بين الولايات

[132] المرجع السابق، ص-110.

المتحدة واليابان فلا تدعمه أي آلية رسمية، فهي أقرب إلى ضمانة من جانب واحد أكثر مما هي انعكاس لإستراتيجية أمنية واضحة وثابتة.

التحدي الجيوسياسي لكل دولة آسيوية في المنطقة، ليس في كيفية إلحاق الهزيمة بدول الجوار بقدر ما هو كيفية منع هذه الدول من الاتحاد ضدها فالكابوس الياباني هو توطد العملاق الصيني، وتزداد الهواجس الصينية تدريجيا من المخططات اليابانية.

في ظل العناصر السابقة الذكر يؤكد كسنجر على أطروحة التوازن في منطقة شمال شرق آسيا هذا التوازن يتحقق إذا اتبعت السياسة الأمريكية في المنطقة المبادئ العملية التالية[133]:

أولا: تكمن مصلحة أمريكا القومية في شمال شرق آسيا في منع أي قوة من فرض هيمنتها على المنطقة، وبخاصة إذا كانت معادية، وذلك بتخفيف حدة الصراعات بين الدول.

ثانيا: ترسيخ تواجد عسكري متفوق وممارسة سياسة خارجية تتوافق مع الأهداف القومية للدول الآسيوية الرئيسية للمنطقة، إن الدفاع عن توازن القوى الآسيوية عسكريا يفترض من الدول الآسيوية إيجاد التوازن الذي يراد الدفاع عنه.

ثالثا: يبقى التحالف مع اليابان حجر الأساس للسياسة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.

رابعا: يمكن صياغة العلاقات الصينية الأمريكية وفقا للسياسة الأمريكية، ويجب أن يعرف القادة الأمريكيون أن المواجهة مع الصين هي آخر الحلول، والعلاقة المشتركة مع الصين ستكون أفضل الحلول خاصة إن كانت مبنية على منطق المصلحة المشتركة.

خامسا: يجب أن ينبثق أي نظام آسيوي في المنطقة من إستراتيجية التوازن ولتحقيق التوازن يجب المناورة والرؤية الثانية للمصالح الأمريكية حتى إن استدعى الأمر استبعاد الرغبة في فرض الهيمنة.

---

[133] المرجع السابق، ص-159.

2. زبيغنيو بريجنسكي[134] وأطروحة "شبه الاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا":

يؤكد بريجنسكي على أن الوضع في منطقة شمال شرق آسيا يذكر بالوضع الذي كان سائدا في أوربا قبل 1914، وهذا وصف دقيق لوضعية هذه المنطقة شبه المستقرة[135] –أي في حالة صلبة ما لم تتعرض لصدمة مفاجئة تطلق تفاعلا متسلسلا مدمرا-، ففي هذه المنطقة تتنافس الصين الناهضة مع اليابان المتحالفة مع الولايات المتحدة على السيادة الإقليمية هذه القوى المتنامية تهدد استقرار المنطقة، التي تفتقر بدورها إلى بيئة تعاونية ضابطة للأمن الإقليمي، حيث تعمل هذه الدول في سياق إقليمي مانع وغير منتظم إلى حد بعيد، فمنطقة شمال شرق آسيا على حد وصف بريجنسكي: "نجاحا اقتصاديا متعاظما وبركانا اجتماعيا وخطرا سياسيا في آن معا"[136].

سيتأثر الأمن العالمي حتما بكيفية تطور المشهد الداخلي في منطقة شمال شرق آسيا، وذلك سيتوقف على سلوك الدولتين الرئيسيتين في المنطقة، الصين واليابان، وعلى كيفية تأثير أمريكا على سلوكهما فاستقرار شمال شرق آسيا الذي يضمنه مثلث إستراتيجي أمريكي صيني ياباني.

الاستقرار المنشود تحكمه العلاقات بين دول المنطقة وهي تاريخية وإقليمية وثقافية، فالصين مستاءة من الانفصال المستمر لتايوان عن سيادتها، وتخاف وتراقب إعادة تسليح اليابان، في المقابل يرى اليابان أن الصين تشكل تهديدا أمنيا محتملا ومنافسا متناميا لتفوق اليابان الاقتصادي والسياسي[137].

يدلل بريجنسكي على شبه الاستقرار الموجود في المنطقة من خلال التزايد المستمر لاتجاهات الدول الآسيوية لامتلاك الأسلحة خاصة البحرية، حيث بدأت في زيادة حجم أساطيلها من الغواصات، وامتلاك سفن سطح مجهزة لتحمل مروحيات هجومية، واستكشاف إمكانية الحصول على حاملات الطائرات

---

[134] بريجنسكي زبيغنيو: يعمل حاليا مستشارا في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية وأستاذا للسياسة الخارجية بجامعة هويكنز، كان يعمل مستشارا للأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي كارتر، أشهر كتبه على الإطلاق والأكثر مبيعا في تاريخ الولايات المتحدة كتاب "الإخفاق الكبير the grand failure".

[135] بريجنسكي زبيغنيو، الاختيار –السيطرة على العالم أم قيادة العالم- ، مرجع سابق، ص-124.

[136] المرجع السابق، ص-120.

[137] المرجع السابق، ص-125.

فالصين تسعى إلى امتلاك بحرية قوية وينشط دبلوماسييها في التفاوض مع روسيا للحصول على حاملات الطائرات الكبيرة.

اليابان كذلك لم تتخلف عن ركب التسلح حيث بدأ سنة 2001 بإرسال سفن دورية مسلحة منتظمة إلى مضيق "ملقا" للمساعدة في حماية ناقلات النفط وسفن البضائع اليابانية، وبالإضافة إلى أسطوله الحديث المؤلف من مدمرات عالية الكفاءة، يسعى اليابان إلى امتلاك قدرة بحرية ذات مدى أبعد بامتلاك ما يعرف بسفينة منصة الهبوط 2PD المجهزة لحمل مروحيات هجومية.

كما أصبح التحدي النووي لكوريا الشمالية اختبارا لمدى فعالية التعاون الإقليمي في منطقة شمال شرق آسيا، وفشل الولايات المتحدة في تعزيز مثل هذا التعاون بشكل فعال سيعني انزلاق مطرد في توتر إقليمي متزايد، مع خطر انتشار أكبر للأسلحة النووية.

يخلص بريجنسكي إلى القول أن تحقيق أكبر استقرار في منطقة شمال شرق آسيا مرهون بمدى الاستعداد للتعاون الأمني الإقليمي الذي ستبديه كل من اليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما سيحل تدريجيا المعضلات الأمنية في المنطقة مثل: قضية تايوان والمسألة الكورية[138].

3. صامويل هانتجتون وأطروحة "حضارات التحدي":

يرى هانتجتون أن النمو الاقتصادي في بلدان شمال شرق آسيا أحد أهم التطورات التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث اعتبر اليابان حالة استثنائية لأنه لأول مرة تنجح دولة غير غربية في التحديث وتتقدم اقتصاديا، ثم انتشر هذا التقدم ليعرف تايوان، كوريا الجنوبية والصين، لتصبح معظم دول المنطقة تعرف النمو الاقتصادي المطرد . الإشكال الذي أراد هانتجتون مناقشته ليس مجرد

[138] يأمل بريجنسكي في تعاون أمني أوسع إذا شمل روسيا كذلك وبالتالي تحقيق نظام أمني مستقر أو رأسي ستكون للترتيبات الإستراتيجية الأمريكية دور كبير في تحقيقه.

النمو وتعميق الثروة في هذه المنطقة، لكن الإشكال يكمن في أن الثروة مثل القوة تعزز الثقة بالنفس وتدعم شعور الأفضلية والتفوق لدى الدول التي تحققها[139].

الآسيويين في منطقة شمال شرق آسيا وبعد تفوقهم الاقتصادي، بدأوا يعلنون عن تميزهم الثقافي وتفوق قيمهم ونمط حياتهم، هذا الأمر جعلهم أقل استجابة لمطالب ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة هذا ما عبر عنه السفير الياباني "تومي يكو Tommy Koh" سنة 1993 بقوله: "إن الآسيويين لم يصبحو يعتبرون كل ما هو أمريكي أو أوربي هو الأفضل بالضرورة"[140].

يذهب هانتجتون إلى التأكيد على أن الصينيون واليابانيون وجدوا في ثقافتهم قيم جديدة قادرة على أن تجعل الثقافة الآسيوية في الجهة المقابلة لثقافة الغرب.

ويرى أن هذا المركب من التوجهات له أربعة مكونات هي[141]:

1) يعتقد الآسيويون أن استمرار النمو الاقتصادي سيجعل شرق آسيا ككل تتفوق اقتصاديا على الغرب وبذلك امتلاك تأثير أكبر في الشؤون الدولية.
2) يرى الآسيويون أن نجاحهم الاقتصادي أهم أسبابه هو إتباع الثقافة الآسيوية، التي هي أرقى من ثقافة الغرب، فثقافة الآسيويون تقوم على النظام والانضباط والعمل الجاد، فالقيم والممارسات المجتمعية لديهم هي الأصول الحقيقية للحاق آسيا بركب النهضة الغربية والتفوق عليها.
3) وجود مصالح مشتركة للشرق الآسيوي في مواجهة الغرب، وذلك بدفاعهم عن قيمهم المميزة التي تجمعها العقيدة الكونفوشيوسية، هذا الإحساس بالانتماء والمصالح المشتركة هو ما يفسر اتجاه دول منطقة شرق وشمال شرق آسيا إلى التكتل والتعاون مثل إنشاء المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا، اتحاد الأمم لشرق آسيا Asean.

---

[139] صامويل، هانتجتون. صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، (القاهرة: شركة سطورة، 1999)، ص-170.
[140] المرجع السابق.
[141] محمد ياسر، شرف. إعادة تنظيم العالم (دراسة تحليلية لأطروحة صدام الحضارات)، (سوريا:منشورات وزارة الثقافة، 2004)، ص-131.

4) إن التقدم الآسيوي والثقافة الآسيوية يجب أن تكون قدوة للدول غير الغربية وبالتالي سيلغي أسطورة النموذج الانجلوسكسوني في النمو الاقتصادي وبناء النظام السياسي.

4. **الأمن الإقليمي المشترك في منطقة شمال شرق آسيا وفق نظريات العلاقات الدولية**:

حققت منطقة شمال شرق آسيا نموا اقتصاديا متواصلا منذ نهاية الثمانيات من القرن الماضي بالموازاة مع هذا النجاح الاقتصادي، لم توصف هذه المنطقة أو لم تكن الصفة المميزة لها هي الأمن والاستقرار في أي مرحلة من المراحل التاريخية السابقة، لم يتخذ أي إجراء فعال من طرف دول هذه المنطقة –على غرار دول جنوب آسيا- لوضع آلية للأمن الجماعي تضع حدا لأي مشكل إقليمي أو دولي قد يهدد المنطقة أمنيا في المستقبل.

وفق الإشكال السابق كان معالجة أمن منطقة شمال شرق آسيا وتعاونها الإقليمي من أهم القضايا التي عالجتها نظريات العلاقات الدولية.

1) **النظرية الواقعية:**

تتبني النظرية الواقعية التقليدية تحليلاتها على دعائم نظرية أساسية أهمها:

- سيادة الدولة.
- القوة العسكرية.
- المصلحة القومية.
- السياسة الدولية التي تسيرها الطبيعة البشرية.
- السياسة الخارجية التي تراعي المصالح القومية.

أما النظرية الواقعية الجديدة فقد اتفقت مع الواقعية التقليدية في العديد من المفاهيم بإضافة مفهوم جديد هام هو فوضوية النظام الدولي، في حين أن كلا النظريتين (الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة) يرتكزان على مفهوما القوة وميزان القوة.

فالدولة بالنسبة للنظرية الواقعية تهتم أولا بزيادة قوتها وإظهارها والتأثير بهذه القوة[142].

بالنسبة للنظرية الواقعية، فإن الأمن الإقليمي لأي منطقة في ظل نظام دولي متدرج القوة (هناك تفاوت في إمكانيات الدول من القوة المادية، العسكرية خاصة) يجب أن يرتبط دائما بقوة عظمة حيث يمكنها أن تحمي المنطقة من الناحية العسكرية والاقتصادية.

حسب المفهوم الواقعي للأمن الإقليمي فإنه يلغي فكرة الحلف الإقليمي وضرورته لتوفير الأمن الداخلي للمناطق الإقليمية.

بإسقاط المفهوم الواقعي للأمن الإقليمي على منطقة شمال شرق آسيا وبالنظر إلى خصائص هذه المنطقة، من وجود دول متفاوتة القوى، متنافسة اقتصاديا وعسكريا، بعلاقات تاريخية متوترة أصلا، فإن أمن هذه المنطقة الإقليمي لن يتحقق إلا برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها الوحيدة القادرة على موازنة القوة بين دول المنطقة، والحفاظ على السلم والاستقرار بها. حيث يؤكد باري بيزان Barry Buzon على أن: حتى إن وجدت محاولات لتحقيق الأمن المشترك في شمال شرق آسيا فإن هذه المحاولات لن تنجح ما لم تكن تحت رعاية وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[143].

إن التحليل الواقعي وبالنظر إلى المستوى الحكوماتي بين دول شمال شرق آسيا يبدوا صائبا لأن أي اتصالات أمنية بين دول المنطقة تبدو مستحيلة في الوقت الحالي لتحقيق أمن إقليمي مشترك، لكن إذا طبق هذا التحليل على المستوى غير الحكومي، خاصة في إطار المحاولات الدائمة والمناقشات المستمرة لإنشاء مجتمع آسيوي مشترك في منطقة شمال شرق آسيا، فإن احتمال وجود استقرار أمني وأمن مشترك في المنطقة محتمل.

[142] يؤكد هانس مورقانثو المؤسس الأول للنظرية الواقعية أن الدولة تهتم بزيادة قوتها وبإظهار هذه القوة.

[143] Barry, Buzon. « security architecture in asia », in pacific review ,vol : 16, N°2, 2003, PP 165-177.

كما أن أطروحة المظلمة الأمريكية للأمن في شمال شرق آسيا تبدو مستبعدة لأن عدم تقارب وانسجام المصالح بين الدول القيادية في المنطقة (الصين واليابان) سيجعل احتمال قيام أمن واستقرار فيها جد مستبعد[144].

2) **النظرية الليبرالية:**

تبنى النظرية الليبرالية تحليلاتها في العلاقات الدولية على المفاهيم الأساسية التالية: الحرية الفردية، الديمقراطية، السوق. كما تبني الليبرالية تحليلاتها على أساس دور المؤسسات الليبرالية والاعتماد المتبادل في الاقتصاد، حيث أن التعاون الدولي والقضاء التدريجي على الصراعات والحروب يكون كلما تشعبت وتزايدت العلاقات بين الدول ذات الطابع الاقتصادي (فكرة التكامل الدولي).

بناء على الأطروحات السابقة فإن الأمن الإقليمي المشترك في منطقة شمال شرق آسيا سيصبح ممكنا حسب الطرح الليبرالي بتزايد الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة على المستوى الاقتصادي وذلك بزيادة حجم التجارة والتكامل الاقتصادي، هذا التشابك الاقتصادي سيلغي تدريجيا الخلافات السياسية والإيديولوجية وسيمحي تدريجيا التراكمات التاريخية بين دول شمال شرق آسيا[145].

يؤكد الليبراليون على أن تزايد الاعتماد المتبادل بين دول شمال شرق آسيا سيجعلها تواجه بسياسات مشتركة أي أزمات تعترض تجارتها أو تعرض اقتصادياتها لأزمات مالية، وضع هذه السياسات المشتركة سيتطلب تدريجيا خلق مؤسسات فوق قومية لحل المشاكل والأزمات التجارية، هذه المؤسسات ستتطور وظائفها لتصل للمستوى السياسي والأمني تدريجيا[146].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه لمناقشة هذا التحليل هو: إلى أي مدى يمكن أن يقام اعتماد متبادل بين دول تبتعد في تجارتها الخارجية عن التجارة البينية؟ وبالتالي احتمال بناء أمن إقليمي مشترك مبني على أساس التعاون والتكامل الاقتصادي مازال مستبعدا بين دول شمال شرق آسيا.

---

(144) Ibid.

(145) Philip, yong, « Northeast asia, Security coorporation », in National Taiwan university, Beijing, China, April 2006.

(146) Ibid.

3) **النظرية البنائية**:

تبني النظرية أطروحتها على أساس تعديل العلاقة الموجودة بين الفاعل (الدول) والبنية (النظام) بإضافة معايير جديدة تؤثر على تشكيل البنى (الأنظمة) مثل المعطيات المعنوية والثقافية للدول.

تؤكد البنائية على أن السبب الرئيسي في قيام الحروب والصراعات هو إثبات الذات **(**state self-perceptions**)**، وبالتالي سيكون التعاون ممكنا بين الدول التي تملك الهوية والإدراك الذاتاني المشترك. وجود هذا العنصر سيسجل عملية بناء الإقليم، وذلك بخلق الهوية المشتركة هذه الأخيرة يؤكد Katzenstien أحد منظري البنائية على أنها عملية لا تبنى في سنوات بل تحتاج إلى عقود[147].

تؤمن البنائية على أن حظوظ بناء المؤسسات الإقليمية المشتركة بين دول شمال شرق آسيا تبدو قليلة في الوقت الحالي، لكن المعطيات المعنوية المشتركة بين دول المنطقة تؤكد على أن عملية الأقلمة (بناء الإقليم في شمال شرق آسيا) ستكون سهلة في المستقبل، فالهوية المشتركة بين شعوب هذه الدول مزقتها الصراعات وفترات اللإستقرار التي مرت بها المنطقة لكن هذه الهوية لن تختفي تماما فإحدى أهم دعامتها لا تزال موجودة ومنتشرة بقوة –الكونفوشيوسية-، كما يؤكد أنصار النظرية البنائية أن عدم المحاولة لا يعني الفشل، ودول شمال شرق آسيا لم تحاول بعد التكتل الإقليمي نظرا لطبيعة حكوماتها التسلطية (الإمبراطورية في اليابان، النظام الشيوعي في الصين)[148].

الأكيد أن منطقة شمال شرق آسيا تعاني اللاستقرار وعدم التوازن لكن الأكيد أن الدول المشكلة لها (الصين، اليابان، كوريا) تشكل أهم الدول الآسيوية وأقواها، فما هي أهم معطيات القوة لهذه الدول

المطلب الثاني: معطيات القوة (الإقتصادية، القيمية، العسكرية) لمنطقة شمال شرق آسيا

ترتبط المكانة الإستراتيجية لأي منطقة إقليمية بمعطيات القوة التي تملكها بلدان هذه المنطقة ومدى تأثير هذه المعطيات على صنع السياسة الخارجية وتأثير هذه الأخيرة على السياسة الدولية ككل، لذلك فمكانة منطقة

(147) Peter, J. Katzenstein, « Japon, asia pacific security », in international security, n°26, 2001, P-153.
(148) Ibid, P-170.

شمال شرق آسيا الإستراتيجية وأهميتها ارتبطت بكونها تضم دول محورية في شرق آسيا وفي القارة الآسيوية ككل وهي الصين واليابان كدول أساسية بالإضافة إلى كوريا.

1) **معطيات القوة اليابانية**:

يتكون اليابان من مجموعة جزر[149]، تفتقر إلى الموارد الطبيعية وبتعداد سكان تجاوز 130 مليون نسمة، رغم أن هذه الظروف مقيدة، وتدمير بنيتها الصناعية خلال الحرب العالمية الثانية، فإن اليابان لم تستطع أن تعيد بناء اقتصادها فحسب، بل وأن تصبح واحدة من الدول الصناعية الرئيسة في عالم اليوم.

أ) **معطيات القوة الاقتصادية اليابانية**:

اقتصاد اليابان تركيبة ناجحة من الصناعة، التجارة، الزراعة والتمويل وكل العناصر الأخرى لبناء أي اقتصاد ضخم ناجح يخدمه تدفق عاجل للمعلومات وشبكات النقل على درجة عالية من التقدم، هذه العوامل مشتركة ساهمت في النمو الاقتصادي الكبير والسريع الذي عرفه اليابان.

- **النمو الاقتصادي السريع لليابان:** انتهت الحرب العالمية الكائنة سنة 1945، واليابان يعرف انحطاطا على كل الأصعدة وفي كل المجالات، حيث عرف تدهورا كبيرا في المستوى الاقتصادي، إلا أنه وببداية سنوات السبعينات كان الاقتصاد الياباني يعرف مستويات عالية من النمو، حيث بلغت إنتاجية المصانع خلال الفترة الممتدة من 1971 إلى 1975 نسبة 8.4%، حيث تزايدت نسبة صناعة الأدوات والآلات وصناعة الالكترونيات والطلبات الآلية لتصل إلى 100% سنة 1973[150].

---

[149] أنظر الخريطة رقم (04).

[150] حسين، شريف. التحدي الياباني في التسعينات، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1993)، ص-149.

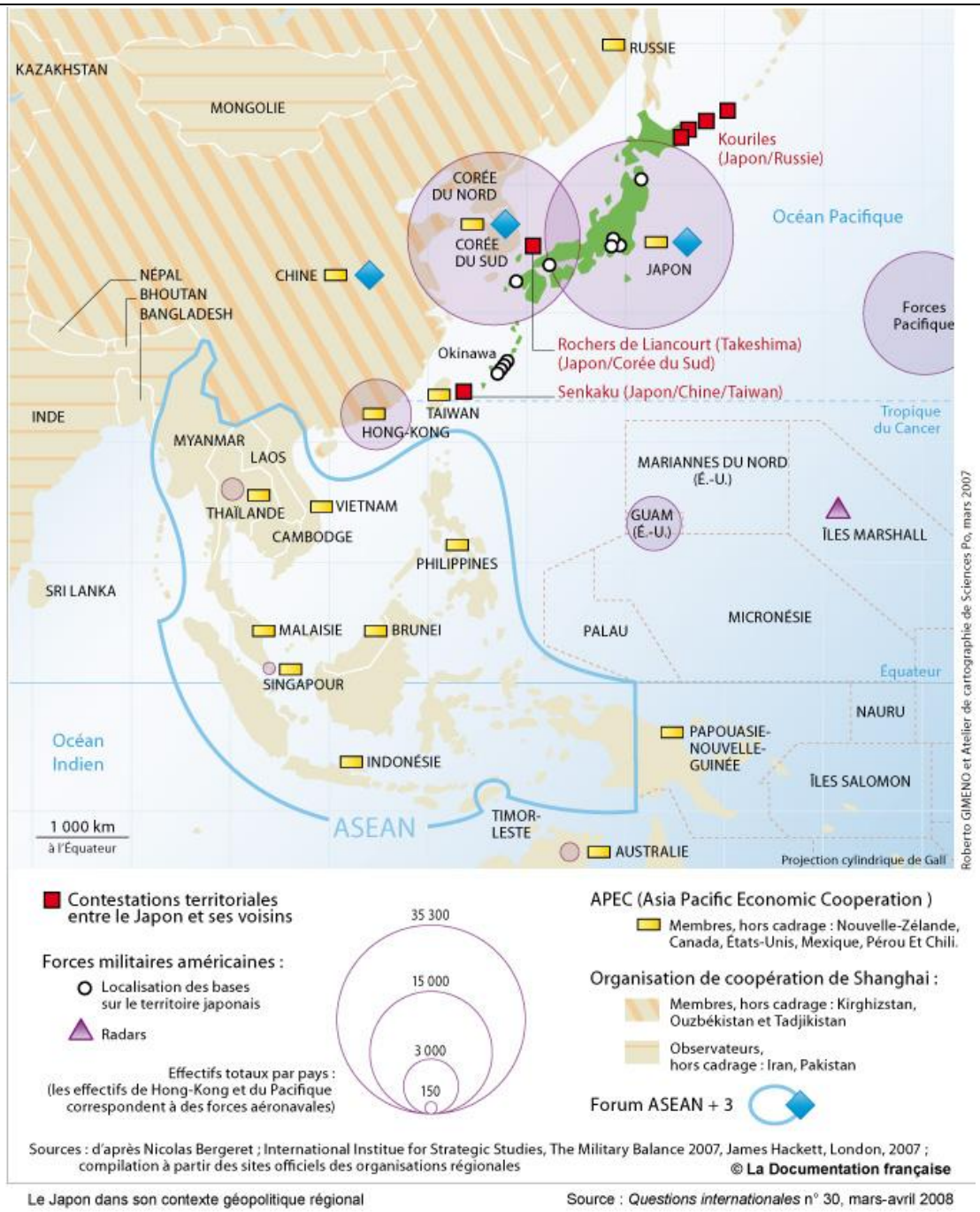

خريطة توضح التموقع الإقليمي لليابان

المصدر : www.ladocumontationfrancaise.com

الخريطة رقم - 4 -

حقق الاقتصاد الياباني القفزة الأكبر له خلال سنوات الثمانينات، حيث ارتفع النمو الاقتصادي الحقيقي إلى 5.7%، كما ارتفع الناتج القومي الإجمالي الياباني للسنة المالية 1988 إلى 366.4 مليار ين ارتفعت نسب الاستثمار بها يقدر بـــ 15.9% وزاد مستوى الاستهلاك الفردي بنسبة 50%[151].

بالموازاة مع هذا النمو المطرد الذي عرفه اليابان على المستوى الاقتصادي، عرف النظام المالي الياباني تزايدا ونموا موازيا حيث أنه في عام 1998 كان هناك عشرة بنوك يابانية من بين أكبر 15 عشرة بنكا في العالم، مع ملاحظة أن البنوك الستة الأولى على المستوى العالمي كانت يابانية، لم يتغير الوضع كثيرا في بداية القرن 21 حيث ظلت جمعية بنوك يابانية ضمن قائمة أكبر عشرة بنوك في العالم هذا الأمر جعل اليابان من أكبر المقرضين في العالم، مما ساعد الشركات اليابانية على الاستثمار بكثافة في الخارج (سواء في الدول الغربية أو الآسيوية)

من الناحية التجارية، فإن تدفقات التجارة الدولية أخذت في التزايد تدريجيا وبالتوازي مع النمو الاقتصادي لتصل إلى 25% من إجمالي الإنتاج المحلي العالمي في منتصف التسعينات، حيث يشكل اليابان حاليا مع أمريكا الشمالية والاتحاد الأوربي ما يزيد عن 75% من التدفق التجاري العالمي، كما يملك اليابان أكبر فائض تجاري في العالم، حيث بلغ الفائض التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 300 مليار دولار سنوات التسعينات[152].

من ناحية زيادة الاستثمارات وتوسيع مداها الإقليمي على المستوى العالمي، فقد قامت العديد من الشركات اليابانية باستثمار بعض رؤوس أموالها في الخارج وبشكل متزايد، وذلك لتسهيل فتح أسواقها للبضائع اليابانية في الخارج، بالموازاة سهلت الحكومة اليابانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها، وذلك

---

[151] محمد سيد، سليم وآخرون. مرجع سابق، ص-200.

[152] إن النمو السريع على المستوى الاقتصادي في اليابان حدث بفضل المساندة الكبيرة للدولة، حيث لعبت الحكومة دورا هاما في مساندة الشركات اليابانية وذلك بدعم وإرشاد المنتجين المحليين من أجل تحقيق مزايا تنافسية في الأسواق العالمية، مساعدة الصناعات على تخفيض التكلفة، تحديد الأولويات الوطنية في التطوير التكنولوجي، دعم الابتكارات التكنولوجية التي كان لها الدور الأكبر في خوض والفوز بالثورة الصناعية الثالثة، بالإضافة إلى دعم الدولة لسياسة الادخار، حيث ارتفعت معدلات هذا الأخير لتصل إلى 35.6% من ناتجها القومي الإجمالي، هي وجود أرصدة ضخمة للاستثمار في الدخل.

لتحسين شروط التعامل مع الأسواق المالية الخارجية، فقامت بخفض التعريفة الجمركية على الواردات لتصبح من أقل التعريفات بين الدول الصناعية[153].

- **تدويل الاقتصاد الياباني**:

إن اليابان اليوم يعيش مرحلة ما بعد التصنيع، فاليابان الذي كان مستهلكا للبضائع التكنولوجية أصبح منتجا لها، كما أن سياسته الاقتصادية الخارجية أصبحت تصنع عن طريق الشركات اليابانية والنتيجة هي زيادة كبيرة في استثمارات هذه الشركات في الخارج.

إن الاستثمارات في الخارج ضرورية لأسباب عدة منها[154]:

- ضمان الحصول على المواد الخام التي لا يملكها اليابان.
- ضمان الحصول على الأيدي العاملة المتوفرة قليلة التكلفة نظرا للعجز الذي يعرفه اليابان[155].
- البحث عن شركاء لتكوين التحالفات الإستراتيجية في الأبحاث والابتكار.
- رغبة البنوك اليابانية والمؤسسات المالية في تدعيم وجودها في الخارج لتدويل عملائها ولتزويد الشركات اليابانية بالسيولة.

وتشير دراسة قام بإجرائها بنك اليابان الصناعي أنه في عام 1990 يبلغ الفائض في الميزان التجاري الياباني حوالي 80 مليار دولار، وبالتالي تضاعف حجم الاستثمارات اليابانية في الخارج ليصل إلى 27 مليار دولار.

---

[153] يوضح هذه التحليلات الجدول التالي:

	1987	1988	1989	1990
الفائض الكلي	84.5	88.3	61.00	56.00
فائض إجمال الناتج القومي	%3.3	%2.7	2.2	1.9
فائض التجارة	94.00	95.30	81.00	78.00

[154] جون لاهان، "تدويل الاقتصاد الياباني"، في السياسة الخارجية، العدد 238، سنة 1995، ص-72.

[155] بسبب التقدم في السن وأيضا بسبب حياة البرجوازية التي يحياها الشعب الياباني اليوم.

إن ظاهرة تدويل الاقتصاد الياباني لن تمر بدون مصادمات سواء داخلية أو خارجية، لأن التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي حدث في اليابان نقل اليابان من مرحلة المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي خلال جيل واحد فقط، هذا التطور السريع مع طبيعة العقلية اليابانية المنغلقة على قيمها ومتعصبة لعرقيتها سيجعل تدويل الاقتصاد الياباني أمر صعب جدا وسيصحبه العديد من الاحتجاجات خاصة الداخلية.

بالمقابل سيكون تدويل الاقتصاد الياباني له انعكاسات إيجابية على الاقتصاد العالمي، حيث دفع بمستوى التقدم العالمي خاصة التكنولوجي، حيث استفاد العالم كثيرا من الاكتشافات التكنولوجية اليابانية.

ب) <u>معطيات القوة القيمية اليابانية</u>:

صاحب التغيرات الاقتصادية الحديثة في اليابان تعرض حضارته ومنذ البداية إلى صراع ما بين القيم اليابانية الداخلية والقيم الخارجية، لكن هذه التأثيرات لم تؤد إطلاقا إلى تغيير في جوهر القيم اليابانية في بحث أجرى سنة 1994، جرت محاولة مقارنة أهم ست قيم في المجتمع بين عينة يابانية وعينة من المجتمع الأمريكي[156]، فوجد أن أهم قيم وفقا للمعايير الشخصية اليابانية هي[157]: وجود مجتمع منظم الانسجام والتوافق الاجتماعي، محاسبة المسؤولين الأمريكيين، حرية التعبير واحترام السلطة، وكانت نتيجة المقارنة ما يوضحه الجدول الموالي: ترتيب أهم القيم بالنسبة لليابانيين والأمريكيين على المستوى الشخصي والمجتمعي.

---

[156] العينة تحوي جميع الفئات العمرية من المجتمعين.

[157] هدى، متيكس. <u>القيم الآسيوية</u>. (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية، 2007)، ص-326.

	أهم القيم المجتمعية		أهم القيم الشخصية	
الترتيب	بالنسبة لليابانيين	بالنسبة للأمريكيين	بالنسبة لليابانيين	بالنسبة للأمريكيين
الأول	وجود مجتمع منظم	حرية التعبير	إتقان العمل	الاعتماد على النفس
الثاني	الانسجام الاجتماعي	احترام الحقوق الفردية	احترام العلم	تحقيق الإنجاز
الثالث	محاسبة المسؤولين الحكوميين	الحرية الشخصية	الأمانة	إتقان العمل
الرابع	حرية التعبير	حرية النقاش	الاعتماد على النفس	الالتزام الإقليمي
الخامس	احترام السلطة	العمل الجماعي	الالتزام الأخلاقي	مساعدة الآخرين

المصدر: **www.schoollink.org/projetmktplace/values-project.html**.

إن القراءة المتمعنة في الجدول السابق توضح أن أهم القيم اليابانية تعكس التزامات ومسؤوليات الفرد اتجاه دولته وحكومته، وبالتالي فالملامح العامة للقيم اليابانية توضح التركيز على الطابع الجماعي والعمل المشترك، والتأكيد على ضرورة وجود مجتمع منظم، بانسجام كبير بين شرائحه وذلك لا يكون إلا بالتعاون والأسرة والسلام.

إن القيم اليابانية التي تركز على إتقان العمل وعلى احترام المسؤولية وأداء الالتزامات كانت بطريقة أو بأخرى أهم مقومات التطور الاقتصادي –أو ما يعرف بالمعجزة اليابانية- التي راهنت على الفرد ومدى إنجازه لكي تبني أسس اقتصاد متطور وناجح وسريع في وتيرة نموه.

ج) - معطيات القوة العسكرية اليابانية:

-الموقف العسكري الياباني العام:

رغم النشاط الملحوظ الذي عرفته السياسة الخارجية اليابانية في السنوات الأخيرة، إلا أن السياسة العسكرية اليابانية بالمقارنة ظلت راكدة نسبيا، حيث حافظ اليابان على القيود التي فرضت على الإنفاق العسكري والإمساك عن تطوير قوات قادرة على بناء القوة العسكرية اليابانية خارج حدود الجزر اليابانية اختيارا سياسيا، حيث قرر اليابان الامتناع عن تطوير أي قوات هجومية، وذلك لتحقيق استقرار إقليمي في منطقة شمال شرق آسيا معتمدا على ضمانات الأمن الأمريكية، حيث يظل التخطيط الدفاعي الياباني ضمن

النطاق الأعم لنظام الأمن الأمريكي-الياباني وذلك بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدة الأمن المتبادلة والتي تنص على دفاع القوات الأمريكية عن اليابان ضد أي عدوان[158].

-النقاش الدفاعي الياباني:

ساد السياسة اليابانية إجماع وطني على التخلي عن النهج العسكري والتطلعات التوسعية خلال الحرب العالمية الثانية، وقد تجسد هذا الإجماع في قبول كل القوى الداخلية للبند التاسع من الدستور الياباني القائل[159]: "اليابان تتخلى عن بناء قوات عسكرية، برية وجوية وبحرية، وتتخلى حتى الأبد عن الحرب كحق من حقوق دولة ذات سيادة ...".

يحظر الدستور كذلك إرسال القوات اليابانية إلى خارج الحدود الإقليمية أو قيامها بأي مهام هجومية، ومع أنه تم التراجع عن هذه السياسة في الخمسينات، بعد أن شجعت الولايات المتحدة الأمريكية قيام: "قوات دفاع ذاتي يابانية"، فإن كافة الحكومات اليابانية في فترة ما بعد الحرب قد أكدت على كون القوات المسلحة مجرد أداة دفاعية، تختصر مهامها على الدفاع المباشر.

الوضع الدفاعي الياباني بدأ يظهر حوله نقاشا بين القوى الداخلية، حيث بدأ يظهر توجها ذاتيا لتعزيز قدرات اليابان في وقت يسود فيه التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة الإقليمية وحتى على الساحة الدولية.

2) **معطيات القوة الصينية:**

شهدت الصين تجربة تنموية رائدة، اجتذبت أنظار العديد من المحللين في محاولة لمعرفة أسباب وملامح الصعود الصيني[160]، خاصة أنها أصبحت تعد من مصاف الدول الكبرى في عالمنا المعاصر، وذلك لتوفرها على معطيات القوة الاقتصادية والعسكرية التي تدعم هذا الصعود.

---

[158] حسين، آغا وآخرون." اليابان"، في سلسلة الدراسات الإستراتيجية، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1992)، ص-92.

[159] حسين، آغا وآخرون. "الوضع الدفاعي الياباني"، في سلسلة الدراسات الإستراتيجية، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1992)، ص-102.

[160] أنظر الخريطة رقم (05).

أ) **معطيات القوة الاقتصادية الصينية**:

على الرغم من الفكرة السائدة حول الربط بين برنامج الإصلاح الاقتصادي وشخصية دنج هيساوبنج[161]، فإن الحقيقة تقتضي التنبيه إلى أن صاحب برنامج التحديثات الأربعة هو رئيس الوزراء الصيني الأسبق شوئن لهي الذي أعلن عن هذا البرنامج في خطاب ألقاه في 13 جانفي 1975 حيث قال فيه[162]: "تبني سياسة جديدة وطريق جديد يتمثل في برنامج التحديثات الأربعة".

تلى هذا الإعلان عن ضرورة الإصلاح في المنظومة الاقتصادية الصينية مناقشات كثيرة سادت أدبيات الحزب الشيوعي الصيني حيث ظهرت نظريتان تناقش سبل هذا الإصلاح هما:

- **نظرية عصفور القفص**: وتقوم هذه النظرية على أساس السماح بلبرالية سياسية واقتصادية في حدود لا تخرجها عن أسس النظام الاشتراكي، بمعنى السماح بإدخال إصلاحات على النظام الاشتراكي.

- **نظرية القط**: وهي النظرية التي بناها دنج هيساوبنج في تطبيق إصلاحاته وتعني القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتقليل من التركيز على الإيديولوجيات، أي إتباع ما عرف "بسياسة الباب المفتوح" أي تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية خاصة مع كل الدول الرأسمالية مثل كندا، ألمانيا الغربية، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية.

[161] رئيس صيني سابق، تنسب إليه سياسة الإصلاح الاقتصادي في الصين، حيث وضع سياسة تحديثات شملت الزراعة، الصناعة، التقنيات والدفاع.
[162] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين،(الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000م)، ص-19.

خريطة توضح التموقع الإقليمي لجمهورية الصين

المصدر : www.ladocumontationfrancaise.com

الخريطة رقم -5-

ومهما كانت النظرية التي اتبعها الإصلاحيون الصينيون إلا أن الصين عرفت قفزة نوعية في نمو اقتصادها في الفترة التي صاحبت بداية تطبيق هذه الإصلاحات والجدولين التاليين يوضحان ذلك[163]:

[163] المرجع السابق، ص-69.

النسبة	حجم القطاع الخاص	حجم القطاع العام
1978	%22	%78
1995	%29	%37
1996	%30.3	-

توزيع الاقتصاد الصيني حسب الملكية.

النسبة	معدل النمو %
1979-1970	%7.5
1989-1980	%9.3
1996-1990	%10.1

معدل نمو الاقتصاد الصيني.

تدل المقارنة الأولية على الفارق الكبير بين معدلات النمو الصينية ومعدلات النمو في الدول الصناعية ويتراوح الفرق بين 2-3%، هذا الفارق لم يلاحظ على مستوى النمو الاقتصادي فقط بل حتى على مستوى قدرة الدول الكبرى والصين على مضاعفة دخل الفرد، حيث يمكن ملاحظة النتائج كالتالي[164]:

الدولة	المدة التي استغرقتها لمضاعفة دخل الفرد
الولايات المتحدة الأمريكية	47 سنة
بريطانيا	58 سنة
اليابان	33 سنة
الصين	10 سنوات

تمكنت الصين كذلك وعبر الإصلاحات السابقة الذكر أن تحقق الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات الصناعية، والزراعية كذلك من قدرتها على التصدير، حيث تمكنت من دخول نادي المصدرين العشرة الكبار في العالم بل أكثر من ذلك هو تحقيق فائض تجاري مع الولايات المتحدة قدر بـــ مليار دولار شهريا[165].

[164] خديجة، عرفة محمد. الصعود الصيني، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006)، ص-145.
[165] المرجع السابق، ص-146.

فبرهن الاقتصاد الصيني على قوته وتواصل نموه و تواصل صعوده في ظل الأزمة المالية التي حلت بالاقتصاد العالمي نهاية سنة 2008، حيث يدل تقرير البنك الدولي حول وضعية الاقتصاد الصيني لسنة 2009[166] على تزايد مستمر في معدل الاستثمار، كما توقع التقرير أن يصل معدل نمو الاقتصاد الصيني في عام 2009 إلى 7.2% بارتفاع قدر بـــ 0.7% عن سنة 2008، كما توقع تقرير البنك الدولي في تقريره الربع سنوي الصادر في شهر مارس الماضي أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الصيني 6.5%، إلا أن النمو المستمر جعل النسبة تصل إلى 7.2%.

داخليا أو على مستوى الاقتصاد الداخلي استطاعت الصين تعزيز سيطرتها على سوق الأغذية ودعم المواد الزراعية وتثبيت الأسعار وبالتالي تخفيض التضخم، أما على مستوى الاستثمارات الأجنبية فقد ازدادت الأصول الثابتة في المجتمع كله بنسبة 33.5%[167].

باختصار تعتبر الصين أكبر قوة اقتصادية في شرق وجنوب آسيا، وتتفوق على اليابان في الاستيراد والتصدير والناتج القومي، ويساوي ناتجها المحلي ضعف ناتج الهند وروسيا معا، ويتوقع وفق المعدلات الجارية للنمو الاقتصادي أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة بحلول عام 2015، فيتوقع أن يصل الناتج المحلي الصيني في ذلك العام حوالي 12 تريليون دولار مقابل 11 تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية.

ب)<u>معطيات القوة العسكرية الصينية</u>:

حرصت الصين على استخدام ناتج الانطلاقة الاقتصادية في دعم وتمويل المجال العسكري، وبناء ترسانة أسلحة قوية تضمن للصين مكانتها كقوة عظمى، وذلك على عكس اتجاه عدد من الدول إلى التقليل من ميزانياتها العسكرية، وفقا للإحصائيات الرسمية الصينية فإن الميزانية العسكرية تضاعفت في الفترة

(166) "تقرير حول وضعية الاقتصاد الصيني"، في موقع www.Brid.com في 12 أوت 2009 على الساعة 09:58.
(167) المرجع السابق.

الممتدة من سنة 1980 إلى منتصف التسعينات من القرن العشرين لتصل 7.5 مليار دولار ثم 18 مليار دولار سنة 2000[168].

من هذه الإحصائيات أصبح واضحا أن العقيدة العسكرية الصينية تحولت من المبادئ القتالية الدفاعية إلى مبادئ جديدة تتفق مع دولة عظمى حديثة، مثل التعريف الموسع للحدود الإستراتيجية، الردع الإستراتيجي. ويتضح ذلك من نوعية التحسينات العسكرية الصينية على زيادة القدرات والتقنيات العسكرية والقدرة على أداء عمليات معقدة بعيدا عن الساحل ولفترات طويلة وعلى سبيل المثال أجرت البحرية الصينية عمليات ومناورات شاركت فيها السفن والغواصات والطائرات.

ورغم أن حجم الإنفاق العسكري الصيني يزداد وهي حقيقة تثبتها الإحصائيات[169]، إلا أن المقارنة الأولية بين الإنفاق العسكري الأمريكي والصيني والياباني تدل على فارق كبير لغير مصلحة الصين، كما تدل على تخلف كبير في بعض المجالات فلو أخذنا قدرات الصين في المناطق البحرية لأمكن ملاحظة التالي[170]:

1- القوات الجوية في منطقة بحر الصين الشرقي، تعتمد على أنماط قديمة جدا من الطائرات حيث يعود معظمها إلى الأنماط التي ظهرت خلال الخمسينات والستينات، وعلى الرغم من سعي الصين لتطوير هذه القدرات إلا أن طائراتها من طراز (ف8-11) تتوازى مع مستوى الطائرات الأمريكية في فترة الستينات.

---

[168] خديجة، عرفة محمد. مرجع سابق، ص-150.

[169] الجدول التالي يوضح ارتفاع قيمة النفقات الدفاعية الصينية من سنة 1990-1994:

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
القيمة (مليار دولار)	27.78	32.75	37.47	42.25	54.71

[170] وليد، عبد الحي. مرجع سابق، ص-139.

2- إن سلاح الجو الياباني، ولاسيما بعد إدخال طائرات [G] يمثل قوة قادرة على مواجهة سلاح الجو الصيني، ومن المعلوم أن الطائرات اليابانية مزودة بصواريخ جو/جو تتفوق على المدى الذي تبلغه الطائرات الصينية.

3- في حالة دخول الصين واليابان سباق تسلح متوسط المدى فإن الإمكانات الصينية تبقى متواضعة مقارنة بالإمكانيات اليابانية.

4- إن معظم الغواصات الصينية لا تستطيع إطلاق صواريخها إلا بعد أن تطفو على السطح، كما تفتقد البحرية الصينية وسائل الإنزال الضرورية والمتطورة.

5- عند مقارنة القدرات العسكرية للصين مع الدول ذات العلاقة بالتنافس الدولي في مناطق تؤثر في الصين من الناحية الجيوإستراتيجية، يلاحظ أن الصين تمثل قوة متوسطة قياسا على هذه الدول، وهذا ما يوضحه الجدول التالي[171]:

الدولة	طائرات حديثة	سفن حديثة	دبابات	القوات (مليون)	رؤوس نووية
الصين	5240	110	9400	3	300
الهند	700	39	3500	1.1	25
كوريا الشمالية	730	26	4200	1.1	/
روسيا	4500	299	17000	1.5	6000
الولايات المتحدة	4971	237	12.60	1.5	6000

القدرات العسكرية للعدد من الدول (1997).

[171] المرجع السابق، ص-130.

لقياس المكانة الدولية للصين أدرج الأستاذ وليد عبد الحي الدراسة التالية[172]:

المتغير	الترتيب عالميا	الوزن النسبي للمتغير
عدد السكان	1	2
المساحة	2	3
الناتج القومي	8	5
معدل الدخل	109	5
حجم الاقتصاد	3	3
معدل النمو	1	5
نصيب التجارة	1	3
التجارة العالمية	11	3

من المعطيات السابقة الذكر يمكن استنتاج أن الصين من الناحية الاقتصادية والعسكرية تحتل تقريبا المركز الثالث هذا باستبعاد معطى الدخل الفردي، أما من الناحية العسكرية فإنها تحتل المركز الرابع.

ت) <u>معطيات القوة القيمية الصينية</u>:

عرف عقد التسعينيات ظهور كبير لأبحاث ودراسات ومقالات تناولت ظاهرة الصعود الصيني حيث أن معدلات النمو الاقتصادي في الصين والتي تجاوزت 10% وما تلاها من مستوى رفاهية اجتماعية واندماج كبير في الاقتصاد العالمي، جعل الكثير من الباحثين يطرحون التساؤل التالي:

ما هي أسباب هذا الصعود الفائق؟ وهل أسباب هذا الصعود هي الإصلاحات أم توجد أسباب أخرى؟

وكانت الإجابة دائما تؤكد على أن القيم المستمدة من الثقافة الصينية (لاسيما الكونفوشيوسية) مسؤولة بشكل كبير عما تحقق للصين من إنجازات اقتصادية، حيث أن قيما مثل "تفضيل الجماعة على الفرد"، والإعلاء من شأن العمل الجاد والشاق في سبيل الجماعة، و"الحرص على البعد الإنساني في علاقات العمل" أكيد أنها ستعزز الحافز الفردي على الإنجاز والتقدم.

---

[172] المرجع السابق، ص-222.

وتتصدر الكونفوشيوسية الصدارة في القيم الصينية، حيث تتمحور هذه الأخيرة وتستمد من تعاليم وآراء كونفوشيوس، الذي يتبنى فلسفة أخلاقية ذات نظرة اجتماعية وكونية للحضارة الصينية، تدور هذه الفلسفة حول البشر والمجتمع، وتؤكد على سيادة الحكم في المجتمع وتهتم بالجانب الإنساني والأخلاقي حيث يؤمن كونفوشيوس بأن حل المشاكل الاجتماعية يكون عن طريق التحلي بالسلوك الحميد، توقير الكبار، الأمانة والتحكم في الذات[173].

أكد كونفوشيوس كذلك على أن تكون الحكومة الصالحة التي تعمل على إسعاد رعاياها، كما أكد على حق المواطنة واعتبرها ركنا أساسيا وضروريا من أركان النظام، ذلك أنه كان يعتبر أن الحاكم ما هو إلا تفويض من السماء، وهو تفويض مشروط بالالتزام بالقيم والأخلاق في الحكم، وأن يتحلى بالأخلاق والعمل على رفاهية شعبه، فالفقر يولد الجريمة، ومن ثم عدم الاستقرار في المجتمع كما أن عليه أن يعطف على الرعايا الأجانب المقيمين في بلاده، وفي حالة عدم التزام الحاكم وتحليه بالصفات المذكورة فإنه يفقد التوكيل الممنوح له من السماء.

يعتبر مبدأ التدرج في الثقافة الكونفوشيوسية، أهم أسرار النجاح الصيني في التجربة التنموية وخاصة عند تطبيقها في تبني سياسة معينة أو التراجع عن سياسة قديمة والدليل على ذلك سياسة الطفل الواحد، فالتعامل في هذا الشأن اتسم بالتدرج.

تعتبر ثقافة الاستهلاك أيضا من أهم أسباب النجاح الصيني، حيث أن الصين تركز على الاستثمار أكثر من الاستهلاك، والاستثمار لا يرتكز في الاستثمار المادي فحسب بل في رأسمال البشري كذلك حيث يحظى التعليم بأولوية كبيرة ويشكل التزاما سياسيا وحكوميا[174].

---

[173] عزة، جلال هاشم. "الثقافة السياسية الصينية"، في السياسة الدولية، العدد 132، (أبريل 1998)، ص-72.

[174] خديجة، عرفة محمد. "مصادر القوة الصينية"، في الموقع (www.chrinatoday.com.an/arabic/2009/0908/P9.htm)
21 أكتوبر 2009 على الساعة 13:35 د

إن منظومة القيم الصينية التي تعتمد على أولوية الأسرة والجماعة على الفرد وأهمية الإجماع والعمل الجاد وأهمية التعليم، جعلت الصين بلد ذو خصوصية ولا يمكن أبدا فهم التجربة التنموية بها أو دراسة صعود هذا البلد ومصدر قوته دون أن تخضع لهذه الخصوصية.

3) **معطيات القوة الكورية**:

رغم الانقسام الذي ظلت تعاني منه كوريا منذ زمن الحرب الباردة[175]، إلا أنها عرفت بقسميها تطورا واضحا في المجال الاقتصادي والعسكري خاصة، فما هي أهم ملامح هذا التطور؟

أ) **معطيات القوة الاقتصادية الكورية**[176]:

الاقتصاد الكوري بعد 35 من النمو المتواصل بأزمة مادية حادة سنة 97، هددت الاقتصاد بأكمله، حيث وقعت كوريا والتي كان ترتيبها الحادي عشر بين اقتصاديات العالم الأزمة المالية الآسيوية التي ضربت منطقة شرق وجنوب آسيا، إلا أن الاقتصاد الكوري عرف تعافيا سريعا بعد موجة الإصلاحات التي عرفتها كوريا، حيث بدأت أولى انعكاسات هذه الإصلاحات على تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واستقرار سعر الفائدة ونمو الناتج المحلي والإجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي[177]:

السنة	حجم الاستثمار الأجنبي
1995	1941
1996	3201
1997	6971
1998	8852
1999	15500

تطور الاستثمار الأجنبي في كوريا خلال الفترة (93-99) بالمليون دولار.

كما تعزز النظام المصرفي الكوري حيث اتخذت الحكومة الكورية عددا من الإجراءات لتحسين وإصلاح المؤسسات المالية المصرفية لتأمين تمويل الصناعة وحل المشاكل المتعلقة بالسيولة، واتجهت

---

[175] أنظر الخريطة رقم (06).

[176] ستتم دراسة والتركيز على معطيات القوة لكوريا الجنوبية.

[177] Jung Yong chonk,"Direction of korea's economic reform" . in korea-focus, (Jul 1999), vol 7, n°4, P89.

السياسة المالية في 2000 لتحقيق تحول في تأمين دعم استعادة عافية الاقتصاد، فانخفض عجز ميزانيتها حوالي 3.5%، أكثر من ذلك تطورت كوريا إلى نظام تجاري جديد، وتحسنت مصداقية التصنيف

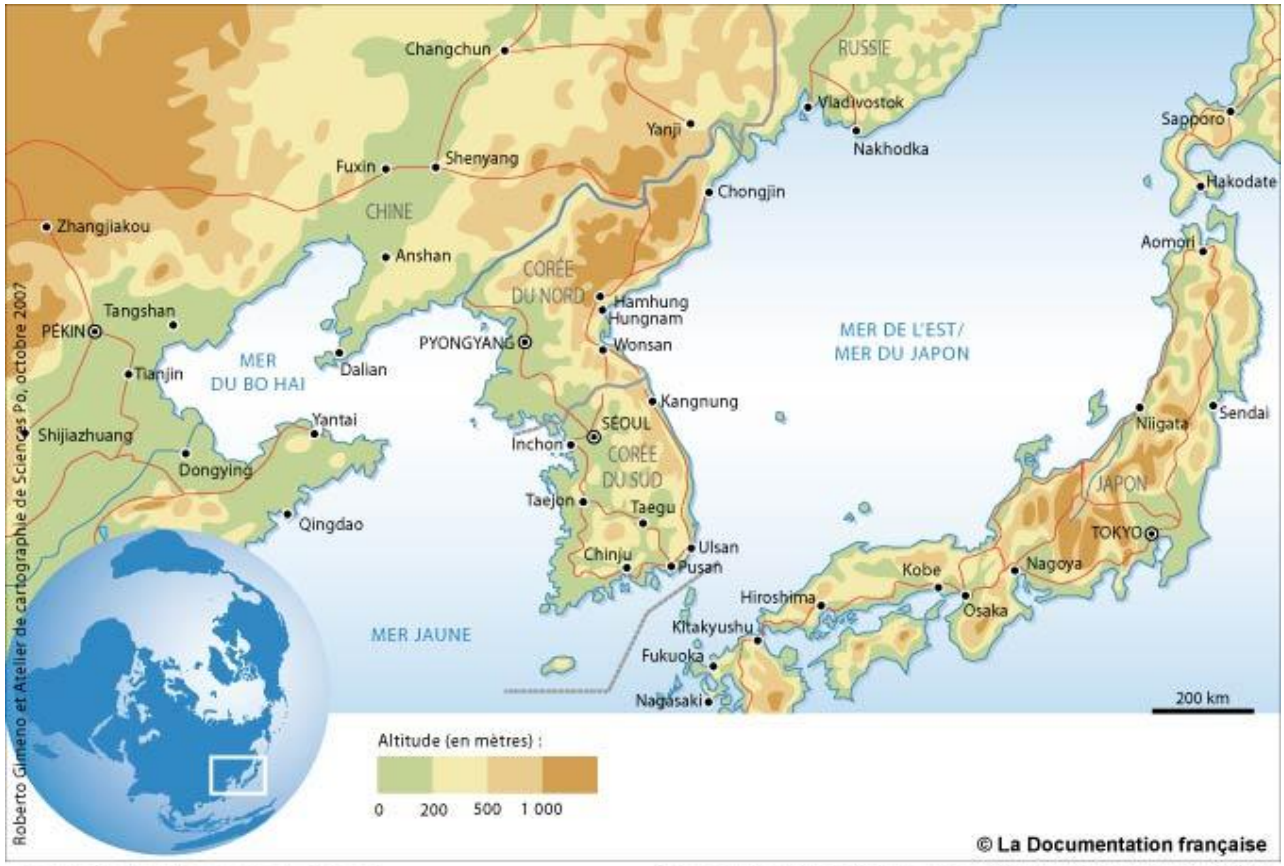

Les Corées dans leur contexte régional

Source : *Questions internationales* n°28, novembre-décembre 2007

خريطة توضح التموقع الإقليمي للكوريتين (الشمالية والجنوبية)

المصدر : www.ladocumontationfrancaise.com

الخريطة رقم -6-

الائتماني لكوريا حيث يدل الجدول الموالي أن مؤشر التصنيف الائتماني انتقل من مؤشر سلبي (B-) إلى مؤشر إيجابي مضاعف (BBB+).

جهة التصنيف	أكتوبر 1997	مارس 1999	مارس 2000
مودي	A1	Baa 2	لا تغير
فيتش	AA-	BBB	BBB+

تطور التصنيف الائتماني لكوريا خلال 03 سنوات.

الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الكورية جعلتها تحقق نموا اقتصاديا كبيرا في الأربعة عقود الماضية لتحتل بذلك المرتبة 13 عالميا بمعيار الناتج المحلي الإجمالي، وسجل القطاع الصناعي معدل نمو سنوي متوسط قدره 7.5% خلال العقد الأخير من القرن الماضي، ورغم أن نسبة إسهام القطاع الصناعي في تسهيلات الاستثمار قد تراجعت إلى 52.6% في سنة 2001، إلا أن هذا القطاع مازال هو القطاع الرائد في قدرة العرض والإنتاجية في الاقتصاد الكوري[178].

التطور الاقتصادي الكوري كان له تأثير إيجابي حتى على الناحية السياسة للدولة، حيث ساعدت على التحول الديمقراطي، بأن تمكنت الجمعية الوطنية أن توقف رئيس الجمهورية روموهيون عن ممارسة اختصاصاته حتى تتم التحقيقات في كيفية تمويل حملته الانتخابية رغم ما هو معروف ومعتاد في السياسة الكورية من أن الرئيس هو الفرع الأقوى في سلطات الدولة الكورية.

[178] Ibid.

ب) معطيات القوة العسكرية في كوريا:

تعد كوريا إحدى الدول التي سعت منذ استقلالها إلى تبني سياسة دفاعية واضحة ووفرت لها كافة التدابير والموارد المالية والبشرية بشكل يكفل لها تحقيق الأغراض التي وضعت من أجلها، مع التزام كوريا بالحفاظ على التوازن بين متطلبات الدفاع عن البلاد واحتياجات المواطنين من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وقامت الحكومة الكورية بتخفيض معدل أو متوسط ثابت للإنفاق على السياسة الدفاعية في إطار الموازنة القومية، ويتراوح هذا المعدل في عقد التسعينات وحتى نهاية عقد الثمانينات ما بين 31% إلى 33%.

بدءا من عام 1993 اتجهت كوريا إلى تخفيض نسبة الإنفاق العسكري الإجمالي حتى سنة 2001 وذلك على الرغم من تحقيق الاقتصاد الكوري معدل نمو سنوي تراوح ما بين 8%-10%. ويبين الجدول الموالي تطور الإنفاق العسكري ونسبته في كوريا خلال الفترة من عام 1992 إلى عام 2001[179].

الدولة / السنة	1992	1994	1996	1998	2001
كوريا الجنوبية	8220	8849	9811	9700	20201
اليابان	35989	36554	37664	37748	38468
الصين	15400	13600	15300	19000	27000
روسيا	80400	68600	39500	35900	43900

تطور الإنفاق العسكري في كوريا وعدد من الدول المجاورة

خلال الفترة من عام 1992 إلى 2001 (بالمليون دولار)

ويبقى المشكل الأمني الأول الذي يجعل كوريا تتجه دائما إلى تعزيز قوتها الدفاعية (كوريا بقسميها الشمالية والجنوبية) هو إشكالية الوحدة الكورية ومعالجة كل دولة من شقي كوريا لهذه القضية، حيث تتبع كوريا الشمالية إستراتيجية "وسائل الهجوم الخمسة five Besieging offensives" وهي[180]:

[179] كمال .المنوفي . الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية، (القاهرة :مركز الدراسات الآسيوية، 2006)، ص-179.
[180] ماجدة، صالح. النموذج الكوري في التنمية، (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، 1996)، ص-317.

1. هجوم سلمي سياسي.
2. هجوم إيديولوجي.
3. هجوم خارجي.
4. هجوم تحريضي لفئات معينة داخل كوريا.
5. هجوم عسكري (يكون عبارة عن ضربة سريعة ومفاجئة).

تعتمد كوريا الشمالية في تنفيذ إستراتيجيتها السابقة على التوسع والتحديث في قواتها العسكرية وتجهيز وحدات كوماندوس قادرة على التدخل بكفاءة في الأراضي الكورية الجنوبية.

كوريا الجنوبية في مقابل ذلك ترى ضرورة تحديث وتقوية ترسانتها الدفاعية، علاوة على اعتمادها على القوات الأمريكية المتواجدة بشكل مستمر على الأراضي الكورية، لصد أي هجوم مباغت من جانب كوريا الشمالية، وتعتمد الإستراتيجية الكورية في الدفاع على الركائز التالية[181]:

1- إقامة نظام إنذار مبكر: بإقامة نظاما للرصد ومراقبة الأنشطة العسكرية لكوريا الشمالية، ما يسمح لها بإعداد حشد القوات الكورية الكافية.

2- توفير قوة ردع سريعة: تتبنى مبدأ "الدفاع المدمر" وما يقتضيه ذلك من إعداد القوات المسلحة الكورية لمواكبة التطور المستمر في الأسلحة. ويوضح الجدول الموالي تطور المشتريات العسكرية لكوريا في الفترة الممتدة من 1997-2001[182].

السنة	1997	1998	2000	2001	**إجمالي المشتريات خلال الفترة** 2001-97
حجم المشتريات	817	941	1131	740	3931

تطور المشتريات الكورية من الأسلحة للفترة من 1997-2001 (بالمليون دولار)

[181] محمد سعد، أبو عامود. "التعامل الكوري مع النظام العالمي"، في كوريا والعولمة، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002)، ص ص 15-16.
[182] المرجع السابق.

ونظرا للموقع الجغرافي لكوريا، والتي تحيط بها المياه من ثلاث جهات هي الشرق الغرب والجنوب، فإن السياسة الدفاعية الكورية ركزت على بناء وتحديث قوة عسكرية بحرية كبيرة تحمي أراضيها ومياهها وشبكات اتصالاتها البحرية، علاوة على تأسيس وحدة العمليات البحرية, بالإضافة إلى خط المواجهة الشمالي والذي يطلق عليه اسم: Northern Bodary line.

ج) - معطيات القوة القيمية الكورية:

تعرف الكونفوشيوسية كأحد أهم المصادر التقليدية للثقافة الكورية وتكوين الشخصية الكورية والإيديولوجية السائدة للمجتمع التقليدي، وهي تمثل الصيغة التي يتبناها الكوريون ويمارسونها حتى غدت إيديولوجية جامدة تحكم مبادئ التنظيم الاجتماعي والعلاقات الإنسانية.

وإن كانت الكونفوشيوسية هي الإيديولوجية المسيطرة بل الوحيدة للنخبة الحاكمة في كوريا فإن خليط من ثلاث مجموعات من المعتقدات الدينية وممارستها حكمت الحياة العامة في المجتمع التقليدي وأول هذه النظم هو الشامائية Shamanism والثاني هو البوذية Buddism والثالث هو الطاوية Tavism. هذه النظم الثلاثة لعبت دورا هاما في إخضاع الجماهير إلى تسلطية النخبة الحاكمة[183].

وهذه الخلفية الثقافية والمعتقدية شكلت خصائص الشخصية الكورية بما شملت من توجهات سلوكية حيث تحوي نمطية معينة من السلوكات مثل الجماعية والارتباطية connectionism والشخصية personlism (تأكيد الخصائص الشخصية)، هذه المبادئ حكمت التنظيم الاجتماعي الكوري.

هذه الخلفية المعتقدية والقيمية كان لها دور كبير في نجاح التجربة التنموية الكورية من خلال الاعتماد الجماعي على الذات، حيث ظهر مثلا في القطاع الزراعي برنامج للتنمية الريفية سنة 1970 يسمى حركة المجتمع الجديد تبنى أسلوب المساعدة الذاتية والتعاون كشعار وتحديد فكرة المجتمع المحلي

[183] Mendes, Ennol p. « asian values and human rights » ; in (www.uaitawa.ca/errec/publicate/asianvalues.html) Tuesday 20 october 2009 at 14 :05 h.

وقد صمم هذا البرنامج لزيادة دخل الأسرة عن طريق تحسين البنية الأساسية الزراعية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة وتشجيع التعاون بين الأسر لزيادة الإنتاج الزراعي[184].

من خلال معطيات القوة الاقتصادية والقيمية والعسكرية المستعرضة آنفا يتضح ما مدى أهمية منطقة شمال شرق آسيا من الناحية الإستراتيجية. ولاحتوائه لثلاث دول كبرى تملك معطيات قوة على كل المجالات بل أكثر من ذلك تحوي دولا بدأت تزاحم الولايات المتحدة الأمريكية في مكانة القوة الكبرى على المستوى العالمي، وبالتالي خلق قطبية دولية جديدة بطرف آسيوي.

ونظرا لاحتواء هذه المنطقة على مراكز قوى ثلاث تتمثل في الصين واليابان وكوريا، فسيكون من البديهي أن تكون قضايا الأمن بها أكثر انشغالات هذه الدول، فرغم هدوء هذه المنطقة النسبي إذ أنها لم تشهد حربا عسكرية منذ الحرب الكورية إلا أن قضايا التوتر وخلافات الوحدة والحدود تشكل هاجسا أساسيا لدول شمال شرق آسيا .

[184] هدى, متيكس، القيم الآسيوية، مرجع سابق، ص-335.

المبحث الثاني: القضايا الأمنية الرئيسية في منطقة شمال شرق آسيا

تعتبر منطقة شمال شرق آسيا أكثر منطقة يحتمل فيها صراعا عسكريا، فعناصر عدم اليقين واحتمالات الحرب تبدو كبيرة، إذ يمكن التكهن بحرب تجمع بين دولها إذ ما تزال فيها بقايا المواجهة الإيديولوجية القديمة للحرب الباردة كما هو الحال في مضيق تايوان، وفي شبه الجزيرة الكورية.

على صعيد الانفاق الدفاعي، تعتبر الصين واليابان من أكبر أربعة دول على المستوى العالمي انفاقا على الأمور الدفاعية. وكما توجد مؤشرات تدل على حدوث صراعات في منطقة شمال شرق آسيا تبرز رغبة الدول في احتواء مصادر الصراع (مثل احتواء الأزمة الآسيوية سنة 1997).

البيئة الأمنية في منطقة شمال شرق آسيا تتميز بوجود دولة قارية كبرى هي الصين، بالإضافة لقوة عسكرية واقتصادية هي اليابان، وأكثر من نصف تجارة العالم البحرية تمر من المضايق الحرجة لبحر الصين الجنوبية، وتعد الولايات المتحدة تقليديا قوة بحرية مسيطرة في هذا الجزء من العالم، فهي منطقة حيوية جدا بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها لاسيما اليابان التي تمر تقريبا كل وارداتها من البترول من هذه المنطقة.

على صعيد الملامح السياسية لنظم الحكم في منطقة شمال شرق آسيا فإنه توجد حالة تنوع في هذه النظم، فهناك قوتان شيوعيتان هما الصين وكوريا الشمالية، بينما حدثت تحولات ذات طابع تعددي في كل من كوريا الجنوبية وتايوان.

أما فيما يتعلق بالتطورات العسكرية في منطقة شمال شرق آسيا يمكن ملاحظة أمرين هامين هما:

أولهما: يتعلق بالتغيرات الأساسية التي أصابت العقائد العسكرية لعديد من القوى المسلحة لدول المنطقة، خاصة التركيز على قوات برية أقل وتطوير قوات أقل عددا ولكنها قادرة بحريا وجويا.

ثانيهما: أنه برغم ذلك فإن الفجوة بين منافسي الولايات المتحدة (الصين، كوريا) تتناقص على المستوى العسكري بالنظر لتزايد قدراتهما الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بأبرز المشكلات أو القضايا الأمنية في منطقة شمال شرق آسيا فتبرز مشكلتان أساسيتان يتعلقان بإعادة التوحيد عند بعض الدول، وصراعات إقليمية على جزر إستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، لذلك سيتعرض هذا المبحث بالدراسة لـــ:

1. قضايا إعادة التوحيد.
2. النزاعات الإقليمية.
3. الترتيبات الأمنية في المنطقة.

المطلب الأول: قضايا إعادة التوحيد

من القضايا الأمنية التي أضحت لفرط أهميتها تفرض نفسها خاصة خلال السنوات الأخيرة هي قضايا إعادة التوحيد، حيث تبرز في هذا الصدد قضيتي توحيد الكوريتين من ناحية، والصين وتايوان من ناحية أخرى، إذ تظهر العديد من المخاطر الأمنية من استمرار الانفصال وكذلك من إعادة التوحيد، لذلك استعراض هذين القضيتين سيوضح جانب مهم من جوانب البيئة الأمنية في منطقة شمال شرق آسيا.

I- قضية الوحدة الكورية:

مع نهاية الثمانينات بدا واضحا أن الحرب الباردة التي هيمنت على النظام العالمي لنصف قرن من الزمان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انقضت وخلفت وراءها بيئة مختلفة اتسمت بقدر من التحدد والتنوع والتعقيد، فتوقفت المواجهات الإيديولوجية ما بين الشرق والغرب وزالت آثار الحرب الباردة وعادت الوحدة من جديد للعديد من الدول التي قسمتها هذه الحرب فظهرت ألمانيا الموحدة واليمن الموحد إلا أن شبح الحرب الباردة مازال يخيم على شبه جزيرة كوريا بشطريها، حيث لا يزال هذا التقسيم ساريا بين جزئي كوريا رغم ما اجتاح القارة الآسيوية من أحداث وتطورات كانت بيئة مهيأة لتحقيق الوحدة[185].

1- كيف حدث تقسيم الكوريتين؟

يصنف الباحثون الدول المجزأة أو المنقسمة من حيث أسباب انقسامها إلى نمطين[186]:

- **داخلي**: مثل الانقسام الذي حدث في الصين إذ أن الانقسام حدث لأسباب داخلية والوحدة ستتحقق بزوال هذه الأسباب.

- **خارجي**: مثل النموذج الكوري والألماني سابقا، إذ أن التقسيم كان لاعتبارات دولية ولسياسات القوى الدولية وبالتالي تحقيق الوحدة يكمن في تغيير البيئة الدولية التي كانت سبب هذا الانقسام.

---

[185] صدقي، عابدين. قضية الوحدة الكورية، (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية، 1999)، ص-05.

[186] المرجع السابق، ص-06.

وعلى خلاف ذلك فإن هناك الكثير من المحللين الذين يرون الانقسام الكوري ذو خاصية مزدوجية بمعنى أن العوامل الداخلية والدولية تضافرت معا من أجل تقسيم شبه الجزيرة الكورية.

أ- **العوامل الداخلية**: ظهر داخل كوريا انقساما ما بين القوميين في جناح اليسار والقوميين في جناح اليمين والذين اختلفوا في وسائل وأساليب التحرر من الإمبريالية اليابانية، وإعادة بناء الدولة والصورة المقترحة للنظام السياسي في مرحلة ما بعد التحرر من هذه الإمبريالية، حيث برزت حينذاك وجهتي نظر الأولى يدعمها الجناح اليميني ويطالب بإقامة دولة ديمقراطية على النمط الغربي، في حين أن وجهة النظر الثانية فتنادي بإقامة حكومة ديمقراطية شعبية على أساس الاقتصاد المخطط.

وعلى نقيض تطلعات الشعب الكوري، فإن حل المشكلة الكورية بوجهة نظر الحلفاء كان احتلالها عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ليتحول هذا الاحتلال إلى وصاية في قمة موسكو، هذه الوصاية امتدت لتدعيم القوى المختلفة داخليا حيث دعمت الولايات المتحدة العناصر اليمينية لتشكيل حكومة عسكرية في ظل توجيه وسيطرة مباشرة من قبل الولايات المتحدة، في المقابل تطلع السوفييت إلى دعم التنظيمات اليسارية للتمهيد لإقامة دولة شيوعية منفصلة في الشمال[187].

الانقسام الجزئي الذي وضعه كل من السوفييت والأمريكيين أصبح انقساما نهائيا بعد تأسيس نظامين سياسيين منفصلين ومتعاديين في الشمال والجنوب من كوريا[188].

ب- **العوامل الخارجية**: دور الأطراف الخارجية في تقسيم كوريا بدا واضحا مع انعقاد مؤتمر جنيف في سنة 1954 للتعامل مع المسألة الكورية ففي حين سعت جمهورية كوريا وحلفائها تدويل القضية وتأكيد دور الأمم المتحدة فيها وتوظيف قواتها بما يساعد على خلق كوريا موحدة، سعت من جهة أخرى كوريا في توجهاتها لقضية إعادة التوحيد إلى إنشاء تعاون اقتصادي من شأنه أن يكون خطوة أولى وضرورية لإنهاء حالة كوريا المقسمة، كما يحقق هذا التعاون مطلب الطرفين، فالسوق المتسع سيؤدي

(187) أحمد طه محمد، "الصراعات الإقليمية في آسيا"، في أوراق آسيوية، العدد 6، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ص-03.

(188) تم إعلان جمهورية كوريا في الجنوب بموجب الانتخابات في 15 أوت سنة 1948، وفي المقابل تم إعلان كوريا الشعبية في الشمال في سبتمبر 1948.

إلى زيادة التخصص وإحداث التنمية التكنولوجية والكفاءة عن طريق زيادة التنافس وجلب المزيد من الاستثمارات بخفض النفقات العسكرية والاستخدام المشترك للموارد والعمالة. وعرضت كوريا الجنوبية أربعة مجالات يمكن مناقشة التعاون فيها بين الطرفين تتضمن التجارة، الاستثمار، البنية الأساسية والتمويل[189].

أما كوريا الشمالية في المقابل فتركز على أن استمرار التواجد العسكري للولايات المتحدة سيكون العقبة الأساسية أمام جهود التوحيد، لذلك فهي تعمل على ضمان أمنها. كما يرى الكوريون الشماليون، أن بلادهم بعد التحولات الدولية التي أعقبت الحرب الباردة يمكنها أن تنتهز الفرص المتاحة للسلام في شبه الجزيرة الكورية، وأنه يتعين أن تكون هناك مبادرة من جانب كوريا الجنوبية تغطي القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتشمل خمسة معالم هي[190]:

1. تخفيض الدور الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية.
2. تقديم مقترحات جديدة للتقدم إلى الأمام في المفاوضات الثورية مع الجنوب.
3. الإسراع من أجل المباحثات الجدية حول تخفيض الأسلحة التقليدية.
4. التوسع في الروابط الاقتصادية والسياسية.
5. رفع القيود عن الاتصالات الخاصة مع الشمال.

وقد بدأ الطرح الذي يقول بأن التعاون الاقتصادي سيكون أول خطوات تحقيق الوحدة الكورية خاصة أن هناك علاقات برزت في مجال التجارة بين كوريا الشمالية والجنوبية،

باختصار كانت كوريا ضحية لحرب باردة بين قطبين يتنافسان على زعامة العالم إيديولوجيا واقتصاديا وعسكريا، حيث رأت الولايات المتحدة كوريا بموقعها المتميز في شمال شرق آسيا موقعا

---

[189] صدقي، عابدين. مرجع سابق، ص-45.

[190] محمد مصطفى، شحاتة، "حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين"، في السياسة الدولية، العدد 109، (جويلية 1992)، ص-134..

إستراتيجيا لنشر القيم الليبرالية الغربية ومحاصرة المد الشيوعي، وفي المقابل رأى الاتحاد السوفياتي كوريا موقعا مميزا لمقاومة الأطماع الأمريكية ونشر الإيديولوجية الشيوعية في آسيا[191].

2- **الإستراتيجية الأمنية للكوريتين:**

أ) **الإستراتيجية الأمنية لكوريا الجنوبية**: يقوم المخطط الأمني لكوريا الجنوبية على فرضية مؤداها أنه طالما استمر التهديد النووي قائما من جانب كوريا الشمالية لابد من الاستمرار في الاعتماد على المساندة الأمريكية، وهو ما يجعل الإستراتيجية الأمنية لكوريا الجنوبية تستمر في كونها إستراتيجية رد فعل أكثر من الفعل، ويجعلها إستراتيجية مقيدة بالمصالح الأمريكية، وإن عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة توجها عالميا للسياسة الكورية[192].

ولتحقيق كوريا لأهدافها الأمنية اتبعت أربعة وسائل وهي[193]:

الوسيلة الأولى: إعادة التأكيد على تحالفها مع الولايات المتحدة واعتباره القلب لسياستها الدفاعية.

الوسيلة الثانية: أن تبحث من أجل إيجاد تعاون أمني مع الصين واليابان.

الوسيلة الثالثة: العمل من أجل تهدئة الأجواء في منطقة شبه الجزيرة الكورية لتفادي احتمالات المواجهة مع كوريا الشمالية.

الوسيلة الرابعة: بحث في إمكانية القيام بدور في إطار قوات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام.

ب) **الإستراتيجية الأمنية لكوريا الشمالية**: تظل كوريا بقدراتها النووية دولة عسكرية تشكل أحد المصادر الأساسية للتهديد الأمني الدائم للدول المحيطة، خاصة كوريا الجنوبية، إذ سعت ومنذ نهاية الحرب الباردة إلى تطوير وزيادة حجم قواتها العسكرية، غير أن ضعف المد الشيوعي وتزايد الهيمنة

---

[191] محمد مصطفى، شحاتة, مرجع سابق. ص.140.

[192] المرجع السابق، ص-135.

[193] Tae-Hwan, « Korean Security relations », in Korean journal of defense, vol 1, N°2, (Winter 1989), P-150.

الأمريكية جعل موقفها التسلحي يضعف خاصة في مجال السلاح النووي لذلك أصبحت أهداف الإستراتيجية الأمنية لكوريا الشمالية تتحقق في الهدفين الأساسيين[194]:

- **الهدف الأول**: إيجاد شرعية سياسية قوية، وهو ما يعني على نحو خاص الاعتراف بها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل رغبة كوريا إنهاء عزلتها الدبلوماسية، وهو الهدف الذي تعمل على تحقيقه من خلال وسائل عدة منها استخدام القضية النووية كورقة رابحة وسلاح دبلوماسي للدخول في معاهدة سلام مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- **الهدف الثاني**: المطالبة بخروج أو تقليل القوات الأمريكية الموجودة في كوريا الجنوبية –مطلب كوري شمالي دائم-.

3- **<u>التعامل الكوري مع قضية إعادة توحيد كوريا بعد الحرب الباردة:</u>**

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب الباردة وما أفرزته من تحولات دولية تطورات هامة للمشكلة الكورية، حيث أعلن في ديسمبر من سنة 1991، أن الكوريتين الشمالية والجنوبية قد توصلتا إلى اتفاق تاريخي للمصالحة وعدم الاعتداء، وفي يناير سنة 1992 وقعت كوريا ضمانات لدى وكالة الطاقة النووية يتيح من خلالها التفتيش على جميع منشآتها النووية، مع وضع شرط وهو سحب الأسلحة النووية الأمريكية من كوريا الجنوبية، وتم التوقيع على الاتفاق النهائي بعد سحب الترسانة النووية من المنطقة فعليا[195].

ورغم المحاولات الثنائية لعقد اتفاقات تجعل منطقة شبه الجزيرة الكورية خالية من أي نوع من السلاح النووي إلا أن التهديد الأمني بها لا يزال قائما خاصة أن كلا الدولتين وبالموازاة مع هذه الاتفاقات تسعى وباستمرار لزيادة إنفاقها العسكري.

---

[194] Ibid, P-163.

[195] أحمد طه محمد، مرجع سابق، ص-05.

II- قضية الوحدة بين الصين وتايوان:

أدى استيلاء الحزب الشيوعي الصيني على السلطة سنة 1949 إلى فرار حكومة الكومنتاج التي يتزعمها تشانج كاي تشاك إلى جزيرة فرموزا التي تبعد مائة ميل عن ساحل الصين، وأقام حكومة منفصلة هناك وانتخب رئيسا لها سنة 1950.

ما تزال الصين ومنذ سنة 1950 تطالب باستعادة وإعادة ضم تايوان[196] وتتمسك بمبدأ "صين واحدة" **« one china-concept »**، وبالتالي فهي تعارض أي محاولة للاستقلال الصريح لتايوان وترفض محاولة الحكومة التايوانية الحصول على اعتراف دولي ككيان مستقل عن الصين، وتعد علاقتها بتايوان علاقة داخلية لا يحق لأي قوة خارجية التدخل فيها[197].

وتبرز العديد من العوامل التي تدفع باحتمالات تحقيق الوحدة بين البلدين من أهمها:

1. **العامل الثقافي**: حيث تقوم القوميات الصينية والتايوانية على ميراث ثقافي مشترك، وكلاهما ينتسبان إلى الثقافة الكونفوشيوسية، وتساعد الثقافة على تقارب الشعوب حتى وإن تناحرت الحكومات.

2. تصر الصين على الوحدة وتسعى لتحقيقها، في المقابل لا ترفض تايوان هذه الوحدة رفضا نهائيا وإن ربطتها بشروط أساسية مثل الديمقراطية، اقتصاد السوق، حقوق الإنسان.

3. رغم عدم اعتراف كل من الصين وتايوان بالأخرى إلا أنهما تجمعهما علاقات تجارية واقتصادية متطورة.

4. الضغوط التي تبذلها الصين للتضييق على تايوان في المجال الدولي، حيث لا يزيد عدد الدول التي تعترف بتايوان عن 30 دولة، فضلا عن نجاح الصين وفي كل مرة إفشال محاولات تايوان الانضمام للأمم المتحدة.

---

[196] أنظر الخريطة رقم (07).

[197] محمد السيد، سليم. آسيا والتحولات العالمية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998)، ص-267.

خريطة توضح الموقع الجغرافى لتايوان

المصدر: www.wikimapia.org

خريطة رقم -7-

ورغم العوامل الكثيرة التي تمهد الطريق للوحدة الصينية التايوانية هناك في المقابل العديد من العوامل التي تعيقها من أهمها[198]:

1- **عوامل داخلية**: مثل المشاكل الداخلية التي تعاني منها الصين خاصة بعد تزايد أصوات الانفصال داخلها، مثل المطالبة بانفصال إقليم التبت وإقليم سينكيانج ذو الأغلبية المسلمة.

2- **العوامل الخارجية**: ويبرز الدور الأمريكي كأبرز هذه العوامل حيث أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية الدفاع عن الجزيرة في حالة أي اجتياح صيني، فضلا عن مساعداتها المستمرة لها في تزويدها بالقوات والأسلحة الدفاعية.

- **<u>الإستراتيجية الأمنية للصين اتجاه تايوان</u>**: وضعت الصين خمس مبادئ أساسية تحدد إستراتيجيتها الأمنية اتجاه تايوان وهي[199]:

1. دعم التعاون العسكري والأمني مع الدول المحيطة على أساس تقوية الثقة مع هذه الدول.
2. البحث عن وسيلة فعالة للحماية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.
3. العمل على تطوير إمكاناتها العسكرية.
4. تهيئة صناعة عسكرية دفاعية تتماشى مع فترة السلم.
5. عدم اللجوء لاستخدام القوة لاستعادة تايوان إلا كخيار أخير.

- **<u>الإستراتيجية الأمنية التايوانية</u>**: يمكن تحديد أهم معالم الإستراتيجية الأمنية لتايوان، خاصة فيما يتعلق بالصين في مبدأين هما[200]:

<u>أولا</u>: العمل على تنمية علاقة صداقة وتعاون مع دول عديدة لمواجهة الضغوط الصينية للتضييق على المجال الدولي لتايوان.

<u>ثانيا</u>: العمل على بناء ترسانة نووية دفاعية، وهو الهدف الذي تعتمد فيه تايوان على الولايات المتحدة بصفة أساسية.

---

(198) المرجع السابق، ص-270.

(199) Stéphanie, Bessière. <u>La china à l'aube du XXIe siècle</u>, (Paris: l'Harmattan, 2005), P-84.

(200) Ibid, P-85.

المطلب الثاني: النزاعات الإقليمية

للعامل الجغرافي دوره وتأثيره في رسم السياسة الخارجية للدول وتحديد نمط التفاعلات فيما بينها صراعية كانت أم تعاونية، وإذا كانت الكتابات الأولى في هذا الإطار قد أعطت ثقلا كبيرا للمتغير الجغرافي بل أن البعض اعتبره العامل الأساسي المحدد للسياسة الخارجية والتفاعلات بين الدول، فيما يعرف بمدرسة الحتمية الجغرافية وقد كان من أبرز هذه الإسهامات ما قدمه ماكيندر حول "قلب الأرض" وسبيكمان حول "دول الحافة"، وماهان حول "القوى البحرية"، فإن التقدم التكنولوجي خاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية قد قلل نسبيا من أهمية العامل الجغرافي ودوره خاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن.

وقد كان للجزر أهمية كبيرة كما كانت سببا للنزاع في العديد من مناطق العالم وذلك للعديد من الاعتبارات أهمها[201]:

1. أهمية المناطق المحيطة بالجزر كمصائد للأسماك.
2. بعض الجزر المتنازع عليها غنية بالثروات المعدنية لاسيما النفط والغاز والمعادن الأخرى، كما أن المياه المحيطة بها قد تكون غنية بهذه الثروات.
3. بعض هذه الجزر تملك موقعا إستراتيجيا هاما يمكن للدولة التي تتمتع بالسيادة عليها من التحكم في طرق تجارية مهمة أو في خطوط الملاحة البحرية الدولية.

- **أهم النزاعات حول الجزر في منطقة شمال شرق آسيا:**

تعرف منطقة شمال شرق آسيا العديد من الأمثلة حول مجموعة من الجزر المتنازع عليها من أهمها:

[201] محمد سيد، سليم. آسيا والتحولات العالمية، مرجع سابق، ص-23.

1) **النزاع حول جزيرة توكدو أو (تاكشيما):**

توكدو (كما تطلق عليها كوريا) أو تاكشيما (كما يطلق عليها اليابان) هي جزيرة صغيرة تقع في بحر اليابان وتبعد حوالي 48 ميل بحري شرق جزيرة بلونج الكورية و86 ميل بحري غرب جزيرة أوكي اليابانية، وهي عبارة عن نتوء صخري مساحته 186م^2 وأراضيها ذات طبيعة صخرية بركانية[202] ومن ثم فليس لها أي أهمية اقتصادية تذكر، ولا تصلح للزراعة ، وغير مأهولة بالسكان، لكن أهميتها تكمن في مناطق الصيد المحيطة بها نظرا لغنى المياه من حولها بالموارد السمكية.

ويعود النزاع بين كوريا واليابان حول الجزيرة إلى 18 جانفي 1952 عندما أعلن الرئيس الكوري –الجنوبي- سونج منري ما يسمى "بخط السلام" أو "خط ري" والذي تضمن فرض سيطرة كوريا على المجموعة التي تحيط بها ومنها جزر توكدو، مما دفع بالحكومة اليابانية بالاحتجاج وإرسال مذكرة شفوية تؤكد على سيادة اليابان على الجزيرة منذ 1965 –في حين تؤكد كوريا على أن الجزيرة جزء من أراضيها منذ 512)- وبمقتضى تصريح بوتسدام سنة 1945 فإن اليابان تعترف بالاستقلال التام لكوريا وتتنازل عن أي حقوق لها في بها بما في ذلك الجزر المجاورة ومن ثم فإن توكدو لا تدخل ضمن سيادة اليابان[203].

برزت أزمة الخلافات على الجزيرة في ديسمبر 1995 في كوريا الجنوبية، عندما تردد عزم اليابان على تقديم اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار للتصديق عليها من طرف البرلمان الياباني خاصة بعد بدأ كوريا بناء منشآت بحرية على أراضي الجزيرة المعنية[204].

وقد تبادلت الدولتان الاحتجاج، غير أن الخلاف احتدم إثر قيام كوريا الجنوبية إلغاء اجتماع مع وفد برلماني ياباني يضم كبار المسؤولين في اليابان، احتجاجا على إعلان اليابان أحقيتها في السيادة على

---

(202) هدى، متيكس. قضايا الأمن في آسيا، مرجع سابق، ص-2002.

(203) أحمد طه، محمد. الصراعات الإقليمية في آسيا، مرجع سابق، ص-12.

(204) Hee, Kwon. « Korea's territorial sovereignty over Tokdo », in Korea observer, vol 22, N°1, (spring 1998), P-121.

الجزيرة المتنازع عليها، وصاحب ذلك إعلان كوريا الجنوبية عزمها القيام بمناورة عسكرية في المياه الإقليمية للجزيرة[205].

2) **<u>النزاع حول جزر دياويو (سينكاكيو)</u>**:

تتألف جزر دياويو (كما تسميها الصين) أو سينكاكيو (كما تسميها اليابان) من ثماني جزر غير مأهولة بالسكان نظرا للطبيعة البركانية في 05 جزر منها، والصخرية في الثلاثة الأخرى ، والجزر تحت السيادة اليابانية، وتطالب كل من الصين وتايوان بأحقيتها في السيادة عليها.

ورغم أنه لا توجد حدود برية بين اليابان والصين، إلا أن الدولتان تقعان كل منهما للأخرى في بحر شرقي الصين، وتقع الجزر المتنازع عليها في منتصف الطريق بين أكبر مدينة في الصين وهي شنغهاي، وأكبر قاعدة عسكرية في اليابان تملك هذه الجزر في باطنها احتياطي هائل من البترول، أعطاها الأهمية البالغة بالنسبة للدولتين.

أصدرت الصين في فبراير من سنة 1992 قانون الإقليم البحري الذي اعتبر جزيرة دياويو جزءا من الإقليم الصيني، وتستند الصين في دعواها إلى أن الجزر كانت تاريخيا تتبع الصين[206]، وأن هناك إشارة واضحة للجزر في الخرائط والسجلات الصينية منذ سنة 1403، إلا أنه عقب انهزام الصين في الحرب الصينية اليابانية تنازلت الصين سنة 1895 عن تايوان وعن جزر دياويو لليابان.

ولم تحظ الجزر باهتمام يذكر إلا في أعقاب إعلان اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة سنة 1969، عن وجود النفط في الجزر، الأمر الذي دفع اليابان إلى إعلانها جزرا يابانية سنة 1970.

---

(205) Ibid, P-122.

(206) ____, _____, History proves diaoyo islands » ; in <u>Bejing review</u>, septembre 1996, P-10.

ولا تكمن أهمية الجزر في الناحية الاقتصادية فقط، بل كذلك لارتباطها بباقي الخلافات حول الجزر في المنطقة، فتنازل أيا من الدولتين المتنازعتين عن ادعاءاتها بملكية جزر دايو (سينكاكيو) سيضعف موقفها في نزاعاتها عن الجزر الأخرى في منطقة شمال شرق آسيا[207].

وتدخل تايوان في النزاع حول هذه الجزر باعتبارها كانت تابعة لها أثناء تبعيتها للصين، وباعتبارها تمثل الصين حاليا فلابد أن تعود ملكية هذه الجزر إليها، كما أن اهتمام تايوان بالثروة السمكية في المياه المحاذية للجزر المتنازع عليها، جعلها تعطيها أهمية كبيرة، وتنادي باستمرار إلى ضرورة إيجاد حل ودي يرضي كل الأطراف.

3) **جزر سبراتلي**:

تتكون جزر سبراتلي من 23 جزيرة و400 من الجزر (جزر صغيرة)، وتقع على بعد 300 ميل بحري جنوب هونج كونج و145 ميل بحري شرق ميناء داننج بفيتنام وسميت الجزر باسم هنري سبراتلي الذي اكتشفها في أواخر القرن 18، وخلال الفترة من 1939-1944 قامت اليابان باحتلال جزر سبراتلي وفي مؤتمر سان فرانسسكو سنة 1951 أقرت اليابان تخليها عن أي حقوق لها في الجزر، إلا أنه لم يتم تحديد إلى من ستؤول ملكيته وسيادة الجزر.

وتمتلك جزر سيراتلي أهمية كبيرة نظرا لعدة اعتبارات أهمها[208]:

1. أنها من أغنى مناطق الصيد في المنطقة نظرا لغناها بالثروة السمكية.
2. يعتقد أن بها كميات ضخمة من البترول.
3. أنها تتحكم في طرق تجارية هامة نظرا لوقوعها على خطوط الملاحة البحرية الدولية.

---

[207] تنازل الصين عن حقوقها في جزر دايو بضعف من موقفها فيما يتعلق بجزر سبراتلي وباراسيل، كما أن تأكيد الصين لسيادتها عليها يعني تأكيد سيادتها على تايوان باعتبارها جزء منها، أما بالنسبة لليابان فتنازلها عن جزر سينكاكيو كما تسميها إضعاف لموقفها فيما يتعلق بجزر الكوريل وتاكشيما.

[208] هدى، متيكس . قضايا الأمن في آسيا، ص-205.

ونظرا لأهمية الجزر وموقعها الإستراتيجي تتنازع سيادتها ست دول البعض منها تطالب بالسيادة الكاملة عليها، مثل الصين وتايوان، حيث أصدر البرلمان الصيني في 25 فبراير 1992 قانونا يقضي بملكية الصين وسيادتها على جزر سبراتلي ومياهها الإقليمية، ومجالها الجوي مستخدما الاسم الصيني لها وهو "تاتشا" كما خول القانون للأسطول الصيني حق استخدام القوة لمواجهة أي تحدي أو تجاوز من جانب الدول الأخرى في منطقة الجزر[209].

ولا تطالب الصين بملكية جزر سبراتلي فقط بل بسيادتها على كل بحر الصين الجنوبي وما يحوي من جزر مثل جزر باراسيلي التي تقع في المنطقة ما بين الصين وفيتنام.

ورغم محاولات دول الآسيان تدويل قضية جزر سبراتلي وبراسيلي وجعل استغلالهما يكون مشتركا إلا أن الصين تؤكد وفي كل مرة سيادتها على كل جزر بحر الصين الجنوبي[210].

- **أثر نزاعات الجزر على الأمن في منطقة شمال شرق آسيا**:

للنزاعات الإقليمية السابقة الذكر حول الجزر في منطقة شمال شرق آسيا، انعكاسات عدة، تتدرج من حيث الخطورة والأهمية وذلك من التهديد المباشر للأمن إلى إشاعة جو من التوتر في العلاقات بين الدول.

أ) **التهديد المباشر بنشوب نزاع مسلح**:

تمثل نزاعات الجزر تهديدا مباشرا على أمن منطقة شمال شرق آسيا من حيث إمكانية تطورها إلى نشوء نزاع مسلح بين الأطراف المتنازعة، وهو احتمال قائم وقوي خاصة في حالة النزاع حول جزر باراسيل، وجزر سبراتلي، وقد حدثت بالفعل اشتباكات بين الدول المتنازعة عليها وأهمها[211]:

---

[209] Frank, Ching, « paracels islands Dispute », in « file : //A.cia-the world fact book-spartely islands-html », at 13 :00.

[210] Ibid.

[211] أحمد طه، محمد. مرجع سابق، ص-15.

- النزاع المسلح الذي حدث بين الصين وفيتنام سنة 1974 حول جزر بارسيل (سيشا) حيث قامت الصين بإغراق أحد الزوارق التابعة لأسطول الفيتنام وإلقاء القبض على 40 من جنود الحامية الفيتنامية.
- النزاع المسلح الذي حدث سنة 1988 بين الصين والفيتنام حول جزر سبراتلي حيث قامت الصين بإغراق ثلاثة زوارق بحرية فيتنامية وسيطرت على ست جزر، مما أدى لمقتل 72 جنديا فيتناميا.

بالإضافة إلى ذلك فكل الدول التي تعتبر طرفا في إحدى هذه النزاعات الإقليمية حول الجزر تعزز اتجاهها نحو التسلح وبناء قوات عسكرية حديثة، لتقرير ما تسميه كل منها الدفاع عن حقها في الجزر.

تعزيز المخاوف من نشوب نزاع مسلح يزيد من إمكانية حدوثه ارتباط كل دولة طرف في نزاعاتها حول الجزر باتفاقيات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعل أطراف وامتداد النزاع في حالة حدوثه أكبر من كونه مجرد نزاع إقليمي، مثل اتفاقيات الدفاع المشترك مع كل من اليابان، كوريا الجنوبية وتايوان[212].

ورغم أن جميع الأطراف تؤكد رغبتها في عدم التصعيد وضرورة التسوية السليمة له من خلال المحادثات والطرق الدبلوماسية، إلا أنها فشلت في الوصول إلى اتفاق يحدد حقوق كل منها ويضع حدا لادعاءات الأطراف الأخرى، وذلك رغم المحاولات التي تمت في هذا الإطار وكان من أبرزها ذلك الاجتماع الذي عقدته الدول المعنية بالنزاع حول جزر سبراتلي سنة 1993 لبحث سبل تفادي المواجهة المسلحة بينها.

ب)<u>التوتر في العلاقات وخلق مناخ غير ودي:</u>

[212] حسن، أبو طالب. <u>واقع آسيا الأمني</u>، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، [ب.س.ط])، ص-228.

تعتبر قضيتي النزاع حول جزر توكدو (تاكشيما)، وديايو (سينكاكيو) نموذجا واضحا لذلك نظرا لما تسببه من توتر في العلاقات اليابانية الكورية واليابانية الصينية لكن دون أن يرقى التوتر إلى حد التهديد بنشوب صدام مسلح ويرجع ذلك إلى المصالح المشتركة، مما يدفع بأطراف النزاع إلى تجميد الخلاف دون حله.

- **حالة جزر توكدو والتوتر في العلاقات اليابانية الكورية:**

رغم الجولات العشر من المفاوضات بين كوريا واليابان إلا أنهما فشلا في تحديد مناطق الصيد حول جزر توكدو، وقد دفع هذا اليابان سنة 1998 إلى التخلي من جانب واحد عن معاهدة الصيد بين البلدين، استجابة للضغوط الداخلية الشديدة.

من ناحية أخرى، يؤدي اتخاذ أيا من الطرفين لأي إجراء يمس السيادة على الجزر إلى إثارة التوتر والخلاف بين البلدين، إلا أن الأكيد أن التوتر مهما تصاعد حدته يظل تحت السيطرة ولا يرقى إلى حد التهديد بنشوب نزاع مسلح ويمكن تفسير ذلك في إطار المصالح المشتركة للبلدين والتفاهم حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بالأمن القومي من أهمها[213]:

1. المصالح الاقتصادية حيث تعتبر اليابان ثاني أكبر شريك تجاري لكوريا، ففي سنة 1997 بلغ حجم التبادل التجاري بينهما حوالي 46.6 مليار دولار.
2. الاعتبارات الأمنية المتعلقة بالمصالح المشتركة للبلدين وضرورة التنسيق فيما بينها لمواجهة كوريا الشمالية[214].

- **حالة جزر ديايو:**

[213] المرجع السابق، ص-229.

[214] مثل حادث إطلاق كوريا الشمالية لصاروخ اتجاه اليابان سنة 1998 اعتبرته كوريا الجنوبية واليابان بمثابة مؤشر على قدرتها على تطوير صواريخ بعيدة المدى تهدد مداها الإقليمي.

تقدم حالة جزر دياويو نموذجا آخر للتوتر الذي يمكن أن تحدثه نزاعات الجزر دون أن يصل الأمر إلى حد المواجهة المسلحة، ففي سنة 1978 حدثت أزمة بين الصين واليابان، عندما قام مجموعة من اليابانيين بإنشاء منارة في جزر دياويو لإضفاء الشرعية على السيطرة اليابانية عليها، مما أدى لاحتجاجات كبير من طرف الصين. وتوالي التوتر في العلاقات الصينية-اليابانية في كل محاولة لليابانيين إحكام سيطرتهم على الجزر[215].

ولا يقتصر التوتر على العلاقة بين الصين واليابان بل إنه امتد ليشمل العلاقة بين اليابان وتايوان ورغم ذلك كل هذه الخلافات كانت تجمد ويتم تأجيل البث في حل هذا المشكل والفصل في لمن تعود سيادة هذه الجزر ويتضح هذا على وجه الخصوص بالنظر إلى العلاقات التجارية القوية التي تربط اليابان بكل من الصين وتايوان[216].

يتضح من خلال استعراضنا لأهم النزاعات الإقليمية في شمال شرق آسيا حول الجزر أن غالبية أطرافها قوى إقليمية كبرى بالمعيار الديمغرافي أو العسكري مما جعل انعكاساتها الأمنية ذات خطورة قلل من هذه الخطورة والوصول إلى التسوية السليمة المؤقتة بصددها حجم تشابك المصالح الاقتصادية والتجارية بين أطراف هذه النزاعات.

(215) ____, _____, « history poves Diaoyo islands », op.cit, P-11.
(216) Ibid, P-11.

المطلب الثالث: الترتيبات الأمنية في منطقة شمال شرق آسيا

إن تغير توزيع القوى ضمن خارطة منطقة شمال شرق آسيا، مثل التأكيد على الأهمية الاقتصادية لليابان، وبروز الصين كقوة عسكرية واقتصادية، والتطلع الكوري لامتلاك السلاح النووي وتطويره، أبرز قضايا جديدة للأمن على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري، مما أوجب وضع ترتيبات وإجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة خاصة ضمن الإطار الآسيوي.

I - الإشكاليات الجديدة للأمن في منطقة شمال شرق آسيا:

يمكن حصر أهم إشكاليات الأمن الجديدة في القارة الآسيوية في الإشكاليات التالية:

أ- **إشكالية الانتشار النووي**: صار الانتشار النووي في القارة الآسيوية ككل، وفي منطقة شمال شرق آسيا ظاهرة مهمة، وقد أثارت هذه الظاهرة إشكالية أمنية متعددة الأبعاد يمكن توضيحها كالتالي[217]:

1- توجد بمنطقة شمال شرق آسيا دولة كورية تنتمي إلى نادي الدول النووية وهي الصين، وهي دولة كبيرة في المنطقة سواء من حيث المساحة أو من حيث عدد السكان، بالإضافة إلى حجم النمو الاقتصادي الكبير –كما تم الإشارة إلى ذلك سابقا-، وقد أثار امتلاك الصين للسلاح النووي احتجاجا كبيرا لدى دول المنطقة خاصة اليابان[218].

2- جانب آخر للإشكالية الأمنية في منطقة شمال شرق آسيا يتمثل في بيع التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى، خاصة من طرف الصين مما أثار مسألة اتساع نطاق الانتشار النووي.

3- تقدم حالة كوريا الشمالية بعد آخر من أبعاد الإشكالية الأمنية النووية في المنطقة، حيث أدى غموض برنامجها النووي ورفض قبول التفتيش إلى إشاعة حالة من اللأمن والتوتر في شبه الجزيرة الكورية.

---

[217] مراد إبراهيم، الدسوقي. اتجاهات التسلح لدول المحيط الهادي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995)، ص-319.

[218] رغم اعتماد اليابان ولحد الآن على المظلة النووية الأمريكية، إلا أن كميات البلوتونيوم والمواد النووية المتوفرة لدى اليابان تثير علامات استفهام حول تحولها إلى قوة نووية في منطقة شمال شرق آسيا.

4- انتشار امتلاك السلاح النووي في منطقة شمال شرق آسيا خلق موجة من السباق نحو التسلح حيث عمدت كوريا الجنوبية وكرد فعل على البرنامج النووي لكوريا الشمالية إلى تطوير قدراتها العسكرية التقليدية[219].

ب- **إشكالية مصادر التهديد الأمني**: تعاني منطقة شمال شرق آسيا من إشكالية عدم اليقين حول النوايا الأمنية لدولها حيث تثار العديد من التساؤلات حول إستراتيجيات وسياسات هذه الدول[220]:

1- بالنسبة للصين وفي ظل تنامي القوة العسكرية والاقتصادية الصينية كيف يمكن تحقيق التوازن في شمال شرق آسيا وإلى أي حد يمكن أن تستخدم الصين قوتها العسكرية خاصة في نزاعاتها القائمة مع بعض دول المنطقة؟

2- بالنسبة لليابان ما هو الموقف الياباني تجاه تنامي القوة الصينية خاصة في حالة التراجع في الإستراتيجية الأمريكية المتمثلة في التواجد بكثافة في المنطقة؟ هل ستقوم اليابان بإنتاج السلاح النووي؟ هل ستعمد إلى تطوير ترسانتها من الأسلحة؟

ج- **إشكاليات المفهوم المعاصر للأمن:** ارتبط مفهوم الأمن المعاصر على تهديدات جديدة للدول مثل: الحصول على الموارد ,الأمن البشري والأمن البيئي، وتتعرض دول منطقة شمال شرق آسيا إلى هذه التهديدات بكثافة من حيث[221]:

1- الصين وكوريا الشمالية لديهما أعداد ضخمة من السكان وطورتا تكنولوجيا صناعية تعتمد على الإسراف في استخدام الموارد الطبيعية، كما واجهتا إشكالية نقص الغذاء، وقد برزت هذه الإشكاليات في العلاقات الثنائية مثل نقص الغذاء والمشكلات البيئية.

---

[219] المرجع السابق، ص-330.

[220] محمد سيد، سليم. آسيا والتحولات العالمية، مرجع سابق، ص-13.

[221] المرجع السابق، ص-14.

2- اليابان وكوريا الجنوبية تعتبران السبب المباشر في مشكلات البيئة الناتجة في المنطقة حيث تستخدمان الفحم في إنتاج الطاقة الأمر الذي قد يلحق بالبيئة أضرارا بالغة مما يجعل اليابان وكوريا الجنوبية قلقان بشأن البيئة.

3- كما تبرز احتمالات نشوء صراع على موارد الطاقة –البترول خاصة- كإشكال هام يرتبط بالصراع على الموارد بين دول منطقة شمال شرق آسيا، وهذا ما يدل عليه تزايد توتر الصراعات على الجزر مثل سيراتلي، حيث تشير التقارير الدولية إلى توافر احتياطات نفطية كبيرة في المنطقة البحرية المحاذية لهذه الجزر.

د- **إشكالية التنافس على الهيمنة الإقليمية**: برزت ظاهرة التنافس على الهيمنة الإقليمية بين الدول الكبرى لمنطقة شمال شرق آسيا، وقد اتخذ هذا التنافس مظاهر عدة منها[222]:

- زيادة قدراتها العسكرية، وبناء تحالفاتها السياسية مستخدمة وسائل الإغراء أو التهديد لتحقيق أهدافها الأمنية.
- ازدياد سباق التسلح في القارة الآسيوية حيث تعد الآن أهم أسواق السلاح في العالم, من حيث حجم الأسلحة وحجم الإنفاق العسكري.

ه- **إشكالية تعقد الصراعات الإقليمية في شمال شرق آسيا**: هناك مجموعة من الصراعات المرتبطة بقضايا إعادة التوحيد مثل توحيد الكوريتين أو توحيد الصين وتايوان من شأنها أن تزداد تعقيدا بتدخل الدول الكبرى من خارج المنطقة مثل: روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وسيختلف موقف هذه الدول تبعا لمصالحها الإستراتيجية، واحتمال تضارب هذه المصالح سيفرض أبعاد جديدة لهذه الصراعات خاصة أن هذه القوى ما تزال تستبعد خيار التوحيد لما له من إخلال للتوازن داخل منطقة شمال آسيا (مثل الوحدة التايوانية-الصينية وما سيحدثه من خلل إضافي لصالح الصين على حساب القوى الأخرى)[223].

---

[222] سوسن، حسين. "الصين هل ستصبح قوة أولى في القرن 21؟"، في السياسة الدولية، العدد 116، (أفريل 1994)، ص-228.

[223] المرجع السابق، ص-231.

ونظرا للإشكاليات السابقة الذكر حاول صناع القرار في المنطقة –شمال شرق آسيا- التعامل مع هذه الإشكاليات بطرح مجموعة من الترتيبات الأمنية المشتركة وإجراءات لبناء الثقة الأمنية المشتركة من خلال بعض التجمعات الآسيوية، وسيتم التفصيل في ذلك كالتالي:

I - <u>الترتيبات الأمنية في المنطقة</u>:

إن المقولة الرئيسية السائدة لدى غالبية الباحثين المهتمين بقضايا الأمن والترتيبات الأمنية في شرق آسيا وبالتحديد في شمالها أن توازن القوى يتميز بخاصيتين مهمتين هما[224]:

<u>أولا: استمرار بعض أوضاع الحرب الباردة:</u> من أهم هذه الأوضاع استمرار الصين كقوة شيوعية توسعية كبرى في المنطقة، وبالتالي تحول ميزان القوة من روسيا الشيوعية إلى الصين الشيوعية كذلك مما غذى احتمال بقاء هذه المنطقة تعاني من نفس التوتر واللاستقرار الذي عاشته في فترة الحرب الباردة.

ثانيا: <u>حدوث متغيرات جديدة</u>: تمثلت في انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي بالإضافة إلى متغيرات خاصة بالمنطقة نفسها:

1- **<u>الانسحاب العسكري الأمريكي</u>**: حيث ظل الإهتمام الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة هو تجريد الدول المعادية في المنطقة من أسلحتها النووية، رغم أن هذا الانسحاب وفي كثير من الحالات كان مجرد حركات وهمية للقوات الأمريكية، إذ أن مجال حركتها اتسع أكثر وتواجدها ضمن قواعدها العسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية زاد.

2- **<u>تنامي القوة الصينية</u>**: كما هو معروف، وبالتالي التزايد في حجم قوتها العسكرية واتجاهها أن تحتل مكانة إقليمية مكافئة لحجم قواتها، باختصار فقد ساد في منطقة شمال شرق آسيا تعديل في ميزان القوة وتوزيعه لصالح الصين.

---

[224] هدى، متيكس. <u>قضايا الأمن في آسيا</u>، ص-272.

لماذا ترتيبات أمنية في منطقة شمال شرق آسيا؟

من أبرز التحديات التي تحتم إيجاد حل أمني آسيوي مشترك ما يلي[225]:

1) **استمرار خطورة النزاعات الإقليمية في منطقة شمال شرق آسيا:**

إن أهم النزاعات القائمة في منطقة شمال شرق آسيا تتمثل في النزاع بين اليابان والصين على جزر سينكاكو، وبين الصين وتايوان على جذر سبراتلي، وقضايا الوحدة: الكورية والصينية-التايوانية وكلها نزاعات مستمرة ومؤجلة الحل، يوجد بها احتمالات اللجوء للقوة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضية التايوانية.

2) **قضايا الاندماج الوطني (الصين وتايوان كمثال):**

مع عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية، زاد اهتمام حكومة الصين بالوضع في تايوان وازداد تمسكها –أي الحكومة الصينية- بوجوب عودة هذه الجزيرة إلى الوطن الأم، ولو تحت صيغة: "دولة واحدة، ونظامان: one state, two system" وباستمرار الوضع غير المستقر في العلاقات بين الصين وتايوان لن يكون في صالح الأمن والاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا.

هذه التحديات المذكورة سابقا تقف وجه عقبة في وجه إرساء قواعد وسياسات واضحة للأمن في منطقة شمال شرق آسيا، رغم وجود بعض المحاولات في إطار المجموعة الآسيوية لتدعيم الأمن والثقة ضمن القارة الآسيوية.

II - إجراءات بناء الثقة كمدخل لتحقيق الأمن في آسيا (وفي شمال شرقها):

- **مفهوم إجراءات بناء الثقة والأمن**: ينصرف التعريف الصيني لهذه الإجراءات إلى الجوانب العسكرية، في حين يتضمن معناها الواسع الجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويكتسب

[225] المرجع السابق، ص-273.

هذا المفهوم الواسع أهمية خاصة بالنسبة للقارة الآسيوية، وتتحدد صور هذه الإجراءات حيث تأخذ شكل 05 أنواع أساسية هي[226]:

أ- **إجراءات توفير المعلومات**: وتتم بصفة أساسية عبر تبادل البيانات بشأن القوات والأنشطة العسكرية بهدف تحقيق الشفافية.

ب- **إجراءات الاتصال**: وفي هذا الشأن تعتبر عملية المفاوضة الفعلية والاستعداد للدخول في عملية تفاوضية خطوة مفيدة أولية لبناء الثقة المتبادلة.

ج- **إجراءات إتاحة الوصول**: وتتضمن حضور ومراقبة التدريبات العسكرية والتفتيش الموقعي للأنشطة العسكرية وللقيود المفروضة على القوات، وهي بذلك تساعد على تحطيم حواجز السرية التي تكنف الأنشطة العسكرية.

د- **إجراءات الإخطار**: وتتم عبر الإخطار المسبق من قبل الدول بشأن أي نشاط عسكري وشيك سواء تعلق الأمر بإجراء تدريبات عسكرية، أو تحرك القوات أو المعدات، وذلك بغية إزالة عنصر المفاجأة لدى القيام بأنشطة عسكرية.

ه- **الإجراءات النقدية**: وتشمل الحظر الفعلي لأنشطة عسكرية محددة وذلك بخلاف الإجراءات السالف ذكرها لبناء الثقة، وبالتالي فهي تتسم بدرجة أكبر بالطابع التدخلي.

- **تطبيقات إجراءات بناء الثقة والأمن في منطقة شمال شرق آسيا**:

يتميز مفهوم إجراءات بناء الثقة والأمن في منطقة شمال شرق آسيا بالاتساع فهو يتعدى مفهومه التقليدي في إطاره العسكري إلى أبعاد أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وفي بعض الأحيان يسبق الأطر غير العسكرية، الإطار العسكري لمفهوم إجراءات بناء الثقة في المنطقة[227].

---

[226] عبد الرحمن، عبد العال، "إجراءات بناء الثقة في آسيا"، في أوراق آسيوية ، العدد 45، (يونيو 2002)، ص-15.

[227] المرجع السابق، ص-16.

ففي إطار العلاقات الصينية اليابانية مثلا، ورغم كون اليابان من بين أكبر الشركاء التجاريين للصين، فقد كان ولا يزال رفض اليابان لتقديم اعتذار مكتوب للصين عن جرائم القتل والقمع سببا في بناء علاقات سليمة بينهما مازال يكرس مشاعر الكراهية على المستوى الشعبي، إذ أظهرت استطلاعات الرأي الصينية في سنة 1999 أن 52% من مواطنيها يكرهون اليابان، في حين يرى اليابانيون أن الصين مصدر تهديد متواصل للسلام والاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا ومنطقة الباسيفيك ككل[228].

ورغم أن اليابان إحدى الدول المتبنية لمشروع القرار الخاص بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وهو "الشفافية في مجال التسلح"، غير أن على الصعيد الإقليمي يقرن تطبيق إجراءات بناء الثقة بتسوية الصراعات الإقليمية، ويتضح ذلك بجلاء في تقريراته خلال المشاورات التمهيدية لإنشاء المنتدى الإقليمي للآسيان حيث استبعد عمدا مفهوم بناء الثقة بتعبير "إحساس بالأمان"[229].

وعلى هذا الأساس يتصرف اليابان في معالجته لصراعاته الإقليمية، حيث لم يقبل في كل مرة إلا بمعاهدة سلام شاملة تسترد بمقتضاها جزر الكوريل وبالتالي معارضة أي إجراءات ثقة بشأن هذه الجزر[230].

أما الصين، فلم تحبذ تقليديا إجراءات بناء الثقة، لاعتقادها أنها مجرد وسيلة لتوسيع التواجد والتفوق العسكري الأمريكي في المنطقة، وأن قبول هذه الإجراءات سيعمق تبعية الدول العسكرية.

كما عارضت الصين وبشدة الشفافية المطلقة في الشؤون العسكرية، واقترحت بدلا عنه مصطلح الشفافية المناسبة، أي عدم وجود شفافية تامة في المسائل العسكرية للدول. ورغم كل ذلك فالصين "لم تعارض إقامة أنشطة تعاونية محددة في المجالات التي تحظى بتوافق الآراء، أو التي تمثل إجراءات بناء ثقة مجدية وعملية"[231].

---

[228] المرجع السابق، ص-25.

[229] علاء جمعة، محمد. "منظمة شنغهاي: آفاق التعاون الأمني في آسيا"، في السياسة الدولية، (أكتوبر 2001)، ص-148.

[230] ذكر هذه الإجراءات البيان الختامي للقمة السوفياتية اليابانية في أفريل عام 1991 بطوكيو، من خفض عدد القوات السوفياتية في الجزر الأربعة والبالغ عددهم 12 ألف جندي، والبدء في نشاط تجاري متبادل يجري على هذه الجزر.

[231] Malcom, chelmers, « asean and confidence Building », in contemporary policy, vol 18, N°01, (April 1997), P-49.

بالنسبة لشبه الجزيرة الكورية، فإجراءات بناء الثقة وجدت تطبيقات محدودة جدا، نظرا للعلاقات المتوترة بين قسميها (كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية)، أهم هذه الإجراءات نص عليها اتفاق سنة 1972 والذي يتضمن العديد من إجراءات بناء الثقة منها[232]:

- العمل على تحقيق الوحدة بالطرق السليمة.
- عدم القيام باستفزازات مسلحة.
- اتخاذ الإجراءات الإيجابية للحيلولة دون وقوع كوارث.

أما المحاولات الجادة لتطبيق إجراءات الثقة في العلاقات بين الكوريتين، قد بدأت مع انتهاء الحرب الباردة وقد كانت أولى هذه المحاولات اتفاق عام 1991 للمصالحة وعدم الاعتداء والتعاون، والإعلان المشترك بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، ويتضمن هذا الاتفاق العديد من إجراءات الثقة منها:

- الاتفاق على إنشاء خط ساخن بين السلطات العسكرية للبلدين لخطر الاختراق أو التصعيد المفاجئ لصدامات غير مقصودة بين قوات البلدين.
- تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لبحث الخطوات اللازمة لبناء الثقة والحد من التسلح وإزالة أسلحة الدمار الشامل.
- الاستخدام السلمي للمناطق منزوعة السلاح.

ساعد على توصل الكوريتان إلى الاتفاق على مثل هذه الإجراءات: الضغوط الأمريكية بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة لكوريا الشمالية مما جعل هذه الأخيرة تعدل من مواقفها وتلبي مطالب كوريا الجنوبية، لكن الحقيقة الجوهرية في شبه الجزيرة الكورية هو أن إجراءات بناء الثقة السالفة الذكر

---

[232] Ibid, P-50.

لم تنجح في تعزيز الأمن لعدم تنفيذ الدولتين لما تم الاتفاق عليه[233]، حيث واصلت كوريا الشمالية تجاربها الصاروخية في سبتمبر 1999[234].

يتضح مما سبق أن الترتيبات الأمنية وإجراءات بناء الثقة تصطدم عادة بالمنازعات الإقليمية وبالرؤى المختلفة لتحقيق الأمن في منطقة شمال شرق آسيا وبالتالي سيتعرض في المبحث الموالي لهذه الإشكالية من خلال استعراض النقاط التالية:

- الرؤية الأمنية الصينية.
- الرؤية الأمنية اليابانية.
- الرؤية الأمنية الكورية.

المبحث الثالث: الرؤى الأمنية للدول الرئيسية لمنطقة شمال شرق آسيا

مثلت نهاية الحرب الباردة مدخلا رئيسيا لتغير مفاهيم وسياسات الأمن في العالم كله، وقد اختلفت استجابات الدول والأقاليم المختلفة لهذا المتغير تبعا لطبيعة الصراعات القائمة وجذورها ومدى صلتها بالحرب الباردة وحالة الاستقطاب الدولي، ولم تختلف منطقة شمال شرق آسيا عن هذا الاتجاه العام فالحرب الباردة التي سادت لمدة تقارب النصف قرن ارتبطت أساسا بصعود قوة كبرى هي الاتحاد السوفياتي، كما أن انتهائها ارتبط بنهاية هذه القوة الكبرى، وتفككها إلى عدة دول الأمر الذي ساهم في تغير البيئة الإستراتيجية في آسيا عموما وفي منطقة شمال شرق آسيا خصوصا، حيث أثرت على طبيعة الصراعات التي وجدت فيها، وفي الحلول التي قدمت لإنهاء هذه الصراعات، ولاحتواء معظمها لكي لا يظهر صراع مسلح في المنطقة يضر بالأمن الإقليمي بها.

سيتم التركيز في هذا الجزء من الدراسة على الرؤية الأمنية للقوى الرئيسية في منطقة شمال شرق آسيا واستجابتها للتغيرات التي حدثت بعد الحرب الباردة، ومن ثم سيقسم هذا المبحث إلى العناصر التالية:

---

[233] Ibidem, P-38.

[234] أكثر من ذلك قامت كوريا الشمالية بتوسيع حدودها البحرية في البحر الأصفر رغم احتجاج كوريا الجنوبية، واعتبارها لهذه الأخيرة في كتابها الأبيض الصادر في نهاية سنة 2000 هي عدوها الرئيسي.

المطلب الأول: الرؤية الأمنية الصينية.

المطلب الثاني: الرؤية الأمنية اليابانية.

المطلب الثالث: الرؤية الأمنية الكورية.

المطلب الأول: الرؤية الأمنية الصينية

إن الرؤية الأمنية بأبعادها الإستراتيجية تحدد عادة طبيعة الدور الذي تضطلع به الدولة ضمن البنية الهيكلية للنظام الدولي، فالسمة المميزة للرؤية الأمنية للصين تميل أن تكون إقليمية الأبعاد أكثر منها ذات إطار عالمي، إذ أن منطق التفكير الصيني يعتمد على نوع من الفصل بين المناطق الأكثر قربا من حدود الصين الوطنية، وتلك التي تتميز ببعدها الجغرافي من حيث دلالاتها المرتبطة بمفاهيم الأمن الوطني ومدركاته.

إن واقع الصيني الإقليمي من الناحية الأمنية ضم دائما دولا كبيرة وذات خطر على حدودها حتى منذ زمن الحرب الباردة، فهي تخوفت ولا تزال من الشراكة الإستراتيجية الأمريكية مع اليابان، وراقبت بتخوف دائم تطورات الأزمة الكورية وقضية وحدتها، وشكلت تايوان وضمها إلى الصين الأم، القضية الأكثر أهمية بالنسبة لأولويات الأمن القومي الصيني. هذا الواقع الإقليمي بالنسبة للصين جعل اهتماماتها الأمنية لا تتعدى بيئتها الإقليمية، فالصين مثلا لا يعنيها ولا يقلقها أن تتخذ الولايات المتحدة قواعد عسكرية في تركيا، أو أن تحكم سيطرتها عسكريا على منطقة الخليج العربي، لكن يؤرقها وتحتج بشدة عن أي دعم عسكري أمريكي للتايوان، وتراقب بحذر وتخوف تطور التعاون في المجال العسكري بين الولايات المتحدة واليابان[235].

وعلى هذا تحددت أولويات الإستراتيجية الأمنية الصينية بجملة من الاعتبارات منها[236]:

---

[235] علي سيد فؤاد, النقد، "السياسة الخارجية الصينية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص-135.

[236] عبد القادر محمد، فهمي. "دور الصين في البيئة الهيكلية للنظام الدولي"، في دراسات إستراتيجية، العدد 42، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2000، ص-36.

1- **التوحيد السلمي لأراضي الوطن (الصين الكبرى)**: حيث أكدت القيادة الصينية وفي مراحل مختلفة أن هذا الهدف لا يمكن الحياد عنه حيث تلتزم وفي كل مرة بإتمام عملية توحيد أراضي الصين وبكل الوسائل.

2- **الحفاظ على وحدة أراضي الصين**: واعتبار ذلك واحد من أهداف الأمن القومي رغم ذلك فيجب تجنب النزاعات الحدودية مع الدول المجاورة.

3- تعتمد الإستراتيجية الأمنية للصين على إقامة علاقات حسن جوار مع الدول المحيطة بها، ففي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم على الصين أن تجعل من أولوياتها الإستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمني ثنائي وعلاقات حسن جوار مع الدول المجاورة، كما حرصت الصين على تحسين علاقاتها مع الدول التي كان علاقاتها معها عدائية: مثال ذلك تطبيع العلاقات الصينية مع كوريا الجنوبية سنة 1992، والتقارب مع روسيا.

ويمكن حصر الرؤية الصينية للأمن في منطقة الهادي ككل ومنطقة شمال شرق آسيا بالخصوص في "تحرير الدفاع الوطني الصيني لعام 2000"[237]، أين تبلورت رؤية الصين لقضايا الأمن المحيط الهادي على النحو التالي[238]:

1. **وضع الأمن**: يؤكد تقرير الدفاع الوطني الصيني لسنة 2000 أن الوضع الأمني في المحيط الهادي مستقر بصفة عامة، خاصة في شمال شرق آسيا حيث استطاعت الدول التغلب على أوضاعها الاقتصادية وأزماتها المالية، إلا أن الوضع الأمني ينحدر إلى السلبية كلما تزايدت مجهودات الولايات المتحدة في تدعيم تواجدها العسكري وتحالفاتها العسكرية الثنائية في المنطقة، حيث أكد التقرير الصيني أن اشتراك اليابان وتدعيم مشروع نظام صواريخ دفاعية تخطط الولايات المتحدة لنشره في منطقة شرق آسيا ككل، ومشاركتها في التدريبات العسكرية، سيهدد استقرار المنطقة، وسيضر بالثقة بين الدول، كما سيضر

[237] « china's Nationnal Dejende in 2000 », in (www.freerepublic.com), and also : « china white paper », in (www.strinson.org/cdn/china/whrtepur, pert2), P-3.
[238] Ibid.

بحالة الأمن في شبه الجزيرة الكورية، فضلا أن الصين ستدافع عن سيادتها وسترد عن أي مخالفة أو انتهاك لهذه السيادة، كما سترعى مصالحها بعين يقظة في بحر الصين الجنوبي.

2. **السياسة الدفاعية الوطنية**: تتميز الإستراتيجية الأمنية الصينية بالطابع الدفاعي، حيث يحدد الدستور الصيني، وكذلك قانون الدفاع مهام القوات المسلحة في تقوية الدفاع الوطني، ومقاومة العدوان وتتبع سياسة الدفاع الصينية المجالات الأساسية التالية[239]:

- تدعيم الدفاع الوطني ومواجهة التدمير المسلح والدفاع عن سيادة الدولة.
- بناء وتقوية القدرة الوطنية بصورة مستقلة ومن خلال الاعتماد على النفس ويؤكد التقرير على أن الصين لن تتحالف مع أي دولة أو كتلة لكي تدافع على نفسها.
- تطبيق إستراتيجية عسكرية للدفاع الفعال، فمن ناحية الصين تؤمن بمبادئ عمليات الدفاع والدفاع الذاتي، ومن ناحية أخرى فهي تؤمن بالدفاع الإستراتيجي وفق عمليات وتكتيكات هجومية.
- تسعى القوات المسلحة الصينية دائما إلى التحديث، حيث تركز على تكثيف القوة البشرية دون إغفال ضرورة الاعتماد المكثف كذلك على التقنية الحديثة.

ولتدعيم السياسة الدفاعية الصينية، حاولت الصين تطوير قوتها النووية، ورغم أن حجم قواتها الإستراتيجية النووية محدودة -إذا ما قورنت بالقوتين الروسية والأمريكية- إلا أن هذه القوات قادرة على الرد النووي في حالة أي هجوم نووي من أجل أي دولة أخرى، وتؤكد الصين وتتعهد في كل مرة عن عدم استخدام السلاح النووي إلا في حالة الدفاع عن النفس، كما تتعهد على أن لا تشارك في أي سباق للتسلح النووي، ويمكن تلخيص الأهداف الإستراتيجية من امتلاك الصين للسلاح النووي فيما يلي[240]:

---

[239] قاسم، صغير. "التوجهات الإستراتيجية الصينية"، في سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 14، المؤسسة العربية للدراسات وللنشر، بيروت، 1990، ص-25.

[240] أحمد سامح، الخالدي. "القوات الإستراتيجية النووية في الصين"، في سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 14، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص-41.

1- ردع أي هجوم نووي محتمل قد يقوم به طرف خارجي، وذلك عن طريق المحافظة على قدرة معينة في توجيه الضربة المعاكسة.

2- عدم استبعاد "الخطر الأمريكي المحتمل" والتركيز على استقلالية القرار الصيني الإستراتيجي والسياسي العالمي، ويعكس هذا المبدأ الجهود الصينية الرئيسية في تطوير طراز جديد من الصواريخ القادرة على عبور القارات، أو على الأقل بلوغ السواحل الغربية للولايات المتحدة الأمريكية.

3- تركيز صورة الصين العالمية كدولة كبرى ذات مصالح وأهداف إستراتيجية مستقلة وقادرة على التأثير الإيجابي على مجريات الأوضاع الدولية، وبالطبع الحفاظ على خيار نووي إستراتيجي مستقل وفعال.

3. **سياسات نزع السلاح**: تؤيد الصين إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي[241]، وتؤيد الصين كل جهود ضبط التسلح الصاروخي وكل أنواع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وما سينجر عن انتشارها وامتلاكها من صراعات وحروب وعواقب وخيمة على البشرية، كما عارضت الصين وفي العديد من المناسبات الانفراد الأمريكي بامتلاك أكبر وأحدث ترسانة دفاع صاروخي على المستوى العالمي، وقد أيدت بحماس المشروع الروسي المقدم على مستوى الاتحاد الأوربي والقاضي بإنشاء نظام دفاع صاروخي أوربي مشترك Europe théâtre missile défense على أساس أن علاقتها مع الأوربيين تحمل شعار: لا تحالفات، لا مواجهة، لا استهداف مشترك[242]، على أساس أن مثل هذا المشروع سيخلق توازنا على المستوى العالمي من حيث امتلاك أنظمة الدرع الصاروخية.

4. **التواجد الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا**: إن السياسة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا والتي تؤكد على ضرورة استمرار تواجد القوات الأمريكية بها، تهدف بالدرجة الأولى إلى:

---

(241) حيث وقعت الصين على معاهدة منع انتشار السلاح النووي، مثل معاهدة تلاتيلكو-Tlateloco وراراتونجا-rartongo وبليندابا plindaba، ومعاهدة "منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

(242) Ariel, cohen, « the russia-china relations », in china at the world, N° 159,(July 18), 2001, P-05.

- لعب دور محوري في المنطقة من حيث تأمين وضع أمن مستقر.
- ضمان استمرار اليابان كموازن أمني إستراتيجي في شمال شرق آسيا.
- بالنسبة لكوريا فهي تحاول ضمان ثلاث أهداف لا حرب بين الكوريتين، لا أسلحة نووية، لا انهيار لنظام في كوريا الجنوبية.
- حماية تايوان من أي ضم بالقوة من طرف الصين.

وتستفيد الصين بدرجة أو بأخرى من التواجد الأمريكي من حيث استمرار الاستقرار بالمنطقة وضمان عدم انتشار السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، لكن مع ذلك فالجوانب السلبية التي تضيف الصين من استمرار هذا التواجد كثيرة ومنها:

1- في حالة توحيد كوريا، فستكون عواقب استمرار التواجد الأمريكي في كوريا الموحدة كبيرة على أمن الصين، حيث ستصبح القواعد الأمريكية محاذية تماما لحدودها الإقليمية.

2- استمرار التحالف الياباني الأمريكي سيؤدي دائما إلى إضعاف قوة الصين وقرارها الإقليمي في منطقة شمال شرق آسيا.

3- استمرار التدخل الأمريكي ودعمه لتايوان سيؤدي إلى تواصل تأجيل توحيد الصين لأراضيها.

5. **حل المشكلات الأمنية في شمال شرق آسيا:**

تؤيد الصين مبدأ فكرة الحوار الجماعي للتبادل الآراء، حيث عادة ما تحرص الصين على حضور الاجتماعات الجماعية لمنطقة شمال شرق آسيا حيث تسعى إلى تحديد مجال مناقشة الأمور المتعلقة بالشفافية على المستوى العسكري أو الخوض في صراعات إقليمية تعتبر من صميم سيادتها ولا تقبل أي مناقشة -قضية تايوان-.

كما تتعامل الصين بحذر شديد مع القضية الكورية، حيث تظهر نحوها اقترابا مزدوجا، يعني بتحسين العلاقات مع كوريا الجنوبية، في الوقت نفسه استمرار نفوذها في كوريا الشمالية[243].

أما بالنسبة لأمن الصين الإقليمي فقد تحسن كثيرا بعد الحرب الباردة، حيث تم التوقيع على كثير من اتفاقيات الحدود مع الدول المجاورة.

6. **العلاقات اليابانية-الصينية**:

بالنسبة للعلاقات الصينية اليابانية، فإن الصين لديها رؤية مزدوجة تجاه اليابان الرؤية الأولى تتضمن إدراكات سلبية لليابان بأنها عدو تاريخي، الرؤية الثانية إيجابية تتضمن أن اليابان نموذج تنموي للتحديث الصيني، بعبارة أخرى بينما ترغب الصين في توسيع علاقاتها الاقتصادية مع اليابان فإنها تظل متشتتة في دوافع اليابان خاصة بشأن إعادة تسليحه خاصة بعد أن أصبحت أحد المراكز الهامة للتواجد الأمريكي في شمال شرق آسيا والتي تستهدف من خلالها حصار الصين.

ورغم التوسع المتتالي في العلاقات الاقتصادية بين الصين واليابان إلا أن التنافس العسكري والسياسي من أكثر الاحتمالات ورودا لمستقبل منطقة شمال شرق آسيا، حيث توضح العديد منها بناء لما ستعرفه العلاقة الصينية اليابانية من تطور ومنها[244]:

1- **السيناريو الأول**: بروز نظام قائم على توازن القوى، تكون الولايات المتحدة أحد أقطابه، حيث ستسعى أن تخلق توازنا تبادليا مع الصين واليابان في آن واحد بحيث لا تسمح لكليهما بالانفراد والسيطرة على منطقة شمال شرق آسيا.

2- **السيناريو الثاني**: أن دول شمال شرق آسيا الأخرى من غير الصين واليابان سيكون لها صوت أعلى في الشؤون الإقليمية مثل كوريا الجنوبية وتايوان، حيث أن هذه الدول متوسطة الحجم ستحاول لعب دور الموازن بين القوتين الإقليميتين.

---

(243) أحمد فارس، عبد المنعم. "تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا"، في أوراق آسيوية، العدد 5، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2000، ص-06.

(244) المرجع السابق، ص-122.

3- **السيناريو الثالث**: إذا عملت الولايات المتحدة على ضمان التوازن بين الصين واليابان لكن التنافس بين البلدين استمر، هذا سيجر نزاعات كبيرة مستمرة لأن الاستقرار في هذه الحالة ستحققه القوة وليس النظام[245].

أما المحاور الجديدة للأمن الصيني فهي على النحو التالي:

الأمن الاقتصادي: حيث يستند الإدراك الصيني إلى أن الاقتصاد هو العامل الحاسم للأمن بعد نهاية الحرب الباردة، ويمتد الأمن الاقتصادي إلى ما بعد حدود الدولة حيث يعتبر أكثر تعقيدا من حيث تأمين الأسواق الداخلية والخارجية ويتطلب ذلك قوة اقتصادية وقوة تقنية وشبكة معلومات اقتصادية وعلاقات خارجية جيدة، والسؤال المحوري الذي يطرح في هذه الحالة هو:

"كيف للصين أن تحمي أسواقها وبالتالي تقلل الفجوة مع الدول الصناعية؟ ".

لأن التنمية الاقتصادية الصينية تهدد أيضا بالنزاعات الحمائية في التجارة الخارجية، حيث تضاعفت هذه النزاعات بسبب التعاون الإقليمي، والعنصر الأكثر أهمية والذي يهدد الأمن الاقتصادي في الصين يتعلق بعدم توازن التنمية المطبقة في الصين وفقا لواقع هذه التنمية على الصعيد الجغرافي، وما يترتب عن ذلك من مشكلات الهجرة الداخلية، ومشكلات البيئة والصحة وغيرها[246].

الأمن السياسي: لقد اعتادت القوى الغربية أن تساعد الصين أثناء الحرب الباردة اقتصاديا للوقوف أمام التهديدات السوفييتية، وبعد نهاية الحرب الباردة، تأثرت مكانة الصين الإستراتيجية سلبيا، فالولايات المتحدة لم تعد كما في مطلع التسعينات من القرن الماضي، تعطي نفس الأهمية للصين كما كان الأمر من قبل، كما أن بعض الدول الأوربية غيرت سياستها التعاونية تجاه الصين وحاولت الضغط على بكين من أجل تغيير نظامها السياسي حسب رغبتها، واستخدمت في ذلك العقوبات الاقتصادية والعزلة السياسية ومع

---

[245] هدى، متيكس. قضايا الأمن في آسيا، ص-45.

[246] Swaran, singh, « china's Defense strategy », in (www.idsoindia.org /an-mars 2 :01, html), at 16 :32, in 20 October, 2008.

ذلك فالصين حافظت على نظامها السياسي المستقر وأقامت علاقات طبيعية مع معظم الدول الأوربية واستمرت في سياستها الانفتاحية وحققت معدلات نمو عالية[247].

ورغم النجاح المتواصل الذي تحققه الصين على المستوى الاقتصادي والسياسي إلا أن الاتجاهات الانفصالية التي ظهرت في أقاليم مختلفة منها هددت وحدتها الوطنية، متأثرة في ذلك بالموجة الليبرالية على المستوى السياسي، خاصة بعد التغيرات التي عرفتها أوربا الشرقية عقب نهاية الحرب الباردة.

المطلب الثاني: الرؤية الأمنية اليابانية

إن التغيرات في الموقف الدولي منذ بداية التسعينات، جعل السياسة الدولية اليابانية تواجه نقطة تحول لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أدرك اليابان أن تحقيق مصالحه القومية يتطلب منه الاضطلاع بمسؤولياته الدولية وإعادة النظر من جانبه في علاقاتها الخارجية، ومن هنا تطلع اليابان إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن كما زاد الانفتاح الياباني نحو آسيا وتحسنت علاقات اليابان مع جيرانها من الدول الآسيوية مع تأكيد اليابان بعدم تكرار سياسته العسكرية التوسعية. ومن ذلك ففي ظل التغيرات الدولية السابقة ما هي الرؤية الأمنية اليابانية لمنطقة شمال شرق آسيا؟

تعد اليابان القوة الاقتصادية الأولى في آسيا، حيث يمتد اقتصادها حوالي 60% من الناتج القومي الكلي لآسيا، ومع ذلك فالصين التي لا يزيد اقتصادها عن خمس الاقتصاد الياباني، لها نفوذ معنوي وسياسي أكبر في المنطقة، وتملك اليابان أكبر ترسانة أسلحة في المنطقة الآسيوية ولديها أكبر قوة بحرية فيها وأحدثها من سفن قتالية أو غواصات، ورغم كل معطيات القوة السابقة الذكر إلا أن اليابان لا يستخدم قوته العسكرية لا في عمليات دعم أو حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أو في ممارسة أي نوع من السلوك القيادي في منطقة شمال شرق آسيا[248].

---

[247] Ibid.

[248] حسين، الشريف. مرجع سابق، ص-54.

دور العزلة الياباني والتي يمارسه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح يواجه بيئة إستراتيجية مليئة بالتحديات، هذه التحديات تنحصر في صورة الصعود الصيني، واحتمال أن تظهر كوريا موحدة ذات 80 مليون نسمة.

بالإضافة إلى بيئة أمنية مستقرة تخفي في طياتها نزاعات وشيكة الحدوث[249]، في ظل كل هذه المتغيرات الأمنية في البيئة الإستراتيجية لليابان، توضحت صورة الرؤية الأمنية له لمنطقة شمال شرق آسيا كالتالي:

1- **التصور الأمني الياباني لمنطقة شمال شرق آسيا**:

يشير تقرير الدفاع الياباني الصادر عن وكالة الدفاع اليابانية لعام 2000[250]، إلى أن منطقة شمال شرق آسيا تمثل البيئة الأمنية المباشرة لليابان، ويشير التقرير أن التحالفات الثنائية في المنطقة تتمحور حول الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجد القوات الأمريكية وتتمركز بأكبر أعداد لها على المستوى العالمي التي تستمر في لعب دور مهم في حماية السلام والاستقرار في المنطقة، وبالإضافة إلى ذلك توجد جهود مختلفة تحدث بشأن الأمن، تتضمن الجهود الدبلوماسية مثل قمة الكوريتين، ومفاوضات تطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا الشمالية والمشاورات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية التي تمت قبل أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية في ديسمبر 2002[251].

فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية لسياسة اليابان الدفاعية، يؤكد التقرير أنه ولمدة أكثر من نصف قرن ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن اليابان استطاع أن يحافظ على السلام والأمن في وسط مجتمع دولي مليء بالمخاطر والمشكلات، وهو ما مكنه من تحقيق مستويات معيشة عالية للمواطنين والنمو الاقتصادي، ويمكن لليابان أن يحافظ على السلام والأمن من خلال تطبيق مجموعة من السياسات مثل:

---

[249] نيللي كمال، الأمير وهدى، متيكس. التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2005)، ص-40.

[250] هدى، متيكس. قضايا الأمن في آسيا، مرجع سابق، ص-50.

[251] المرجع السابق.

الجهود الدبلوماسية لضمان استقرار البيئة الأمنية وتأسيس أسس الأمن من خلال الاستقرار الداخلي وتطبيق الدفاع الذاتي، الحفاظ على الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

باختصار يمكن رصد أوليات السياسة الأمنية اليابانية في منطقة شمال شرق آسيا كالتالي[252]:

1. استمرارية دعم العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاقية الأمن المتبادل الموقعة سنة 1951، والاتفاقية الأمنية الأخيرة الموقعة سنة 1996.
2. الاهتمام بتطوير العلاقات اليابانية الصينية وخاصة في مجال القروض بما يحقق تأمين عملية التحول في الصين إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
3. السعي لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة بأمل نزع القدرات النووية الكورية الشمالية.
4. الاهتمام الياباني الواضح بسياسات منع الانتشار الياباني على المستوى الإقليمي خاصة.

2- **<u>البحث الياباني عن الدور الدولي والإقليمي</u>**:

مازال اليابان يتمتع بالحماية العسكرية والنووية للولايات المتحدة الأمريكية، يستضيف على أراضيه العديد من القواعد العسكرية ونحو 07 آلاف جندي، وبالتالي يعتبر اليابان أمنيا وعسكريا تحت الحماية الأمريكية وتابعا لها، في هذا الإطار بدأ اليابان يبحث عن دور سياسي مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد حدد الإستراتيجي الأمريكي جوزيف ناي محددات الدور فيما يلي[253]:

<u>أولا</u>: أن تكون القوة القادرة على التأثير في الأهداف المطلوبة وتفيد سلوك الآخرين عند الضرورة بالقوة العسكرية الفعلية أو بالقوة السليمة (الاقتصادية والثقافية) وترابط القوة.

---

[252] نيللي كمال، الأمير وهدى، متيكس. مرجع سابق، ص-48.

[253] Suto, Takaya, Japan's foreign policy, (cairo : cuture center of the japonesse embassy publications, 2002), P-20.

ثانيا: القوة العسكرية: ويرى جوزيف ناي أن لقوة عالمية تحقيق الهيمنة والعالمية أساسا بالقوة العسكرية المتمثلة في الجيوش المدربة والمنظمة والأسلحة المتطورة.

ثالثا: القوة الاقتصادية: حيث يرى أن أهمية المعيار الاقتصادي في القوة العالمية أصبح مرتبطا بالتطور في القوة العسكرية وبالتقدم التكنولوجي والعلمي للدولة.

ويمكن تطبيق المعايير السابقة على اليابان من حيث[254]:

1- **القوة الاقتصادية**: يتمتع اليابان باقتصاد قوي وتراكم مالي هائل، واستطاع بفعل ذلك تحقيق تأثير عالمي من خلال صورته كدولة آسيوية قوية اقتصاديا، تقدم منحا وقروض للعديد من الدول في كل القارات.

2- **القوة العسكرية**: يعتبر الخبراء والإستراتيجيون أن القوات المسلحة اليابانية تعد من أقوى عشرة جيوش في العالم سواء من حيث التدريب أو التجهيز التكنولوجي.

ويحدد أوادا هيساشي –نائب وزير الخارجية الياباني- ثلاث سيناريوهات تتعلق بالدور الإقليمي والدولي الياباني[255]:

السيناريو الأول: أن يصبح اليابان دولة طبيعية مسلحة بالقوة السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية وأن يكون دوره موازيا لهذه القوة.

السيناريو الثاني: أن يكون اليابان مسالما، يملك القوة، لكن دون تدخل أو أي دور إقليمي ولا دولي.

السيناريو الثالث: أن يواصل اليابان طريقه في أن يكون قوة اقتصادية كبرى يركز على المجالات التجارية والاستثمارات والقوة الاقتصادية دون أن يكون لها أي دور سياسي موازي.

3- **نظام الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية 1950**:

---

[254] نيللي كمال، الأمير وهدى، متيكس. مرجع سابق، ص-36.

[255] Suto, Takayo, Op.cit, P-35.

كان اليابان قبل عام 1950 مجرد من السلاح، وكان أمنه الداخلي والخارجي على السواء يعتمد كلية على جيوش الاحتلال التابعة للقوات الحليفة وغالبيتها من الولايات المتحدة، ثم أدى نشوب الحرب في كوريا إلى خلق فراغ خطير بالنسبة لأمن اليابان نظرا لسحب القوات الأمريكية الموجودة في اليابان وتحركها نحو كوريا، بناء على ذلك قررت الحكومة اليابانية في شهر يوليو 1950 تشكيل قوة بوليس وطني احتياطي يعتبر بمثابة نواة لقوات الدفاع الذاتي الموجودة حاليا[256].

ومع إقامة نظام الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة سنة 1951 بدأت قوة اليابان الدفاعية تزداد باستمرار، حيث أنشأ في جويلية 1956 مجلس الدفاع القومي كأعلى هيئة استشارية تهتم بسياسة الوفاء القومي.

ويقوم الدفاع الوطني الياباني على دعامتين هما:

1- قوات الدفاع الذاتي.

2- نظام الأمن الجماعي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ظلت نفقات الدفاع اليابانية صغيرة نسبيا من حيث نسبتها إلى إجمالي الناتج القومي للدولة وإجمالي الميزانية القومية حيث ظلت تمثل رقما بسيطا في ميزانية قومية متزايدة ومثال ذلك أن مثلت هذه النسبة 0.9% من إجمالي الناتج القومي سنة 1978[257].

وكانت القيود التي نص عليها الدستور "في المادة التاسعة" بشأن بند الحرب، من العوامل التي روعيت دائما في المعاهدة اليابانية الأمريكية وفي الاستعدادات الدفاعية اليابانية الخاصة.

وتنص معاهدة الأمن مع الولايات المتحدة على الالتزام بالقيود الدستورية الواردة في الفقرة الخاصة بنبذ الحرب، ولهذا فإن نسيج القوات الدفاع الذاتي تقتصر على الأسلحة الدفاعية، وسلاح الدفاع الجوي

---

[256] حسين، الشريف. مرجع سابق، ص-112.

[257] Stephen, Rosen, « strategie traditions for the east asia review », in (www.nwc.navy.mil/press/review/2001/winter). At 10 :05 in 11/08/2005.

غير مزود بقاذفات قنابل بعيدة المدى، وقوة الدفاع الذاتي البحرية لا تملك السفن الحربية، كما تمنع اليابان إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى ما وراء حدوده.

3- **ضرورة القدرات العسكرية المتطورة**:

يتجه اليابان إلى تأمين قدرات دفاعية مناسبة، مع دعم الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة لبناء شراكة فعالة من خلال تحسين المصداقية لهذه الترتيبات. إن مثل هذه الجهود هي شروط ضرورية لضمان أمن اليابان، وذلك مع ضمان أن تحدث هذه الترتيبات بالارتباط مع الولايات المتحدة وتوظيف القدرات الأمريكية كجزء من ترتيبات الأمن اليابانية الأمريكية، ومن هنا تمت إعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور الياباني التي تنكر تماما عسكرة المجتمع أو امتلاك إمكانات الحرب، باعتبارها لا تنكر حق الدفاع عن النفس لأمة اليابان المستقلة[258].

من هنا حولت الحكومة اليابانية قوات الدفاع الذاتي إلى منظمة عسكرية، واستمرت في إمدادها بالمعدات وإعدادها للاستخدام العملياتي، على أن تكون الأسلحة ذات طابع دفاعي. وأن لا تستخدم في إحداث تدمير لأي دولة أخرى.

وبالنسبة لشروط استخدام حق الدفاع الذاتي فقد تحددت ب[259]:

- أن يكون هناك عدوان وشيك وغير قانوني ضد اليابان.
- أن لا يوجد أي وسائل أخرى للتعامل مع العدوان إلا استخدام حق الدفاع الذاتي.
- أن استخدام القوة العسكرية مقيد بالمستوى الأدنى الضروري.

أما الحدود الجغرافية لحق الدفاع الذاتي لليابان فلم يحصر في الحدود الجغرافية لليابان إقليميا برا أو بحرا أو جوا، ومع ذلك فإن الحكومة تعتقد أن الدستور لا يسمح بإرسال قوات مسلحة إلى أراضي أو بحار أو أجواء أجنبية.

---

[258] Ibid.

[259] جوجي، ساكوراي. "اليابان لها اهتمامات أمنية"، في www.reapublic.com في 2000/06/02.

بالإضافة إلى ما سبق يلتزم اليابان بالمبادئ الثلاثة لمعاهدة منع الانتشار النووي وهي[260]:

- عدم امتلاك أسلحة نووية وعدم إنتاجها.
- عدم نقلها إلى اليابان.
- تأكيد السيطرة على القدرات العسكرية.

وقد حدد برنامج الدفاع الوطني the national defense proram outline الرؤية اليابانية للقضايا الأمنية الإقليمية حيث تضمن نقاط أساسية تحدد الرؤية الأمنية اليابانية وفق تطور الأوضاع الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وهذه النقاط هي:

1. أن المجتمع الدولي يعرف تراجع احتمالات الصراع المسلح على مستوى عالمي نتيجة اختفاء المواجهة العسكرية بين الشرق والغرب، ومع ذلك فإن المشكلات الإقليمية مستمرة وموجودة في العديد من المناطق، وهناك تهديد متزايد بالنسبة لانتشار الصواريخ والأسلحة النووية.

2. لقد حدث تغير في الوضع الأمني في المنطقة المحيطة باليابان، بما في ذلك الخفض الكمي في القوات الروسية في الشرق الأقصى، ومع ذلك فإن قوات عسكرية واسعة المدى مازالت موجودة بما في ذلك أسلحة نووية، وهناك عناصر غير متوقعة وعدم يقين قائمة مثل استمرار التوتر في بيئة الجزيرة الكورية.

وقد أكدت أحداث 11 سبتمبر 2001، وما تلاها مما عرف بالحرب الدولية بقيادة الولايات المتحدة على ما سمي بالإرهاب الدولي، إلى اتخاذ عدة إجراءات لتسمح بمشاركة يابانية أكثر نشاطا في أمور ذات طابع عسكري أو أمني في مناطق بعيدة عن الجوار الياباني، وتمثلت هذه الإجراءات في موافقة مجلس النواب الياباني على ثلاث قوانين تتعلق بالإرهاب.

---

[260] المرجع السابق.

المطلب الثالث: الرؤية الأمنية الكورية

تشير رغبة كوريا الجنوبية في ممارسة دور مهم على المستوى الدولي، وفي إطار سياستها الخارجية ثلاثة أبعاد هي[261]:

1- كوريا كدولة متوسطة القوة:

يؤكد العديد من الباحثين أن كوريا الجنوبية قد أصبحت دولة من الدرجة المتوسطة نتيجة عدة عوامل أساسية هي: عدد سكانها البالغ 40 مليون نسمة، ارتفاع الناتج المحلي فيها والذي وصل إلى 130 مليون دولار، وموقعها الإستراتيجي الذي يربطها بمصالح القوى الرئيسية الأربعة (الولايات المتحدة، اليابان، الصين وروسيا).

بروز كوريا كلاعب على المسرح الدولي يرجع أساسا إلى ما حققته بالانتقال من كونها بلدا زراعيا إلى مجتمع حديث، وتزايد الدور الكوري مع تزايد حجم تجارتها ومشاركتها في التجارة العالمية، وبالتالي أصبح بإمكانها تنمية غيرها. وأن تكون الوسيط الأكثر مناسبة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وكان منطقيا أن تتطور السياسة الخارجية الكورية حسب التغيرات والشوط الكبير الذي قطعته كوريا في مجال النمو الاقتصادي، وأن تتغير اتجاهاتها وفق ما يتلاءم والتوزيع الجديد للقوى، فانتهاء الصراع بين القوتين العظيمتين وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم، أعطى دعما هاما إلى دور القوى المتوسطة، ومن هنا أصبح على كوريا أن تلعب دورا متزايدا في كل المستويات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية في المنطقة التي هي جزء منها[262].

وعلى الرغم من أن كوريا لا تزال دولة لا يمكنها التأثير على حصيلة الأحداث العالمية الرئيسية إلا أنها تعد اليوم فاعلا كبيرا، خاصة في مجال التجارة الدولية، كما أن التغيرات الشاملة في الاقتصاد

---

[261] نيفين حليم، مصطفى. السياسة الخارجية الكورية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998)، ص-14.

[262] Chaibong, Halm, « preparing for the 21st century : Korea political and social reforms », in Korea affairs quarterly, N° 1 ; vol 20, (spring 96) , P-37.

العالمي تستدعي من كوريا بمبادرة جدية في التعاون الاقتصادي، وهي كدولة رائدة في مجال التنمية الناجحة يتوقع منها دور قيادي في مجال تعاون دولي أوثق مع الدول النامية.

2- قضية الأمن الوطني في كوريا:

أبرزت السياسة الخارجية الكورية دعم واهتمام بالأمن الوطني، وبأنها تحتفظ بالروابط الوثيقة مع الأصدقاء التقليديين –الولايات المتحدة الأمريكية- حيث أوضحت كوريا الجنوبية عملها على تعميق التحالف الأمريكي الكوري، والعمل في نفس الوقت على تحقيق التعاون الأمني متعدد الأطراف في منطقة آسيا وشمال شرقي آسيا بصفة خاصة.

وهناك اتجاهات ثلاث توضح التطور في قضية الأمن الوطني الكوري[263]:

1. الاتجاه الأول خاص بالتوازن العسكري: يتضح أن كوريا الشمالية تتفوق على كوريا الجنوبية في عدد القوات، حيث يتوافر فيها 11 مليون مقاتل في الوقت الذي يصل عدد القوات في الجنوب حوالي 750 ألف مقاتل، ولكن الشمال يبقى متخلفا عن الجنوب في مجال العتاد الحربي، حيث يوضح الجدول الموالي الفرق الواضح بينهما في مجال الأسلحة الرئيسية[264]:

النوع / الدولة	القوات	الدبابات	مدفعية الميدان	السفن البحرية	الطائرات
كوريا الشمالية	1040.000	3.800	2.600	674	26
كوريا الجنوبية	655.000	2.050	2.800	240	2
النسبة	%1.59	%1.85		3.18	13

مقارنة بين الأنظمة الرئيسية في الكوريتين.

[263] ibid.

[264] نيفين حليم، مصطفى. المرجع السابق، ص-20.

2. الاتجاه الكوري الخاص بالاهتمام بالبحرية بالذات، وهذا الاهتمام تزايد إزاء الظروف الأمنية الجديدة التي تحيط بكوريا، خاصة أن الصين اتجهت لتعزيز قواتها البحرية، كما زاد اليابان في الوقت نفسه من قوة أسطوله البحري حسب ما يوضحه الجدول التالي[265]:

الدولة	عدد السفن	الحمولة (10 آلاف طن)
كورياج	180	11
اليابان	160	31.9
الصين	1.910	98

القوة البحرية للقوى الثلاث في منطقة شمال شرق آسيا.

3. الاتجاه الثالث خاص بالصناعات الدفاعية المحلية في كوريا الجنوبية، فالملاحظ أن هذه الصناعات لا تزال تعد بالنسبة لها من الأرصدة الوطنية المهمة، بل إن صناعة الأسلحة محليا لا تزال تعد في كوريا مركزا للأنشطة المهمة ذات التكنولوجيا العالية، حيث تخصص موارد كبيرة لهذا الغرض من الأيدي العاملة، والمعامل، ومراكز التصميم والهندسة في المجالات العسكرية الجوية والالكترونيات الدفاعية[266].

ومع استمرار التقدم التكنولوجي في كوريا الجنوبية، فإن البلاد تتمتع ببعض القطاعات الأسرع نموا وذات التكنولوجيا العالية في العالم، خاصة في مجال الالكترونيات والكمبيوتر والاتصالات والفضاء الجوي، ويهتم مخططو الصناعة العسكرية في كوريا بالتطبيقات العسكرية الممكنة للمصادر المحلية للتكنولوجيا القائمة على الأسس التجارية.

3- **الدبلوماسية العسكرية لحل المشاكل الإقليمية**:

[265] Nack, yong an, « Korea in the east asia dynamic », in Korea affairs quarterly, N°1, vol 20 (spring 96), P-91.
[266] Ibid, P-92.

قدرت إحدى الدراسات في مجال التسلح الكوري أنه في حالة اندلاع حرب في شبه الجزيرة الكورية بين الكوريتين فإنها ستخلف خسائر ضخمة تقدر بما يزيد عن 61 مليون دولار، وحوالي 52 ألف من الضحايا، وتتزايد هذه الخسائر كلما تمكنت كوريا الشمالية تطوير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وإنتاج اليورانيوم المخصب لاستخدامه في الأسلحة النووية.

ونظرا لارتفاع حجم هذه التقديرات فقد بينت كوريا الجنوبية نمط جديد من إدارة العلاقات والسياسة الدفاعية الموجهة ضد كوريا الشمالية، وأطلق على هذا النمط "الدبلوماسية العسكرية" والذي يركز بالأساس على إجراء القادة العسكريين في كوريا الجنوبية مفاوضات مباشرة مع نظرائهم في كوريا الشمالية بشأن قضايا بناء الثقة والحد من التسلح وعلاج التوتر العسكري في شبه الجزيرة الكورية.

وبدءا من عام 1990 وحتى عام 1999 جرت عدة جولات من المفاوضات بين القيادات العسكرية والسياسية في الجانبين، وقع خلالها البلدان اتفاقية أساسية للمصالحة والتعاون وعدم الاعتداء كما تم توقيع ثلاثة بروتوكولات تحدد كيفية تنفيذ هذه الاتفاقية، وحددت المادة 12 من هذه الاتفاقية القضايا والموضوعات التي ستناقشها اللجنة العسكرية المشتركة وهي[267]:

- الإشراف على المناورات العسكرية واسعة النطاق.
- الحد من أسلحة الدمار الشامل.
- الاستخدام السلمي للمنطقة منزوعة السلاح.
- تبادل الخبرات العسكرية بين البلدين.
- التشاور العسكري المستمر من خلال تبادل الزيارات للوفود العسكرية.

[267] Rinn-sup, shinn, « prospects for change in North's Korea's policy toward south Korea », in Korea observer, (vol 27, N°4,(winter 1993), P-461.

على مسار مواز، أدركت الدبلوماسية العسكرية الكورية أن التعاون بين الكوريتين في المجال العسكري وتخفيض حدة التهديد بينهما لن يكون كافيا لدرء الأخطار والتهديدات الأخرى من جانب الصين واليابان، بالإضافة إلى نزعة تشكيل أنظمة تعاون أمنية متعددة في آسيا[268].

4- **خريطة القوى الخارجية المهددة للأمن الكوري**:

تذهب غالبية الدول في إطار سياستها الدفاعية إلى تحديد مصادر الخطر المهددة لأمنها القومي وذلك إما بشكل ضمني غير مباشر أو بشكل صريح ومباشر، ويكمن الفارق بين الاثنين في إدراك الدول لدرجة الخطر القادم عليها من دولة معينة، بالإضافة إلى إمكاناتها الخاصة ومواردها في ردع هذا الخطر فأحيانا ما توظف بعض الدول مواردها الاقتصادية في تلبية مطالب ذات شق اقتصادي مثل زيادة الاستثمارات الخارجية ومعدل التبادل التجاري مع دول محيطة تعاني من صعوبات اقتصادية.

وفي هذا الصدد ترى كوريا أنها محاطة بدول قوية ذات نظم وسياسات دفاعية تشكل عدم ارتياح كبير لها، يأخذ بعضها شكل التهديد الصريح مثل كوريا الشمالية في حين تنظر إلى دول أخرى مثل اليابان والصين باعتبارها مصادر محتملة لتهديد الأمن الكوري.

أ- **التهديد الكوري الشمالي للأمن الكوري الجنوبي**:

يصر النظام الكوري الشمالي على اقتناء أنظمة التسليح المتقدمة وتطوير هائل للأسلحة طويلة المدى علاوة على استمرارها في تطوير الأسلحة النووية خاصة بعد نجاحها في تخصيب كميات كبيرة من اليورانيوم اللازم لهذه الأسلحة، وتلازما مع ما سبق، فإن هناك استمرارية في التوجهات السياسية الكورية الشمالية على تحقيق الوحدة في شبه الجزيرة الكورية باستخدام القوة المسلحة، من خلال العمل على تحقيق المحاور التالية[269]:

1- تشكيل جبهة قومية للوحدة تعمل على إجهاض النظام الديمقراطي في كوريا الجنوبية.

---

[268] Ibid.

[269] كمال، المنوفي. مرجع سابق، ص-175.

2- تحقيق الوحدة في شبه الجزيرة الكورية باستخدام القوة المسلحة.

3- تحقيق خفض للأسلحة في كوريا الجنوبية وإخراج القوات الأمريكية من كوريا.

4- فرض الشيوعية على كوريا الجنوبية بدعم ومساندة من القوة العسكرية.

وبناءا على السياسة العدائية التي تنتهجها كوريا الشمالية اتجاه كوريا الجنوبية ترى هذه الأخيرة ضرورة ملحة في تطوير وتحديث قواتها ومعداتها العسكرية بشكل مستمر، علاوة على اعتمادها على القوات الأمريكية الموجودة على الأراضي الكورية في صد أي هجوم مباغت من جانب كوريا الشمالية.

ب - <u>التهديد الياباني للأمن الكوري</u>:

تشكل فترة الاحتلال الياباني والذي امتد من أوائل القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، محددا هاما لنوعية العلاقات اليابانية الكورية، إذ تعطي دائما للشك والريبة مكانا في تحديد طبيعة هذه العلاقات ويزيد من حدة هذا الشك الضغوط التي تمارسها أحزاب وجماعات اليمين السياسي المتطرف والرأي العام الياباني من خلال المطالبة باستعادة الأراضي اليابانية ومن أبرز هذه الأراضي: جزيرة تاكشيما وهي جزيرة صغيرة تقع في بحر اليابان، والتي تعلن كوريا وفي كل مرة سيادتها عليها، ورغم اعتذار اليابان رسميا لكوريا الجنوبية عما لحق بالشعب الكوري من معاناة خلال فترة الاستعمار الياباني لكوريا، إلا أن الكوريتين مازالوا يشعرون بمرارة كبيرة لما ارتكبه الاستعمار الياباني من جرائم في حقهم، مما يؤدي إلى درجة عالية من الحساسية والتوتر في التعامل مع جزيرة تاكشيما[270].

وتتزايد المخاوف الكورية من اليابان مع قيام هذا الأخير بتحديث قواته ومعداته العسكرية بشكل دائم، وارتفاع الإنفاق العسكري الياباني على الرغم من القيود التي فرضها الدستور الياباني في هذا الشأن.

ولم يخفف حدة الخطر الياباني على كوريا، سوى تصاعد التهديد النووي الكوري الشمالي مما أعطى توازنا نسبيا في المنطقة في مجال سباق التسلح.

[270] نزيرة، الأفندي. "اليابان بين الطموحات الخارجية والتحديات الداخلية"، في <u>السياسة الدولية</u>، عدد 155، (جانفي 2004)، ص ص 182-185.

ج - <u>التهديد الصيني للأمن الكوري:</u>

تعتبر الصين من أكبر مصادر التهديد المحتمل للأمن القومي الكوري، ورغم التأييد الصيني وبشكل واضح لكوريا الشمالية سواء في توجهاتها السياسية والإقتصادية والإيديولوجية نظرا لتقاربها معها في هذه التوجهات.و تحول هذا التأييد إلى دعم صريح في السبعينات لمطالب كوريا الشمالية في تحقيق الوحدة الكورية باستخدام القوة المسلحة وطرد القوات الأمريكية من أراضي كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى مساندة الصين للنظام الكوري الشمالي أثناء الأزمات الاقتصادية التي مر بها في السبعينات والثمانينات مما مكن هذا النظام من الاستمرار في الحكم وعدم انهياره[271].

وبالرغم من تطبيع العلاقات الكورية مع الصين وتنمية العلاقات والروابط الاقتصادية معها وإرساء أسس التعاون والتشاور المتبادل، إلا أن العلاقات الكورية مع هذه الدولة شهدت فترات من التوتر وصلت أحيانا إلى الطرد المتبادل للدبلوماسيين[272].

كخلاصة لما سبق، يمكن القول أن كوريا الجنوبية كدولة متوسطة، تواجه مجموعة من التحديات في اهتماماتها الأمنية، حيث لا يزال التهديد الأمني قائما من جانب كوريا الشمالية، كما يظل الشك والقلق من نوايا اليابانيين مستمرا، وكذلك الخوف من القوة العسكرية المتصاعدة للصين، خاصة وقد أخذت هذه الأخيرة تتحول من قوتها البرية إلى أن تصبح قوة بحرية.

كما تبرز قضية الأمن الوطني الكوري كأهم محاور الاهتمام الأمنية الكورية، حيث تعمل كوريا بالأخذ بالنظر اعتبارين أساسيين هما:

- أن هذه السياسة تفرض عليها أن تتحمل مسؤوليات أكبر في الدفاع عن نفسها ومحاولة التطبيع المستمر مع الدول الرئيسة الأخرى في المنطقة.

---

[271] Chaibong, halm, Op.cit, P-40.

[272] نيفين حليم، مصطفى. مرجع سابق، ص-22.

- اعتمادها المستمر على الولايات المتحدة وتعميق تحالفهما العسكري لضمان أمنها وأهدافها الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا.

الباب الأول :

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: التوجهات الإستراتيجية للسياسة الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.

المبحث الأول: التفكير الإستراتيجي الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا "بين التغير و الثبات".

المطلب الأول: منطقة شمال شرق آسيا في المخطط الإستراتيجي الأمريكي.

المطلب الثاني: المفاهيم الإستراتيجية الأمريكية بشأن منطقة شمال شرق آسيا

المبحث الثاني: أولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الأول: المصالح الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا.

خلال الحرب الباردة (1950-1989)، كان للنزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي تأثير بنيوي حاسم على السياسات العالمية، إن المصالح الأمنية والسياسية والإيديولوجية للقوتين العظيميين اتسعت حول كل المجتمع الدولي، كما أن التحيز في درجة العدائية والتنافس مهم لحسم الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد بين "صمويل كيم" بأن الحرب الباردة أدت إلى إقحام آسيا في الساحة الدولية ، حيث بدأت السياسة الأمريكية المعروفة بالاحتواء إلى إقحام كل الدول الآسيوية، وإقامة نظام تحالفي لعرقلة الانتشار الشيوعي في هذه المنطقة، ومن بين أهم الميكانيزماتالإستراتيجية التي أجرتها الولايات المتحدة : إقامة قواعد عسكرية في شمال شرق آسيا تكون بمثابة كوابح ضد القوى المنافسة[273]، وأنشأت الولايات المتحدة تحالفات مع كوريا سنة 1950، مع اليابان 1953، وأمضت اتفاقا دفاعيا مع تايوان سنة 1954.

رغم المخاوف الصينية من التحالفات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من اليابان كوريا الجنوبية وتايوان، إلا أن وجود مثل هذه العلاقات الأمنية والسياسية أعطى استقرارا إقليميا للمنطقة حيث أدى العديد من الأهداف:

1- كبح جماح التوسع الياباني التقليدي بتقييدهبإتفاقيات تحد من قدراته العسكرية.

2- الحد من المد السوفياتي وجعله يتوقف عند حدود كوريا الشمالية.

باختصار كان طابع العلاقات الأمنية التي جمعت الولايات المتحدة مع دول شمال شرق آسيا يتسم بانعدام الثقة إلا أن المصالح المشتركة في التعاون الإستراتيجي ضد الاتحاد السوفياتي، كان يحد من وجود أي خصومات أو تصادمات عسكرية مع دول المنطقة[274].

نهاية الحرب الباردة أعطت دورا بنائيا للسياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمكن تسجيل أربع تطورات رئيسية هي:

---

[273] نظام "الكبح والعجلة" أو الذي يعني وضع القضيب على العجلة لعرقلة سيرها وتوقيفها وهي سياسة أمريكية تقوم على إنشاء قواعد عسكرية في مناطق التهديد.

[274] مثل صدامات عسكرية بين الصين وتايوان، الصين واليابان، الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: نهاية الثنائية القطبية للحرب الباردة مع تأثيراتها الصارمة على العلاقات الأمنية في منطقة شمال شرق آسيا.

ثانيا: التطورات العسكرية والاقتصادية الصينية، خاصة طيلة الخمسين سنة الأخيرة، حيث خلفت شعور بعدم الأمن لدى كل من اليابان، تايوان وكوريا الجنوبية.

ثالثا: دعوة النخب والشعب الياباني إلى اكتساب وضع "دولة طبيعية" لليابان.

رابعا: سعي الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل التطورات السابقة لوضع سياسة أمنية توازن بين القوى الرئيسية في منطقة شمال شرق آسيا وتفرض هيمنتها المستمرة عليها.

وفق هذا الإطار ومن خلال التطورات السابقة ستعرض الدراسة ووفق العناصر التالية لأهم التوجهات الإستراتيجية الأمريكية لمنطقة شمال شرق آسيا.

- **المبحث الأول**: التفكير الإستراتيجي الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا "بين التغير و الثبات".
- **المبحث الثاني**: المفاهيم الإستراتيجية الأمريكية بشأن منطقة شمال شرق آسيا.

المبحث الأول: التفكير الإستراتيجي الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا

"بين التغيير والثبات"

التفكير الأمريكي الإستراتيجي في منطقة شمال شرق آسيا مقسم وفق قاعدتين أساسيتين هما:

أولا: هناك العديد من المجالات التعاونية مع دول منطقة شمال شرق آسيا، ليست فقط أمنية بل اقتصادية وتجارية مثل التي تربطها مع اليابان وتايوان.

ثانيا: العديد من المجالات التنافسية مع دول أخرى من منطقة شمال شرق آسيا، أيضا ليست أمنية فقط بل اقتصادية وتجارية مثل التي تربطها مع الصين، وكوريا الشمالية.

وفق هذا الاختلاف، فالدارس للإصدارات الأمريكية للرؤى الإستراتيجية الخاصة بها حول منطقة شرق آسيا يلاحظ هذا التغيير، وذلك من خلال اتخاذ أوجه تعامل متباينة مع هذه الدول، تظهر في سياسات تحفيزية نحو بعض الدول –إتباع جانب الارتباط المحفز- مثل عقد اتفاقات وتحالفات أمنية مع اليابان وكوريا الجنوبية، واتخاذ سياسات عقابية نحو بعضها الآخر، مثل ما يدور حول النشاط النووي الكوري الشمالي من مناقشات و تهديدات أمريكية بمعاقبتها على أكثر من مستوى وفي العديد من المجالات.

المطلب الأول: منطقة شمال شرق آسيا في المخطط الإستراتيجي الأمريكي

في منتصف الثمانينات من القرن الماضي –القرن العشرين- كانت القضية المحورية للسياسة الخارجية الأمريكية التي تبرر بها وجودها في منطقة شمال شرق آسيا، هي احتواء الاتحاد السوفييتي السابق، أما اليوم فقد أصبح النشاط الاقتصادي في شمال شرق آسيا والتبادل التجاري الهائل والمتنامي بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، هو ما تستند إليه لتبرير أنشطتها هناك.

بعد أن أصبح الاقتصاد أهم عناصر السياسة الأمريكية في المنطقة، ومع النمو المتواصل الذي تعرفه اقتصاديات دول منطقة شمال شرق آسيا، بالإضافة إلى تراجع المخاوف الأمنية الأمريكية فيها– مقارنة مع فترة الحرب الباردة- تحول الاهتمام إلى العلاقات الاقتصادية سواء في صورة الأنشطة الفعلية أو البيانات الخطابية.

وبنظرة سريعة إلى الأرقام المتاحة نجد ما يؤكد هذا التحول في الاهتمام، إذ تشير الإحصائيات أن حجم التبادل التجاري بين شمال شرق آسيا والولايات المتحدة بلغ 300 مليار دولار أمريكي سنة 1994 أي أن حجم تجارة الدول الأربع ذات الاقتصادات الكبرى في المنطقة يوازي 25% من إجمالي تجارة الولايات المتحدة[275].

بصفة عامة ينتظر أن تفوق معدلات النمو في المنطقة ما هو محقق لدى معظم الشركاء التجاريين الآخرين للولايات المتحدة الأمريكية، مع تسجيل أن معظم التجارة الحاصلة بين الولايات المتحدة ودول منطقة شمال شرق آسيا تأخذ صورة الواردات إلى الولايات المتحدة[276].

وإذا كان الاقتصاد قد حل محل الأمن –كأولوية في السياسة الخارجية- إلا أن ذلك لم يحدث بصورة مطلقة في حالة الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال شرق آسيا، حيث تحظى الاهتمامات الأمنية الأمريكية في هذه المنطقة بأهمية وانشغال كبير في الدوائر الإستراتيجية الأمريكية وذلك نظرا:

---

[275] Seida, Bedar. « Les Etats-Unis et l'ordre global multipolaire », dans observatoire de la stratégie américaine, Vol 5, N° 62, Février 2004, P 06.

[276] تبلغ هذه الواردات ما يقارب 202 مليار دولار لسنة 1994.

- تشابك المصالح الاقتصادية الأمريكية بمصالح هذه الدول يتطلب وضعا أمنيا أكثر استقرارا.
- التطلع الأمريكي المتواصل لاحتواء هذه المنطقة أمنيا.

تزايد الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بمنطقة شمال شرق آسيا يتضح أكثر من خلال طبيعة المخططات الأمنية التي توضع لمعالجة التواجد العسكري الأمريكي حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى[277]:

- عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول منطقة شمال شرق آسيا.
- "السباق حول زيادة القدرات العسكرية" هو الطابع المميز للمبدأ الإقليمي الذي يسير هذه المنطقة.
- حاولت الولايات المتحدة تأمين ما يعرف الطرق البحرية المشتركة نظرا لأهميتها في تسهيل حركة التجارة الأمريكية من وإلى منطقة لشمال شرق آسيا.
- ذهبت الولايات المتحدة أبعد من ذلك حيث اقترحت في 03 جويلية 2001 على كل من اليابان وكوريا الجنوبية تشكيل تحالف عسكري يشبه بالتحالف العسكري الذي أقامته الولايات المتحدة مع أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية أو ما عرف بالحلف الأطلسي، حيث يكون التحالف العسكري في منطقة شمال شرق آسيا نموذج مصغر لهذا الحلف « mini- Nato ».

وتأخذ منطقة شمال شرق آسيا أهمية كبرى في المخطط الإستراتيجي الأمريكي للأسباب التالية:

1) **السباق حول تزايد القدرات العسكرية:**

تعتبر منطقة شمال شرق آسيا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق دولي للتسلح على المستوى العالمي بنسبة 42,8%، حيث احتلت الصين وكوريا الجنوبية بعد الريادة الأمريكية في مجال

[277]xiao, Zan.« miniNato », Bejing Review, in (http://www.china.org.com/english/2001/sep/19383-html), 09/20/2001.

الاتفاق العسكري المرتبة الأولى والثانية، في الفترة الممتدة ما بين 1999-2002، بقيمة 3,6 مليار دولار بالنسبة للصين، و1,9 مليار دولار بالنسبة لكوريا الجنوبية[278]، ويمكن إعادة أسباب هذا السباق المتزايد في التسلح بين دول المنطقة بالإضافة إلى الولايات المتحدة إلى العوامل التالية:

- تزايد الاضطرابات الداخلية في هذه الدول مثل الصين، كوريا وحتى اليابان.
- باعتبار أن كل هذه الدول تعتمد على دخلها من صادراتها التجارية وبالتالي فانشغالها الأساسي يتركز حول تأمين مسار هذه الصادرات خاصة المسارات البحرية.
- يعود سباق التسلح في حد ذاته لكون الدول المشكلة لمنطقة شمال شرق آسيا كلها دول كبرى تسعى إلى الهيمنة الإقليمية مما يجعل العلاقات فيما بينها علاقات متوترة يغلب عليها طابع الشك.

2) **القدرات النووية المتزايدة لبعض دول منطقة شمال شرق آسيا:**

تبرز الصين كأحد أهم الدول التي تشغل الحيز الأكبر من التخطيط الأمني الأمريكي حيث لا يكاد يخلو أي تقرير أمني أمريكي من الانشغال والتخوف من التزايد المستمر في الإمكانيات النووية الصينية[279].

ورغم أن الترسانة النووية الصينية جد متواضعة إذا ما قورنت بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ذلك يقلق كثيرا الأمريكيين، حيث تمتلك الصين 120 صاروخ برأس نووي، محمولة من طرف مدفعيات و120 رأس نووية أخرى تكتيكية، ورغم التواضع في الإمكانيات النووية الصينية إلا أنها تستطيع أن تهدد بسهولة المصالح الأمنية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا وخارجها[280].

---

[278] بصفة عامة تجاوز الاتفاق العسكري الآسيوي 10,1% من الإنفاق العسكري العالمي في نفس الفترة.

[279] سيفصل أكثر في هذا العنصر في جزء قادم من الدراسة.

[280] Robert, Norris.« Chinese nuclear forces », in (http://www.thebulletin.org/issues/nukenotes/nd03nuhenote.html).

في التقرير الإستراتيجي الذي صدر عن البنتاغون –وزارة الدفاع الأمريكية- وصف العلاقات بين الولايات المتحدة والصين على أنها علاقات مستقرة اقتصاديا ودبلوماسيا، إذا ما استثنيت العلاقات العسكرية، حيث اعتبر البنتاغون الصين كأكبر مهدد أمني للتواجد والمصالح الأمريكية في المنطقة الآسيوية ككل.

وللإشارة فإن منطق التعامل مع قضايا التفاعل المشترك بين الولايات المتحدة تتميز بطابع الانفصالية، وهذا ما أدى إلى عدم وضوح طبيعة العلاقات المميزة للدولتين (لمعلومات أكثر أنظر:

(la vision stratégique du pentagone, la revue partementaire)

تبرز كوريا الشمالية كإحدى الدول المقلقة للمخططات الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، حيث يتعامل الإستراتيجي الأمريكي مع القضية النوويةالكورية على أنها امتداد إستراتيجي للقضية النووية الصينيةورغم التمسك الكوري الشمالي بالتسلح النووي كرد فعل عن التواجد النووي الأمريكي في كوريا الجنوبية في الفترة الممتدة بين (1958-1992)، إلا أن الولايات المتحدة تصر على تصعيد الملف النووي الكوري.

ونظرا لهذا الوضع العسكري غير المستقر في منطقة شمال شرق آسيا[281] فإن التخطيط الإستراتيجي الأمريكي الذي يوجه أي سياسة أمنية بالمنطقة مبني على أسسين اثنين[282]:

1- **<u>الردع باستخدام الإمكانات الهجومية الأمريكية:</u>**

[281] لتوضيح إمكانات منطقة شمال شرق آسيا من الصواريخ بعيدة المدى، أنظر الجدول الموالي.

[282]Colin, Gray. « Nuclear strategy », <u>in comparative strategy</u>, Vol IX, (été 1997), P 24.

تؤكد التقارير الإستراتيجية الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية وفي عهد رئاسية متباينة (عهدة الرئيس نيكسون، عهدة الرئيس كارتر، عهدة الرئيس ريجان)، أن الضربة النووية كخيار أخير في حالة الأزمات الأمنية تكون مسموحة وشرعية لحماية المصالح الأمنية الأمريكية الحيوية.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المفهوم طيلة الحرب الباردة حيث كان الردع النووي والحق في استخدام الضربة النووية كخيار أخير في مواجهة الاتحاد السوفياتي هو مبررا للتواجد النووي الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا، ورغم أن الولايات المتحدة قد سحبت كل المعدات والأسلحة النووية من المنطقة سنة 1992، إلا أن تزايد وتعاظم قوة الصين النووية جعلها تهدد وباستمرار بإعادة هذا التواجد النووي، للحفاظ وضمان استقرار وتوازن المنطقة[283].

لأن المنطق الأمريكي في هذا التهديد مبني على الثلاثية المنطقية التالية:

كل توازن مبني على التكافؤ في القدرات.

وبما أن الاستقرار يكون نتيجة حتمية للتوازن.

فالاستقرار يتحقق بالتكافؤ في القدرات.

[283] Ibid.

جدول يوضح: برامج الصواريخ لمنطقة شمال شرق آسيا

الصاروخ	المدى (كيلومتر)	ملاحظات
الصين DF-31	8000	اختبار جوي في أوت 1999 تم نشرها سنة 2005
الصين DF-41	12000	احتمال نشرها حتى سنة 2010
كوريا الشمالية Taepo-Dongo 2	3500-5500	علقت كوريا العمل بهذه الصواريخ بناء على اتفاق سنة 1999 مع الولايات المتحدة
كوريا الشمالية Taepo-Dongo 1	1500-2000	أول اختبار جوي في 31 أوت 1998، وضعت كوريا ثلاث اختبارات لهذه الصواريخ
كوريا الشمالية No- Dongo 1	1500	آخر اختبار له كان سنة 1993 تؤكد كوريا الجنوبية أنه تم استهدافها به
كوريا الشمالية No- Dongo 1	+ 4000	أجريت عليه تجارب في خريف 1996
تايوان Trainmo	1000	ألغي في منتصف 1990 بسبب ضغوط أمريكية
تايوان Trienchi	300	عدل إلى الصاروخ Sem
كوريا الجنوبية Nike Hercules II	300	المعروف أيضا باسم hyummu وتستطيع كوريا الجنوبية في المستقبل تعديل مدى هذا الصاروخ بـــ 500 كلم إضافية

المصدر: davideM.Lampton, Abig power Agenda-foreastasia, the Niscon center, 2006, P 20.

فالتكافؤ في القدرات بين دول المنطقة هو الهدف الأساسي الذي تسعى الولايات المتحدة تحقيقه من خلال تدعيم تواجدها العسكري بالتواجد النووي لأن ذلك ما يستحقق التكافؤ بين الصين وشركاء الولايات المتحدة الإستراتيجيين في منطقة شمال شرق آسيا.

كما أن الضربة النووية الفاصلة قد تستخدمها الولايات المتحدة بغرض:

- تأكيد القوة الأمريكية وتواجدها في منطقة شمال شرق آسيا.
- تأكيد الزعامة الأمريكية في المنطقة.

2- **الأسلوب الدفاعي الهجومي:**

هو أسلوب يعتمد على التواجد غير مباشر داخل المنطقة الإقليمية، وذلك بخلق دول موازية وحامية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأسلوب البديل الذي اعتمدته في منطقة شمال شرق آسيا، حيث عرفت بداية التسعينات خفض واضح للتواجد العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة وزيادة الاعتماد على تسليح كل من كوريا الجنوبية وتايوان لإبقاء التوازن والتكافؤ العسكري مع الصين وكوريا الشمالية.

من خلال استعراض الأساسين السابقين للتخطيط الإستراتيجي في منطقة شمال شرق آسيا، يبدو واضحا أن الصين هي مصدر الخوف والتهديد الأساسي الذي يركز عليه صانعوا السياسة الخارجية الأمريكية، ويتضح ذلك من خلال التقرير الخاص الذي أصدره البنتاغون في شهر أوت من عام 2009 عن القدرات العسكرية للصين ضمن سلسة من التقارير السنوية المرفوعة للكونغرس للمناقشة (يتألف التقرير من 07 فصول ويقع في 50 صفحة)[284].

يركز التقرير على قدرات الصين العسكرية في ظل تعرضها كقوة سياسية واقتصادية ذات طموح إقليمي وعالمي، حيث يشكك بنوايا القيادة الصينية مستقبلا في ظل جهودها المتواصلة إلى تطوير ترسانتها

[284]Annuel report to congres, « milatary power of the people's republic of china 2007 », office of the securrety of defence, P 07.

العسكرية وقوتها الهجومية، ويعكس قلق وزارة الدفاع الأمريكية من القوة المتنامية للصين ولاسيما في مجال الصواريخ البالستية البعيدة المدى[285].

يرى التقرير السنوي المدفوع إلى الكونغرس أن الصين تعمل على تحديث قدراتها العسكرية في كافة المجالات وفي جميع الميادين، وينقل التقرير في هذا الإطار القول: "إن الصينيين يتبعون إستراتيجية عسكرية توسع حقل المعركة الحديثة بأبعادها البرية والجوية والبحرية".

كما يعرب التقرير عن قلقه من تطوير الصين صواريخ بالستية جديدة عابرة للقارات من طراز "دي-أف-31 إيه" القادرة على إصابة أهداف في الولايات المتحدة، وركز التقرير على القدرات العسكرية الصينية الحديثة والمتمثلة في الصاروخ الصيني الذي أسقط قمرا صناعيا كان يدور في مدار حول الأرض ومدى دقة إصابة هذا الصاروخ[286].

ويؤكد التقرير أن بكين مشغولة بالتطورات العسكرية في مضيق تايوان، لكن القوات الصينية تعمل أيضا على تحسين وتطوير قدراتها للانتصار في النزاعات المحتملة على الموارد والأقاليم البحرية.

ويضيف التقرير أنه أصبح واضحا أن الجيش الصيني قد حول نفسه من جيش دفاعي ضد الاعتداءات إلى جيش قادر على الانتصار بحملات عسكرية ناطفة ومكثفة ضد أعداء على قدر عال من التفوق التقني.

خلص التقرير في نهايته أن الإنفاق العسكري الصيني وبهذا الحجم لن تكن أهدافه قصيرة المدى – أي ذات بعد إقليمي فقط- بل إن هذا الإنفاق يمثل تهديدا أوسع يحتمل أن يصل إلى الولايات المتحدة على المدى البعيد[287].

---

[285] Ibid, P 10.

[286] Ibidem, P 21.

[287] لمترد الصين تحقيقا رسميا على هذا التقرير لكنها رتبت بطرق غير مباشرة وغالبا عبر صحفها الرسمية، وصفت فيها التقرير بأنه مبالغ فيه ومضللا.

الخلاصة الأساسية التي يمكن التوصل إليها من استعراض ما سبق أن التفكيرالإستراتيجي الأمريكي نحو دول المنطقة عامة والصين خاصة يتميز بالتأهب والتفوق ويرجع ذلك صامويل هانتجنون إلى كون كل دول هذه المنطقة تعتبر في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث الزعامة، فاليابان يحتل المرتبة الثانية اقتصاديا، والصين تحتل المرتبة الثانية عسكريا (في منطقة شمال شرق آسيا)، لذلك فالتعامل بين الولايات المتحدة وملاحقتها يجب أن يكون دائما يتميز بالحذر والتأهب ومن الطرفين[288]:

- من طرف الولايات المتحدة للمحافظة على الريادة والزعامة.
- من طرف ملاحقيها –الصين واليابان- للحصول على الريادة.

بالإضافة إلى ذلك يبرز عنصر القومية الآسيوية كهاجس يخيف الأمريكيون، فرغم أن عصر القومية في أوربا قد انتهى إلا أنه مازال مستمرا في آسيا، واستمرار القومية الآسيوية هو الذي سيبقي على التوازن الآسيوي باستمرار التواجد الأمريكي أو انعدامه، ورغم أن استمرار التوازن يخدم دائما المصالح الأمريكية إلا أن أشد ما يقلق الأمريكيين هو اختلال التوازن من خلال[289]:

- استمرار تزايد قوة الصين.
- وجود كوريا الموحدة.
- التطور العسكري لليابان.

وأكثر من ذلك التخوف الأكبر هو التحالف –وإن كان بعيدا عن التحقيق نوعا ما- ما بين الدول الثلاث المذكورة آنفا (الصين، اليابان وكوريا الموحدة).

---

[288] يشبه هانتجنون ذلك بالألعاب في الأولمبياد، فإن الفرق بين المركز الأول والثاني هو شاسع فالأول صاحب الميدالية الأولمبية أما الثاني فلا يمكن أن يكون بطلا أولمبيا، نفس الشيء على الساحة العالمية فالفرق في الترتيب العالمي بين المركز الأول والثاني دائما شاسعا.

[289] محمد، الزايد، "إستراتيجية قومية للقرن الواحد والعشرين"، في قراءات إستراتيجية، القاهرة,مركز القاهرة للدراسات الإستراتيجية، العدد 10، (مارس 2001)، ص 04.

المطلب الثاني: المفاهيم الإستراتيجية الأمريكية بشأن منطقة شمال شرق آسيا

يعتقد الإستراتيجيون الأمريكيون وبصورة مطلقة أن "لا مركزية" النظام الدولي الجديد" وانعكاسات ذلك على النظام الإقليمي في شمال شرق آسيا، سيجعل حفظ الاستقرار في هذه المنطقة أمر جد صعب ومع ذلك حاول هؤلاء الإستراتيجيون وضع دعامتين أساسيتين لاستمرار الاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا هما:

أولا: تحقيق توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا

في الخمسينيات والستينات من القرن الماضي كانت منطقة شمال شرق آسيا ونتيجة للثنائية القطبية مستقطبة بين القطبين الرئيسيين، مع تأكيد اليابان المستمر والدائم على تبعيتها للسياسة الأمنية الأمريكيةوانحياز غير حقيقي للصين اتجاه الاتحاد السوفياتي، الاستقرار والتوازن في هذه المنطقة خضع لتقدير ولسياسة الدول الكبرى (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية)، وهذا أنتج بالضرورة أن دول منطقة .شمال شرق آسيا أصبحت غير قادرة على ممارسة سياسة خارجية مستقلة نظرا للمواجهة المستمرة بين القطبين، حيث أصبح الأمن الإقليمي للمنطقة متصل بالنظام الدولي وخاضع لتأثير القوى الكبرى[290].

في السبعينات والثمانينات، حدث اختلال في توازن الثنائية القطبية في منطقة شمال شرق آسيا حيث تم الانتقال إلى شكل جديد من التوازن، يعتمد على ثلاثة أقطاب حيث أصبح التوازن بين الاتحاد السوفياتي –الولايات المتحدة الأمريكيةو الصين، حيث شهدت هذه الفترة استقلالية وصعود في قوة الصين على الصعيد السياسي وبالتالي أرادت الصين أن تلعب دور الموازن الأمني في منطقة شمال شرق آسيا كما تم بروز اليابان كقوة اقتصادية مع تعزيز التحالف الأمني الأمريكي-الياباني.

[290]Wang Zhengyi, « contending regional identity in east asia, in (irchina.org/en/xueren/china/pdf/wzy.1.pdf).

سادت الإستراتيجية الثلاثية الأمنية بين الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي والصين طيلة الفترة المتبقية من الحرب الباردة، وقد كانت العلاقات المتذبذبة بين الأطراف الثلاث لهذه الإستراتيجية هي التي تؤثر على الأمن والاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا.

في التسعينات تمت الدعوة إلى إقامة توازن جديد بين الولايات المتحدة، اليابان والصين بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ونجاح الإصلاحات الاقتصادية في الصين، مما أدى إلى تراجع الدور الأمريكي في مقابل بروز الصين كقوة إقليمية في المنطقة على الصعيدين السياسي والاقتصادي[291].

من خلال تتبع نوعية وطريقة فرض التوازن في منطقة شمال شرق آسيا حسب مراحل تاريخية متفاوتة يمكن استخلاص النتائج التالية[292]:

1- لعب الوجود الأمريكي حسب ما يظهر دورا رئيسيا في تحقيق التوازن حتى أن السبب الرئيسي للصراع بين الولايات المتحدة والصين هو اختلافهما الأساسي حول ما ينبغي أن يكون عليه توازن القوى في شمال شرق آسيا[293].

ويتجلى الدور الأمريكي في:

- نجاح الأمريكيين في تحويل اليابان العدو السابق إلى حليف وتابع في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي والصين.
- الحرب الكورية في مطلع الخمسينات يمكن اعتبارها حرب ضد الصين حيث تمكنت الولايات المتحدة خلالها من تهذيب القوى العدوانية للصين اتجاه الأمريكيين.

---

[291] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 166.

[292] Bjonmoller, "defence restructuring in asia", in (http://www.diis.dk/graphics/personweb/Bmo/eo-intro.doc).

[293] ترى الولايات المتحدة أن التوازن في المنطقة يتحقق باستمرار تواجدها وزعامتها الأمنية للمنطقة بينما تطمح الصين لدور أمني بارز على حساب الولايات المتحدة الأمريكية.

- التواجد العسكري الأمريكي في شمال شرق آسيا، وتضارب الآراء حوله من مؤيد اليابان والصين (على غير المتوقع) ورافض ككوريا الشمالية ورفضها المستمر للتواجد الأمريكي في كوريا الجنوبية.

2- الحديث عن توازن القوى في شمال شرق آسيا هو أساسا حديث عن التوازن بين القوى الإقليمية الكبرى (اليابان والصين)، ويشكل تاريخ العلاقات اليابانية الصينية أحد أبرز ملامح الصراع في هذه المنطقة، فإلى جانب تباين البنية السياسية للبلدين هناك[294]:

1) خلاف حول إبقاء القدرات العسكرية اليابانية على مستواها الذي دأبت عليه منذ الحرب العالمية الثانية، فمن حيث النفقات العسكرية تحتل اليابان المرتبة الثالثة أو الرابعة عالميا. فرغم أن النفقات العسكرية اليابانية لازالت ضمن قاعدة 1%، فإن هذه النسبة هي ضئيلة جدا من ناتج محلي إجمالي ضخم وسريع النمو بإمكانها أن تشتري لدولة قوات دفاع ذاتي هائلة جدا، هذه الزيادة في النفقات العسكرية اليابانية سيؤدي لا محالة إلى الإخلال بتوازن القوى.

2) تأثر العلاقات اليابانية-الصينية بنمط العلاقات الأمريكية مع الجانبين، فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والصين، عام 1973 أي مع بداية تحسن العلاقات الصينية الأمريكية.

بالإضافة إلى ذلك فإن تحقيق التوازن والاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا واجهه تحدي هام هو الخلافات المستمرة بين الدول الكبرى مثل الخلاف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول جزيرة تايوان، قضايا التجارة بيع الأسلحة النووية، قضايا حقوق الإنسان، والخلاف الصيني-الياباني حول القوة الاقتصادية التي تسيطر في شرق آسيا في العقود القادمة.

التحليل السابق بضرورة وجود توازن قوى قائم على التواجد الدائم والزعامة الأمنية الأمريكية يقابله تحليل موازي قدمه العديد من الإستراتيجيين الأمريكيين المحدثين الذين أكدوا على أن المناخ التعاوني بين الولايات المتحدة وشركائها الآسيويين من دول منطقة شمال شرق آسيا، يجب أن تنتهي

(294) Ibid.

ترتيباته قبل سنة 2025، فالولايات المتحدة الأمريكية كما يؤكد إيريك هاندرسونErik Henderson تحتاج إلى خلق تفكير إستراتيجي جديد مختلف عن الذي ساد في الحرب العالمية الثانية وفي فترة الحرب الباردة[295]، إذ تحتاج إلى خلق مفاهيم جديدة مبنية على الشراكة والتعاون، وتحتاج الولايات المتحدة إلى كل هذه المدة الزمنية -حتى سنة 2025- حسب هندرسون لكون الشعوب الآسيوية عامة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة لتتغير ذاكرتها وتغير بالتالي طبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة أي تنتقل في تعاملها معها من كونها عدو ومنافس إلى كونها شريك وحليف عسكري[296].

ويتحقق هذا التحول في التعامل الأمريكي من عدو إلى حليف أمني وفق العديد من الممارسات تتمثل في[297]:

1. تكثيف الاتصالات والحوارات الأمنية بين القادة السياسيين الآسيويين والأمريكيين.
2. الدبلوماسية العلنية، بحيث أن الاتصالات الأمريكية بدول المنطقة يجب أن تكون معلقة وواضحة وصريحة لكل الأطراف الأخرى وذلك للوصول إلى معاهدات أمنية جماعية مشتركة.
3. الدبلوماسية الثقافية: فكما هو معروف العلاقات الثقافية وتشابكها عادة ما يلغي أو ينهي تدريجيا كل ذاكرة تحوي مآسي وحروب تاريخية.
4. تقوية العلاقات الاقتصادية، لأن تسهيل حركة التجارة وتقوية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة من جهة وبين دول منطقة شمال شرق آسيا من جهة أخرى سيؤدي إلى تعزيز تسهيل أي اتفاقات شراكة أمنية في المستقبل.

كما يعتقد أنه منذ نهاية التسعينات حل نظام جديد هو توافق القوى محل توازن القوى حيث يتميز نظام توافق القوى بثلاث سمات أساسية هي:

1- وجود حل للأزمات الإقليمية بصورة مشتركة.

---

[295]Erik, Henderson. « U.S alliance in northeast asia » ; in issues and insights, Vol 6, N° 6,(March 2006), P 5.
[296]Ibid, P 6.
[297]Sun, Naurking. « Maintaining asia-pacific alliances », in issues and insights, Vol N° 6, (March 2006), P 14.

2- المحافظة على الاستقرار الإقليمي.

3- نزاع القوى الكبرى يمكن أن يعدل إلى نظام توافق.

ثانيا: المحافظة على التواجد العسكري الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا

المفهوم الإستراتيجي الثاني في السياسة الأمنية الأمريكية هو "الوجود العسكري بالخارج"، وهو أوسع من مفهوم "القوات المنتشرة بالخارج" الذي ساد أثناء الحرب الباردة، حين كان دور القوات يقتصر على الردع والدفاع ضد عدو محدد[298]، أما القوات الممثلة للوجود العسكري الأمريكي بالخارج (وهي معظم القوات الأمريكية في المحيط الهادي)، فمهامها العسكرية تملك هدفا سياسيا بالدرجة الأولى، وهو توفير نظام إقليمي مستقر، وتتضمن هذه المهام التخطيط والتدريب لمواجهة الطوارئ، ويتخذ هذا الأمر عادة صورة مناورات مشتركة مع القوات العسكرية لدول المنطقة. وقد تستمر "قوات الوجود العسكري بالخارج" في أداء مهمة الردع التي كانت تقم بها "القوات المنتشرة في الخارج" –كما هو الحال في كوريا-، ولكي يحتفظ "الوجود العسكري الأمريكي بالخارج" بمشروعيته ومصداقيته، لابد أن تتمتع هذه القوات بالقدرة والكفاءة على تنفيذ مختلف مهام القتال الفعلي، حسبما تقتضيه ظروف المنطقة[299].

وإذا كان "الوجود العسكري الخارجي الأمريكي" في شمال شرق آسيا يضمن الاستقرار النسبي في المنطقة، فإنه سيفي بالأهداف العريضة للولايات المتحدة، وقد أكد الإستراتيجيون الرسميون في الحكومة الأمريكية أن الوجود العسكري يسمح للولايات المتحدة بالتأثير على موازين القوى، ويمنع اللجوء إلى العنف في بعض النزاعات. وهناك ما هو أهم من ذلك، إذ يتيح الوجود العسكري للولايات المتحدة أن تقوم بدور "الوسيط النزيه" بين الأطراف المتنازعة[300]، وينبغي لهذا "الوسيط النزيه" أن يكون موجودا باستمرار للدفاع عن مصالحه الخاصة.

---

[298] توماس، ويليورن، مرجع سابق، ص 44.

[299] المرجع السابق، ص 45.

[300] Jemes, Babeer. « america in asia », in foreign affairs, Vol 70, N° 5, (winter 1991/92), P 60.

لتنشيط دور "الوسيط النزيه" الذي أرادته الولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا، واصلت المحافظة على وجودها العسكري في منطقة شمال شرق آسيا إذ يعتبر عدد القوات المتمركزة في هذه المنطقة هو الأكثر بالنسبة للقوات المنتشرة في مناطق أخرى من العالم، وهذا ما يؤكده الجدول الإحصائي الموالي:

الدولة	مجموع عدد القوات	الجيش	البحرية	القوات الجوية
كوريا	41848	1856	7676	19217
اليابان	37743	28527	342	155
استراليا	171	15	69	21
تايلندا	125	41	9	49

(عدد القوات بمئات الآلاف).

المصدر: The oriental economist,(Juillet 2003), Vol 77 , N° 7

-التواجد العسكري الأمريكي في اليابان:

احتفظ البنتاغون طبقا لاتفاق "التعاون المتبادل وضمان الأمة" بين الولايات المتحدة واليابان سنة 1960 بحقه في استخدام القواعد العسكرية التي بنيت على أراضي اليابان في فترة الاحتلال، بالإضافة إلى الحرية المطلقة في تحديد عدد القوات المسلحة التي للولايات المتحدة الحق في الاحتفاظ بها داخل هذه القواعد.

وتتجاوز عدد القوات الأمريكية الموجودة داخل الجزر اليابانية 125 قاعدة، تتمتع هذه القواعد بحق الحضانة أي أنها عمليا محتلة من قبل القوات النووية الأمريكية المسلحة، وتسود العديد من المؤشرات على احتمال وجود سلاح نووي داخل هذه القواعد العسكرية، وذلك على خلفية مؤشرين هما[301]:

1) تمسك الحكومة اليابانية بالمبادئ الثلاثة الرافضة للسلاح النووي، والتي أعلن عنها البرلمان الياباني سنة 1973 وهي: "لا تملك لا تنتج ولا تستورد السلاح النووي".

[301] Saida, Bedar.OP.cit, P 30.

2) تصريح مساعد الرئيس الأمريكي للأمن القومي الذي ألقاه سنة 1995 قائلا: "ستبقى واشنطن متمسكة بالسياسة التي رفضت بمقتضاها إبلاغ حلفائها فيما إذا كان يوجد سلاح نووي على ظهر السفن الأمريكية داخل الموانئ اليابانية".

وتعتبر القاعدة البحرية الكبرى في يوكوساكو–هي الميناء الوحيد خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية- المخصص للتمركز الدائم لحاملات الطائرات التي تحمل أسلحة نووية على متنها، كما تعتبر القواعد العسكرية في كادينوجوكوت مراكز هامة لقيادة القوات الأمريكية الإستراتيجية، حيث تحوي 50 طائرة أمريكية قاذفة –مقاتلة من طراز ف 16- هذه الطائرات قادرة على توجيه قنابلها النووية إلى الأهداف لمسافة تزيد عن 1000 كلم.

كما تعتبر قاعدتا ميساناوساسيبو بمثابة مراكز محتملة لنشر الصواريخ المجنحة ذات التمركز الأرضي، وتتكون القوات المسلحة الأمريكية في اليابان من وحدات وأركان القوات الجوية، القوات البحرية، والقوات البرية التي تخضع لقيادة القوات المسلحة الأمريكية في منطقة المحيط الهادي[302].

تستخدم القوات الأمريكية في اليابان بشكل كلي أو جزئي 10 قواعد ومطارات، وينتمي إلى القواعد الجوية الأساسية التي تستخدمها القوات الجوية الأمريكية قاعدة: ميسافا، يوكوتا، تاتيكافا، إيتادزوكي، أتسوهيوتيتوكا. ويرابط طيران المنشآت البحرية ووحدات الطيران البحري في القواعد الجوية في تسوهي، إيواكوني، وفتوتيما[303].

تقيم القوات البرية الأمريكية بصورة أساسية في منطقة طوكيو، وتقع قيادة الأركان للقوات المسلحة الأمريكية في اليابان في منطقة القاعدة الجوية يوكوتا (قرب طوكيو).

---

[302] عبد المنعم طلعت، "توازن القوى في النظام العالمي، منظور آسيوي"، في سلسلة أوراق آسيوية، القاهرة،(أكتوبر 1997)، ص 12.

[303] المرجع السابق، ص 13.

توضع أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في جزيرة كادينا المجهزة لنشر وتأمين تحليقات الطائرات الإستراتيجية الأمريكية القاذفة للقنابل وقاعدة الطيران التابعة للسلاح البحري الأمريكي في ماها وقاعدة طيران المشاة البحرية في فوتيما.

وتعتبر جزيرة أوكيناوا، في حقيقة الأمر، أكبر نقطة استناد لوحدات التدخل الأمريكية المؤلفة من قوات الانتشار السريع التي يمكن أن تنقل من هناك إلى المناطق الأخرى في آسيا لتحقيق التدخل المسلح السريع للولايات المتحدة الأمريكية.

-التواجد العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية:

بعد اعتبار كوريا الجنوبية كدولة منفصلة عن كوريا الشمالية بعد الحرب الكورية سنة 1953 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية خلافا لاتفاقيات ما بعد الحرب على أراضي كوريا من قاعدة بحرية جوية ومنشأة عسكرية بما في ذلك: سيول يوسان، أوساتا، كوتسانوكنانجو.

إن الجيش الأمريكي في كوريا الجنوبية مجهز بأحدث الأسلحة بما في ذلك الأسلحة النووية، حيث جاء في رسالة المراقب الدائم لجمهورية كوريا الشمالية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1984، أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك في جنوب شبه الجزيرة الكورية أكثر من ألف وحدة من السلاح النووي وتحفظ باستمرار الغواصات الذرية في المياه الكورية وحاملات الطائرات النووية، يوجد في كوريا الجنوبية حوالي 110 طائرة حربية وأكثر من 10 قواعد لإطلاق القنابل النووية، وقد عززت الولايات المتحدة هذا التواجد في عهدة إدارة ريغان بنشر صواريخ متوسطة المدى وصواريخ بالستية[304].

إن التواجد العسكري الأمريكي في اليابان أو كوريا هدفه الأساسي تعزيز مفهوم أساسي من مفاهيم الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهو: "الدفاع الوقائي"، هذا المفهوم يتم إعماله من أجل خلق الظروف والأوضاع الإقليمية الملائمة التي من شأنها تجنب الصراع المسلح

[304] المرجع السابق، ص 17.

ولتطبيق هذا المفهوم هناك ثلاث أسس هي[305]:

أ- الاضطلاع بأنشطة تسهم في دعم الروابط خلال فترة السلم ومن خلال هذا البعد تسعى الولايات المتحدة إلى تشجيع الأوضاع الإقليمية المستقرة.

ب-الاستجابة للأزمة فعندما يبرز موقف معين يهدد بالتصعيد إلى صراع فإن القيادة الأمريكية تكون مستعدة للاستجابة للأزمة من خلال محاولة منع التصعيد إلى صراع مسلح عبر إجراءات عسكرية ملائمة ومدروسة.

ج- الاستعداد للحرب من خلال التواجد العسكري وكسبها من أجل استعادة الأمن والسلام الدوليين إذا ما فشلت عملية الردع من خلال محاولة الاستجابة للأزمة، وفي هذا الصدد تؤكد القيادة العسكرية للباسفيك استعدادها للحرب والانتصار في حرب رئيسية بصورة متعددة الأطراف إذا أمكن ولكن بصورة منفردة أيضا إذا ما استدعى الأمر، خاصة أن كثافة التواجد الأمريكي بالمنطقة يمكنها من ذلك.

وترى الولايات المتحدة أهمية كبيرة لتواجدها العسكري في منطقة شمال شرق آسيا من حيث أنه يضعها بقرب الاضطرابات المحتملة ويمثل مؤشرات محسوسة لالتزام الولايات المتحدة بالأمن الإقليمي.

وللتدليل على الأهمية الواسعة التي تحيطها الولايات المتحدة لتواجدها العسكري في المنطقة من حيث التصريح الذي أدلى به ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي حيث أكد على أن المبادئ الأساسية للسياسة الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا تتركز حول المبادئ التالية وهي[306]:

1. نظام قوى من الترتيبات الأمنية الثنائية.
2. الإبقاء على القوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة.
3. بناء قواعد عبر البحار كافية لدعم هذه القوات.

---

[305] هدى متيكس، قضايا الأمن في آسيا، مرجع سابق، ص 97.

[306] المرجع السابق، ص 74.

4. التعاون المكمل في مجال الدفاع.

ثالثا-التواجد العسكري الأمريكي: إشكالية التخفيض، الثبات، الزيادة في التواجد

لقد قدر التقرير الأمني الأمريكي لضمان وحفظ الاستقرار الأمني في منطقة شمال شرق آسيا، مع ضرورة مواصلة الولايات المتحدة تحقيق أهدافها الأمنية في المنطقة، بالمحافظة على تواجد 100.000 جندي، مع كل ما يحتاجه هذا العدد من معدات وخدمات عسكرية، مع التأكيد على أن هذا التحديد ليس نهائيا أي أن زيادة أو إنقاص هذا العدد سيخضع للحاجة الأمنية في المنطقة[307].

وزعت هذه القوات على المناطق الحساسة في منطقة شمال شرق آسيا، المناطق الحساسة الحليفة كذلك، حيث يتواجد بعضها في كوريا الجنوبية وبالتحديد الفريق الثامن للمشاة والفريق السابع للقوات الجوية، كما تتواجد فرق البحرية والقوات الجوية في اليابان بالإضافة إلى التواجد الدائم للأسطول السابع الأمريكي في القواعد العسكرية اليابانية.

هذا العدد المحدد من طرف الولايات المتحدة انخفض كثيرا مقارنة مع التواجد الأمريكي وقت الحرب الباردة ويعود هذا الخفض إلى[308]:

1- تناقص الإشكاليات الأمنية التي كانت تطرح زمن الحرب الباردة.

2- عجز الولايات المتحدة اقتصاديا على تحمل نفس عدد التواجد السابق.

3- احتجاج هيئات المجتمع المدني في كل من كوريا الجنوبية واليابان على الأعداد الضخمة المتواجدة في البلدين من الجيش والقوات الأمريكية.

هذا الخفض في التواجد العسكري الأمريكي، لا يعني تراجع أهمية منطقة شمال شرق آسيا في ترتيب الأهداف الإستراتيجية الأكثر أولوية، بل اعتمدت الولايات المتحدة إلى تفعيل دورها الأمني في المنطقة من خلال اتخاذ إجراءين[309]:

---

[307]« The United states Security strategy for the East asia region » ; East asian strategy report, the secretary of defense, 1998.

[308]Ibid.

1) المحافظة على أقصى عدد ممكن من قواتها داخل القواعد العسكرية في كل من تايوان، كوريا الجنوبية واليابان، وذلك لتتمكن من التدخل الواسع، السريع، في أي أزمة طارئة قد تهدد مصالحها أو مصالح حلفائها أو تعرض المنطقة لتهديد استقرارها الإقليمي، في نطاق ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية: "إستراتيجية الوسادة الزئبقية" « Lily-pad strategy ».

2) في حالة تعرض المنطقة لخطر يستدعي تدخلا عسكريا أكبر حجما من العدد المنتشر بصفة دائمة من القوات العسكرية الأمريكية فإن الولايات المتحدة تعمد إلى إرسال مباشر لإمداد عسكري من القواعد العسكرية في الولايات المتحدة، هذه العملية أسمتها إدارة بوش الابن بـــ "الاجتياح العسكري من القواعد العسكرية الأمريكية"، أو كما أسمته إدارة بيل كلنتون "ثورة في مجال الشؤون العسكرية"، مع العلم أن مدة وصول أي إمداد جوي أمريكي من أقرب قاعدة عسكرية في هاواي لمنطقة شمال شرق آسيا سيدوم 09 ساعات أما الإمداد البحري من نفس القاعدة إلى المنطقة فسيدوم 10 أيام كاملة[310].

---

[309] Han Sung-Joo, « America's role in asia », (USA: the asia foundation, 2008), P 11.

[310] Ibid, P 159.

المبحث الثاني: أولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا

حظيت منطقة شمال شرق آسيا بنفس الأهمية والأولوية في الممارسة العملية للإستراتيجية الأمريكية، ويتضح ذلك من خلال العديد من الملامح منها:

1. حجم المصالح التي تربط الولايات المتحدة بدول المنطقة.
2. حجم التواجد العسكري الأمريكي في بعض دول المنطقة.
3. وجود العديد من أسباب التوتر وعدم الاستقرار التي تهدد المصالح والأولويات الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.

وبما أن منطقة شمال شرق آسيا تعتبر أكثر مناطق العالم حركة ونشاطا وهو أمر يستدعي بالضرورة أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية –في هذه المنطقة- مصالحها الحيوية، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية، وبالتالي للمحافظة على استقرار هذه المنطقة استدعى الأمر المحافظة على وجود عسكري أمريكي كافي للمساهمة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي بالإضافة إلى طرح حلول لمجموع التحديات الأمنية التي تعترض الولايات المتحدة لمعالجة هذه الأفكار الأساسية يمكن التعرض للمطلبين التاليين:

المطلب الأول: المصالح الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الأول: المصالح الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا

المصلحة مفهوم غير محدد رغم اتساع استخدامه على مستويات مختلفة من طرف السياسيين الذين كثيرا ما يستخدمون المصالح لتبرير قراراتهم، ويتضمن مفهوم المصلحة –عادة ما يرتبط بلفظ الوطنية أو القومية- لدولة ما أبعادا واضحة مثل: الأمن القومي، حماية استقلال الدولة، تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

إن الافتراض الأساسي الذي تستند عليه فكرة المصالح القومية هو أن توجهات الدولة تتسم بالرشد ففي معظم الأحوال يمكن إيجاد تفسير عقلاني لما تتخذه الدول من قرارات ولما تتبعه من سياسات، على الأقل إذا ما تم الاستناد على تحليل توجهات التيار الرئيسي داخل كل دولة، ويمكن تأكيد هذا الافتراض من خلال ما يلي[311]:

1- أن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، كمحدد رئيسي لسلوكها، وهي مسلمة بدائية لا تناقش أصلا، حيث أن كل دولة تتصرف وفقا لما تدركهمن مصالحها وبالتالي لا يوجد مجال لافتراض أن طرف ما يتحرك وفقا لمدركات خاطئة بشأن مصالحه، كما أن لكل دولة الحق في تحديد مصالحها بالصورة التي تراها وعلى أسس تحليلها لهذه المصالح.

2- إن الحديث عن حق كل دولة في تحديد مصالحها، له ضوابط، فحدود مصالح الدول تتوقف عند التلاقي ذو التقاطع، وبالتالي فكل دولة تضع ضوابط لمصالحها بحيث لا تتعارض مع مصالح الدول الأخرى.

3- إن الثابت الوحيد في العلاقات الدولية هو المصلحة القومية وبالتالي فالتعبير القائل: "أنه ليس هناك عدوا دائم ولا صديق دائم إنما هناك مصالح دائمة "هو تعبير شديد الأهمية، فالمصلحة تتغير بما يتوافق معها من توجهات أو تحولات في سياسة الدولة أو في مناخها الدولي[312].

---

[311]محمد عبد السلام، المصالح القومية: "المفتاح الأساسي لتحليل العلاقات الدولية"، في سلسلة مفاهيم، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية، يونيو 2006)، العدد 18، السنة 2، ص 12، 16.

[312]المرجع السابق.

1 - **تعريف المصالح القومية:**

لا يوجد خلاف كبير في تعريف "المصلحة"، بل هو المصطلح الأكثر اتفاقا على تحديده، إذ تحدد المصلحة عادة بـــ "القيمة المرغوب فيها"، والقيمة هي شيء مادي يثير الاهتمام لهذا ما يجعلها تتميز بـــ:

1) أن معظم الدول يريدون تحقيق مصالحهم ذات القيمة.

2) أن كل الدول يواجهون مشكلة تتعلق بتناقض مصالحهم مع بعضها.

إن هذه المشكلات هو ما يواجهه الدول على مستوى تعاملاتها الدولية، فمصالح الدول ترتبط "بالقيم الجيدة" التي تصب في اتجاه ما هو أفضل بالنسبة لتلك الدولة، سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي وقد اختصر هانس مورجانتو (أحد أهم منظري المدرسة الواقعية ومؤسسيها)، القيم الجيدة بالنسبة للدول في القوة، فالمصلحة الأساسية للدولة هو أن تكون قوية، وأن تحتفظ دائما بقوتها، وأن تزيد من هذه القوة وأكثر من ذلك عليها إظهار هذه القوة[313].

وتحدد المصالح القومية الأساسية لكل دولة في[314]:

1. قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها ضد التهديدات العسكرية الخارجية سواء كانت تلك القدرة ترتبط بإستراتيجية دفاعية تهدف إلى صد العدوان، وإحباطه في حالة وقوعه، أو إستراتيجية ردعية تهدف إلى منع وقوع العدوان أصلا.
2. قدرة الدولة على تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة، خاصة عندما تتحول التنمية لترتبط بالأمن القومي للدولة.
3. قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والحفاظ عليه خاصة أن عدم الاستقرار الداخلي قد أصبح مصدر التهديد السائد لأمن الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
4. قدرة الدولة على الحفاظ على مكانة خاصة بها في النطاق الإقليمي والدولي.

---

[313] إسماعيل صبري، مقلد، الإستراتيجية السياسية والدولية: مفاهيم وحقائق أساسية، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص 125.

[314] المرجع السابق.

والإشكال الذي يبقى مطروحا هو كيف تتحدد المصالح القومية؟

تتحدد المصالح القومية لأي دولة بالمدى الزمني الذي يراد تنفيذها فيها وبالمجال الأكثر أهمية لتلك المصالح –الأمن مثلا- والكيفية ترتبط بالإستراتيجيات وسياسات تهدف إلى تحقيق المصالح الوطنية وترتبط هذه المصالح بترجمتها إلى غايات وتوجيهات أكثر تحديدا، وهناك ثلاث أسس تتحكم في هذه الترجمة هي[315]:

1) هل توجد مصلحة محددة (أمنية أو اقتصادية) لدولة ما؟ وفي منطقة ما بحيث يتطلب الاهتمام بشؤون تلك المنطقة والتدخل فيها؟
2) ما هو مستوى أهمية تلك المصالح؟ فهناك مصالح عادية، وهناك مصالح خاصة، الأولى تربط الدولة بالدول البعيدة عنها ولا تربطها بها علاقات خاصة، أما المصالح الخاصة فهي المصالح الحقيقية المرتبطة بأمن الدولة.
3) ما هي تلك المصالح بدقة؟ أي تحديدها وبدقة على المستويات الأمنية الاقتصادية والسياسية.

2- **المصلحة الوطنية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي:**

صرحت كوندوليزا رايس أثناء الحملة الانتخابية سنة 2000 أنه: "يجب الانطلاق من أرضية صلبة للمصلحة الوطنية وليس من مصلحة مجتمع دولي موهوم"[316]، التصريح السابق يفترض وجود نزاع بين تحديد المصلحة الوطنية الأمريكية على أساس أمريكي، أو الاستمرار في الالتزام بمصالح مجتمع دولي أي تضمين المصلحة الوطنية الأمريكية مفهوما واسعا للعدالة، وبالتالي دمج المصالح العالمية في مفهوم عريض بعيد النظر في مفهوم المصلحة الوطنية الأمريكية.

[315] محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 27.
[316] جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 247.

فالإرهاب خطر يهدد كل المجتمعات، وانتشار السلاح النووي سيؤذي البشرية جمعاء، والاحترار العالمي سيرفع مستوى الخطر البيئي على كل المعمورة، وبالتالي وحسب جوزيف ناي من الخطأ افتراض وجود مصلحة وطنية أمريكية بعيدة عن المصالح العالمية.

ويميز ناي بين سياسة خارجية مبنية على القيم وسياسة خارجية مبنية على أساس المصالح، أي أن المصالح الحيوية الأمريكية تمتد إلى كل من شأنه أن يمس سلامة الأمن القومي الأمريكي، وهذا الامتداد يبرر استخدام القوة في أي جزء من الأرض مثل منع شن هجوم على الولايات المتحدة، ومنع بروز قوة مهيمنة معادية في كل من آسيا وأوربا، ومنع تواجد قوى معادية على الحدود الأمريكية[317].

ورغم التوسيع الكبير الذي أعطاه جوزيف ناي لامتدادات المصلحة الأمريكية، هناك من يعارض هذا التوسيع، وذلك بمحاولة تحديد المصالح الأمريكية وإعطائها أولويات[318]، فمشكلات العالم وحاجاته تزايدت، وبالضرورة التحديات المحتملة للمصالح الأمريكية، ويربط ذلك بالقيود الداخلية السياسية والاقتصادية على القوة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى "لباقة إستراتيجية"[319] أو إستراتيجية قومية كبرى تميز بين المصالح الحيوية والثانوية للبلاد، وتضمن كل المصالح الحيوية وأكبر قدر من المصالح الثانوية بأقل قدر من المخاطر والتكاليف.

هذا المدخل هو أفضل ما يتيح تحقيق اتفاق إستراتيجي أساسي للولايات المتحدة أي الوصول إلى بيان واضح بالمصالح القومية، وصياغة إستراتيجية كبرى تبرز الأهمية الحقيقية لأشكال الارتباط الدولي الأمريكي وفي ضوء مذهب مقبول ينطلق بالأمن والسيادة الأمريكية –حسب الجفرسونيين-.

---

[317] المرجع السابق، ص 249.

[318] أصحاب هذا الرأي هم أنصار المدرسة الجيفرسونية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية الذين يرون إعادة الاعتبار لمبدأ مونروا الذي يحصر المصالح الأمريكية في نطاق أمريكا الجنوبية وذلك بمقولته الشهيرة (أمريكا للأمريكيين).

[319] والتر رسل ميد، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة نشوى ماهر، (القاهرة: الجمعية المصرية للنشر، 2005)، ص 371.

3- **تعريف المصالح الحيوية الأمريكية في العالم:**

تشير دراسة أعدها خبراء أمريكيين عنوانها "المصالح القومية الأمريكية" إلى عدم وجود أولويات واضحة، حيث فقدت الولايات المتحدة بغياب الاتحاد السوفياتي بعد الحرب الباردة رؤيتها الواضحة لأولويات مصالحها القومية، والمعروف طبعا أن سياستها الخارجية يجب أن تقوم على دعائم راسخة من المصالح القومية الأمريكية[320].

تشير الدراسة السابقة كذلك إلى وجود خمسة تحديات أساسية يواجهها أي رئيس أمريكي هي[321]:

1- التعامل مع الصين.

2- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

3- الحفاظ على العلاقات الوثيقة مع اليابان وحلفائها الأوربيون.

4- المحافظة على القوة العسكرية الأمريكية بما يسمح لها من حماية مصالحها الحيوية.

5- منع وقوع حرب أهلية، أو قيام نظام استبدادي في روسيا.

ويؤكد التقرير ضرورة منع خمسة تهديدات تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل أهم مصالحها بحيث أن أي وقوع محتمل لها يهدد الأمن القومي الأمريكي وهذه التهديدات هي[322]:

1- منعوقوع أي اعتداء على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل.

2- منع ظهور قوة معادية للولايات المتحدة تهيمن على أوربا وآسيا.

3- منع ظهور قوة معادية للولايات المتحدة تسيطر على المياه أو الحدود الأمريكية.

4- ضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة.

5- منع انهيار التجارة الدولية أو النظام البيئي المالي أو موارد الطاقة العالمية.

---

[320] دانيال، وارثر. "السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"، في دراسات عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد 15، [د, س، ط]، ص .50.

[321] المرجع السابق، ص 51.

[322] Jonathon, Clarke, « RhetoricBefore reality » ; in forengnpolicy ,(September/October 1995), P 02.

ويطرح الإستراتيجيون الأمريكيون إشكال هام عند محاولة تحديد المصالح الأمريكية وهو: انتقاء الموضوعات التي تتعامل معها مقارنة مع موارد الولايات المتحدة التي أصبحت محدودة. والأساس السليم لذلك هو أن يكون هناك تصور مرن ينظم بالتراتب أولويات المصالح الأمريكية القومية. ومن ناحية أخرى، فالتحدي الرئيسي الذي يواجه صناع السياسة الخارجية الأمريكية هو الحفاظ على الزعامة والقدرات العسكرية والمصداقية الدولية الأمريكية[323]. السؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية التوفيق بين هاذين الموقفين المتعارضين؟

إن العديد من الإستراتيجيين الأمريكيين يؤكدون على ضرورة تحديد ما سموه بالمنطقة الرمادية الخطرة، أي تأسيس السياسة الخارجية الأمريكية على أساس القدرات والأهداف الواقعية، وبالتالي تفادي التنافر بين القدرات والأهداف، فالمصالح الأمريكية الاقتصادية والتركيز على الحلول الداخلية من الحلول التي بدأت تطرح، إلا أن رفضها جار أمام من يؤكدون على استمرار الدور الريادي الأمريكي

حيث يؤكد لين شواتز[324]: "أنه مادامت مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية مرتبطة بالتصور الذهني الذي يأخذ بفكرة النظام العالمي، فستظل ترفض رفضا قاطعا فكرة "الأفول" والحلول المطروحة على أساسها إسترجاع السيطرة الأمريكية".

إن الإصرار على انفراد الولايات المتحدة بالدور العالمي وتوسيع مصالحها الحيوية له آثار سلبية وذلك بتحويل الموارد النادرة بعيدا عن مشكلات البنية التحتية الأساسية في الولايات المتحدة، لأن التكلفة الداخلية للالتزامات الخارجية تتزايد وبالتالي تؤثر على القدرات الاقتصادية الأمريكية.

ولعل الذي يجب تأكيده أن هذه الظاهرة ليست مقصورة على الولايات المتحدة فقط، فكل القوى الكبرى تحيط نفسها بحيز من التفرد والتميز، وهنا ينبغي القول أنه على الأقل منذ تحليل أليكسيك دي

---

[323] Ibid.
[324] Ibidem.

توكفيل[325] كانت النظرة الوحيدة المعبر عنها بوضوح بشأن السياسة الخارجية الأمريكية هي نظرة التفرد التي تقضي بأن تتزعم الولايات المتحدة العالم وتحمي رسالة السلام به (حسب التحليل الذي قدمه دي توكفيل).

4- **التحديد الإستراتيجي للمصالح الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا:**

خلال الحرب الباردة كان التواجد الأمريكي الأمني بالمنطقة منصبا على الاحتواء العالمي إلى جانب مجموعة من الاهتمامات الأمنية الأخرى، أهمها الاهتمام بنوايا ومقدرات الاتحاد السوفياتي مما غطى على الدور الأمريكي الإقليمي، وإن كان هذا الدور ظل في الغالب أمرا مؤكدا إلى حد كبير من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة فإن الأدوار الإقليمية للولايات المتحدة والتي كانت تأتي في مرتبة ثانوية في الحسابات الأمريكية، بدأت تكتسب أهمية رئيسية وأولوية كبيرة في العلاقات الأمريكية الأمنية، حيث أدركت الولايات المتحدة الحاجة لتكييف إستراتيجيتها الأمنية وفقا للبيئة الدولية المتغيرة[326].

أسفر التحيز في المعطيات على المستوى العالمي عن الإعلان عن إستراتيجية أمنية قومية جديدة في أوت 1990 موجهة نحو المناطق الخطيرة في العالم، واعتبرت هذه الإستراتيجية بمثابة نهاية لإستراتيجية الاحتواء العالمي التي سادت خلال الحرب الباردة وتتميز هذه الإستراتيجية بميزتين أساسيتين هما[327]:

1- تدرك هذه الإستراتيجية الجديدة أن العالم قد تغير في اتجاهات أساسية ولا يزال يتحيز في اتجاهات غير متوقعة وبمعدل أسرع وبالتالي صممت هذه الإستراتيجية الجديدة لتوفير المرونة الضرورية لإدارة ما هو غير متوقع من تغيرات، وتتبع مرونتها من تركيزها على الصراع

---

[325] أليكسيك دي توكفيل: مسؤول وعالم سياسي فرنسي، ولد في باريس سنة 1805، اشتهر بكتابه" الديمقراطية في أمريكا" ، الذي يقع في 4 مجلدات،ويحلل الحياة السياسية والاجتماعية الأمريكية.

[326] هدى، متيكس. قضايا الأمن في آسيا، المرجع السابق، ص 72.

[327] أيمن، السيد عبد الوهاب. "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية"، في السياسة الدولية، عدد 147، (يناير 2002)، ص 15.

الإقليمي وليس العالمي والانخراط في المناطق الخطيرة من العالم، والتعاون الدولي حيث يعد الإبقاء على علاقات تحالفية قوية وتعاون وثيق مع حلفاء الولايات المتحدة أمر متمم لتلك الإستراتيجية.

2- تتجاوز هذه الإستراتيجية للدفاع الإقليمي مجرد اتخاذ ردود أفعال تجاه الأحداث التي تقع، فمن خلال توقع التغيرات المحتملة واتخاذ الخطوات الملائمة لمواجهتها فإن هذه الإستراتيجية تسعى لتشكيل البيئة الأمنية المواتية من المنظور الأمريكي.

في ضوء هذا التحول العالمي في الإستراتيجية الأمريكية تظل منطقة آسيا ذات أهمية كبيرة للولايات المتحدة، وكما يذكر التقرير المقدم للكونجرس سنة 1992 والمعنون بـــ "الإطار الإستراتيجي لمنطقة آسيا (شمال شرقها)، فإن الاستقرار واستمرار التدخل الأمريكي إلى أسرع المناطق الاقتصادية نموا في العالم هو مسألة مصلحة قومية تؤثر على رفاهية كل الأمريكيين[328].

كما أكد التقرير السابق الذكر على ضرورة استمرار التواجد الأمني ولفترة طويلة من أجل بناء نظام دولي لما بعد الحرب الباردة لمواكبة التغيرات الحادثة في البيئتين الإقليمية والدولية.

وفي مواجهة التحيز التاريخي في البيئة الأمنية العالمية فإن المصالح الأمنية للولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا ومن منظور أمريكي يحددها تقرير الكونجرس كما يلي[329]:

1- حماية الولايات المتحدة وحلفائها من الهجوم، اليابان خاصة.

2- الإبقاء على السلام والاستقرار العالمي.

3- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة.

4- المساهمة في الردع النووي.

5- وقف انتشار الأسلحة النووية، الكيميائية والبيولوجية.

---

[328] المرجع السابق.

[329] هدى، متيكس. قضايا الأمن في آسيا، ص 74.

6- تأمين حرية الملاحة من خلال التدخل للتخفيف من النزاعات حول الجزر.

5- **الأمن القومي والمصلحة الأمريكية العليا:**

يحدد المفهوم الأمريكي الأمن القومي وفق المعايير التالية[330]:

أ- ألا تتعرض القوات الأمريكية في أي منطقة إلى الهجوم.

ب-ألا يتعرض أي جزء من أجزاء الولايات المتحدة للهجوم.

ج- ألا تتعرض حياة الأمريكيين وأنشطتهم الداخلية والخارجية لأي تهديد أو اعتداء.

وفق هذا التحديد لفكرة الأمن القومي الأمريكي يطرح التساؤل الهام التالي: "هل تعرض الأمن القومي الأمريكي لأي نوع من أنواع التهديدات أو الأخطار؟"، إن الأمثلة القليلة التي يعطيها الأمريكيون على تعرضهم للتهديد في أمنهم مثل إغراق بعض السفن الأمريكية في المحيط الأطلسي أدى إلى التدخل الأمريكي في الحرب بدعوى حماية الأمن القومي الأمريكي، أو تعرض قاعدة بيرل هاربر الحربية للهجوم الياباني مما أدى إلى إعلان الحرب ضد اليابان بنفس الحجة وهو حماية الأمن القومي الأمريكي كلا الحادثتين لم يشكلا خطرا حقيقيا، لأن الأمن القومي الأمريكي يفرض وتتحقق المصلحة العليا الأمريكية في كل مرة بالاعتماد على الأسلوب الهجومي –استخدام الهجوم وسيلة لضمان الأمن- وهذا ما يتوافق مع نظرية انجلز القائلة:

"إن انتصار العنف يعتمد على إنتاج الأسلحة، وإن إنتاج الأسلحة يعتمد بدوره على القوة الاقتصادية، كذلك على توافر الوسائل المادية والموضوعية تحت قادة تصرف قادة العنف وممارسيه"[331].

وتبدو هذه الصياغة للسياسة الإستراتيجية الأمريكية واضحة كل الوضوح في تحديد "مفهوم العنف كذريعة للأمن"، كما تسعى هذه السياسة لتحقيق التوافق والتوافق بين تحقيق المصالح القومية والأمن القومي.

---

[330] بسام، العسلي. الإستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، (الأردن: مركز الدراسات العسكرية، 1999)، ص 124.

[331] المرجع السابق، ص 127.

ويبدو أن التهديدات الخارجية للمصالح وأمن الإستراتيجية الأمريكية قد حددت بالتهديدات الاقتصادية، فقد أصبح واضحا اعتماد الولايات المتحدة على زيادة الاعتماد على قدرتها الاقتصادية وبالتالي حماية المناطق وتعزيز نفوذها في المناطق التي تمثل الأهمية الأكبر للمصالح الاقتصادية الأمريكية، ولاستمرار التواجد الأمريكي وحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا اعتمدت الولايات المتحدة على قضية "الذرائعية"، وذلك باصطناع عداء قوة كبرى في منطقة معنية بحماية المصالح الأمريكية الأكثر أهمية، إذ باستطاعة هذه القضية توجيه الأحداث إقليميا بما يتوافق ومتطلبات السياسة الإستراتيجية الأمريكية.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا

تذكر التقديرات الإستراتيجية أن الاعتبارات الإستراتيجية المحركة للسياسة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا تتمثل في ردع التهديدات المختلفة، ومنع نشوء أو تطور تهديدات جديدة، وتفادي استفحال سباق التسلح بين دول المنطقة أو ممارسة النفوذ[332].

ولقد حددت الخطة الإستراتيجية للشؤون الدولية التي نشرتها الإدارة الأمريكية في سبتمبر 1997 الأهداف التالية للسياسة الخارجية[333]:

- ضمان السلام.
- ردع العدوان.
- منع وتهدئة الأزمات.
- وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- تحسين السيطرة على التسلح ونزع السلاح.
- توسيع الصادرات وفتح الأسواق.

من خلال الأهداف السابقة لعبت الولايات المتحدة دور الفاعل الرئيسي في الأمن الإقليمي لمنطقة شمال شرق آسيا، خاصة بالأخذ بعين الاعتبار حجم التغيرات التي لحقت بهذا الإقليم من حيث النمو الاقتصادي والعسكري لدوله، بالإضافة إلى تعقيد علاقات دوله البينية وحجم الصراعات التي يحويها.

وستكون هذه الاعتبارات هي المحرك الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة وإستراتيجيتها اتجاه منطقة شمال شرق آسيا، والتي تمثل للولايات المتحدة الكثير من المصالح الحيوية لاعتبارات سياسية واقتصادية وحتى عسكرية.

أولا: ردع التهديدات المختلفة القائمة

---

[332] وليد، عبد الحي. "الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا"، في المؤتمر الثاني للباحثين الشباب، جامعة آل البيت، 2003، ص 1.

[333] المرجع السابق، ص 10.

يؤكد ريتشارد نيكسون: "إن المصلحة الحيوية للولايات المتحدة هي التي تؤدي خسارتها إلى تعرض الأمن القومي الأمريكي للخطر بشكل مباشر، ومن ثم فليس للولايات المتحدة من خيار سوى أن ترد بالقوة"[334].

لقد تخلصت الولايات المتحدة في مطلع التسعينات من خطر الهجوم العسكري الخارجي مقارنة بالعقود السابقة، وبالتالي اعتمد المنهج الأمريكي في الإستراتيجية على ضرورة تبني مبدأ تقاسم المسؤوليات، مما يتيح تقوية وتعزيز قاعدة الأمن القومي الأمريكي في الداخل، ويسهم في تخفيف الأعباء المالية على الخزينة الأمريكية، وهذا ينسجم مع الحفاظ على قوة الردع والنفوذ الأمريكي والقدرة على حماية المصالح الأمريكية[335].

ورغم أن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تبدو أقل تحملا للمخاطر والتهديدات إلا أن هناك تهديدات فعلية ما تزال تهدد المصالح الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا حددتها وزارة الدفاع الأمريكية في تقريرها لسنة 2002 والمعنون بـــ: "الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية بـــ[336]:

أولا: الدول الداعمة للإرهاب

في مجال الحديث عن الدول التي تشكل قلقا بالنسبة للولايات المتحدة فإن هناك مصطلحين يستخدمان في هذا الإطار "الدول الراعية للإرهاب"، وهي تحدد سنويا من قبل الحكومة الأمريكية وتطبق عليها عقوبات، و"الدول المارقة rogue states" وهذه الدول ليست محددة في قائمة رسمية واحدة وهذا المصطلح يشير وفقا للمفهوم الأمريكي إلى تلك الدول التي تدرك تقليديا باعتبارها دولا تسعى إلى إحداث الاضطراب العالمي من خلال دعم وتحريض الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

من أبرز الدول المارقة التي تحويها منطقة شمال شرق آسيا هي كوريا الشمالية، حيث تنظر الولايات المتحدة إليها باعتبارها نموذجا للدولة المارقة أو دولة مثيرة للقلق، فلا أحد يستطيع أن يتنبأ بدقة

---

[334]-الإستراتيجيةالأمنية الدولية للولايات المتحدة، إصدار وزارة الدفاع الأمريكية، سنة 2002، ص 15.

[335] نعوم تشومسكي، الدول المارقة، ترجمة أسامة إسبر، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2004)، ص 33.

[336] .المرجع السابق.

كيف تتصرف كوريا الشمالية لذلك وعلى الرغم من التدهور الشديد في الأوضاع الاقتصادية لكوريا الشمالية والذي أثر بشكل حتمي على قواتها العسكرية، فإنهالا تزال من المنظور الأمريكي قادرة على توجيه ضربات تدميرية خطيرة لكوريا الجنوبية.

فالعلاقة الأمنية الثنائية الوثيقة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تظل ملحقة أساسية لحماية المصالح الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا.

وقد أكدت الإدارة الأمريكية وفي مرات عديدة أن كوريا الشمالية هي إحدى الدول الثلاث التي أطلق عليها تسمية "محور الشر"، وأكدت أن كل الخيارات مفتوحة في التعامل معها[337].

كما أكد التقرير الدفاعي الذي أصدرته وزارة الدفاع الأمريكية والمذكور آنفا أن الدول المارقة وعلى رأسها كوريا الشمالية تسلك سلوكات تهدد أمن الولايات المتحدة وتهدد أمن حلفائها من خلال[338]:

- تظلم شعوبها وتبذر ثرواتهم من أجل مكاسب شخصية للحكام.
- لا تبدي أي احترام للقوانين الدولية، وتهدد جيرانها وتخالف تطبيق المعاهدات.
- تصمم على الحصول على أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا العسكرية المتطورة.
- تمويل الإرهاب في جميع أنحاء العالم والتخلي عن القيم الإنسانية.

وتقترح الولايات المتحدة لمواجهة هذه السلوكات تعزيز التحالفات الدولية والتطور في استخدام القوة العسكرية وأنظمة الدفاع الصاروخية لمواجهة السلوكات العدوانية لهذه الدول المارقة.

ثانيا: انتشار أسلحة الدمار الشامل

يطرح هذا التهديد في الدوائر الإستراتيجية الأمريكية وفق شقين أساسيين هما:

أ- التهديد الذي تفرضه الدول المالكة للسلاح النووي والدول الساعية لامتلاكه، ويصنف في هذا الإطار التهديد النووي الذي تمثله كوريا الشمالية.

---

[337] نعوم تشومسكي، المرجع السابق، ص 33.

[338]- الإستراتيجيةالأمنية الدولية للولايات المتحدة، المرجع السابق، ص 15.

ب-يتعلق بالتهديد الذي تفرضه الدول التي تعتبر مصدرا لبيع وتوفير تكنولوجيا السلاح النووي لأطراف أخرى وتأتي في مقدمتها الصين.

وفي إطار التهديد الأول سعت الولايات المتحدة ومنذ بداية التسعينات إلى احتواء خطر امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي، وعلى الرغم من الاتفاق الموقع بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية سنة 1994 بخصوص المنشآت النووية في كوريا إلا أن الولايات المتحدة لا تزال مخاوفها تتجدد إزاء هذه القضايا ويزيد من تطور هذا التهديد وتجدده عدم رغبة النظام الكوري في الالتزام بالقواعد الدولية الخاصة بتطوير امتلاك السلاح النووي[339].

أما في إطار التهديد الثاني فتنظر الولايات المتحدة للصين باعتبارها منتج أساسي للتكنولوجيا النووية والمعدات ذات الصلة بالصواريخ، ومن ثم فإنه ينبغي عليها أن تخضع للمعايير المقبولة دوليا والخاصة بعدم الانتشار.

وقد عملت الإدارات الأمريكية المتتابعة من أجل أن تجعل السلوك الصيني متفقا مع المعايير الدولية -والأمريكية-، ورغم الالتزامات التي قدمتها الصين في عدة مرات[340]، إلا أن المبيعات الصينية ودعمها لبرنامج إيران الخاص بالأسلحة الكيميائية، كما يثير قلق الولايات المتحدة التحويلات في الصواريخ الصينية الحديثة المضادة للسفن إلى إيران.

ثانيا: تحقيق الاستقرار الإقليمي

إن الإشكال الأساسي الأول الذي يطرح نفسه هو توضيح أو إعطاء مدلول لمعنى الاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا وذلك من خلال إعطاء مصطلحات شاملة تساعد على التقرب أكثر من فهم إشكالية الاستقرار في هذه المنطقة.

---

[339] لهيب، عبد الخالق. بين انهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص 18.

[340] اتخذت الصين خطوات سنة 1997 من أجل تحقيق مراقبة أكثر فعالية لصناعتها النووية من خلال إقرار تشريع للسيطرة على الصادرات النووية كما التحقت الصين بلجنة المصدرين الخاصة باتفاقية منع انتشار السلاح النووي، كما قدمت التزاما سنة 1996 بعدم تقديم مساعدة لأي منشآت نووية غير خاضعة لإجراءات ضمان.

لقد توصل روبرت أيسن Robert ayson على أن الاستقرار في شمال شرق آسيا يمكن فهمه في صيغة أصناف للاستقرار هذه الأصناف هي[341]:

1) الاستقرار بمعنى تجنب الحرب بين دول المنطقة.

2) استقرار توازن القوى بين نفس الدول.

3) استقرار المؤسسات المشكلة بين دول المنطقة.

4) الاستقرار السياسي الداخلي المحلي لدول المنطقة.

5) درجة الاستقرار المالي والاقتصادي التي تتمتع بها هذه الدول.

من أجل كل واحد من هذه الخمسة أشكال للاستقرار، فإن مفهوم الاستقرار قد وجدت لديه نقطتين مرجعيتين[342]:

يمكن فهم الاستقرار على أساس أنه اتجاه نظامي معطى نحو التوازن، وهذا يعني فهم الاستقرار كشرط لشيء ما، ويمكن أن يكون الاستقرار هنا كقدرة على الحفاظ على توازن سابق الوجود، على سبيل المثال، توازن القوى الإقليمي المتواجد بين المساهمين الكبار في البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا، أو الترتيبات السياسية المتواجدة ضمن دول خاصة من آسيا، كما يمكن أن يفهم الاستقرار على أساس أنه القدرة على تغيير الاتجاه نحو التوازن، وهذا يستلزم حركة نحو توازن قوة جديد في المنطقة التي تعرف تحويلا كبيرا في القدرات (الصعود الصيني مثلا).

النقطة المرجعية الثانية للاستقرار هي تجنب الضرر الكبير، هذا يعني تقريب الاستقرار كهدف أو كمصلحة لمسار خاصة الأمثلة هنا يمكن أن تشمل تجنب العنف الغالب بين الدول باعتبارها تتكيف مع توازن القوة الجديد –القدرة حاليا للولايات المتحدة واليابان للتكيف مع الصعود الصيني كقوة إقليمية

---

[341]Robert, ayson ; « stability and complexity in asia », in asia perspective ,Vol N° 30, N° 2, 2006, P 180.
[342]Ibid, P 181.

بطريقة سليمة- هذا ما يعني قدرة الدول على الصمود في وجه التغيرات الاقتصادية الجوهرية دون التعرض لضرر كبير.

وفي إطار الجدل القائل بأن الاقتصاد يشجع على إحلال السلام والاستقرار في إقليم أو يقوده إلى الصراع، فإن المرجعية التي أكدت عليها الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في إقليم شمال شرق آسيا هو الجانب الاقتصادي، ولأن البيئة الاقتصادية في هذا الإقليم هي خليط فريد من الأطراف، يضم الحكومات والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، يبرز دور الولايات المتحدة في تكييف هذا الواقع لخدمة إستراتيجيتها من أجل تحقيق مصالحها في الإقليم والمحافظة على أمنه واستقراره[343].

لقد تمسك منهج الولايات المتحدة في تخطيط إستراتيجيتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بمبدأ الحرص والاستمرارية، حيث نال إقليم شمال شرق آسيا قدرا ملحوظا من تلك المعالم، التي قادت لاعتبار أن نظام الأحلاف الثنائية مازال قاعدة ضرورية ومطلوبة للنظام الإقليمي، وهذا يكرس النزعة الأمريكية للاحتفاظ بالوضع القائم الذي فيه حفظا للاستقرار الإقليمي من جهة والإبقاء على تواجدها في إطار الأحلاف الثنائية من جهة ثانية.

لقد حددت وزارة الدفاع الأمريكية مستويات القوات بما يضمن كفايتها لاستمرار التفوق العسكري الأمريكي في الإقليم، بما يحفظ الأمن والاستقرار، وبما يمكن لدول الإقليم من الاعتماد على هذه القوات للحصول على الدعم والمعنوية لحل أو إدارة أزماتها المستقبلية، وهذا سيمكن الولايات المتحدة من تشكيل البيئة الأمنية بطرق تتناسب مع مصالحها ومصالح حلفائها[344].

إن الإستراتيجية الأمريكية في شمال شرق آسيا من وجهة نظر صانع القرار السياسي الأمريكي تعتبر بمثابة المدخل الطبيعي لتحليل التحولات الجذرية في المنطقة، فالولايات المتحدة تمثل القوة القابضة

---

[343] وليد، عبد الحي. "السياسة الأمريكية في شرق آسيا" ، مرجع سابق، ص 05.

[344] James, Baber, « Ameica in asia », in foreign affairs,Vol 70, N° 5, (winter 1991), P 11.

على التوازن في الإقليم، إلى جانب أن قدرا كبيرا من الاضطراب والتوتر في شمال شرق آسيا يعود إلى اتجاه الولايات المتحدة لخفض وجودها العسكري، الذي أعقبه توسع الانتشار في منطقة جنوب شرق آسيا حيث تم توقيع أو رفع مستوى عدة اتفاقيات دفاعية في سنغافورة وماليزيا وبروناي وتايلاندا[345].

ويمكن القول من خلال ما تقدم إن تحقيق الاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا مرهون بالوجود العسكري الأمريكي ويرتبط في المقام الأول بالحفاظ على المصالح الأمريكية، أكثر مما يرمي للحفاظ على أمن الدول الآسيوية خاصة أن الحسابات الإستراتيجية الأمريكية أصبحت تمنع العديد من الرهانات أهمها بزوغ الصين وتنامي قدراتها وتوجهاتها الإستراتيجية وتوقعها أن تصبح قطبا إقليميا وحتى عالميا على الساحة الدولية.

ثالثا: الدول ذات التأثير العالمي وممارسة النفوذ:

التحدي الأمنيالآخر الذي تواجهه الولايات المتحدة في آسيا هو بروز دولة ذات وزن وتأثير ليس فقط إقليمي ولكن عالمي وهي الصين، الأمر الذي يتطلب من الولايات المتحدة اهتماما وانتباها مستمرا من ناحية لمعالجة المشاكل الفعلية والمحتملة عن بروز هذه الدولة الكبرى من ناحية أخرى بروز هذه القوة سيكون له انعكاساته ليس فقط على الاستقرار ولكن على التوازن الإقليمي في آسيا والنظام الدولي ككل[346].

لقد رفضت الإدارة الأمريكية السابقة مصطلح الشريك الإستراتيجي الذي كان الرئيس بيل كلينتون وإدارته قد استخدمته لوصف الصين، وحل محله وصف جديد ومفهوم مغاير حيث تعتبر منافسا دوليا محتملا، فمن المنظور الأمريكي يبدو واضحا أن الصين تتطلع إلى أن تكون قوة عسكرية متفوقة، ووفق هذا المنظور فالصين سوف تحاول الحصول على مجموعة من المكاسب على حساب الولايات المتحدة

(345) محمد جاد، "الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية"، في السياسة الدولية، العدد 127، (يناير 1997)، ص 104.
(346) هدى، متيكس. قضايا الأمن في آسيا، مرجع سابق، ص 92.

إقليميا وعالميا مثل استرجاع تايوان، الهيمنة على منطقة شمال شرق آسيا، تشكيل نظام إقليمي في آسيا تقوده وتهيمن عليه[347].

وفي مواجهة هذا الخطر الصيني المتزايد فإن الإدارة الأمريكية عملت على إرساء عدة أسس في تعاملها مع الصين تتمثل في[348]:

1- الاعتراف بحق الصين في التحول إلى قوة عظمى لكن وفقا للشروط الأمريكية.

2- الاستعانة باليابان كحليف إستراتيجي يمكن توظيفه لتحقيق التوازن الإقليمي في آسيا في مواجهة الصين.

3- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع الصين إذا ما اتبعت سلوك يتعارض مع كون الولايات المتحدة هي القوة العظمى.

بالإضافة إلى التخوف الأمريكي من التصاعد الصيني وزيادة تأثيرها يعتبر ممارسة النفوذ من القوى الإقليمية في المنطقة –شمال شرق آسيا- تحديا هاما يهدد الأمن الأمريكي، حيث أن نهاية الحرب الباردة بلور ما وصف بـــ "صراع النفوذ" أو سباق التسلح خاصة بين الصين واليابان، ويتمثل الجانب الأكثر خطورة في صراع النفوذ المحتمل في شمال شرق آسيا هو إمكانية إحياء التنافس الياباني-الصيني على حين يبدو أن اتجاه اليابان خلال القرن الواحد والعشرين نحو تدعيم قدراته الإقليمية والعالمية أمرا حتميا[349].

لقد ظهر في منطقة شمال شرق آسيا وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ما سمي بالفراغ الإستراتيجي هذا ما أفرز مشكلات أمنية رئيسية، أهمها اتجاه الدول المتنازعة في المنطقة باستخدام الأدوات العسكرية لتحقيق بعض المكاسب الإقليمية والعسكرية في مواجهة الدول الأخرى، وهذه الحالة قد تؤدي إلى توسيع

---

[347]Kurt M.Campbell ; « the challenges Ahead for uS policy in asia » in (www.nyv,edu/globalbeat/asia/fpr103300/html), at 30/01/2009.

[348]المرجع السابق.

[349]Michal T. Klav ; « the next Greatarmes race », in foreign affairs, (summer 1993), P 136.

دائرة الحركة الإقليمية ومحاولة الإفادة من الفراغ الإستراتيجي القائم والعمل على ملئه جزئيا أو كليا ويبدو هذا السلوك واضحا بدرجة كبيرة من جانب الصين واليابان، مما يهدد بدفع المنطقة نحو ما يمكن وصفه بـــ (القطبية الثنائية الإقليمية)[350].

يصف روبرت كوبر مقاربتين للتعامل مع التهديدات السابقة الذكر، حيث يؤكد أن المقاربة الأمريكية للهيمنة تركز على[351]:

1- التحكم بالوسائل العسكرية عند الضرورة.

2- التحكم بالسياسات الخارجية لجميع الدول المحتمل أن تكون مصدر تهديد.

3- توزيع القوة –التواجد- على نحو واسع لسهولة التحكم في التهديدات.

ويؤكد كوبر على أن هذه المقاربة ضرورية لإنجاح أمر هام جدا ألا وهو إن تضخيم القوة العسكرية وكثرة استخدامها –كثرة التدخلات- سوف يفسح المجال للهيمنة بحيث تكون الحلول القهرية المفروضة من طرف الولايات المتحدة على المنطقة أمرا حتميا[352].

السؤال الذي يطرح نفسه مباشرة بعد مناقشة التهديدات والتحديات التي طرحتها الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا هو:

"كيفية التعامل مع هذه التهديدات، وهل وصلت في أي مرة منها إلى احتمالية الحرب الاستباقية".

يؤكد فرنسيس فوكوياما–مؤلف كتاب نهاية التاريخ- أن المبادئ العامة للسياسة الخارجية لا تفرض مستوى الخطر الذي يجب على الولايات المتحدة أن تخاطر به لتحقيق غاياتها، مثلا اختارت الإدارة الأمريكية وهي تدفع نحو تغيير نظام الحكم في العراق –على حد تعبير فوكوياما- إستراتيجية خطر عال ومكافأة عالية[353].

---

[350] Ibid, P 137.

[351] روبرت كوبر. تحطم الأمم (النظام و الفوضى في القرن 21)، ترجمة زهير السمهوري، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2005)، ص 142.

[352] المرجع السابق، ص 143.

[353] فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق، ترجمة محمد محمود التوبة، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 95.

وبالتالي احتمالات استخدام الحرب الاستباقية في حالة التهديد النووي الكوري أو في حالة التهديد الصيني لمصالحها في تايوان أمر وارد، وإن كان مفهوم الحرب الاستباقية نفسه يحتاج إلى دقة تحديد حيث يؤكد فوكوياما أن المنطق الكامن وراء إستراتيجية الاستباق قوي، ومع ذلك فإن تطبيقها يتطلب حكمة وقراءة واسعة للتهديد تفوق حكمة بريكليز[354]، حيث يفترض أي هجوم توقعي أمريكي وجود أساسيين في البلد المطبق عليه إستراتيجية الاستباق وهما[355]:

1- قائد غير ديمقراطي معادي تماما للقيم الليبرالية والمصالح الأمريكية.

2- نظام حكم مستبد يجب تغييره نظرا لعدم كفايته الداخلية.

وفي حالة شمال شرق آسيا لا يمكن إيجاد هذين الاعتبارين سابقي الذكر لذلك يستبعد نوعا ما لجوء الولايات المتحدة لأي هجوم استباقي ضد كوريا ولا ضد الصين.

من خلال معالجة الفصل السابق يمكن استخلاص نتائج أساسية هي:

1- سيظل ارتباط الولايات المتحدة بشمال شرق آسيا، أحد شروط استقرار هذه المنطقة، والذي يعد بدوره شرطا أساسيا للتوسع في فرص التجارة والاستثمارات الدولية.

2- في غياب تصور عام جامع للسياسة الخارجية الأمريكية، كمعادل وظيفي بديل لسياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة يصبح من الصعب على واشنطن أن ترتب الأولويات في أهداف سياستها الخارجية، وفي المقابل يصبح من الصعب على الحكومات

(354) 429-495 ق.م، زعيم وسياسي مثالي لأثينا في بلاد الإغريق.

(355) المرجع السابق، ص 119.

الأخرى أيضا أن تتفهم الإجراءات الأمريكية، أما إذا ارتكزت السياسة الأمريكية إلى خطة ذات إطار شامل، فلن يتخوفالمسئولون الصينيون من وجود سياسة أمريكية للاحتواء.

3- صحيح أن الولايات المتحدة لا تزال هي القوة العظمى الوحيدة على المستوى العالمي لكن عدم وجود قوة عظمى منافسة لها لا يعني أن يدين لها حلفاؤها تلقائيا بالولاء، ففي ظل النظام العالمي المعاصر يتعذر استقرار التحالفات والعلاقات غير المتكافئة ويستحيل بالطبع تأسيس روابط جديدة من هذا النوع، وهذا ينطبق بالتأكيد على منطقة شمال شرق آسيا.

4- تؤكد الدراسة التحليلية لتوجهات السياسة الأمريكية، ضرورة استحداث مناهج جديدة للتعامل مع قضايا المنطقة، حيث يظهر نظام جديد للتعامل والتفاعل قد طرأ في التعامل بين الولايات المتحدة ودول منطقة شمال شرق آسيا، هذا النظام الجديد سيرافقه المزيد من التدهور في المواقف، حيث تصبح القوة العسكرية هي الأداة المثلى لفرض الإرادة وبسط النفوذ.

الفصل الثاني:المثلثاتية الإستراتيجية في شمال شرق آسيا والسياسة الأمنية الأمريكية بها.

المبحث الأول: العلاقات الأمنية الأمريكية - الصينية.

المطلب الأول: الخلافات الأمنية الأمريكية – الصينية.

المطلب الثاني: التنافس الأمريكي الصيني على الدور الإقليمي الأول في منطقة شمال شرق أسيا

المبحث الثاني: العلاقات الأمنية الأمريكية - اليابانية.

المطلب الأول: التحالف العسكري الأمريكي- الياباني.

المطلب الثاني: التوجهات الحديثة للسياسة الأمنية اليابانية.

المبحث الثالث: العلاقات الأمنية الأمريكية - الكورية.

المطلب الأول: أبعاد السياسة الأمنية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية.

المطلب الثاني: البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

إن الإطار التحليلي لهذا الجزء من الدراسة سيستلهم من الإطار التحليلي المثلثي الإستراتيجي (الذي طور أكثر من طرف « Lowell Dittmer »[356]، يمكن تطبيق هذا الإطار على المستوى التحليلي الإقليمي حيث يمكن أن يكون فعالا حتى لو سيطرت بنية ومنطق آخر على المستوى العالمي، لهذا فإن هذا الإطار له علاقة مع التحليلات على المستوى الأمني الإقليمي، حيث يمكن لبنية القوة والمنطق أن يكونا مختلفان تماما بالمقارنة مع المستوى العالمي[357].

تعرف المثلثات الإستراتيجية نظريا على أنها مجموعة علاقات متبادلة بين ثلاثة دول عقلانية مستقلة ذاتيا، حيث تكون العلاقة الثنائية بين أي منها محتملة الحدوث في علاقاتهم مع الدولة الثالثة، بحيث تتألف "المثلثاتية Triangularity" من حمولة فعل (مثل السعي للسيطرة لدولة على الدولتين الأخريين) كل علاقة ثنائية على الأخريين، وبما أن الدول هم فاعلين عقلانيين فإنها ستسعى لدفع أمنها إلى أعلى حد من خلال الحدود التي يقيمها المنطق المثلثي (الآليات الحركية)[358].

وتؤكد الدراسات الحديثة أن المثلث المتزن للحركات على المستوى الدولي هو الذي يملك مركزا للثقل يوازن حركات رؤوس المثلث، فتكون الإستراتيجية الأمثل للدولة مركز الثقل هو السعي لعلاقات أفضل مع دول المثلث، أي أن الدولة مركز الثقل ستحتاج إلى إظهار "مهارات اتزانية" لتحقق استقرار وتواصل العلاقات المثلثاتية[359].

---

(356) هذا الإطار طور وطبق في علاقة المثلث الإستراتيجي "الكلاسيكي" الذي شمل زمن الحرب الباردة كل من الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي والصين منذ بداية السبعينات من القرن 20، لمزيد من المعلومات عن المثلث الإستراتيجي الكلاسيكي أنظر:

.Lowell Dittmer, « The strategic triangle », in world politics, vol 33, N° 4 (July, 1981), PP 485-515

(357) هناك نقطة مهمة وهي أنه بينما يفترض أن يكون لدى المثلث الإستراتيجي الكلاسيكي تعقيدات بالنسبة للأمن العالمي، فإن تعقيدات التطور في المثلثات الإقليمية سوف تركز غالبا جغرافيا على الإقليم.

(358) Camila, Soerensen ; strategic triangularity in north east Asia », in asia perspective, vol 30, N° 3, 2006, P 103.

(359) Ibid, P 104.

تعتبر منطقة شمال شرق آسيا[360] منطقة خصبة لدراسة العلاقات المثلثاتية بين دولها، نظرا لانتشار الخصومات الديناميكية، والتحالفات الثنائية وتداخل كبير بين مجالي القوة والتأثير، كما تظهر جليا في العلاقات الثلاثية المتبادلة دور وتأثير الروابط والأطراف ومركز الثقل وتأثيره على النشاط الأمني المثلثي بين رؤوس المثلث الثلاث (الرؤوس الأمنية بطبيعة الحال)[361].

وتعتبر منطقة آسيا ككل منشأ لتوليد مجموعة من العلاقات المثلثاتية المتداخلة وانتشار المنافسات الديناميكية والتحالفات الثنائية (بدلا من الترتيبات متعددة الأطراف التي عرفتها أوربا)، على سبيل المثال نجد في نفس الوقت وجود علاقة مثلثاتية بين الباكستان، الهند، الصين، ووجود علاقة مثلثاتية بين الهند روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية كما يمكن مناقشة علاقة مثلثاتية أخرى بين الهند، الصين، روسيا وهذا ما يعرف في الدراسة الإستراتيجية المثلثاتية بالربط الأفقي بين القوى الدولية[362].

تتشكل أطراف المثلث الإستراتيجي في منطقة شمال شرق آسيا، من القوى الكبرى ذات التأثير القوي في القرارات الإقليمية وهي: الصين، كوريا، اليابان، وستعتبر كوريا دولة واحدة لأنها بقسميها الشمالي والجنوبي تعتبر قراراتهما ذات تأثير كبير في مسار العلاقات الأمنية الإقليمية في المنطقة، رغم أن هناك دولة أخرى في المنطقة لا يمكن إغفالها أو الاستهانة بها وهي تايوان، فاقتصاد تايوان يجعلها شريك متميز لكل القوى الثلاث الكبرى في هذا المثلث الإستراتيجي.

الولايات المتحدة الأمريكية ستمثل –مركز ثقل- للمثلث الإستراتيجي سابق الذكر حيث ستتأثر وستؤثر علاقاتها الأمنية مع كل دولة على حدى، كما ستتأثر وتؤثر بالعلاقات الأمنية بين كل دولتين منفصلتين، حيث ستواجه السياسات الأمنية للولايات المتحدة أو سلوكاتها الأمنية في مختلف مناطق شمال شرق آسيا عقبة من طرف هذه القطبية الأمنية، وبالعلاقات الأمنية فيما بينها (الصين، كوريا، اليابان).

---

[360] انتشرت في الوقت الحديث الدراسة الأمنية المثلثاتية في العديد من الأقاليم مثل: (باكستان، الهند، الصين) في جنوب آسيا، (إيران، العراق، المملكة العربية السعودية) في الخليج العربي، (سوريا، إسرائيل، مصر) في الشرق الأوسط، (الأرجنتين، البرازيل، الشيلي) في أمريكا اللاتينية.

[361] Woo, Seongji ; « Triangle research and understanding Northeast asia politics », in asia perspective, Vol n 27, N° 2, 2003, p 36.

[362] Ibid, P 39.

فالمنطق المثلثي الذي يشكل أساس التطور في العلاقات الأمنية بين (الصين، كوريا، اليابان) سيؤثر على سياسة مركز الثقل (الولايات المتحدة الأمريكية) للمحافظة دائما على التوازن الأمني للعلاقة المثلثاتية سابقة الذكر[363].

وستتأثر الصين واليابان بأهم الأدوار الإقليمية في شمال شرق آسيا، وستفرضان وجودهما في كل قرار إقليمي هام، كما تملك كوريا بشقيها الجنوبي والشمالي من القدرات والإمكانيات ما يسمح لهما بتعديل مسار هذه القرارات.

لذلك سيكون موضوع الفصل الأخير من دراسة السياسية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا وفق العلاقة المثلثاتية سابقة الذكر: (الصين، كوريا، اليابان) وسيقسم وفق العناصر التالية:

المبحث الأول: العلاقات الأمنية الأمريكية - الصينية.

المبحث الثاني: العلاقات الأمنية الأمريكية - اليابانية.

المبحث الثالث: العلاقات الأمنية الأمريكية - الكورية.

(363) Camila, soerensen ; Op.cit, p 105.

المبحث الأول: العلاقات الأمنية الأمريكية الصينية

كانت نهاية الحرب الباردة السبب الرئيسي لإحداث تغيرات جوهرية في العلاقات الصينية-الأمريكية، لأنها غيرت التشكيل الإستراتيجي الدولي والوضع الإستراتيجي كما غيرت الطبيعة الإستراتيجية للعلاقات الصينية-الأمريكية.

في مرحلة الحرب الباردة كانت العلاقات الأمريكية الصينية قائمة على أساس الوضع والمجابهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وقد كانت هذه المجابهة المؤثر الأول في وضع القواعد الأساسية للتطورات والتعديلات التي عرفتها إستراتيجية العلاقات الصينية الأمريكية، حيث كانت القوة العسكرية والسياسية الخارجية السوفياتية المهدد الرئيسي لأمن الولايات المتحدة والصين بصرف النظر عن طبيعة ومظاهر التهديد في الحالتين، لكن الأكيد أن الإجماع الإستراتيجي الذي حدث في العلاقات الصينية الأمريكية في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين كان سببه مجابهة ذلك التهديد، وبالمقارنة مع التهديد السوفياتي، أصبحت الخلافات الأمريكية-الصينية الناتجة عن التناقضات في المجالات الإيديولوجية وحقوق الإنسان والديمقراطية، ومشكلة تايوان والتجارة تحتل مرتبة ثانوية.

مع نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي وبالتالي زوال التهديد المشترك الأمريكي الصيني، مما جعل هدف وأساس العلاقات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة يحولان إلى الطرف الآخر في إطار العلاقات الثنائية بدلا من توجيههما نحو طرف ثالث. حيث وجهت نهاية الحرب الباردة ضربة قاضية للعلاقات الأمريكية الصينية "وللتعاون الإستراتيجي" الشعار الأساسي لهذه العلاقات زمن الحرب الباردة، وبرزت الخلافات التقليدية بين الدولتين إلى الواجهة من جديد، ويأتي على رأس هذه الخلافات ذات الطابع الأمني

المطلب الأول: الخلافات الأمنية الأمريكية - الصينية

أدى نهاية الحرب الباردة إلى إحداث تغيرات وتحولات هائلة في الأوضاع الأمنية العالمية والعلاقات الأمنية الدولية في العالم، حيث أصبحت التغيرات في العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والدول الرئيسية تمثل أهم جزء في التغيرات التي شهدتها العلاقات الأمنية الدولية.

إن التحولات الهائلة في العلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة والناجمة عن نهاية الحرب الباردة كانت بصورة أساسية نتيجة التغيرات الكبيرة في الأوضاع الأمنية العالمية، كما أن مكانة ودور الصين والولايات المتحدة في خضم تلك التغيرات فرضا عليهما إعادة معرفة مصالحهما الأمنية الخاصة[364].

وقد بدا واضحا من خلال إعلان الولايات المتحدة فرض العقوبات على الصين في جويلية 1989 جراء حدوث اضطرابات سياسية في بكين، أن العلاقات الأمريكية الصينية دخلت مرحلة جديدة مختلفة عن سابقتها، حيث عرفت مرحلة التسعينات تعقيدات وتغييرات أمنية كبيرة، حيث شهدت ثلاث أزمات خطيرة وهي[365]:

1- فرض العقوبات على الصين في جويلية 1989.

2- بيع الولايات المتحدة لمزيد من الأسلحة لتايوان (بيع 115 طائرة من طراز إ ف-16).

3- الموافقة على زيادة الرئيس التايواني لي تانغ هوي سنة 1995.

وتشمل التحولات الهائلة التي عرفتها العلاقات الأمنية الصينية الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة تأكيد المصالح الأمنية المشتركة بين الصين والولايات المتحدة، وتحديد نقاط التناقضات الجوهرية في مجال المصالح الأمنية بين الدولتين، ويمكن تحديد نقاط الاختلافات الأمنية بين الولايات المتحدة والصين كما يلي:

I- <u>العلاقات بين الصين-تايوان-الولايات المتحدة الأمريكية:</u>

[364] ليو، شيه تشنج ولي، شي دونج، الولايات المتحدة والصين (خصمان أم شريكان)، ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 145.

[365] المرجع السابق، ص 115.

1) الأهمية الإستراتيجية لتايوان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تشكل تايوان الورقة الرابحة وورقة الضغط الأساسية التي تستخدمها الولايات المتحدة مع الصين كلما تطلبت الإستراتيجية والسياسة والمصالح الأمريكية ذلك، وباتت قضية تايوان تشكل جوهر ولب الخلافات القائمة بين الصين والولايات المتحدة منذ سنة 1949 وذلك نظرا لحجم أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة اقتصاديا

تعتبر تايوان من أنجح النماذج الاقتصادية في إقليم شمال شرق آسيا حيث كان للدعم الأمريكي أثرا واضحا في هذا النجاح، هذا الدعم الذي كان أهم نتائجه الإيجابية على الاقتصاد الأمريكي هو فتح الأسواق التايوانية لكل أنواع البضائع الأمريكية، وفتح الأسواق الأمريكية للإنتاج التايواني، حيث تعتبر الولايات المتحدة السوق الأول بالنسبة للتجارة التايوانية.

تعتبر تايوان شريكا هاما بالنسبة للاستقرار الاقتصادي الأمريكي، حيث تحتل المركز الثالث كأكبر مستثمر خارجي بعد ألمانيا واليابان للولايات المتحدة وهي واحدة من أكبر الاقتصاديات التجارية في العالم حيث تأتي في المرتبة الثانية عشرة كأكبر مصدر، والسابعة عشرة كأكبر مستورد في العالم[366].

ثانيا: الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة عسكريا

تتحدد أهم مصلحة أمريكية في قضية تايوان في تجنب المواجهة العسكرية عبر المضيق، لأن من شأن ذلك أن يدفع بالولايات المتحدة للتدخل العسكري لصالح تايوان أو بالنيابة عنها[367].

وتعتبر الولايات المتحدة تايوان قاعدة محتملة للعمليات العسكرية في حالات الأزمات الإقليمية أو العالمية، كما تعتبرها قاعدة هامة للدعم اللوجيستي للقوات الأمريكية في شرق آسيا في حال نشوب معارك

[366] هناء، عبيد. العلاقات الأمريكية-الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان، في السياسة الدولية، العدد 117، (جويلية 1994)، ص 251.

[367] حسام الإمام، الولايات المتحدة والصين، في قراءات إستراتيجية، (العدد الثاني)، السنة الرابعة، (فبراير 1999)، ص 12.

محتملة بين الولايات المتحدة والصين أو كوريا الشمالية، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي العسكري كبوابة بحرية بين شمال وشرق آسيا[368].

وتعلق الولايات المتحدة أهمية كبيرة على موقع تايوان الإستراتيجي في شمال شرق آسيا فهو إستراتيجي لحلفاء الولايات المتحدة الآسيويين، ولاسيما اليابان باعتبار مضيق تايوان الممر البحري الهام للتجارة الدولية، ولذا فإن النزاع في هذه المنطقة سينتج عنه زعزعة الاستقرار والأمن في شمال شرق آسيا[369].

وفي إطار العلاقات العسكرية التي تربط الولايات المتحدة وتايوان، ترى الولايات المتحدة بأنه يجب أن يكون ميزان القوى لدى تايوان رادعا للصين، وذلك لأن أمريكا تؤمن بحرية الملاحة البحرية في البحر الصيني بسبب مصالحها الإستراتيجية في ذلك، الجزء من العالم، وأن أي تهديد لتايوان سيكون ذو تأثير قوي على المصالح الأمريكية في تلك المنطقة[370].

ثالثا: الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة سياسيا

تدرك مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة، والمتمثلة بالكونغرس ومؤسسة الرئاسة بأن هناك صراعا إستراتيجيا صامتا بين الولايات المتحدة والصين بسبب دعم الولايات المتحدة لتايوان، ورغم اعتراف الولايات المتحدة سنة 1971 بالصين الشعبية كممثل شرعي وعضو دائم في الأمم المتحدة بدلا من الحكومة الوطنية لتايوان، إلا أن القضية التايوانية بقيت قضية أمريكية.

وتعتبر الولايات المتحدة تايوان بأنها أصبحت نموذجا للديمقراطيات الآسيوية، وفقا للتصور الأمريكي الذي يحقق تكامل الرأسمالية والديمقراطية عن طريق احتواء نمو الطبقة الوسطى في بنية أساسية وطنية قائمة على التعددية الحزبية.

---

[368] المرجع السابق، ص 15.

[369] أبو بكر الدسوقي، "تطور العلاقات الأمريكية الصينية"، في السياسة الدولية، العدد 142، (أكتوبر 2000)، ص 182.

[370] عبد المجيد، إسماعيل، "التعاون، الصراع والإستراتيجية"، في قراءات إستراتيجية، العدد 3، (أكتوبر 2001)، ص 3.

إن الممارسات السياسية للولايات المتحدة اتجاه الصين تنبع من الأهمية السياسية التي توليها لهذه القضية، لتوفير المرونة المراوغة والغموض في التعامل مع الصين، وحتى يتاح لها التدخل في المنطقة بحجة حماية تايوان، والمحافظة على أمن الإقليم، ويتجه التحدي الجوهري لسياسة الأمن الأمريكي في مضيق تايوان إلى إقامة توازن فعال في احترام التزاماتها لسياسة الصين الواحدة، وبين دعم تايوان في تنمية اقتصاد وهوية مستقلين[371].

2) **التصور الأمريكي للقضية التايوانية:**

منذ نشوء حكومة وطنية في التايوان قدمت الولايات المتحدة مساعدتها لها في مجالين حيويين هما:

أ- الحماية العسكرية اللازمة، خصوصا في بداية الأمر، ومنع الصين الشعبية من غزو تايوان وضمها إليها.

ب-تقديم الدعم المادي (المالي والفني) والمعاملة الاقتصادية الخاصة.

بالمقابل تبدو السياسة الأمريكية تجاه تايوان، غامضة ومضطربة، وتتحكم بها المصالح الأمريكية فمنذ تاريخ زيارة نيكسون للصين إلى تاريخ الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين الولايات المتحدة والصين سنة 1978، سعت الولايات المتحدة على تطبيع العلاقات مع الصين والاعتراف بها كممثل وحيد للصينيين، في نفس الوقت الذي سعت فيها للمحافظة على أمن تايوان خارجيا وداخليا مع استمرار العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، ولاسيما في مجال بيع الأسلحة[372].

تفاقمت القضية التايوانية أكثر مع بداية التسعينات من القرن العشرين، حيث عمدت السلطات التايوانية إلى إطلاق نوع جديد من الدبلوماسية أسمته: "دبلوماسية البحث في المسائل الخاصة" والمحتوى الرئيسي لهذه الدبلوماسية هو[373]:

---

[371] المرجع السابق، ص 10.

[372] أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق، ص 25.

[373] ليو، تشيه تشينج ولي، شي دونج، مرجع سابق، ص 235.

- تأسيس علاقات دبلوماسية أو استعادة علاقات دبلوماسية سابقة وتطوير علاقات جوهرية مع الدول ذات النفوذ القوي.
- السعي وراء الانضمام إلى أكبر عدد من المنظمات الدولية.

وقد قامت السلطات التايوانية بتطوير علاقات جوهرية مع العديد من الدول الأساسية في شمال شرق آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وكان لب هذه العلاقات إرسال بعثات تمثيلية شبه رسمية وتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين وتوضع الاتفاقات ذات الطابع التجاري والعسكري.

هذه الدبلوماسية التايوانية كانت تمهيدا لإعلان الرئيس التايواني لي دنج هوي سنة 1999 " نظرية دوليتين" في مكان نظرية "صين واحدة بنظامين" التي تؤمن بها الصين وتدعو إليها وإلى احترامها.

هذا الإعلان لحقه أخطر صراع شهده التوحيد والاستقلال بين تايوان والصين، وفي مواجهة هذا الصراع، أكدت الولايات المتحدة من جديد تأييدها لمبدأ صين واحدة، وعدم تأييد استقلال تايوان من جهة ومن جهة أخرى، أكدت اضطلاعها بمسؤولية ضمان أمن تايوان، وزيادة تعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة وتايوان.

بدأ التدخل الأمريكي في المشكلة التايوانية بصورة مباشرة في جوان 1950، وحتى يومنا هذا حيث تعتبر هذه القضية أساسا للخلاف الأمني بين الصين والولايات المتحدة، حيث تستغلها هذه الأخيرة وتستعملها كوسيلة لاحتواء الصين، ولكن في مراحل مختلفة وانطلاقا من المصالح الأمريكية شهدت السياسة الأمريكية تجاه هذه المشكلة تغيرات جلية في مرات عديدة تعود بالتأثير البالغ على العلاقات الأمريكية الصينية.

ويمكن تتبع مراحل هذا التغير حسب التواتر الزمني التالي[374]:

ا- 1979-1990: تميزت سنة 1979 بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة وباعتراف هذه الأخيرة بالصين، وبمبدأ "الصين واحدة" كحل للقضية التايوانية. رغم ذلك استمرت المشكلة

[374] David M. Lampton, Abig power agenda, Op. Cit, p 37.

التايوانية إلا أن تأثيرها على المصالح الإستراتيجية الأمريكية أصبح قليلا، وخاصة أن المصلحة الإستراتيجية المشتركة في التصدي للاتحاد السوفيتي قد أجلت كل صراع مصالح بين الطرفين[375].

II- **من 1990-الآن**: في ضوء التغير الذي عرفته الأوضاع الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حدث تغيرات كبرى في العلاقات الصينية-الأمريكية، مما أثر على تطور المشكلة التايوانية حيث عرفت العلاقات الأمريكية الصينية أزمتين رئيسيتين[376]:

- الأزمة الأولى: في سبتمبر 1992 نتجت عن بيع الولايات المتحدة 15 طائرة عسكرية من طراز (أ.ف-16) لتايوان.
- الأزمة الثانية: في جوان 1995 بعد قيام الرئيس التايواني لي دنغ هوي بزيارة الولايات المتحدة، وقد تطورت هذه الأزمة إلى حد الاحتكام إلى السلاح بإرسال الولايات المتحدة حاملة طائرات إلى مضيق تايوان.

3) **<u>العوامل الرئيسية المؤثرة على السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية:</u>**

ترتبط السياسة الأمريكية إزاء تايوان بالأوضاع التي يشهدها مضيق تايوان إلى حد كبير، وتظهر هذه العوامل تأثيراتها مع تغير السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية، حيث يمكن توضيحها كالتالي[377]:

<u>أولا</u>: تأثير الإستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا في القرن 21: حيث تأثرت السياسة الأمريكية اتجاه القضية التايوانية، بطبيعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه منطقة شمال شرق آسيا والقارة الآسيوية ككل، وقد أوضحت التقارير الأمنية الأمريكية الصادرة سنة 1988، و1999 على أن الهدف الرئيسي للإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا هو تحقيق استقرار نسبي في المنطقة، لذلك فقد اتخذت الولايات المتحدة من تايوان منطلقا لتحقيق

---

[375] Ibid, p 40.

[376] ليوشيه تشنج ولي شي دونج، مرجع سابق، ص 242.

[377] المرجع السابق، ص 243.

الاستقرار النسبي المشار إليه سابقا، حيث استعملت تايوان كمنطقة أساسية للحفاظ على التواجد الأمريكي (العسكري)، بالإضافة إلى كون تمسك الولايات المتحدة بضرورة حماية أمن تايوان ينبع من كسب ثقة حلفائها في المنطقة وتأكيد زعامتها المطلقة عليها.

ثانيا: السياسة الأمريكية اتجاه الصين: حيث تتأثر المعالجة الأمريكية للقضية التايوانية بطبيعة ونوع العلاقة القائمة مع الصين، كما تم توضيح ذلك سابقا.

من المنظور الصيني، ترجع المطالبة بأحقيتها في تايوان في التاريخ، وفي التفسيرات القانونية، وأيضا في العاطفة السياسية الصينية، فقضية تايوان تدرج دائما في بند "إذلال" الصين على أيدي قوى أجنبية، بالإضافة ترتبط مطالبة الصين بالسيادة على تايوان بقضايا الاستقرار الوطني، وبقاء النظام وشرعية الحكام، صحيح أنه لم يرد ذلك في أي وثيقة رسمية صينية، إلا أن التحليلات المعلنة للرؤساء والباحثين الصينيين تدرج تايوان في باب الأهمية القصوى لمحافظة الصين على توازنها واستقرارها[378].

الملاحظة الأساسية التي يجب أن تورد بالموازاة مع حقيقة تغير السياسة الأمنية الأمريكية اتجاه تايوان هو استعدادات الصين لتقديم فكرة أكثر مرونة لمبدأ "صين واحدة"، ففي العادة يستخدم هذا المبدأ للدلالة على تبعية تايوان للصين، أي وجود صين واحدة وتايوان جزء منها، إلا أن تصريح كيان كيشان Qian Qichen نائب رئيس الوزراء الصيني سنة 2000 القائل بأنه[379]:

"فيما يتعلق بالعلاقات عبر المضيق، يقوم مبدأ صين واحدة الذي نناضل من أجله على أن هناك صينا واحدة في العالم، وأن البر الرئيسي وتايوان ينتميان إليها، وأن سيادة الصين ووحدة أراضيها كل لا يتجزأ".

إن المرونة التي أبدتها الصين ما هي إلا ردة فعل براغماتية على الوقائع الناشئة في تايوان وخاصة من الناحية الاقتصادية، حيث وصل مستوى الاستثمار المباشر لتايوان في الصين 100 مليار

---

[378] بايتس، غيل, النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 229.
[379] المرجع السابق، ص 230.

دولار سنة 2004، وتعتبر الصين الشريك التجاري الأكبر لتايوان حيث وصلت قيمة التبادلات التجارية في نفس النسبة عبر المضيق ما يقارب 61,6 مليار دولار أمريكي.

رغم الملامح السلمية لحل القضية التايوانية، وذلك من خلال دراسة الموقف الصيني والأمريكي نبع من واقع تجنب الطرفين الحل والصراع المباشر لأن نزاع من هذا النوع سيؤدي إلى مواجهة نووية مباشرة بين الصين والولايات المتحدة وهذا ما تتفاداه كليهما.

II- <u>العلاقات بين الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية:</u>

لقد تحكم في السياسة الخارجية الصينية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية ثلاثة أهداف أساسية تمثلت في ضمان الأمن الوطني الصيني، بناء قوة وطنية وتحرير الأراضي الصينية وتوحيدها، في هذا الإطار احتلت اليابان مركزا هاما في إطار السياسة الخارجية الصينية.

فاليابان هي الدولة التي غزت واحتلت أراضي الصين قبل الحرب العالمية الثانية وهددت بشكل مباشر الأمن الوطني الصيني، ولا تزال لحد الآن تلعب دورا مباشرا في تهديد الأمن الوطني للصين حيث أنها كانت تعتبر أحد المراكز الهامة للتواجد الأمريكي في شرق آسيا وحلقة في السياسة الأمريكية التي استهدفت حصار الصين إستراتيجيا[380].

وتتأثر العلاقات الصينية الأمريكية بنمط العلاقات الأمريكية مع الجانبين، فقد أقيمت علاقات دبلوماسية بين اليابان والصين سنة 1971 أي مع بداية تحسن العلاقات الأمريكية-الصينية.

وقد نظرت الصين للمعاهدة الدفاعية بين اليابان والولايات المتحدة باطمئنان طيلة الحرب الباردة وذلك لسببين[381]:

1- التقليل من النزعة العسكرية اليابانية.

2- التواجد العسكري الأمريكي في اليابان في مواجهة الخطر السوفياتي.

---

[380] محمد، نعمان جلال. الصراع بين اليابان والصين، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989)، ص 140.

[381] وليد عبدالحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، ط1، (عمان: دار الشروق العربي، 2002)، ص ص 30-31.

لكن المخاوف الصينية سرعان ما بدأت وازدادت بعد الحرب الباردة، وخاصة منذ منتصف التسعينات، حيث اتفق الطرفان الياباني والأمريكي سنة 1996 وبموجب قمة (كلينتون-هاشيموتو) بالبدء في مراجعة وتعديل اتفاقية التعاون الدفاعي بين البلدين[382]، والتركيز على الحاجة إلى تعزيز التنسيق السياسي الثنائي، بما في ذلك الدراسات عن التعاون الثنائي في التعامل مع أوضاع يمكن أن تطرأ في المناطق المحيطة باليابان.

بالنسبة إلى الصين، تمثلت النقطة الخلافية الأبرز في الدليل هو لفظ: "الأوضاع في مناطق محيطة باليابان"، إذ أن هذه العبارة توحي برد فعل عسكري ياباني في حالات تتجاوز الدفاع الأساسي عن الجزر اليابانية، وخصوصا فيما يتعلق بتايوان، إذ تخوف الإستراتيجيون الصينيون من أن يكون الهدف الجديد للحلف هو التعامل مع التهديدات الصينية لتايوان بما في ذلك التدخل العسكري والمواجهة النووية العسكرية المباشرة مع الصين.

وقد برزت أسباب أخرى مثيرة للقلق في الأمن الإقليمي، واضعة العلاقات اليابانية-الصينية أمام مزيد من الاختبارات ومذكرة كل الأطراف أن الحلف الأمريكي-الياباني محكوم بالنزاعات بين الصين واليابان، فبعد اقتحام غواصة صينية المياه الإقليمية اليابانية- جزيرة أوكيناوا سنة 2004- كشفت اليابان عن الدليل الجديد للسياسة الدفاعية الذي منح قواتها المسلحة دورا في العمليات العسكرية الدولية مع التشديد على دستورها اللاعنفي وتسمية الصين كتهديد عسكري محتمل[383]، وأعقب ذلك بيان أمريكي ياباني مشترك صدر في فبراير 2005 اعتبر تايوان قضية أمنية مشتركة[384].

وتتركز المخاوف الصينية أن تكون اليابان تتصرف بدافع من الولايات المتحدة لاسيما وأن عناصر المواجهة بين الصين والولايات المتحدة لا يمكن أن تكون مباشرة لأنها تكون مدمرة، ومن بين المخاوف الكثيرة للصين اتجاه التحالف الأمريكي الياباني هو القضية التايوانية والموقف الياباني منها، إذ تدعم

---

[382] سيفصل في هذه الاتفاقية في جزء قادم من الدراسة.

[383] Japan defense agency; « national defense program for 2005 and after », December, 2005.

[384] Japan defense agency; « joint statement of US-Japan security consultative », February, 2005.

اليابان استقلال تايوان حيث تعتبر هذه الأخيرة شريكا تجاريا رئيسيا لليابان: حيث أن استثمارات اليابان في تايوان أكبر من استثماراتها في الصين[385].

بالإضافة إلى المخاوف الصينية اتجاه التحالف الياباني الأمريكي، يتخوف الصينيون من مؤثرات في التحرك الياباني من أبرز هذه المؤثرات:

1- تجاوز الاتفاق العسكري الياباني بمعدل 1% من الناتج المحلي لليابان سنة 1995 ما يزيد عن 50,2 مليار دولار.

2- سعي اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

3- تعديل الاتفاقية الأمنية الموقعة بين اليابان والولايات المتحدة سنة 1997 والتي أعطيت لليابان دورا أمنيا أكبر في منطقة شمال شرق آسيا حيث أكدت الاتفاقية الأمنية الجديدة على ما يلي[386]:

- موافقة اليابان على تقديم الدعم العسكري للقوات الأمريكية في حالة حدوث أزمة في منطقة شمال شرق آسيا.
- السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد العسكرية اليابانية.
- العمل على إنشاء هيئة مشتركة للتخطيط.

4- تزايد الدور الاقتصادي الياباني في الصين حيث تعتبر من أكبر الأسواق لصادراتها، كما تعتبر من أكبر المصدرين لها ويوضح الجدول التالي ذلك:

(385) Jason, show; « Toward cooperative US-China- Japan relation », in issues and insights, v°6, N° 19, December 2006, p 2.
(386) Jason , show, Op. Cit, p 26.

ترتيب الدول حسب وارداتها من الصين	ترتيب الدول حسب صادراتها إلى الصين
اليابان	اليابان
الاتحاد الأوربي	الولايات المتحدة الأمريكية
تايوان	الاتحاد الأوربي
الولايات المتحدة الأمريكي	كوريا الجنوبية
كوريا الجنوبية	تايوان

المصدر: وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص 177.

في الواقع لا يزال التاريخ المؤلم بين البلدين (الصين-اليابان) يوقظ الكثير من السياسات الأمنية بين الدولتين، وتستغل هذه الحساسيات الولايات المتحدة بصورة جيدة لحد الآن، لأنه سيكون من دواعي التفوق الأمني الأمريكي أي تقارب قد يحدث بين الدولتين.

III- الخلافات حول كوريا الشمالية:

إن الولايات المتحدة والصين تربطهما مصالح مشتركة واسعة في شبه الجزيرة الكورية، حيث كليهما تسعى إلى حل التوترات الأمنية بها عبر الوسائل الدبلوماسية والسلمية، لكنهما يختلفان في ترتيب الأهداف التي سيبنى عليها هذا الحل.حيث تسعى الصين إلى:

أولا: إلى تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، فقرب كوريا الشمالية من الصين -تتشاركان في حوالي 1.400 كيلومتر (نحو 900 ميلا) من الحدود- يحتم على الصين الميل نحو مقاربة دبلوماسية هادئة ومتأنية نحو كوريا الشمالية، لأنه في حال تزعزع الأوضاع في كوريا الشمالية سيتدفق على الصين المزيد من اللاجئين السياسيين والاقتصاديين، علما أن نحو 300 ألف كوري شمالي يعيشون بطريقة غير شرعية في الصين.

ثانيا: تسعى الصين إلى رؤية تطور النتائج السياسية والاقتصادية في شبه الجزيرة بما يخدم المصالح الصينية، بمعنى آخر، تسعى إلى إيجاد كوريا موحدة ضمن الفلك الإستراتيجي للصين، وهذا ما يفسر المخطط الصيني المقترح لحل الأزمة الكورية والمعروف بـــ "كوريا-اثنتان".إذا من خلال ما سبق يمكن تلخيص وجهة النظر الصينية في حل الأزمة الكورية كما يلي[387]:

1- رفض الحلول الأحادية، أي استخدام القوة والإكراه.

2- تجنب الانهيار السياسي لكوريا الشمالية.

في حين ترى الولايات المتحدة في الحلين سابقي الذكر حلولا في صالحها، فهي تحبذ استخدام القوة لحل المشكلة الكورية في التوحيد لأن ذلك سيخدم مصالحها ولأن أي نزاع كوري جنوبي-شمالي أكيد سيكون في صالحها وصالح الجنوبيين.

كما ترى الولايات المتحدة في الحل الثاني أي انهيار النظام السياسي في كوريا الشمالية حلا أيضا سيكون في صالح نفوذها، لأنها ستجد سببا شرعيا للتواجد السياسي والعسكري في كوريا الشمالية ولأهداف إنسانية[388].

وحتى على المدى البعيد، تختلف الصين والولايات المتحدة على أهداف ذات مدى أطول في شبه الجزيرة الكورية، وعلى سبيل المثال، وبالنسبة إلى تطوير مقاربة أمنية إقليمية إزاء كوريا الشمالية، يتمثل الهدف الأهم للولايات المتحدة في الإبقاء على الأحلاف الأمنية الثنائية، مع اليابان وكوريا الجنوبية لضمان الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، في حين الهدف الأهم للصين هو إزالة هذه الأحلاف ودفع الولايات المتحدة إلى تسوية مع كوريا الشمالية في إطار مفاوضات واسعة ومتعددة، ليكون للصين دور رئيسي فيها.

---

[387] بايتس، غيل ، مرجع سابق، ص 235.

[388] المرجع السابق، ص 236.

IV- منع انتشار الأسلحة النووية:

رأت الصين أن الهيكلة الدولية فيما يتعلق بمسائل الحد من الأسلحة النووية قامت بعيدا عن أي دور لها، سواء في المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أو في المفاوضات المتعددة الأطراف التي لم تدعى الصين إليها لذلك فقد كانت تملك رؤية مغايرة عن الرؤية الأمريكية في مجال الحد من التسلح إذ أنها[389]:

1- رفضت ربط تدفق التكنولوجيا والأسلحة الحساسة والسيطرة عليها عبر سياسة فرض العقوبات والتدخل العسكري، ورأت ذلك محاولات من الدول القوية لإبقاء ضعف الدول الضعيفة أصلا وقد عبر عن ذلك المندوب الصيني في مؤتمر نزع الأسلحة بقوله: "تلجأ بعض الدول إلى كل وسيلة ممكنة للحد من تسلح في دول أخرى في حين لا تتوقف في الوقت نفسه عن تسليح نفسها بأحدث التكنولوجيات والتجهيزات العسكرية"

2- استغربت الصين رفض مجلس الشيوخ الأمريكي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب "وخطط واشنطن للمضي قدما في منظومتها الإستراتيجية والعسكرية الأبعد مدى للفضاء".

3- ترى الصين أن الولايات المتحدة لا تتخذ إجراءات فعالة ضد دول كإسرائيل والهند لإجبارها على الحد من برامجها للأسلحة النووية، في حين تتخذ إجراءات مضادة للرد على أعمال التسلح التي تقوم بها دول كإيرانوكوريا الشمالية.

4- رأت الصين في بعض الأسلحة وحتى وإن كانت نووية أو بالستية ليست ذات خطورة في حالة انتشارها، بل في بعض الأحيان كان انتشار هذه الأسلحة في فائدة الهدف الإستراتيجي الأمني الصيني.

---

(389) Li, changhe, « statement the plenary », Meeting of the conference on disarmament, Geneva, May 27, 1999.

أيضا يتحدد التزام الصين بمنع انتشار الأسلحة النووية بطبيعة الالتزام الذي قامت به، وما إن كان دوليا، أو ثنائيا، حيث نرى أن الاتفاقات المتعددة الأطراف أقوى التزاما بالنسبة للصين، في حين لا تعتد كثيرا بالاتفاقات الثنائية[390].

رغم هذه الحدة في معالجة موضوع انتشار الأسلحة النووية من طرف الصين، إلا أن مقاربة متبدلة بدأت تبرز في سلوكها الخارجي خاصة منذ بداية سنوات الألفين حيث ظهرت مجموعة من القوانين والمعوقات أمام صادراتها من الأسلحة والتكنولوجيا الحساسة ويرجع ذلك إلى عوامل ثلاث[391]:

1- تغير منحى التوجه الأمني الصيني المؤكد على تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة.

2- تطلع الصين إلى الحد من التوترات والاستقرار في بيئتها الأمنية الخارجية.

3- التطلعات السياسية والاقتصادية الصينية الحالية تسعى إلى طمأنت جيرانها وشركائها الدوليين الرئيسيين.

ولتأكيد تغير منحى الصين التدريجي خاصة ابتداء من التسعينات من القرن الماضي أنظر الإطار رقم 01 الموالي:

---

(390) China information office of the state Council, china's national defense in 2004, (Beijing: July 1998) PP. 03-54.

- لمزيد من المعلومات انظر الملحق رقم (01) للنظر في العقوبات الأمريكية على الصين لعدم التزاماتها في هذا الإطار.

(391) Ibid.

إطار رقم 01: مشاركة الصين في النظم والاتفاقات الرئيسية لمنع انتشار الأسلحة النووية.

1991:

محادثات الدول الخمس الدائمة العضوية (في مجلس الأمن الدولي) على الحد من التسلح في الشرق الأوسط (ACME): انضمت الصين إلى المحادثات بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي عام 1991 في أفريل 1997: كعضو مؤسس، بعد وضع المعاهدة الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ.

1992:

معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT): انضمت الصين إلى المعاهدة عام 1992، عام 1995، دعمت بيجينغ التوسيع غير المحدود للمعاهدة.

نظام الحد من التكنولوجيا الصاروخية (MTCR): في فيفري 1992، وفي رسالة إلى الأمم المتحدة وافقت الصين على الالتزام بتوجهات العام 1987 الأصلية للـــ: (MTCR) في نوفمبر 2000 وافقت على عدم دعم أي بلد –بأي طريقة من الطرق- بصواريخ باليستية قادرة على حمل أسلحة نووية، وعلى تعزيز إجراءاتها لضبط صادراتها من الصواريخ، وفي أوت 2002 أصدرت قوانين ولائحة بالمواد الخاضعة للضبط على تماس كبير مع تلك (MTCR). تسعى الصين إلى العضوية منذ العام 2006 أصدرت قوانين ولائحة بالمواد الخاضعة للضبط على تماس كبير مع تلك (MTCR).

معاهدة thoshold لحظر التجارب (TTBT): تشارك الصين في المعاهدة بحكم الأمر الواقع كانت تجربتها الأخيرة (660 كيلو طن) في أيار (مايو 1992).

1993: المعاهدة حول الأسلحة الكيميائية (CWC): وافقت الصين على المعاهدة عام 1993 وعدلتها في أفريل 1997.

1994: معاهدة وقف المواد القابلة للانشطار (FMCT) لم تبدأ أي مفاوضات رسمية.

1996: معاهدة الحظر الشامل للتجارب (CTBT) وقعت الصين المعاهدة 1996 لكنها لم تصادق

عليها.

1997: مجموعة أستراليا Australie-group: تجري حوارا مع المجموعة لجنة زانغرا Zangger: انضمت الصين إلى النخبة عام 1997، غداة مفاوضات صينية-أمريكية تتعلق بالتعاون النووي بين الصين وإيران .

1998:

ترتيب واسنار wassenner: الصين ليس عضو في الترتيب، لكنها أنشأت آلية حوار مع المنظمة وتسعى إلى أن تكون عضو فيها.

المصدر: مركز الدراسات لمنع انتشار الأسلحة النووية، مؤسسة مونتيري للدراسات الدولية: www.nti.org/db/china/ezginos, html.

مما سبق يمكن استخلاص أن نقطة الخلاف الأمني حول انتشار ونشر السلاح النووي أصبح أقل حدة، وذلك نابع من أن القيادة الصينية أصبحت تدرك بشكل أوضح قيمة هذه المعالجات بالنسبة إلى المصلحة الوطنية الصينية، ولاسيما أن مثل هذه الاتفاقيات يمكن أن تحد من قدرات الآخرين، وأن تكون في الوقت نفسه ذات تأثير أقل على الصين، فبالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي كقوة نووية معترف بها، ستعيق المعاهدة بروز قوى نووية جديدة وبالتالي ضمان الهيمنة الإقليمية نسبيا.

V- التعامل مع الأنظمة غير المرغوب فيها أمريكيا:

صنفت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأنظمة على أنها غير مرغوب فيها وفي أحسن الأحوال منذرة بالخطر، في المقابل نجحت الصين في إقامة علاقات تعاونية مع هذه الأنظمة، ويقصد هنا كل من إيران، كوريا الشمالية، وغيرها[392].

[392] تشمل القائمة أيضا كل من السودان، زمبابوي، بورما (ميانمار).

تشكل العلاقات بين الصين وإيران أحد أهم أسباب الخلاف بين الصين والولايات المتحدة، فقد أبعدت الولايات المتحدة نفسها اقتصاديا وسياسيا عن إيران منذ عام 1979 مع قيام الجمهورية الإسلامية في حين حافظت الصين على علاقات وثيقة مع إيران منذ عام 1971، إذ تعتبر الصين مصدرا رئيسيا للمعدات الثقيلة والسلع الصناعية والمنسوجات بالنسبة لإيران، التي تعتبر أحد أكبر المصادر الخارجية للنفط بالنسبة إلى الصين، كما تنشط الشركات الصينية في بناء السدود، ومصانع الطاقة وبناء السفن وشبكات الطاقة الكهربائية.

وبالنظر إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية المتينة التي جمعت ولا تزال الصين بإيران، فقد دعمت الصين اعتماد الحلول الدبلوماسية إزاء الخلافات حول البرامج النووية لإيران، رافضة المقاربات العسكرية أو القائمة على فرض العقوبات، وتفضل اعتماد حوار بين إيران ومجموعة الخمس زائد واحد (1+5)[393].

ويتركز محور الاحتجاج الأمريكي على العلاقات الإيرانية الصينية حول العلاقة العسكرية التقنية التي تجمعها منذ سنة 1982، حيث بدأت هذه العلاقة على إثر قيام الجمهورية الإسلامية و حاجتها الماسة إلى الأسلحة التقليدية، وقد قامت الصين بتأمين ذلك لها طيلة فترة الثمانينات.

أما الصادرات الصينية من الأسلحة إلى إيران الأكثر جدلا، فشملت أنظمة أكثر حداثة وتطور كصواريخ "كروز" المضادة للسفن، إضافة إلى المساعدة المحتملة في تطوير أسلحة الدمار الشامل الإيرانية.

كما تؤكد مصادر أمريكية أن الصين زودت إيران بين أواخر الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، بمساعدة ذات طبيعة نووية شملت التعاون في استخراج اليورانيوم وتخصيبه، وتكنولوجيات التحويل ومفاعلات الأبحاث، والتقسيمات المعمارية لمنشآت الإنتاج والتدريب والمساعدة للتقنية[394].

---

[393] Andrew, Koch ; « iran's procure ment program », in non-prolifération review, N°1, 1997, p 123.
[394] Ibid, p 124.

حاولت الولايات المتحدة رصد الصادرات الكيميائية للصين إلى إيران والحد منها، وكبح المساعدة الصينية إلى البرنامج الإيراني النووي، ومن أجل ذلك قامت الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات على الشركات الصينية وفقا لـــ: "قانون منع انتشار الأسلحة الخاص بإيران لسنة 1992" ومازالت الولايات المتحدة تفرض عقوبات أكثر على أفراد وشركات صينية في حالة اشتباهها في بيعهم صواريخ وأسلحة كيميائية إلى إيران[395].

من جهة أخرى تحافظ الصين على علاقات مميزة مع كوريا الشمالية نظرا للامتيازات الجيوإستراتيجية والأمنية والسياسية المذكورة آنفا، فالصين تعتبر المورد الأساسي والشريك الاقتصادي رقم واحد لكوريا، وتحافظ الصين على علاقات سياسية واقتصادية أقرب مع كوريا الشمالية، ورغم أنها استضافت المحادثات السداسية لحل المشكلة النووية الكورية الشمالية وغيرها إلا أن الصين تؤكد في كل مرة رفضها لأي خطوات إكراهية أو تدخلية من طرف الولايات المتحدة لفرض أي عقوبات قاسية على كوريا الشمالية[396].

المطلب الثاني: التنافس الأمريكي الصيني على الدور الإقليمي الأول في منطقة شمال شرق آسيا

"الصين والولايات المتحدة مصيرهما أن تكونا عدوتين بالترافق مع نمو قوة الصين"[397].

إن المقولة تؤكد حقيقة تاريخية تقول أن تبلور قوى عظمى جديدة على مسرح المجتمع الدولي غالبا ما كان شيئا شديد الإرباك للنظام الدولي، خاصة أن الأمثلة متعددة على فشل القوة العظمى في التعامل مع ظهور منافس جديد، وذلك بغض النظر عما يمكن أن يحدثه ذلك في النظام الدولي من صراع.

---

[395] Ibidem, p 125.

[396] بانيس، غيل. مرجع سابق، ص 263.

[397] ريتشارد، هاس، الفرصة، ترجمة: أسعد كامل إلياس، (السعودية: مؤسسة العبيكان، 2007)، ص 173.

فالولايات المتحدة تحتاج إلى إستراتيجية أمنية تحمي مصالحها في منطقة شمال شرق آسيا، وتضع في الاعتبار الصعود الصيني، في المقابل هناك سعي صيني متواصل لحماية مصالح الصين مما قد يضع كل من الصين والولايات المتحدة في مواجهة مباشرة.

الحقيقة الأخرى التي يجب التسليم بها وهي الوزن المتعاظم للصين في التوازنات الدولية، خاصة أمام الحوافز الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية التي أصبحت الصين تملكها، خاصة أن مصالحها الحيوية أصبحت محمية نوويا بتزايد ممتلكات الصين من السلاح النووي[398].

ورغم أن كلا الدولتين (الصين والولايات المتحدة) يحرصان على توازن قوى فعلي في منطقة شمال شرق آسيا إلا أن مجهودا واضحا يبدو ظاهرا في ممارسات الطرفين نحو بعضهما البعض[399]:

- الصين تحاول اجتناب الصراع من خلال الدبلوماسية والتهديد إن اقتضى الأمر ذلك.
- الولايات المتحدة تراهن على العلاقات الاقتصادية، والتحالفات الأمنية مع كل من كوريا الجنوبية واليابان.

I -<u>تغير التوازن الإقليمي في شمال شرق آسيا:</u>

اقترنت البيئة الإقليمية في منطقة شمال شرق آسيا بوجود قوى كبرى ذات أبعاد دولية في تأثيرها متضمنة في الإقليم وهي الصين، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ونهاية الحرب الباردة أصبحت هناك تأثيرات لحقائق مهمة في البيئة الإستراتيجية لإقليم شمال شرق آسيا هي[400]:

1- تراجع وضع الأسبقية العسكري-الاقتصادي الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية.

2- تبني القيادة الشيوعية في الصين لمقترب الإصلاحات السياسية لمتطلبات التنمية الاقتصادية.

---

[398] بول، ماري دولاغورس، الإمبراطورية الأخيرة (هل يكون قرن 21 أمريكيا؟)، ترجمة: هيثم سرية، (سورية: دار علاء الدين، 2007)، ص 102.

[399] المرجع السابق، ص 103.

[400] خضر، عطوان عباس. مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص 110.

3- أوجد المتغيران السابقان ضغوطا على كل من الصين والولايات المتحدة للتقليل من درجة التوتر في شرق آسيا.

ومع وجود هذه الحقائق السابقة الذكر فإن البيئة والتعامل الإستراتيجي فيما بين الولايات المتحدة والصين قد أصبحت تتسم بما يلي[401]:

1- السياسة الأمريكية أصبحت أكثر مرونة وأكثر حساسية للتحولات في التوازن السياسي والاقتصادي في شمال شرق آسيا.

2- أخذ التعامل مع المصلحة الأمريكية يتطلب ضرورة ضبط إيقاع دقيق في علاقاتها مع الصين.

ورغم انتهاء الحرب الباردة إلا أن ملامح التوتر ظلت قائمة في إقليم شمال شرق آسيا حيث يمكن أن نلمس هذا التوتر من خلال[402]:

1- سباق تسلح متنامي فيما بين القوى الرئيسة.

2- استمرار الحرب الباردة في شبه الجزيرة الكورية ودليل ذلك تداعيات القضية النووية الكورية (كوريا الشمالية).

3- انتقال هيكل المواجهة من (موسكو، بكين، واشنطن) إلى هيكل جديد هو (بكين، طوكيو، واشنطن).

رغم واقع التوتر الأمني الموجود في منطقة شمال شرق آسيا، إلا أن دول الإقليم بحثت وباستمرار عن توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية الإقليمية، وقد مهد لازدهار هذه العلاقات النمو المطرد لاقتصاديات كل من الصين، اليابان، تايوان وكوريا الجنوبية، ودخولها في تعاون اقتصادي مهم مما أعطى ملامح بيئة اقتصادية إقليمية جديدة، تراقبها الولايات المتحدة بقلق خوفا من أي تكتل إقليمي تتزعمه الصين وتعطي لدورها الإقليمي دفعا واضحا على حساب المصالح الأمريكية في المنطقة.

---

(401) المرجع السابق، ص 112.

(402) المرجع السابق، ص 114.

II - التحرك الإقليمي الصيني:

من مؤشرات السلوك السياسي الخارجي في إطاره الإقليمي ما يلي[403]:

أولا: قبول الصين لعضوية كل من تايوان وهونغ كونغ في منظمة أيبك AEPEC بصفتهما الاقتصادية.

ثانيا: اشتراك الصين في مؤتمرات بناء الثقة وإنشاء أمن إقليمي بعيد عن أي إطار مؤسسي ذو جداول زمنية.

ثالثا: محاولة الصين الاستفادة من الاشتراك في المؤسسات الأمنية للضغط على الولايات المتحدة بحل قضية تايوان وخلافات أخرى معها.

رابعا: اشتراك الصين في محادثات حل المسألة الكورية أو الدعوة للحد من انتشار الأسلحة النووية في القارة الآسيوية، رغبة في الاستقرار الأمني للمنطقة.

III - ملامح التحرك الأمريكي في إقليم شمال شرق آسيا:

إن ملامح التحرك الأمريكي في إقليم شمال شرق آسيا يستند على مجموعة من المعطيات هي[404]:

1- منع بزوغ قوة إقليمية قادرة على تهديد مصالحها في المنطقة وهذا ما حدث عندما سعت الولايات المتحدة إلى تدمير القوة العسكرية اليابانية والحد من مستواه التسليحي، وكذلك الأمر مع الصين، فالولايات المتحدة لا ترغب في تحول الصين إلى قوة عظمى، إلا أنها في ذات الوقت لا ترغب في تقسيم الصين لأن ذلك سيؤدي إلى نشوء قوى إقليمية بزعامة صينية.

---

[403] عبد المنعم طلعت، "ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي"، في السياسة الدولية، العدد 129، (يوليو 1997)، ص 37.

[404] محمد سعد ,أبو عامود، "السياسة الأمريكية في آسيا"، في السياسة الدولية، العدد 127، (يوليو 1997)، ص 135.

2- الحفاظ على تعاونها الأمني والعسكري مع اليابان وكوريا الجنوبية لكبح جماح الاستفزازات الصينية وخاصة في منطقة تايوان.

3- الحرص على الدور الأمريكي في اتفاقيات الترتيبات متعددة الأطراف للأمن الإقليمي والاقتصادي مع دول المنطقة.

4- إقامة حوار بشأن أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية في الجزيرة الكورية بمشاركة كل من الصين واليابان.

ويتحكم في مساعي التحرك الإقليمي لكل من الولايات المتحدة والصين دافعين أساسيين هما[405]:

1- سعي الولايات المتحدة للحفاظ على استقرار المنطقة وحفظ المعادلة الأمنية في حال بروز الصين كقوة إقليمية اقتصادية وعسكرية.

2- سعي الصين لتوطيد نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي بها وذلك لأطول فترة ممكنة في ظل بيئة إقليمية مستقرة، حيث لم تحدد الصين أي مجال حيوي لها، وينتظر قادتها استكمال بناء قوتها العسكرية والاقتصادية معا، لتبدأ أولا باسترجاع أراضيها التي تلح على استرجاعها مثل تايوان والهند الصينية ثم توسيع مجالها الحيوي لتنفرد بإقليم شمال شرق آسيا وسيساعدها على ذلك التقارب الحضاري والثقافي مع دول الإقليم[406].

وتصر الصين على تنحية الخلافات الإيديولوجية مع دول الأقاليم الأخرى والحرص على تنمية علاقات مضمونها المصلحة المتبادلة.

IV- صياغة كل من الولايات المتحدة والصين لإستراتيجيتها العالمية:

أولا: صياغة الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجيتها العالمية

(405) Wang, Jisi ; « china's changing role in Asia », in the Atlantic council, N° 21, (January 2004), p 4.
(406) Ibid, p 6.

إن الفكر الإستراتيجي الأمريكي قد نشأ وتطور انطلاقا من الحرب العالمية الثانية، حين سعى إلى تحقيق نظام دولي نفوذه الولايات المتحدة الأمريكية وذلك وفقا لمبدأ المصالح الأمريكية في كل مكان وهي أولا.

وقد تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع القوة العسكرية كأحد أهم خياراتها الإستراتيجية الناجحة حيث رأت أن إعادة تشكيل النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة يتطلب استعمالا أكثر للقوة، ومع ذلك فقد اتسمت الإستراتيجية الأمريكية باتجاه جديد يقوم على ركنين[407]:

1- اعتماد المشاركة على القوى السياسية الكبرى الأخرى العسكرية والاقتصادية.

2- الاعتماد على المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة، حيث تتمكن من التأثير في الأحداث دون أن تتحمل الولايات المتحدة العبء الكامل من التكاليف والمخاطر

كما اتجهت الولايات المتحدة نحو اعتماد المشاركة مع القوى الكبرى الأخرى وهذا ما دفعها إلى وضع إستراتيجية عالمية تركز على بناء نظام دولي من خلال تحالفات ثنائية ومتعددة الأطراف، لكن في كل مرة تكون هي الدولة القائدة لهذه التحالفات.

هذه الإستراتيجية الأمريكية أثارت مخاوف الصين وخاصة فيما يتعلق ببناء تحالفات ثنائية في منطقة شمال شرق آسيا، لأنها تتعارض مع مصالحها ومع الرؤية الأمنية التي تراها لدائرة مصالحها العالمية[408].

ثانيا: السياسة الصينية نحو دائرة مصالحها العالمية

إن اتجاه الصين نحو بناء مكونات قوتها الاقتصادية والسياسية لم يكن يفسر ولا يزال من طرف الإستراتيجيين الأمريكيين إلا من باب سعي الصين لاكتساب نفوذ إقليمي وعالمي، وقبول الدول بهذا النفوذ.

---

[407] خضر، عباس عطوان، مرجع سابق، ص 198.

[408] المرجع السابق، ص 199.

وقد أدركت القيادة الصينية أن الدور العالمي لابد من أن تسبقه مكانة إقليمية، وخاصة في إقليمها المباشر ومحور ارتكازها –إقليم شمال شرق آسيا- والقاعدة الأساسية لمصالحها. وعلى الرغم من أن الصين تمتلك القدرة على معارضة وحتى إعاقة تنفيذ المصالح الأمريكية في إقليمها المباشرة أو حتى في آسيا ككل، إلا أنها وضعت أولوية إتمام مسار الإصلاح والانفتاح الاقتصادي على ممارسة مرتبة القوى الكبرى.

في ضوء ما تقدم أصبحت الصين تجد ثلاثة خيارات سياسة عالمية مفتوحة أمام حركة سياستها الخارجية، وفق ما يلي[409]:

1- الصين قوة إقليمية كبرى: وهنا ستجد نقاط كبرى للصراع مع الولايات المتحدة، وتكون أوجه المواجهة بين الدولتين متعددة.

2- الصين مندمجة في النظام العالمي: يفرض عليها التجاوب مع المصالح الأمريكية والتخلي عن العديد من مفاهيمها اتجاه المجتمع الدولي.

V- <u>بروز الصين كقوة إقليمية مهيمنة في شمال شرق آسيا:</u>

إن الهواجس الأمنية الأمريكية من تفرد الصين بزعامة منطقة شمال شرق آسيا تتزايد بتنامي وتعاظم القوة الصينية وتزايد تشابك العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة، مما يعني تهديدا واضحا للمصالح الأمريكية كما أنه يعني أمرين أساسيين[410]:

1- إن الصين في طريقها أن تصبح قلب الاقتصاد في منطقة شمال شرق آسيا وبالتالي خضوع دول المنطقة لمصالحها بسبب قوتها الاقتصادية.

2- إن الصين ستلجأ لإخضاع دول منطقة شمال شرق آسيا وفق القوة العسكرية.

وقد بدأت ملامح الهيمنة الصينية تتجسد وفق نهجين هما[411]:

---

[409] دانيال، بورشناين وأرنيه، دي كيزا، التنين الأكبر:الصين في القرن 23، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: مطابع الوطن، 2001)، ص 159.

[410] Tim, Harmes, « searching for the New world ordre », <u>in internationnal relations</u>, (spring 1994), p 16.

- **النهج الأول**: يتمركز حول الاحتواء الاقتصادي للدول ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للصين.

- **النهج الثاني**: وتلجأ فيه الصين إلى اعتماد أساليب أكثر تشدد للحصول على مصالحها في المنطقة.

وتتدخل الصين وفق النهج الاقتصادي دون مبرر إيديولوجي، على أنها دولة شيوعية دخلت في مواجهة مع الولايات المتحدة والدول الغربية، ولكن تتدخل بصفة كونها دولة آسيوية تمنح مساعدات اقتصادية، وفي نفس الوقت تكسب المزيد من النفوذ السياسي داخل هذه الدول –حالة كوريا الشمالية-.

وتستعمل الصين النهج الثاني في تحقيق نفوذ أكبر في منطقة شمال شرق آسيا عندما يتعلق الأمر بالممرات البحرية الإستراتيجية في المنطقة، وقد ظهر هذا النهج أكثر وضوحا بعد تخفيض الولايات المتحدة من حجم قواتها العسكرية، ودليل ذلك حادثة سنة 1995، حين عمدت الصين إلى التدخل العسكري للسيطرة على إحدى جزر مجموعة سبارتلي Separtly، ويبرر هذا الاندفاع القوي نحو الاستحواذ على المضائق من خلال كونها الشريان الأساسي للمبادلات التجارية بين دول المنطقة ودول آسيا ككل، حيث تفوق نسبة المبادلات التي تجري وفق هذه المضائق 03 مرات أكثر من قناة السويس Suez و05 مرات أكثر من قناة بانما panama[412].

وتبدو الولايات المتحدة متخوفة كثيرا من سياسة بسط النفوذ الصيني وخاصة من رد الفعل المتوقع من الصين في حالة قيام نزاع . وما يمكنها أن تلجأ إليه من سد المضائق البحرية التي تعتبر ذات أهمية كبرى للولايات المتحدة الأمريكية، لأن أي تصرف من هذا النوع سيضر بالاقتصاد الأمريكي وباقتصاديات دول شمال شرق آسيا أيضا.

---

(411) James, Chace ; « a propos de la politique chinoise en asie du sud », dans relations internationales et stratégique, N° 15, (automne 1994).p21.

(412) Ibid, p 96.

من مظاهر التخوف الأمريكي من النفوذ الصيني المتزايد، توقفها عن السحب العسكري لقواتها وتحديده كما سبق ذكره بـــ 100.000 جندي بالإضافة إلى إتباع أسلوب ما أسمته "حرب المحيط الهادي الجديدة" والقائمة على تحركين هما[413]:

1- تجميد دور الصين بربطها باتفاقات تجارية لتجسيد الهيمنة الاقتصادية.

2- بدأ إستراتيجية احتواء شبيهة بالتي طبقتها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة طيلة 40 سنة.

إن تزايد الثقل الإقليمي الصيني في منطقة شمال شرق آسيا يمدد بالدرجة الأولى الرهان الاقتصادي الأمريكي حول آسيا ككل، فتزايد احتمالات التوسع الصيني يزيد من احتمالات تهديد مصالحها الاقتصادية والجيوإستراتيجية، وتتبع هذه المخاوف من حقيقة كون الصين مختلفة عن أي دولة آسيوية أخرى فالصين ذات الإرث الحضاري والنزعة الإيديولوجية المختلفة، بالإضافة إلى عوامل أخرى تجعل الصين وبروزها كقوة كبرى من أكبر محاور التخوف في الإستراتيجية الأمريكية.

VI- مستقبل العلاقات الأمنية الأمريكية الصينية:

بالرغم من عمق الخلافات بين الدولتين، إلا أنه قد تعالت خلال منتصف التسعينات أصوات داخل البيت الأبيض، ومن طرف أكاديميين أمريكيين تنادي بضرورة إتباع أسلوب المهادنة والوفاق في تسيير العلاقات الأمريكية مع الصين، لأنه وحسب هؤلاء فإن هذا الأسلوب سيحقق الحسابات الإستراتيجية الأمريكية بصورة أفضل.

إن طرح فكرة مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية سيطرح دراسة اتجاهين[414]:

الاتجاه الأول: يطرح سيناريوهات للتقارب بين الدولتين.

الاتجاه الثاني: يرى أن مسار العلاقات سيتجه إلى المزيد من الخلافات وتفاقمها.

---

(413) S. elig , Harrison, « pacific agenda : defense or economie », in foreign policy, N° 97, (Summer 1990), p 28.

(414) NXIA, Coo and others, « scenarios for the future of united states and china-relation », report of workshop, nautilus institute, (April 2001), p 023.

ويطرح أصحاب الرأي القائل بضرورة وجود وفاقا في العلاقات الأمريكية الصينية سببين لتواجد هذا الوفاق يتمثلان في[415]:

1- الوفاق في العلاقات الأمريكية الصينية ستفرضه المصالح السياسية والإستراتيجية للدولتين حيث سيتهيأ للولايات المتحدة هذه النوعية من العلاقات فرصة التأثير الإيجابي على الصين بشأن المسائل الهامة المختلفة بالأمن والعلاقات الاقتصادية.

ويقترح بيتر شوارتز peter schwartz مجموعة من الخطوات لتحقيق الوفاق في العلاقات الأمريكية الصينية تتمثل في[416]:

- الخطوة الأولى: يعتقد شوارتز أنها خطوة بسيطة نظريا لكنها عسيرة سياسيا حيث يتعين على الولايات المتحدة صياغة علاقة جديدة مبنية على خدمة المصالح المشتركة مع الصينيين بدلا من التركيز على الخلافات بينهما.
- الخطوة الثانية: على الولايات المتحدة أن تلتمس مشاركة إستراتيجية طويلة الأمد مع الصينيين على نحو ما فعلته في السبعينات والثمانينات.
- الخطوة الثالثة: لكي يحدث وفاق في العلاقات الأمريكية الصينية يجب أن يكون سياق التعامل بين البلدين هو التحدي وليس التهديد.
- الخطوة الرابعة: للوصول إلى تحقيق الوفاق في العلاقات الأمريكية الصينية يجب أن تتبع الولايات المتحدة نهج تسيير هذه العلاقات على أساس "الاشتباك الديناميكي" القائم على مجموعة خطوات يحددها الجدول الموالي:

---

[415] دانيال، بورشتان وأرنيه، دي كيزا، مرجع سابق، ص 430.

[416] المرجع السابق، ص 431.

الولايات المتحدة	الصين
-يجب أن تتوقف الولايات المتحدة عن مواصلة برنامج الدفاع الصاروخي. -يجب على الولايات المتحدة أن تتوقف عن بيع الأسلحة لتايوان. -يجب أن تبني الولايات المتحدة سياسة أكثر ليونة فيما يخص العلاقات التجارية والاقتصادية مع الصين.	-الصين يجب أن تكون أكثر شفافية فيما يخص برامجها الدفاعية والأمنية. -القيادة السياسية يجب أن تكون قادرة على مواجهة التحولات السياسية. -الصين يجب أن تتعامل مع المشكلة التايوانية بأكثر تساهل والابتعاد عن أسلوب القوة.

المصدر: Nxia coo and others, Op. Cit p 6.

2- يؤكد أن الوفاق في العلاقات الأمريكية الصينية تفترضه حقيقته تراجع مسيرة البروز الصيني لأن ما بدأ يظهر من تعاظم في القوة الصينية ستعترضه عراقيل توقف سير هذا البروز وبالتالي ستبقى الصين قوة متوسطة لا يمكنها مزاحمة الولايات المتحدة إستراتيجيا، وسترتفع إمكانية حصول الولايات المتحدة على تنازلات كبيرة في خلافاتها مع الصين.

وتدعم أطروحة استمرار التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية، فكرة إيجاد استقرار في منطقة آسيا وإيجاد نقاط وفاق في القضايا التجارية والأمنية المتنازع عليها بين الدولتين، وبالشروط التي تمليها الولايات المتحدة هي فكرة مستحيلة نوعا ما، لأن كلا الدولتين تملكان نفس الهدف الإستراتيجي وهو فض نقاط الخلاف بينهما مع تحقيق أكبر قدر من مصالحهما دون خسارة كبيرة لأحدهما. إذن فكرة استمرار

التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية ترتبط بدرجة كبيرة على استمرار النهوض الصيني وفي جميع المجالات ثم بعد ذلك بطريقة تعاملها مع نقاط الخلاف الموجودة في علاقاتها مع الولايات المتحدة[417].

وعلى أساس هذا المنطق القائل باستمرار التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وتزايد "الخطر الصيني" يجب على صناع القرار الأمريكيون اتخاذ "مقترب مواجهة الصين china theat paradigm[418] أسلوبا فعالا للحد من خطرها، ويتضمن هذا المقترب ضرورة الاستعداد الأمريكي لمواجهة الخطر الصيني وفق التصورات التالية[419]:

1- على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة دائما للهجوم الصيني المفاجئ على حلفائها في شمال شرق آسيا (تايوان، اليابان، كوريا الجنوبية).

2- يجب على الولايات المتحدة حماية طرق المواصلات التجارية والطاقوية من وإلى آسيا.

3- يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تجهز قدراتها على فرضية الحرب المحدودة في حالة التهديد الصيني المباشر لمصالحها.

إذن كخلاصة عن كل ما سبق فإن الولايات المتحدة تعودت على التعامل وخلال النصف الثاني من القرن العشرين مع المنافسين ممن يتمتعون بالقوة الاقتصادية (اليابان، ألمانيا) وإما بقوة عسكرية وسياسية (الاتحاد السوفيتي سابقا)، فكيف سيكون تعاملها مع الصين ذات الصفتين معا –القوة الاقتصادية والعسكرية- فعند الحديث عن الصين نكون بصدد الحديث عن صعود قوة جديدة عظمى من جميع النواحي، قوة شاملة تمتلك القدرة الاقتصادية وتحظى بثقل سياسي (خاصة في آسيا ويستسع ليشمل الإطار العالمي بفضل ما تملكه من وسائل دولية عديدة من بينها حق النقض –الفيتو- داخل منظمة الأمم المتحدة)، وما تملك من قوة عسكرية (إذ أن الصين عضو في النادي النووي وتملك أكبر جيش في العالم)

(417) Carem van terchlove, « the comming conflit with china », in www.colombier.edn/hn/cear/ issues/spring1998 /textonly /html.
(418) Ibid.
(419) Ibid.

لذلك يجد المستقرأ للمستقبل احتمالات الصدام العسكري بين الولايات المتحدة والصين أكثر إمكانية للحدوث.

لكن إذا تأكد أن القرن الواحد والعشرين قرن تحكمه وتنظمه الكفاءة الاقتصادية والتجارة الحرة والنزعة الاستهلاكية، فيحتمل أن تتطور الصين وتصبح القوة الاقتصادية الرابعة المتناغمة مع القوات الثلاث الأخرى (اليابان، أوربا، الولايات المتحدة).

المبحث الثاني: العلاقات الأمنية الأمريكية اليابانية

لقد بزغت اليابان كثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم مع احتمالات تجاوز القوة الأولى -وهي الولايات المتحدة- في غضون عقدين من الزمن، بل إن اليابان بشكل عام تستثمر للمستقبل أكثر من الولايات المتحدة.هذه الدولة ذات الإمكانات المحدودة عسكريا، والقوية اقتصاديا، استطاعت العودة بعد الحرب العالمية الثانية معتمدة على[420]:

- طبيعة المجتمع وأفراده المتشبعين بالإرادة والدقة والإتقان.
- الاعتزاز بالهوية والقومية وأسلوب التعليم الرسمي في المدارس اليابانية وحب العمل المنبثق من الولاء و الإخلاص.
- أسلوب التفكير الآسيوي الذي يتعلق بالقومية الآسيوية العليا والذي يعتمد على أسس نجاح أساسية هي: التفكير، النظام، الإتقان والبراعة.

بفضل العوامل المذكورة برزت اليابان عملاقا اقتصاديا بدور سياسي وأمني محدود إن لم يكن منعدم، أمام الهيمنة الأمريكية على هذه المجالات، حيث تعتبر اليابان ولحد الآن إحدى الدول المحمية من طرفها، خاصة في اعتماد اليابان على المظلة النووية الأمريكية.

[420] سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة، 2004)، ص 120.

المطلب الأول: التحالف العسكري الأمريكي- الياباني

تضمنت معاهدة سان فرانسيسكو الموقعة في سبتمبر 1951 بحضور 48 دولة بالإضافة إلى اليابان، إنهاء حالة الحرب بين اليابان والحلفاء، واعترافهم بسيادة اليابان الكاملة على أراضيها التي أعيد تحديدها لتصبح قاصرة على الجزر الأربع الرئيسية وبعض الجزر الصغيرة المجاورة.

كما تم التوقيع في نفس التاريخ على حلف للأمن بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية دخل حيز التنفيذ في أفريل 1952، وبموجبه سمحت اليابان للولايات المتحدة بأن تحتفظ بقوات مسلحة برية وبحرية وجوية في أراضيها وبالقرب منها لصد أي هجوم يقع على اليابان، وينتهي هذا الحلف عندما تشعر أي من الدولتين بأن الأمم المتحدة أو غيرها من الأجهزة الدولية أصبحت قادرة على حماية أمن وسلام منطقة اليابان[421].

وقد تضمنت اتفاقية حلف الأمن بين اليابان والولايات المتحدة الإشارة على أنها معقودة في إطار ترتيبات الأمن الجماعي للدفاع عن النفس التي تنص عليها الأمم المتحدة في ميثاقها (المادة 52) وأوضحت الاتفاقية أيضا أن القوات الأمريكية في الأراضي اليابانية وفي المناطق القريبة منها سوف تستخدم في المحافظة على الأمن والسلام الدوليين في الشرق الأقصى، كما سوف تستخدم في المحافظة على أمن اليابان من أي اعتداء خارجي أو داخلي أو اضطرابات نتيجة الإثارة التي تقوم بها الدول الأجنبية، كما نصت الاتفاقية على أنه ليس لليابان الحق في منح أي قواعد أو صلاحيات من أي نوع أو السماح بمناورات بحرية، جوية أو أرضية أو نحو ذلك لقوة ثالثة دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية[422].

كانت الصين أكبر دولة رافضة للاتفاق الأمني الياباني الأمريكي حيث شنت هجوما كبيرا على هذا الاتفاق واعتبرته تهديدا للسلام ومواصلة لسياسة إخضاع اليابان وربطها بالولايات المتحدة (أنها حيلة

---

[421] محمد, نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989)، ص 95.

[422] المرجع السابق، ص 96.

قانونية لإيجاد مبرر شرعي لاحتفاظ الولايات المتحدة بقواعدها وقواتها العسكرية في اليابان وبالقرب منها[423].

وقد كانت المعاهدة فعليا حلقة من سلسلة القواعد والأحلاف والاتفاقات العسكرية التي عقدتها الولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا مثل معاهدات الأمن مع تايوان وكوريا الجنوبية بغرض تطويق الخطر العسكري الصيني.

وقد تم تجديد الاتفاق الأمني الأمريكي-الياباني مرتين الأولى سنة 1960 والثانية سنة 1970 سميت الأولى معاهدة "الأمن والتعاون المتبادل"، وقد تضمنت تعديلات أساسية هي[424]:

1- أن يتعهد الطرفان العمل على فض أي نزاع دولي بطريقة لا تعرض الأمن والسلام الدوليين للخطر وأن يمتنعا عن استخدام القوة أو التهديد بها والعمل وفق المبادئ التي تنص عليها الأمم المتحدة.

2- أن يعمل الطرفان لتقوية أنظمتها الحرة بفهم أعمق لهذه النظم وتهيئة ظروف الاستقرار ومنع التعارض بين سياستهما الاقتصادية.

3- أن يتعاون الطرفان بطريقة فعالة لمقاومة أي عدوان مسلح.

4- أن يتشاور الطرفان فيما يتعلق بتطبيق المعاهدة إذا ما تعرض أمن اليابان أو السلام والأمن الدوليين في الشرق الأقصى للتهديد.

5- تمنح اليابان الولايات المتحدة حق استعمال تسهيلات لقواتها البرية ,الجوية والبحرية على أن يتم تنظيم هذه التسهيلات وكذلك وضع القوات الأمريكية في اليابان باتفاق إداري منفصل يحل محل الاتفاق القائم بموجب المادة الثالثة من اتفاقية الأمن والموقع في 28 فيفري 1952.

---

[423] إسماعيل، صبري مقلد، "الصين الشعبية والإستراتيجية الدولية"، في السياسة الدولية، العدد 27،(جانفي 1972)، ص 17.

[424] محمد، نعمان جلال، المرجع السابق، ص 98.

وقد عكس اليابان محتوى الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن نصوص دستوره حيث يعتبر اليابان ووفق المادة 02 منه دولة لا تملك ولا يحق لها أن تملك جيشا أو أن تتسلح بنسبة تفوق 1% من الدخل الإجمالي الياباني، بل لها الحق فقط في امتلاك قوات دفاع ذاتي.

حيث تنص هذه المادة على ما يلي[425]:

« chapitre II :

Aspirant sincèrement à une paix internationale fondée sur la justice et l'ordre … il ne sera jamais maintenu de forces terrestres, novalles et aériennes, ou autre potentiel de guerre, le droit de belligérance de l'état ne sera pas reconnu ».

بعد نهاية الحرب الباردة، اجتمعت عوامل ومتغيرات كثيرة على المستوى الدولي والإقليمي كانت وراء قيام اليابان بمراجعة سياستها الأمنية واتخاذ مواقف أكثر إيجابية في مجال الدفاع، من بين هذه العوامل[426]:

- انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.
- تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية.
- تزايد الشكوك حول البرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية.
- تصاعد الجدل الداخلي حول مستقبل القواعد العسكرية الأمريكية.

لقد طالب الداعون إلى استمرار عزلة اليابان بضرورة التخلص من المعاهدة الأمنية التي تربط بين الولايات المتحدة واليابان، والتي تمثل محور السياسة الدفاعية لليابان والأساس القانوني لوجود 45000 جندي أمريكي على الأرض اليابانية.

وعلى هذا الأساس اعتمدت الحكومة اليابانية تفسيرا للدستور يسمح لليابان بإنشاء وكالة الدفاع اليابانية وتشكيل قوات الدفاع الذاتي من أزيد من 237700 فرد، ووصلت ميزانية الدفاع سنة 1997 إلى

---

[425] يمكن الاطلاع على الدستور الياباني كاملا في الموقع الالكتروني التالي:
www.chikjapon.org/histoire-religions-politique/constitution-japonaise.html

[426] إبراهيم، نافع وآخرون، ما الذي يجري في آسيا؟، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1998)، ص 305.

42,97 مليار دولار، منها 1,58 مليار دولار مخصصة للأنشطة البحوث والتطوير التي تغطي مجالات الطائرات الحربية والهيلوكبتر ومحركات الطائرات والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات، ونظم الغواصات[427].

يتضمن برنامج الدفاع الوطني الياباني الأسس الإستراتيجية لدور اليابان الدفاعي وكيفية التعامل مع المتغيرات الجيبوليتيكية في المنطقة، ويحدد البرنامج دور قوات الدفاع الذاتي في الدفاع عن اليابان والتعامل مع الكوارث الكبرى والأزمات الداخلية، والمساهمة في دعم الاستقرار الإقليمي والدولي، وينظر البرنامج إلى قوات الدفاع الذاتي كقوة عسكرية صغيرة الحجم ذات كفاءة ومرونة عالية قادرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والقيام بعمليات مشتركة، وفي إطار تنشيط الدور الياباني على المستوى الإقليمي والدولي، اشتركت اليابان في عمليات إزالة الألغام في منطقة الخليج بعد انتهاء الحرب كما أقامت حوارا أمنيا مع الصين، كوريا الجنوبية والعديد من الدول الأخرى في آسيا(لتوضيح الدور الأمني الجديد لليابان أنظرالملحق رقم 2 Japan-U.S. joint Declaratioforn on Security-Alliance for the 21st Century .

ومع ذلك تؤمن اليابان بأهمية الدور الأمريكي في الدفاع عنها وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا، وبرغم المعارضة الموجودة داخلها ضد الوجود العسكري الأمريكي، تشير استطلاعات الرأي التي تمت في أفريل 1997 إلى أن 76% من السكان على المستوى القومي و57% من أهالي جزيرة أوكيناوا (مكان تمركز القوات الأمريكية) يؤيدون استمرار المعاهدة مع التأكيد على أن 67% منهم يفضلون خفض عدد القوات الأمريكية في اليابان[428].

ويأتي إيمان اليابانيون بضرورة استمرار التواجد الأمريكي من قناعة الحاجة اليابانية للحماية النووية الأمريكية باعتبار أن اليابان لا تمتلك السلاح النووي ولا حتى القاعدة الأولية لامتلاك هذا

---

[427] المرجع السابق، ص 306.

[428] Buno, Guselle, « le Japon engagé dans la défense antimissile », dans fondation pour la recherche stratégique, (avril 2006), p 4.

السلاح[429]، وقد أكد الحاجة اليابانية للحماية الأمريكية الأوضاع الأمنية الجديدة في المنطقة متمثلة في توجهات كوريا الشمالية العسكرية، والتحركات الصينية البحرية والتوترات المتتالية حول "جزر مسبراتلي" كل ذلك أدى إلى ضرورة مراجعة علاقات التعاون الأمريكي الياباني متمثلة في "وثيقة القواعد الإرشادية للتعاون والدفاع الياباني الأمريكي الموقعة سنة 1978، والتي أسفرت عن التقرير الأولي صدر في يوليو 1997 يسمح لليابان بالقيام بأعمال إزالة الألغام، وتفتيش السفن، وتقديم الدعم الإداري للولايات المتحدة عندما تضطر لدفع قوات عسكرية إلى شبه الجزيرة الكورية.

وبصفة عامة يمكن رصد أولويات أساسية في السياسة الدفاعية اليابانية ضمن الدور الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا يمكن تحديدها كما يلي[430]:

1- استمرارية دعم العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاقية الأمن المتبادل الموقعة سنة 1951، والاتفاق الأمني لسنة 1997، والذي أعطى بعدا جديدا للعلاقات بين البلدين تتمثل في تقديم قوات الدفاع الذاتي اليابانية الدعم اللوجستيي للقوات الأمريكية في منطقة آسيا والباسفيك وتزايد مهام القوات اليابانية في الحفاظ على أمن الأراضيها من أي تهديد محتمل في منطقة شمال شرق آسيا.

2- تحول علاقات التحالف بين اليابان والولايات المتحدة إلى نوع من أنواع الشراكة بخصوص الدفاع عن قيم الحرية الاقتصادية والديمقراطية وسيادة القانون، حيث أن اليابان لم تعد قادرة على العمل باستقلال تام عن إرادة الولايات المتحدة بخصوص السلم والأمن الإقليمين.

3- تطوير اليابان لقدرات قوات الدفاع بما يساعد على قيام اليابان بدور أكثر إيجابية فيما يتعلق بقضايا الأمن الإقليمي.

---

[429] اليابان تعتمد بشكل كامل على المظلة النووية الأمريكية، وكانت من بين الدول التي وافقت على المد الدائم لمعاهدة منع الانتشار النووي سنة 1995.

[430] Funabashi, Uvichi, « Japan and America global partners », in foreign policy, N° 86, (Spring 1992), p 25.

4- تقوم اليابان بالمشاركة في عمليات دعم وتخطيط التدريبات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

5- تقوم اليابان على دعم التواجد الأمريكي داخلها بحيث أن هذا الدعم يصل إلى أكثر من 05 مليارات دولار سنويا[431] و يعد من أكبر الإسهامات التي تحصل عليها الولايات المتحدة الأمريكية من دولة حليفة أجنبية.

6- تعمل اليابان على زيادة الإسهام الخاص بها في مجالات مكافحة الإرهاب وضبط التسلح وتأمين المناطق الهامة إستراتيجيا للولايات المتحدة والغرب.

وقد أصدرت "اليابان كتابا أبيض" حول سياستها الدفاعية في ضوء مصالحها المتزايدة على المستويين الإقليمي والدولي، وركز الكتاب على عملية المراجعة للقواعد الإرشادية للتعاون الدفاعي الياباني-الأمريكي والتعديلات اللازمة للقوانين التي تحكم عمل قوات الدفاع الذاتي لمواجهة ظروف الأزمات المستجدة في المنطقة، وإرساء أسس ثابتة للاستعداد العسكري-المشترك ومجالات التعاون على المستوى الإقليمي.

طبيعة العلاقات الأمريكية-اليابانية:

رغم التسليم بوجود تحالف أمني متين بين الولايات المتحدة واليابان إلا أن الباحثون يختلفون عند دراسة العلاقات الأمريكية اليابانية وتحديد مضمونها، فمنهم من ينظر إليها باعتبارها علاقات يغلب عليها طابع الصراع بحيث ما يحققه طرف ما لابد من أن يكون بالضرورة على حساب الطرف الآخر، فيما يعتبرها البعض الآخر أنها علاقة تعاونية-تكاملية، وحتى التنافس الموجود بين الدولتين ففي إطار التعاون وليس الاختلاف.

أولا: أهم العوامل التي تثبت بأن العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان هي علاقة تنافس

[431] إبراهيم، نافع، مرجع سابق، ص 308.

إن الحرب التجارية التي تتزايد احتمالات نشوبها بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تعتبر أهم التناقضات القائمة والتي طورها الوضع السياسي للنظام الدولي أثناء الحرب الباردة. فالفائض التجاري لصالح اليابان قد تراكم بصورة تدريجية خلال سنوات الحرب الباردة، وقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق هذا الفائض التجاري لصالح اليابان بعد أن التزمت بفتح أسواقها أمام البضائع والسلع اليابانية[432].

وكان هذا بمثابة الثمن الذي اضطرت إلى دفعه الولايات المتحدة الأمريكية طيلة سنوات الحرب الباردة وذلك عملا بما يتناسب مع الظروف السياسية المحيطة وخصوصا تلك المتعلقة بموازين القوى وطبيعة الصراع الدولي التي حتمت على أن تكون اليابان شبه محمية أمريكية لقربها الجغرافي من الاتحاد السوفيتي، وبذلك استمرت الإدارات السياسية الأمريكية المتعاقبة طيلة سنوات الحرب الباردة تعمل وفق مفهوم إستراتيجي موحد إزاء اليابان يعتمد في جوهره على ضمان استمرار اليابان حليفة سياسية للولايات المتحدة تتميز بكونها قوة اقتصادية وضعيفة عسكريا وسياسيا. وقد نتج العجز التجاري الأمريكي مع اليابان مع بداية عقد الثمانينات بفعل تزايد الصادرات اليابانية إلى السوق الأمريكية في أربع صناعات رئيسية هي: الصلب والحديد والسيارات وصناعة الإلكترونيات.

الخلافات التجارية اليابانية-الأمريكية تزايدت إلى أقصى مستوى بداية من سنة 1992 –بداية عهدة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton- وانحدرت العلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوى منذ الحرب العالمية الثانية وكان المنطق الأمريكي في ذلك: أن اليابان رغم ادعائها فتح الأسواق إلا أن التوجيه الإداري داخلها كبير جدا مما أدى إلى إبعاد العديد من العملاء والشركات عن شراء المنتجات الأمريكية وبالتالي زيادة العجز في الفائض التجاري ووصوله مع بداية التسعينات إلى مستويات كبيرة جدا[433].

---

[432] إبراهيم، نافع، المرجع السابق، ص 309.

[433] عبد العاطي، بدر، مرجع سابق، ص 27.

ولم يكن هناك سبيل لإنجاح المفاوضات بين الدولتين خاصة أن المطالب التجارية لإدارة كلينتون غير معقولة، وتضر كثيرا بالاقتصاد الياباني إلا أن الدبلوماسية اليابانية استطاعت تجاوز الأزمة وإعادة الصفاء من جديد إلى العلاقات الأمريكية-اليابانية[434].

وفي إطار الحديث عن (الحرب التجارية Trade war) بين اليابان والولايات المتحدة، يرى بعض الباحثين أن مثل هذه الحرب تأتي في إطار الاعتماد المتبادل وليس في إطار الصراع حيث أن النظام الدولي الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة يختلف عن نظام تعدد القوى الذي ساد في القرن 19.

فالاعتماد المتبادل الكثيف ليس مانعا من التنافس والاحتكاك والشقاق أحيانا[435]، هذه القاعدة تنطبق على العلاقات اليابانية الأمريكية، فإن علاقات الصراع داخلها تمثل نوعية مختلفة من "الصراعات" لأنها تقع في نفس إطار القيم ومفاهيم الأمن القومي والنظم السياسية المتماثلة (الليبرالية الاقتصادية، حرية التجارة، الليبرالية السياسية ... إلخ)، ورغم ذلك فإن النمو الاقتصادي الياباني خلال الثمانينات، خلق حالة من الاتهامات المتبادلة بين اليابان من جانب وبين الولايات المتحدة من جانب آخر، تدور في إطار نفس القيم، ولكنها تحمل دلالات إستراتيجية هامة. ففي إطار التقرير الهام الذي وضعته اللجنة الأمريكية الخاصة بوضع إستراتيجية طويلة المدى للولايات المتحدة جاء فيه فيما يخص اليابان ما يلي[436]:

"بمقياس ما فإن القوة العسكرية تعكس القوة الاقتصادية، إن الاقتصاد الياباني هو ثاني اقتصاد في العالم وسوف يستمر في نموه، وفي العقود القادمة فإن سؤالا هاما سوف يؤثر على الميزان الإستراتيجي وهو ما إذا كانت اليابان سوف تختار أن تصبح قوة عسكرية".

---

[434] المرجع السابق، ص 30.

[435] النجار، أحمد السيد؛ الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية عام 2000، (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2001)، ص ص 18-20.

[436] المرجع السابق، ص 21.

إن اليابان حسب رأي الإستراتيجيين الأمريكيين هو التحدي الأصعب بالنسبة للولايات المتحدة وهو المنافس الأصعب والأكثر حدة من التنافس العسكري والسياسي، خاصة أن اليابان حسب رأيهم تستفيد من الولايات الأمريكية أكثر مما تفيدها، ويؤكد ذلك ما يلي[437]:

1- أن اليابان لا تساهم بشكل كاف في عبء الدفاع عن "العالم الحر" الغربي، وأنها استفادت من هذا العالم في دفع بنائها الاقتصادي ففي الوقت الذي كانت اليابان تحصن مدخولها لزيادة نموها الاقتصادي كانت الولايات المتحدة تزيد من قوتها العسكرية ومن قيمة الموارد المخصصة لحمايتها.

2- في الوقت الذي كانت تحصل فيه اليابان على الدفاع، فإنها كانت مستغرقة في ممارسات "غير عادلة" للتجارة، حيث عهدت إلى إغراق الأسواق الأمريكية بالسلع وفق أسعار أقل من قيمتها الحقيقية وبالذات في مجال التكنولوجيا المتقدمة وبالمقابل تفرض الحماية على العديد من سلعها والتي تستوردها أيضا من الولايات المتحدة.

3- في مجال الاستثمار فإن اليابان استخدمت قدراتها المالية الفائقة في الاستثمار في البلدان الغربية دون أن تفتح سوقها بالمقابل للاستثمار المباشر بها من قبل هذه البلدان.

خلاصة القول أن أنصار هذا الاتجاه يرون أن مستقبل الصراع التجاري الأمريكي الياباني وكما توصل إليه معظم المحللين من المتوقع أن يمتد لأن العجز التجاري بين الولايات المتحدة واليابان مستمر خاصة مع الخلل الهيكلي للاقتصاد الأمريكي، لكن حجم المصالح المشتركة بين البلدين ستحتم عليهما إيجاد تسويات مرحلية للنزاعات التجارية، وستلعب العلاقات الأمنية الوثيقة بين الدولتين دورا هاما في إرساء قواعد عامة يمكن من خلالها تسوية النزاعات التجارية بين الطرفين.

---

[437] المرجع السابق، ص 22.

ثانيا: أهم العوامل التي تثبت أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان هي علاقة تعاون

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه وفي إطار العلاقات الثنائية بين اليابان والولايات المتحدة هناك روابط خاصة لا يمكن أن توجد بين اليابان وأي دولة أخرى وذلك لعاملين[438]:

الأول: يتمثل في العلاقة الجغرافية والاقتصادية والبشرية بين البلدين، فلكي تحافظ الولايات المتحدة على عالميتها عليها أن تحافظ على نفوذها في إقليم شمال شرق آسيا، وبالتالي المحافظة على علاقاتها الوثيقة مع اليابان.

الثاني: الكامن وراء العلاقات الخاصة بين اليابان والولايات المتحدة يتمثل في علاقة التحالف القائمة على أساس معاهدة الأمن المبرمة بينهما، فالحفاظ على علاقات أمنية بين اليابان والولايات المتحدة أمرا بعيد جوهريا للسلام والأمن في شمال شرق آسيا.

إلا أن اليابانيين أخذوا بالتساؤل: لماذا الوجود العسكري الأمريكي بعد انتهاء الخطر الشيوعي بزوال الاتحاد السوفيتي؟

جواب هذا التساؤل قدمته الحكومة اليابانية في إيضاحات تضمنت خمس نقاط أساسية هي[439]:

1- أن مستوى الوجود العسكري الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا يجب الحفاظ عليه بسبب غموض البيئة الإستراتيجية في هذه المنطقة.

2- أن تخفيض حجم الوجود العسكري الأمريكي في اليابان –أوكيناوا- قد يسهل من شن كوريا الشمالية هجوما على كوريا الجنوبية.

3- أن تزايد حجم القوة العسكرية الصينية يحتم تواصل التواجد الأمريكي في اليابان لكي تكون عملية التدخل في حالة الاعتداء على تايوان سريعة وفعالة.

---

[438] سعيد، عبد المنعم، الإخوة الأعداء: اليابان والقوى الكبرى، في السياسة الدولية، العدد 101،(جانفي 1990)، ص 111.

[439] Halloton, Bitchard ; « the rising east », in foreign Policy, N°2, (Spring 1996), pp 12-15.

4- أن اليابان ستضطر إلى سد الفجوة الناجمة عن تخفيض التواجد العسكري الأمريكي من خلال زيادة حجم قواتها العسكرية الوطنية.

5- إن استمرار الوجود العسكري الأمريكي سيضمن حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة.

فالإدراك الياباني لواقع التبعية للمظلة العسكرية اليابانية أمر محتوم، ومبني على قناعة ضرورة استمرار هذا التواجد رغم أن هذه التبعية يجب أن يدفع ثمنها من خلال[440]:

1- يجب على اليابانيين إدراك ضرورة دفع ثمن باهض يوازي في قيمته السياسية والمادية الأهمية الكبرى للحفاظ على استقلال دولة اليابان وعدم تقسيم أراضيها أو تفتيت شعبها وتجسيد هذا الثمن الباهض في تمركز القوات الأمريكية بقواعد إستراتيجية أمريكية، فضلا عن التزامات في علاقتها بالولايات المتحدة، بل أن معاهدة الأمن تنص على إلزام اليابان بتوفير تسهيلات مدنية مختلفة للقوات الأمريكية وأن تتحمل تكاليفها.

2- لعبت الولايات المتحدة دورا هاما في الإنتعاشة الاقتصادية وبمعدلات مذهلة التي عرفتها اليابان، وفي إطار ذلك يدرك اليابانيون أن مستقبل قوتهم الاقتصادية بقدر ما تحدده الإدارة الذاتية لليابان، بقدر ما تقيده قوى خارجية عنها، مثل (عرقلة الموارد الطبيعية والمواد الخام من الوصول إلى المصانع اليابانية، غلق الأسواق الخارجية في وجه المنتجات اليابانية بالإضافة إلى عدم أمان العلاقات الأمنية والدفاعية للسلع التجارية) هذا ما يجعل اليابان تفضل دفع ثمن البقاء الأمريكي بها على التضحية بمكاسبها الاقتصادية.

الأكيد في لغة العلاقات الدولية أن كل تحالف يعكس المصالح المتوازنة بين دول التحالف، وهذا ما سعت الولايات المتحدة واليابان تحقيقه من خلال التعديل الأخير لاتفاقهما الأمني والموقع سنة 2005 باسم: "التحاف الإستراتيجي الشامل بين الولايات المتحدة واليابان" والذي سيتم بموجبه تخفيف الكثافة

[440] درويش، فوزي؛ العلاقات الأمريكية اليابانية ما بعد الحرب الباردة، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999)، ص 35.

العسكرية الأمريكية في جزيرة (أوكيناوا) اليابانية بنقل 08 آلاف من المارينز إلى جزيرة (جوام) الأمريكية على أن تتعهد اليابان بتغطية نفقات النقل والإقامة الجديدة لهذه الجيوش[441].

ويهدف هذا التحالف الجديد إلى تحقيق التوازن بين الدولتين المتحالفتين من خلال تدعيم القدرات العملياتية المشتركة للدولتين أي إعادة هيكلة جذرية للتعاون العسكري على مستوى تبادل المعلومات وتنسيق العمليات والتدريبات المشتركة، وبالتالي إمكانية إحداث تحسن في القدرات القتالية للقوات اليابانية للدفاع الذاتي في المستقبل بحيث تصبح هذه القوات قادرة على القيام بمهام قتالية خارج اليابان.

أما دوافع هذا التحالف الإستراتيجي الشامل بين واشنطن وطوكيو فيتمثل في ثلاث متغيرات في البيئة الإستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا هي[442]:

المتغير الأول: تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 إذ في إطار الحرب ضد الإرهاب تم إرسال القوات اليابانية للدفاع في مهام خارج حدود اليابان (في إطار التحالف الدولي لإسقاط نظام طالبان في أفغانستان، وفي حرب العراق سنة 2003)، مما يؤكد إمكانية تدخل القوات اليابانية في منطقة شمال شرق آسيا في حالة حدوث توتر أو تهديد أمني للمصالح اليابانية.

المتغير الثاني: هو التخوف من التوحد الكوري وبالتالي احتمال نشوء قوة نووية قريبة للغاية من شواطئ اليابان، ومع احتمال ميل هذه القوة إلى الصين كحليف إستراتيجي، توجب التفكير في إمكانية إعطاء اليابان دور عسكري أكبر في منطقة شمال شرق آسيا.

المتغير الثالث: إن تعاظم قوة الصين العسكرية هو ما تخشاه الولايات المتحدة وبشكل أعمق اليابان كذلك، إذ أن لدى اليابان خلافات تاريخية لا تزال قائمة مع الصين وتتعلق بالسيادة على العديد من الجزر وبذلك فالتنسيق العملياتي بين الولايات المتحدة واليابان يهدف كذلك إلى تمكين اليابان من الدفاع عن

---

[441] عبد العظيم، خالد؛ "الطموحات العسكرية لليابان تتحقق عبر الولايات المتحدة"، في قراءات إستراتيجية، العدد 24، 2006، ص 25.

[442] المرجع السابق، ص 26.

بعض جزرها في المحيط الهادي في حالة ما إذا قررت الصين في اللحظة المناسبة غزو هذه الجزر عسكريا لاكتساب نقاط إستراتيجية جديدة في منطقة الباسيفيك.

ورغم أن التأكيد على ضرورة تواصل التحالف الإستراتيجي الأمريكي الياباني مازال قائما وأن الإدراك الياباني لهذا الحلف أمر مفروغ منه إلا أن التوجهات الحديثة للسياسة الخارجية اليابانية تؤكد بداية الاستقلال التدريجي للطموحات اليابانية عن المظلة الأمريكية.

المطلب الثاني: التوجهات الحديثة للسياسة الأمنية اليابانية

شهدت السياسة الخارجية اليابانية خلال النصف الثاني للتسعينات من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، تحولات عديدة، أثرت على دورها الإقليمي في شمال شرق آسيا، وحتى على دورها الدولي الذي كانت تقوم به منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والمتمثل في تركيزها على تحقيق النمو الاقتصادي، والحفاظ على الطابع السلمي للدستور الياباني. هذه التحولات أثرت بإحداث العديد من التوجهات في السياسة الأمنية اليابانية اتجاه منطقة شمال شرق آسيا وحتى على تفعيل دور اليابان العالمي[443].

1- اليابان وشمال شرق آسيا

لقد افتقر إقليم شمال شرق آسيا دوما لنظام إقليمي حيث لم تكن لديها أية أنظمة إقليمية لعلاقات عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية، وإنما تميزت العلاقات بصياغة الشؤون الإستراتيجية إبان الحرب الباردة وخاصة من خلال توظيف دول الإقليم لعلاقتهما مع الصين واليابان[444].

وهناك خصائص عامة لتوازن القوى في إقليم شرق آسيا هي[445]:

---

[443] هدى, متيكس ونيللي, كمال الأمير؛ المتغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2005)، ص 203.

[444] طلعت، عبد المنعم؛ "توازن القوى في النظام العالمي: منظور آسيوي"، في قراءات إستراتيجية، العدد 34، 1997، ص 14.

[445] المرجع السابق، ص 15.

-الافتقار لنظام أمني: تميزت منطقة شمال شرق آسيا بالنزعة التوسعية لليابان ثم للصين بعد ذلك، ثم جاءت الحرب الباردة لتفرض عليها نظام لتوازن القوى وفق ما تفرضه العلاقات الأمريكية السوفياتية.

-غياب خبرة توازن القوى: لقد خلا القرن العشرين من أي مفهوم لتوازن القوى، أولا بفعل سياسة اليابان التوسعية ثم حلول الهيمنة الأمريكية على المنطقة، ويعلل العديد من الباحثين غياب توازن القوى في آسيا باعتبارات ثقافية، من منطلق أن الهيمنة الثقافية لنظام الدولة الأوربية كان شرطا أساسيا لإقامة توازن القوى بها خلال القرن 17 و18، في حين أن ذلك مفقود تماما في شمال شرق آسيا.

3-تفشي عوامل الانقسام: عانت كثيرا دول شمال شرق آسيا من الانقسامات ومن السيطرة الاستعمارية والحروب الأهلية، والتي تركت رواسب عميقة أدت إلى انقسام دول بأكملها (حالة كوريا، الصين).

ورغم افتقار إقليم شمال شرق آسيا لمعطى توازن القوى إلا أنه يتميز بخصائص أساسية بعد انتهاء الحرب الباردة تميزه عن غيره من الأقاليم هي[446]:

-اختلاف المواقع النسبية للقوى في منطقة شمال شرق آسيا: فقدت اليابان قدرتها على بسط نفوذها كقوة كبرى، لكنها استطاعت زيادة تأثيرها في الإقليم، بينما ظهرت الصين كقوة اقتصادية وعسكرية جعلته تناسب القوى مع دول الإقليم الأخرى يتذبذب.

-تطلعات الصين الإقليمية: يمكن أن تلعب الصين دورا قياديا في منطقة شمال شرق آسيا، حيث تعتبر قوة ساعية لتغيير الوضع الراهن وليس الحفاظ عليه.

[446] علي، سيد فؤاد النقر؛ "السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا"، في دراسات إستراتيجية، العدد 63، 1996، ص 84.

-زيادة علاقات التجارة والاعتماد المتبادل: رغم تميز الإقليم بالعديد من الخلافات الأمنية والصراعات التاريخية، إلا أنه اقتصاديا يعرف نشاطا تجاريا مزدهرا حيث ترتبط هذه الدول مع بعضها البعض بروابط تجارية كبيرة.

ورغم تعقيدات هذه الخصائص إلا أن اليابان حاولت إيجاد مكانة ودور إقليمي لها في المنطقة من خلال المعونات الاقتصادية، حيث احتلت منطقة شمال شرق آسيا المركز الأول من بين مناطق العالم المستفيدة من المعونات اليابانية خلال الثمانينات من القرن العشرين وقد استمر هذا الوضع خلال التسعينات، إذ بلغت نسبة المعونة اليابانية لدول شمال شرق آسيا 51% من إجمالي معوناتها سنة 1995 و57,5% خلال عام 1995.

أ) المعونة اليابانية للصين: بعد تطبيع العلاقات اليابانية مع الصين قدمت اليابان عرضا بالتعاون الاقتصادي معها، وقام الصينيون في ديسمبر 1972 بإجراء مشاورات مع المسؤولين الرسميين اليابانيين ورجال الأعمال الذين كان يرى العديد منهم أن التحسن في مستويات الدخل الصيني سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الصيني على السلع اليابانية، ومن ثم تحقيق فائدة اليابان، ويمكن القول إن هناك علاقة إيجابية بين ممارسة مجموعات من رجال الأعمال لدور أساسي في المطالبة بتقديم المعونة للصين انطلاقا من مصالحهم الاقتصادية من ناحية والزيادة المطردة في حجم المعونة اليابانية للصين من ناحية أخرى.

خلال سنة 1997 كانت الصين هي الدولة الثانية من بين دول العالم الحاصلة على المعونة اليابانية، حيث بلغت قيمة المعونة المقدمة لها 861 مليون دولار بنسبة 103% من إجمالي المعونات التي قدمتها اليابان[447].

[447] المرجع السابق، ص 84.

وفي عام 1998 حصلت الصين على أكبر حجم من المعونات اليابانية مقارنة بدول شمال شرق آسيا، إذ بلغت قيمة القروض المقدمة لها أكثر من 02 مليار ين ياباني، والمنح أكثر من مليارين ين ياباني والتعاون التقني ما يقارب 10 مليارات ين[448].

ب) المعونات اليابانية لكوريا الجنوبية: تعد حالة كوريا الجنوبية نموذجا لبروز الجانب الإستراتيجي لسياسة المعونات اليابانية خلال الثمانينات، حيث استخدمت المعونات الاقتصادية من أجل ضمان الأمن والاستقرار السياسي داخل الدول المتلقية للمعونة، إذ نظرت الحكومة اليابانية إلى معوناتها لكوريا الجنوبية باعتبارها ذات أهمية لتحقيق الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وارتفعت المعونات اليابانية باستمرار حيث بلغت تقريبا 30% من خطة التنمية لكوريا الجنوبية[449].

إن التطلعات اليابانية بدور إقليمي ودولي أكثر فعالية أصبح حقيقة مؤكدة ومع ذلك لم تتخلى اليابان عن الركائز الأساسية لسياستها الخارجية والتي تأتي في مقدمتها الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة كشريك أمني وحليف إستراتيجي في نفس الوقت الذي تولي فيه أهمية كبرى لمحيطها الإقليمي وتسعى إلى زيادة دورها الدولي، ويمكن استنتاج ذلك من التحولات التي عرفتها اليابان على مستوى سياستها الأمنية من خلال ما يلي[450]:

أولا: إرسال قوات يابانية خارج حدود اليابان للمشاركة في المواجهات العسكرية

شاركت اليابان في الحملة الأمريكية على أفغانستان في إطار تأكيدها لما أسمته الولايات المتحدة بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب، حيث أقر البرلمان الياباني (الدايت Diette) قانون إرسال قوات يابانية لدعم القوات الأمريكية، ويسمح هذا القانون بمشاركة جنود يابانيين في مهام غير قتالية ضمن ما تطلق عليه اليابان الحملة ضد الإرهاب، وقد مثلت تلك الحادثة انفرادا، حيث تعتبر المرة الأولى التي تم فيها

---

[448] المرجع السابق.

[449] المرجع السابق، ص85.

[450] نزيرة, الأفندي، "جدل الأمن الياباني الأمريكي"، في السياسة الدولية، عدد 125،(جويلية سنة 1996)، ص 178.

إرسال قوات يابانية للمشاركة في عمل عسكري أمريكي خارج الأراضي اليابانية، تمثلت المشاركة اليابانية في إرسال قوة عسكرية إلى المحيط الهندي تشمل مدمرتين وسفينتين و700 جندي من أفراد قوة الدفاع الذاتي[451].

وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها تهدف إلى جعل اليابان مركزا لقواعدها لتكون مركز استخبارات في آسيا وظيفته جمع المعلومات والاستخبارات في شأن برامج الصواريخ الذاتية الدفع لكوريا الشمالية بالإضافة إلى جمع بيانات عن تحركات الغواصات الصينية في المحيطين الهادي والهندي، وقد بررت الولايات المتحدة إيجاد مثل هذا المركز ألاستخباراتي في اليابان بالتهديدات النووية الكورية الشمالية.

ثانيا: تطور نظام الدفاع الذاتي والقدرات العسكرية لليابان

بدأت اليابان في مراجعة شاملة لسياسة الدفاع التي تنتهجها منذ فترة ما بعد الحرب الباردة، بحيث تهدف إلى أن تأخذ السياسات الجديدة في اعتبارها ما أسمته اليابان التهديدات الجديدة الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر 2001، بالإضافة إلى الأزمة النووية الكورية الشمالية، وفي هذا الإطار تعتزم وزارة الدفاع اليابانية إنشاء ثلاث وحدات عسكرية خاصة للمهمات الخارجية ومكافحة الإرهاب، والدفاع المضاد للصواريخ، بحيث قد يصل العدد الإجمالي لهذا التوصل إلى 5000 فرد[452].

كما تتضح نية تطوير دورها العسكري على المستوى الإقليمي والدولي من خلال إعلانها سنة 2004 في رغبتها في توسيع دور جنودها المشاركين في قوات السلام التابعين للأمم المتحدة، حيث ترى الحكومة اليابانية أنه لا يجب أن يختصر دور الجنود اليابانيين على المساعدة فقط، بل أنه من الضروري أن تتمكن هذه القوات من المشاركة في العمليات الرئيسية للأمم المتحدة، وقد اعتمد البرلمان الياباني البرنامج الدفاعي الجديد خلال شهر أوت 2004 والذي نص صراحة على الدور المتزايد لقوات الدفاع الذاتي في الخارج.

---

[451] المرجع السابق، ص 179.

[452] Akiko, Fukushina, « Japnese foreign policy, in journal of Japanesse studies, vol 117, N°21, (summer 2005), p 270.

من ناحية أخرى، رفعت الحكومة اليابانية المخصصات الخاصة بالميزانية العسكرية سنة 2002 حيث وصلت إلى 43,9 مليار دولار وهو ما يمثل زيادة بنسبة 0,4% عن ميزانية 2001، وهدفت هذه الزيادة في النفقات لتطوير أسلحة جديدة ذات تكنولوجية متقدمة للغاية، كما تهدف إلى تنويع الطائرات الحربية اليابانية بحيث تكون مستعدة وقادرة على الرد السريع على أي هجمات قد تتعرض لها اليابان[453].

وفي هذا الإطار قامت اليابان سنة 2002 بإجراء تجارب لطائرة أسرع من الصوت تهدف إلى منافسة طائرة الكونكورد من حيث السرعة. وهذا ما يؤكد رغبة يابانية في تحقيق تقدم نوعي في مجال الأسلحة.

ثالثا: تأييد اليابان لنظام الدرع الصاروخي الأمريكي

أيدت اليابان المشروع الأمريكي الخاص بنظام الدرع الصاروخي، معلنة تفهمها للقلق الأمريكي بشأن احتمال قيام بعض الدول بمهاجمة دول بعيدة عنها بواسطة الصواريخ التي قد تحمل أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم توافق اليابان على الهدف الأمريكي من ذلك النظام الدفاعي والمتمثل في حماية الولايات المتحدة من أي هجوم خارجي.

ترى اليابان أنها كحليف أمني للولايات المتحدة، عليها أن تشاركها في العديد من القضايا، ومن ثم تتقارب مساحات الاتفاق بين الطرفين في بعض القضايا الدفاعية حيث أن المعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان تجعل من القوات العسكرية والدفاعية لليابان عاجزة عن الدفاع وحدها عن أمن اليابان وإنما تعتمد على الولايات المتحدة من خلال ترتيبات أمنية معينة لحماية اليابان وهو أمر يحتل أهمية قصوى بالنسبة لها، خاصة مع استمرار الصعود الصيني والخطر النووي الكوري الشمالي.

[453] Japon-US science and technologie coopération at. (http://www.mofa.go.jp/region/n-america/ US/ science,html).

2-حدود الدور الإقليمي والدولي لليابان في ضوء العلاقات اليابانية الأمريكية:

تبرز عدة عوامل أثناء الحديث عن إمكانيات وحدود الدور الإقليمي والدولي الذي من الممكن أن تلعبه اليابان في السنوات القادمة، وأثر العلاقات الأمريكية-اليابانية على ذلك الدور، وتتمثل هذه العوامل في دور القيادة السياسية اليابانية في التحولات السياسية الخارجية اليابانية، والرفض الشعبي الياباني لبعض سياسات بلادهم الخارجية، بالإضافة إلى دور اليابان كدولة مانحة وتطلعاتها للقيام بدور إقليمي ودولي بارز[454].

-دور القيادة السياسية في التحولات على مستوى السياسة الأمنية اليابانية:

تلعب القيادة السياسية دورا أساسيا في رسم السياسة الخارجية لأي دولة، وتتحقق ملامح السياسة الخارجية، ضمن عوامل أخرى على الخلفية السياسية للقيادة، وعلى مناطق الإخفاق والنجاح التي لاقتها القيادة السياسية السابقة[455].

وعلى هذه الأسس داومت القيادات السياسية في اليابان ومنذ بداية سنوات الألفين، على المطالبة بتعديل الدستور حتى تتمكن اليابان من امتلاك قوة عسكرية قادرة وفعالة، وقد بررت هذه القيادات هذه الرغبة في كونه من غير المنطقي أن يكون لليابان دستور يجعل امتلاك القوة العسكرية حتى لأغراض دفاعية أمر ينكره الدستور الياباني.

-الرفض الشعبي الياباني لبعض اتجاهات السياسة الخارجية اليابانية:

تواجه القيادة السياسية في اليابان رفضا شعبيا متزايدا لعدد من سياساتها على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، ويبرز ذلك الرفض من خلال ثلاث قضايا رئيسية هي[456]:

- التواجد الأمريكي العسكري في جزيرة أوكيناوا.
- المساعدات اليابانية للعالم الخارجي.

---

[454] هدى, متيكس ونيللي , كمال الأمير، التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، مرجع سابق، ص 207.

[455] المرجع السابق، ص 208.

[456] نبيه الأصفهاني، "حكومة هاشيموتو والتطور الغربي في اليابان"، في السياسة الدولية، العدد 124، (أفريل 1996)، ص 186.

- إرسال جنود يابانيين للمشاركة في أعمال عسكرية خارج اليابان حيث لم تتعد نسبة المؤيدين لإرسال جنود يابانيين للعراق 7,5% من اليابانيين.

- دور اليابان كدولة مانحة وتطلعها لدور بارز من خلال الأمم المتحدة:

اقترحت اليابان في ختام القمة الغير عادية التي عقدتها مع رابطة دول جنوب شرق آسيا والتي عقدت في طوكيو تشكيل تكتل اقتصادي آسيوي محاكاة للنموذج الأوربي في التكامل الاقتصادي، وذلك نظرا لتوفر الخلفية الثقافية من خلال القيم الآسيوية بالإضافة إلى عامل الجوار الجغرافي، كما اقترحت اليابان العمل على إنشاء منطقة للتبادل الحر تدخل حيز التنفيذ قبل سنة 2012[457].

وتتضح الأهمية التي توليها اليابان للدول الآسيوية، من خلال نصيب تلك الدول من مساعدات التنمية الرسمية، حيث بلغ نصيب القارة الآسيوية 28,3% سنة 2001 من إجمالي المساعدات اليابانية للعالم الخارجي، وهو ما يساوي 2,1 مليار دولار –كما سبق توضيحه آنفا-.

تولي اليابان أهمية قصوى لمنطقة شمال شرق آسيا، وتحرص على التواجد الفعال في تسوية النزاعات المشتعلة في المنطقة، ومن أهم القضايا التي تحتل مرتبة متقدمة ضمن اهتمامات السياسة الأمنية اليابانية قضية شبه الجزيرة الكورية، فقد عارضت اليابان وبشدة اقتراحا قدمته كوريا الشمالية باستبعاد اليابان من محادثات رباعية حول البرنامج النووي الكوري الشمالي وتضم الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالإضافة لكوريا الشمالية.

ويتضح التنسيق الياباني الأمريكي في التعامل مع المشكلات التي تتعلق بهذه المنطقة، حيث أكدت اليابان والولايات المتحدة على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للأزمة النووية الكورية الشمالية خلال محادثات سداسية وتضم (اليابان، الولايات المتحدة، روسيا، الصين، كوريا الجنوبية بالإضافة إلى كوريا

[457] المرجع السابق، ص 188.

الشمالية)، كما أكدت اليابان مع بقية الدول الداخلة في المحادثات على أن كوريا الشمالية لا يمكن أن تجني منافع انتمائها للمجتمع الدولي من دون أن تتخلى عن برنامجها للأسلحة النووية[458].

كما توجد قناعة لدى معظم اليابانيين بأنه ليس لديهم مجال للاختيار وأن عليهم تأييد ودعم العديد من مبادرات السياسة الخارجية الأمريكية.

لكن السؤال الذي سيطرح نفسه بعد كل هذه الخلاصات هو:

"لماذا لا تتسلح اليابان ومتى يمكنها ذلك؟".

كان زيجنيو برجينسكي من أوائل من حاولوا طرح هذا التساؤل وافتراضات حول إجابته، فقد حدد أربعة مصادر يمكن أن تضغط على اليابان لكي تصبح قوة عسكرية كبرى وهي[459]:

1- شعور اليابان بالتهديد الخارجي.

2- الحاجة إلى الحماية خاصة لمصالحها الاقتصادية عبر البحار.

3- نمو الروح القومية اليابانية.

4- تناقص ثقة اليابان في الحماية النووية الأمريكية.

والأكيد أن لا أحد من هذه الافتراضات الأربعة قد حدث منذ تكوين الحلف الأمني الأمريكي-الياباني، لكن التناقض الواضح هو كيف أن اليابان تريد سياسة القوة وبسط النفوذ دون حيازة سلاح والأكيد أيضا أن اليابان يمكنها إقامة أضخم ترسانة أسلحة وأحدث سلاح نووي نظرا للتقدم التقني والتكنولوجي بالإضافة إلى المهارات اليابانية التي يمكنها الإبداع في أي مجال، لكن اليابان يقاوم إغراء امتلاك السلاح النووي نظرا لاعتبارات أخلاقية وأخرى دبلوماسية، فضلا عن الاعتبارات الاقتصادية. فمن الصعب على اليابان التي عرفت ذعر ودمار القنبلة الذرية أن تمتلك مثل هذا السلاح لتحدث به نفس الضرر لدولة أخرى، كما أن امتلاك هذه القنبلة سينهي دبلوماسية السلم التي تتبناها اليابان.

---

[458] فوزي، درويش؛ اليابان: الدولة الحديثة والدور الأمريكي، (الأردن، مطابع الحميضي، 1994)، ص 339.

[459] المرجع السابق، ص 340.

خلاصة ما سبق أن هناك طريقتين شرعيتين يمكن من خلالهما أن تملك اليابان سلاحا نوويا هو:

1- انتشار صنع القنبلة النووية بين دول العالم، مما يجعل امتلاك اليابان للقنبلة النووية أمرا طبيعيا ومنطقيا.

2- سحب الولايات المتحدة لحمايتها النووية لليابان مما يضطر هذه الأخيرة لامتلاك سلاحها النووي.

ومع ذلك يعتبر الاحتمال الثاني مستبعدا نوعا ما خاصة في الفترة الحالية وبعد حالة الاستقرار النسبي التي تعرفها العلاقات الأمريكية-اليابانية على المستوى الاقتصادي وهذا ما يوضحه صبر الآراء التالي الذي أجرته وزارة الخارجية اليابانية في جانفي 2010[460].

حيث اعتقد أكثرية الأمريكيين أن من بين الدول الآسيوية تعتبر اليابان الدولة الأكثر أهمية ومساندة للولايات المتحدة في سياستها الخارجية، حيث أجابت عينة صبر الآراء عن السؤال التالي[461]:

"من بين الدول الآسيوية التالية أيها أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة". وكانت الإجابات كالتالي:

	2009	2008	2007	2006
اليابان	%46	%43	%48	%45
الصين	%39	%34	%34	%33
روسيا	%08	%10	%08	%13
كوريا	%01	%01	%01	%01

نلاحظ تزايد إحساس الأمريكيين بارتباط مصالح دولتهم مع اليابان وذلك طيلة أربعة سنوات متتالية أي من 2006-2009.

[460] Public Diplomacy planning division(2009 US mirage of Japon study, ministry Japenesse of foreign affairs), May 2009.
[461] Ibid.

كما أجاب أكثر من 80%[462] على سؤال: "هل ستبقى العلاقات الأمريكية اليابانية علاقات صداقة" بالإيجاب وأعطوا الأسباب التالية:

1- حجم الاستثمارات الأمريكية في اليابان.

2- العلاقات التجارية الجيدة بين الطرفين.

3- لأن اليابانيين ليسوا أعداء للولايات المتحدة.

4- لأن اليابان حليف إستراتيجي تاريخي للولايات المتحدة.

وبالتالي يمكن استخلاص نتائج أساسية حول العلاقات الأمريكية اليابانية هي:

- وجود التهديدات المشتركة ستجعل العلاقات الأمريكية-اليابانية يطغى عليها دائما طابع التحالف خاصة مع تنامي التهديد الصيني والكوري الشمالي في منطقة شمال شرق آسيا.
- التذبذب الذي تعرفه العلاقات اليابانية-الأمريكية على المستوى الاقتصادي لا يعدو تناقضا حول المكاسب التجارية وليس من العمق بحيث يغير محتوى وطبيعة العلاقات بين البلدين.
- التطلع الياباني لدور إقليمي أكثر بروزا يحتمل كثيرا أنه مستقبليا سيطور سلوكيات وأفعال على مستوى السياسة الخارجية اليابانية.

[462] هذه النسبة خاصة بنسبة 2009 وقد ارتفعت إلى 80% بعد أن كانت لا تتعدى 67% سنة 2008.

المبحث الثالث: العلاقات الأمنية الأمريكية الكورية

على الرغم من قدم العلاقات الكورية-الأمريكية إلا أن هذه العلاقات قد أخذت شكلا مكثفا بصورة واضحة خلال فترة الحرب الباردة، وفي ظل سيطرة نظام ثنائي القطبية، حيث أبقت ظروف الصراع الدولي خلال هذه الفترة بظلالها على طبيعة العلاقات الكورية الأمريكية، حيث أصبحت السياسة الأمريكية تجاه كوريا (الجنوبية) جزء من الإستراتيجية الأمريكية العالمية خلال هذه الفترة والقائمة على احتواء القوة السوفيتية.

وقد ارتكزت العلاقات الكورية الأمريكية خلال هذه الفترة على ركيزة رئيسية هي معاهدة الدفاع المشترك Mutual defense treaty الموقعة سنة 1953، والتي نتج عنها تأسيس تحالف ثنائي يقوم على الدفاع المشترك، اتسم بالقوة والاستقرار طوال الحرب الباردة، كما كثفت الولايات المتحدة من مساعداتها الاقتصادية لكوريا الجنوبية كجزء من إستراتجيتها للإسراع بعملية التطوير الرأسمالي لدول المنطقة، ورغم أن هذا التحالف قد وفر لكوريا الجنوبية غطاء أمنيا مستقرا ضد احتمالات الهجوم من قبل النظام الكوري الشمالي إلا أن الاعتماد الكوري المكثف على الولايات المتحدة ارتبط بدرجة عالية من التبعية الكورية للولايات المتحدة سواء في المجالين الأمني أو الاقتصادي.

وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى طرح العديد من الإشكاليات حول مستقبل التحالف الأمني الأمريكي-الكوري الجنوبي، وقضية الوحدة الكورية، بالإضافة إلى قضية التسليح النووي لكوريا الشمالية

المطلب الأول: أبعاد السياسة الأمنية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية

للسياسة الأمنية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية العديد من الأبعاد نتيجة تعقيدها التاريخي والخلافات بين مؤيدي استمرار هذه السياسة والداعين لإجراء تغييرات شاملة بها، وقد ركزت معظم التحليلات لهذه السياسة على التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، متناولة كوريا الشمالية باعتبارها الطرف المعادي للحليفين.

ولم يكن تأسيس كوريا الشمالية الذي تم استجابة لتشكيل كوريا الجنوبية مقبولا لدى الولايات المتحدة، فعندما يذكر المسئولين الأمريكيون كلمة "كوريا"، فهم عادة يعنون كوريا الجنوبية، ويسلم المسئولون الأمريكيون بوضوح بوجود كوريا الأخرى المعادية، ولكن دائما كتهديد، أو كنظام ديكتاتوري، دون أن يضمن ذلك التسليم اعترافا ضمنيا بالكوريتين[463].

وقد أدت التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة إلى إعادة التأكيد على التحالف الأمني بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لرغبة الأمريكيين في بث روح جديدة في السياسة الدفاعية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن وجهة نظر الطرفين، فإنه يمكن استمرار علاقة التحالف هذه بصورة أبدية مع بعض التعديلات البسيطة نسبيا، على الرغم من التغيرات المفاجئة في كل من كوريا الشمالية والصين واليابان، وبسبب هذا التحول العميق في أولويات الإستراتيجية الأمريكية عدل تقييم التهديدات الأمنية والأبعاد الأساسية للسياسة الأمنية الأمريكية[464].

I- <u>التحالف الإستراتيجي الأمريكي-الكوري الجنوبي:</u>

يعتبر التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية المرتكز الأساسي للسياسة الدفاعية لكوريا الجنوبية، والذي يعتمد على التعاون في مختلف المجالات الدفاعية، السياسية والاقتصادية، بما يكفل حماية الأمن الكوري من التهديدات الأمنية وتأتي على رأسها تهديدات كوريا الشمالية، وقد ارتبطت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة بمعاهدة صداقة وحماية في عام 1945، وقد أكدت الإدارات الأمريكية

---

[463] "السياسة الأمنية الأمريكية في كوريا"، في مجلة دراسات، واشنطن، ربيع 2010، متحصل عليها من الموقع: (www.sirouline.org/alabwab/deresat(01)/318.html).

[464] المرجع السابق.

المتعاقبة على ما أكدت عليه المعاهدة الأمريكية الكورية بالنسبة للحفاظ على أمن كوريا الجنوبية وتوفير سبل ووسائل الحماية الكافية للأمن بها[465].

وقد أثبتت هذه العلاقة الإستراتيجية فائدتها للجانبين الكوري والأمريكي، حيث وفرت لكورية الجنوبية عوامل الحماية من أي خطر محتمل –خاصة الخطر الكوري الشمالي-، بالإضافة إلى توفير قواعد عسكرية وتواجد عسكري إستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اعتبر نهاية الحرب الباردة تغيرا واضحا في منحى التحالف الأمني الكوري-الأمريكي، حيث بدأت كوريا سنة 1995 ولأول مرة بتحمل جزء من تبعية نفقات القوات الأمريكية المتواجدة في الأراضيها بما يقدر بـــ 41,2 مليون دولار سنويا[466].

وبدءا من سنة 2004، اتخذت علاقة التعاون الأمني والإستراتيجي بين البلدين مسارا جديدا بعد استجابة كوريا الجنوبية لطلب الولايات المتحدة بإرسال قوات كورية للمساهمة ضمن القوات المتعددة الجنسيات التي تحمل تحت المظلة الأمريكية –في العراق-، وبالفعل أرسلت كوريا نحو 3600 جندي من قواتها في منتصف عام 2004 للعراق للعمل في مجال إعادة الإعمار بمحافظة الموصل [467].

لاقت هذه الخطوة رفضا شعبيا كبيرا في كوريا الجنوبية بالإضافة إلى رفض عارم للأحزاب السياسية التي طالبت بإعادة النظر في التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أدى حجم الضغوط الداخلية في كوريا الجنوبية إلى إعادة صياغة الدبلوماسية الكورية وإعادة النظر في نمط العلاقة الذي تربط الدولتين في إطار تحالفهما الإستراتيجي، حيث أدى الاعتماد الكوري على الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، خاصة في المجالين الأمني والاقتصادي إلى تطوير نمط من العلاقة غير المتكافئة –ما يعرف (Patron-Client)- اتسمت بدرجة عالية من التبعية الكورية للولايات

---

[465] كمال، المنوفي؛ مرجع سابق، ص 198.

[466] Defense white paper 2003, the ministry of national defense, in (www.MND.go.KR/whitpaper?,03/04/2010/p161-172)

[467] كمال، المنوفي؛ مرجع سابق، ص 198.

المتحدة الأمريكية، مما جعل كوريا الجنوبية تتجه لتطوير نمط جديد من العلاقة أو التحالف يقوم على درجة أكبر من التكافؤ والندية، خاصة بعد أن فقد التحالف الكوري-الأمريكي بعض وظائفه، خاصة الوظائف ذات الطابع السياسي المتعلقة بالحفاظ على استمرارية النظام السياسي لكوريا الجنوبية وضمان الشرعية السياسية والدولية لهذا النظام، فضلا عن ضمان الاستقرار السياسي الداخلي[468].

فقد استطاع النظام الكوري الجنوبي من خلال ارتباطه القوي بالولايات المتحدة الأمريكية، الحفاظ على استمراريته وشرعية وجوده خلال الحرب الباردة، فقد تراجعت وظيفة التحالف الكوري-الأمريكي في الحفاظ على الشرعية الدولية للنظام الكوري-الجنوبي بعد نجاح الدبلوماسية الكورية في الحصول على الاعتراف السياسي والدبلوماسي الرسمي من قبل دول المعسكر الاشتراكي السابق بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع روسيا، الصين، ودول أوربا الشرقية[469].

كما تراجعت أهمية المصلحة الكورية في الحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية خاصة بالنظر إلى تصاعد الإمكانات الاقتصادية الكورية في مقابل تصاعد حدة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة من ارتفاع في حجم العجز التجاري، وتراجع التنافسية الأمريكية وتراجع اجتماعي كبير، مما توجب إعادة تغيير نمط وتوزيع الأعباء بين الولايات المتحدة وحلفائها.

ورغم كل ما سبق فإن الدبلوماسية الكورية تسعى إلى ضمان استمرار الغطاء الأمني الأمريكي من خلال ضمان استمرار التحالف الأمني، وضمان استمرار الوجود العسكري الأمريكي من ناحية أخرى، مع ضرورة تطوير القوة العسكرية لكوريا الجنوبية، ولتحقيق هذين الهدفين عمدت كوريا الجنوبية إلى:

1- تضييق ما اصطلح عليه بإستراتيجية "المشاركة في الأعباء "من خلال[470]:

- قبول كوريا الجنوبية فكرة تخفيض الوجود العسكري الأمريكي على أن يرتبط ذلك بمستوى التهديد الكوري الشمالي.

---

[468] نيفين، حليم مصطفى؛ السياسة الخارجية الكورية، مرجع سابق، ص 268.

[469] المرجع السابق، ص 269.

[470] Tae-Hwan Twak, « Korean-US relation in transition » , the Korean Journal, vol° 3 (1994), pp 210-211.

- إعادة توزيع الأعباء الأمنية بين الطرفين وموافقة كوريا على المساهمة في تكاليف الإنفاق الدفاعي في كوريا الجنوبية.
- إعادة توزيع مسؤوليات الدفاع عن الأمن القومي الكوري، بحيث يتحول الدور الأمريكي تدريجيا من الدور الرئيسي في الحفاظ على الأمن الكوري إلى مجرد القيام بدور مساعد.

2- تطوير القدرة العسكرية الكورية من خلال زيادة الإنفاق العسكري وهذا ما يمكن التأكد منه من خلال زيادة الإنفاق العسكري من حجم الميزانية العامة الكورية والشكل الموالي يوضح ذلك:

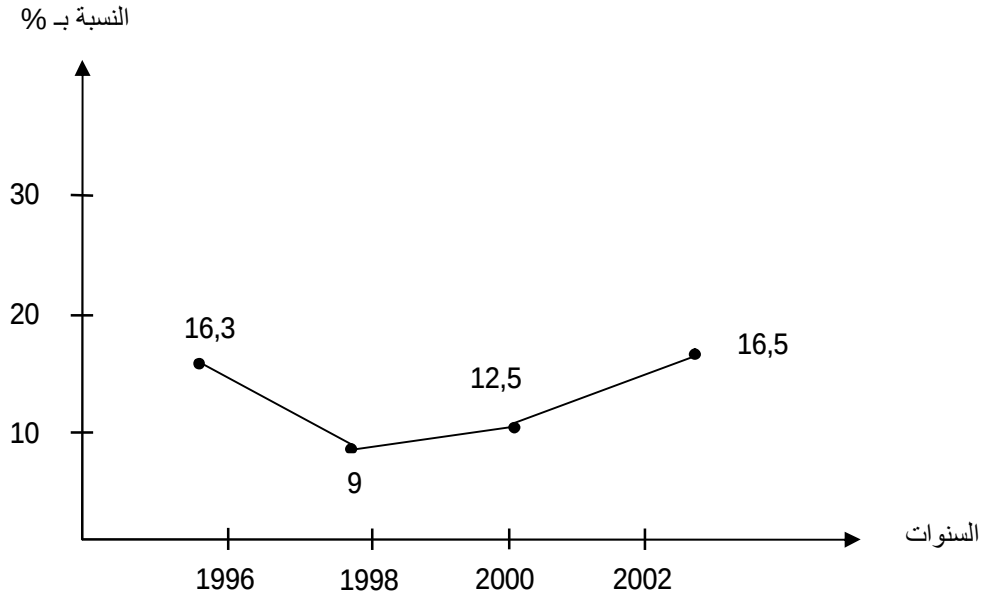

Source : defense white paper 2002-2003, the ministry of defense, the republic of Korea, p 172.

وترسيخا لدور أميني كوري أكثر فعالية فقد توصل الجانبين أثناء انعقاد لقاء المشاورات الأمنية رقم 24 في نوفمبر 1992 على قيام الجانب الكوري بمسؤولية قيادة عمليات القوات العسكرية الكورية وقت السلم قبل نهاية عام 1994 على أن تنتقل هذه المهمة مرة أخرى إلى الجانب الأمريكي وقت الحرب.

II- وجود القواعد العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية:

اتجهت الإدارة الأمريكية ابتداء من سنة 1990 إلى وضع خطة لتخفيض حجم الوجود العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية وإعادة صياغة العلاقات الأمنية معها في إطار ما عرف بـــ: "المبادرة

الإستراتيجية لشرق آسيا"، واتفق الطرفان على وضع خطة ثلاثية المراحل لتخفيض حجم القوات العسكرية، وقد قدمت الولايات المتحدة عدة مبررات لهذا التوجيه هي[471]:

1- إنه في ضوء المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة وما أفرزته أمنيا على منطقة شمال شرق آسيا وتغير سياسات الصين تجاه الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان، لم يعد متوقعا تهديدا أمنيا كبيرا في المنطقة.

2- ليس من المحتمل أن تقوم كوريا الشمالية بالضربة العسكرية الأولى ضد الجنوب في ظل تدهور أوضاعها الاقتصادية وإدراكها لحجم التغيرات في البيئة الدولية والإقليمية المحيطة.

3- إن الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية لن يؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى في شمال شرق آسيا، في ظل وجود توازن إستراتيجي بين الكوريتين على الرغم من التفوق العسكري لكوريا الشمالية.

4- الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية من كوريا الجنوبية سوف يؤدي إلى توفير الإطار الأمني والنفسي المناسب لتشجيع المحادثات الكورية-الكورية، وتخفيف درجة التوتر بين الكوريتين.

وقامت الإستراتيجية الأمريكية نحو كوريا الجنوبية في تلك الفترة وفي إطار هذه الإستراتيجية الجديدة على تحقيق عدد من الأهداف هي[472]:

أ) ضمان ردع كوريا الشمالية في القيام بأي هجوم ضد كوريا الجنوبية.

ب) العمل على تخفيض التوترات السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة الكورية من خلال تشجيع الحوار الكوري-الكوري.

---

471) Hong Nack Kim, « the united states and Korea : Dynamic of political and security relation » , in word affairs, vol19

N1,(spring 1995) ,p.10

(472) Tae-Hawn, Op Cit, pp 208-209.

ج) تغيير الدور الأمريكي في الحفاظ على الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والدفاع عن الأمن القومي الكوري من الدور الرئيسي والاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية إلى الدور المساعد فقط.

إزاء هذه التطورات اتفق الجانبان على خطة لإجراء الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية من كوريا الجنوبية، اعتمدت على ثلاث مراحل من 1990-2000 هي[473]:

- المرحلة الأولى (1990-1992): سحبت الولايات المتحدة حوالي 7000 جندي أمريكي من بينهم 5000 من القوات البرية و2000 من القوات البحرية والجوية، وذلك من إجمالي 43 ألف جندي أمريكي.

- المرحلة الثانية (1993-1995): وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب المزيد من قواتها و ذلك تدريجيا ودون نسب معينة حسب الأوضاع الأمنية في شبه الجزيرة الكورية.

- المرحلة الثالثة (1996-2000): وانتهت هذه المرحلة بالاحتفاظ بالحد الأدنى من القوات العسكرية الأمريكية اللازمة للحفاظ على الاستقرار الأمني الإقليمي والمصالح الأمريكية في المنطقة وارتبط تطبيق هذه المرحلة أيضا بنفس العوامل السابقة والمتعلقة بتقييم حجم التهديد الكوري الشمالي.

في المقابل ما تزال كوريا الجنوبية تؤكد على ضرورة استمرار التواجد العسكري الأمريكي بها،على الرغم من التحولات الدولية والإقليمية في المنطقة، فمن ناحية أكدت كوريا الجنوبية على استمرار التهديد الكوري الشمالي، وأنه على الرغم من كافة التطورات الإيجابية على صعيد العلاقات الكورية-الكورية إلا أن كوريا الجنوبية تعطي عددا من المبررات دارت حول العناصر التالية[474]:

1- استمرار تمسك النظام الكوري الشمالي بتصوراته حول فكرة تحرير الجنوب الكوري.

---

[473] Ibid.

[474] Kook- Chin Him, « the Rok-US relation ship », in foreign affairs, Vol °3, N° 5, (October 2005), pp 1-6.

2- لا يجب التعويل كثيرا على التدهور الاقتصادي لكوريا الشمالية كعامل من العوامل التي قد تحول دون قيام كوريا الشمالية بهجوم على الجنوب، فقد يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى تشجيع النظام السياسي الكوري على شن هجوم ضد كوريا الجنوبية لمحاولة الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية.

3- في مقابل التصور الأمريكي القائم على تحقيق توازن إستراتيجي بين الكوريتين أكدت كوريا الجنوبية على استمرار تفوق كوريا الشمالية في الميزان العسكري وبخاصة في حجم القوات العسكرية، إذ يركز النظام الكوري الشمالي تواجده العسكري حول المنطقة المنزوعة السلاح إذ ينتشر بحوالي 65% من حجم القوات المسلحة، في المقابل تنتشر القوات العسكرية في كوريا الجنوبية حول المناطق الحيوية، إذ ترتكز نسبة 25% من هذه القوات في العاصمة سيول SAOUL.

4- وفي مقابل تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على إمكانية أن يؤدي الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية إلى دعم الحوار الكوري-الكوري، فإن كوريا الجنوبية تبنت ضرورة توظيف فكرة الانسحاب العسكري الأمريكي من كوريا الجنوبية كشرط لإجبار النظام الكوري الشمالي على تخفيض درجة التوتر العسكري في شبه الجزيرة الكورية.

وهكذا فقد قام الموقف الكوري فيما يتعلق بقضية الوجود العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية على الركائز التالية[475]:

1- ضرورة استمرار الوجود العسكري الأمريكي بنفس الكثافة الحالية (حوالي 36000 ألف جندي) وأن استمرار وجود هذه القوات مازال هو الآلية العملية الرئيسية للحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

---

[475] Ibid, pp 08-10.

2- ضرورة أن يخضع أي تغيير مستقبلي في حجم القوات العسكرية الأمريكية في كوريا للتشاور والتنسيق المسبق، وأن يتم هذا التخفيض بموافقة كوريا الجنوبية.

3- حتى في ظل نهاية الصراع الكوري-الكوري وقيام الوحدة فإن الوجود العسكري الأمريكي يظل ضروريا للحفاظ على الاستقرار والأمن في منطقة شمال شرق آسيا.

وفي ظل الإصرار الكوري على ضرورة الحفاظ على حجم مناسب للقوات الأمريكية في كوريا الجنوبية فقد أعطت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ضمانات على استمرار بقاء القوات العسكرية الأمريكية خاصة في ظل بروز وتفاقم القضية النووية لكوريا الشمالية.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح كوريا الجنوبية في الحصول على هذه الالتزامات كان يرجع بصفة أساسية إلى توافق المصالح الأمريكية في المنطقة مع ضرورة استمرار بقاء هذه القوات، خاصة في ظل التأكيد الأمريكي على حيوية الاستقرار الإقليمي في شمال شرق آسيا بالنسبة للمصالح الأمريكية.

III- **قضية الوحدة الكورية والسياسة الأمريكية اتجاهها:**

للتفصيل في هذه القضية يجب التمييز بين مصالح بعيدة ومتوسطة المدى وقصيرة المدى فيما يتعلق بالمنطقة الخاصة بشبه الجزيرة الكورية، فطويلة المدى هي عدم بروز قوة مناوئة ومعارضة ومسيطرة على المنطقة، وتسهيل حرية الملاحة، وتشجيع نمط التنمية السياسية والاقتصادية الليبرالية.

أصبحت حماية مصالح شركات الاستثمار الأمريكية، وحماية الدول التي تتبنى النمط الليبرالي/الرأسمالي تشغل أساس السياسة الأمريكية في المنطقة[476].

إن التحول العالمي جعل كوريا الشمالية تحت رحمة المساعدات والمعونات الاقتصادية من الدول التي تستطيع ذلك، حيث تعرضت لأزمة غذائية عنيفة وضعف الإنتاج الزراعي، أضف إلى ذلك عدم القدرة على تحويل التكنولوجيا العسكرية إلى تكنولوجيا مدنية مفيدة للمجال الاقتصادي، بالإضافة إلى

(476) William, Denman, « the US Role in Korean reunification », in Korea and world affairs, vol° 22, N° 2, 1998, p 166.

تأثيرات الحصار الاقتصادي الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لأسباب جيبولتيكية، كل ذلك أفرز وضعا متأزما اعتبر بداية لانهيار سياسي واقتصادي.

بالإضافة إلى الانحطاط الاقتصادي، وجدت كوريا الشمالية نفسها ضمن نطاق تطويق إقليمي من طرف كوريا الجنوبية، حيث عرفت هذه الأخيرة تقاربا في العلاقات مع كل من روسيا والصين.

إن الموقف الأمريكي اتجاه الوضع في شبه الجزيرة الكورية يظهر أن الولايات المتحدة ترغب في حصار كوريا الشمالية دبلوماسيا لتحثها على إحراز تغيرات ولو مشابهة لما حدث في الصين خاصة في المجال الاقتصادي، أضف إلى ذلك حرص الولايات المتحدة على التحكم في مستوى التفاعل بين الكوريتين وتكييفه وتوجيهه وفقا للمصالح الأمريكية، وتصر الولايات المتحدة على أن حلول المشاكل الأمنية في منطقة شبه الجزيرة الكورية يجب أن يكون متعدد الأطراف (الكوريتين بالإضافة إلى الولايات المتحدة والصين) في محاولة منها للحصول على الاعتراف الصيني بالنفوذ الأمريكي في المنطقة دون أن يؤد ذلك إلى الوحدة بين الدولتين[477].

يرى العديد من المحللين الإستراتيجيين أن الولايات المتحدة تضع استقرار شبه الجزيرة الكورية في المرتبة الأولى قبل وحدتها، مما قد يؤدي إلى تناقض بين السياسة الأمريكية ورغبات الوحدة الكورية فالاعتبارات الجيبوليتكية تؤكد على ضرورة التوفيق بين هذين المتغيرين الأمر الذي جعل قضية الوحدة تنحصر دون حل بين معضلتين:

-الأولى وضع كوريا الشمالية أمام معضلة الاقتصاد والتنمية مقابل الأمن والاستمرارية الوجودية رغم عدم ثقة هذه الأخيرة في الوعود الأمريكية بحل الأزمة الاقتصادية.

- أما الثانية فاستخدام كوريا الشمالية للتهديد النووي واستخدام العنف في حل قضية الوحدة الكورية[478].

---

[477] السيد صدقي عابدين، "قضية الوحدة الكورية"، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999)، ص 195.

[478] المرجع السابق، ص 196.

ويؤثر هذا الأمر سلبا على التقارب بين الكوريتين وبالتالي على محادثات الوحدة بينهما، حيث لا تستطيع كوريا الجنوبية أن تخالف الإستراتيجية الأمريكية ناهيك عن الخوف من القوة العسكرية والنووية لكوريا الشمالية، مقابل عدم رغبة القيادة الكورية الشمالية في فتح موضوع الوحدة بشكل جاد طالما استمرت العلاقات الأمريكية/الكورية الجنوبية على هذا النهج.

- المدخل الإقليمي للوحدة الكورية والموقف الأمريكي منه:

احتلت المنطقة الإقليمية المحيطة بشبه الجزيرة الكورية –شمال شرق آسيا- اهتماما متزايدا من قبل السياسة الأمريكية، حيث توجد مصالح أمريكية في الحفاظ على استقرار وأمن الدول الموالية لها، أضف إلى ضرورة إزالة مصادر التوتر الممكن واحتواء التهديدات المحتملة.

إن الملاحظ للتفاعلات الإقليمية يلحظ مستويين للتفاعل الإقليمي تجاه الوحدة الكورية، مستوى التعاون، ومستوى التنافس و الصراع، فالصين مثلا ليست ضد مبدأ الوحدة الكورية بشرط أن تتاح لكوريا الشمالية فرصة تطوير نظامها الاقتصادي والسياسي كيفما تشاء، ورغم هذا التأييد إلا أنها تؤيد كذلك الولايات المتحدة في استمرارية العقوبات ضد كوريا الشمالية في حالة استمرارها في البرنامج النووي.

أما اليابان فالاعتبارات الجيوإستراتيجية أضحت هي الأساس في تعاملها مع قضية الوحدة الكورية مما يجعل التأييد الياباني للولايات المتحدة في سياستها ضد كوريا الشمالية أمرا مطلقا نظرا لتوافق المصالح والوسائل تجاه قضية الوحدة الكورية.

فالقوى الإقليمية إذن في منطقة شمال شرق آسيا تقف موقف التأييد فيما يتعلق بسياسة الايات المتحدة تجاه الوحدة الكورية، وإن كان بدرجات متفاوتة حيث أن الصين تدعم كوريا الشمالية تجاريا لكنها ضد امتلاك سلاح نووي، أما اليابان فتسعى لإيجاد كوريا موحدة ليبرالية وبالتالي فهي ضد وحدة دون

إصلاحات في كوريا الشمالية بالإضافة إلى المعارضة التامة لاستمرار كوريا الشمالية في تهديداتها النووية، وبالتالي فالبيئة الإقليمية مواتية لفاعلية الحلول الأمريكية اتجاه قضية الوحدة الكورية[479].

المطلب الثاني: البرنامج النووي لكوريا الشمالية

يعتبر تطوير السلاح النووي لدى أي دولة دليلا على تقدم قدراتها العلمية والتقنية ذلك لما تتطلبه المسألة من جهود علمية وبحثية مكثفة وأدوات تقنية معقدة يدخل في تركيبها مواد يصعب تصنيعها. ويعتبر تطوير السلاح النووي هدفا في حد ذاته، لكن التقدم العلمي المصاحب لتطوير السلاح النووي يصنع الدولة المعنية في مقدمة الدول ذات الطاقات والقدرات العلمية المتميزة.

1- المنهج الأمريكي بخصوص مشكلات السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل:

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية منهجين لمواجهة تهديد انتشار السلاح النووي هما[480]:

- الوقاية: وتهدف إلى إبطاء أو وقف تطوير وانتشار الأسلحة المؤدية إلى عدم الاستقرار، رغم أن أسلحة الدمار الشامل مسموحة للجميع، وتنتشر وتتداول عالميا.
- الحماية: تتخذ مساعي الحماية الأمريكية شكل نظام للردع أو الرد على استخدام أسلحة الدمار الشامل.

وتواجه الولايات المتحدة صعوبات كبيرة في تطبيق المنهجين في منطقة شمال شرق آسيا، إذ تبرز أحد هذه الصعوبات في عدم اشتراك الصين في القضايا المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية، إذ تبنى الصينيون وبشكل ملحوظ سياسة معلنة ومنذ ستينات القرن العشرين مفادها دعم بشكل غير محدود نشر الأسلحة النووية باعتبارها وسيلة لكسر هيمنة القوى العظمى، ورغم التراجع الصيني عن هذه السياسة بانضمامها إلى العديد من معاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية، إلا أنها تقف وراء تزويد كل من

---

[479] المرجع السابق، ص 205.

[480] جاكلين, ديفس، مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص 24.

كوريا الشمالية وإيران (الدول الأكثر تهديدا للأمن الأمريكي في آسيا) بالقاعدة الأساسية لامتلاك الأسلحة النووية[481].

وتعتبر الفكرة الأمريكية في إنشاء درع دفاع صاروخي في الأماكن الأكثر تهديدا بالسلاح النووي توجه جوهري للحماية والوقاية من انتشار السلاح النووي والمحافظة على أمن المناطق الإستراتيجية بالنسبة لها. بالإضافة إلى ذلك تعتمد الولايات المتحدة على إستراتيجية الردع ضد كل من يمتلك التكنولوجيا الأولية لصنع السلاح النووي ويعتمد الردع على مكونات أساسية هي[482]:

1- التهديد بالانتقام إذا ما تم القيام بعمل أو تصرف ما، ويعتبر هذا العنصر الأكثر تكرارا وغالبا ما يوصف بأنه العقوبات التي ستوقع على المعتدي.

2- عنصر الدفاع أو عنصر الحرمان؛ حيث يحاول أحدهم أن يعزز الردع عن طريق إقناع العدو بأنه لن ينجح في تحقيق أهدافه باستخدام القوة ويشمل هذا حرمان العدو من قدرته على استخدام قوته بفاعلية.

3- الإقناع بالعدول عن العمل؛ وهو من المفاهيم التي يصعب التعبير عنها فهو فكرة عامة وشاملة تتضمن سلسلة من القدرات التي تقوم على فكرة الردع بالإقناع.

ويمكن تمثيل التأثير النسبي لعناصر الردع الثلاثة بالشكل الموالي

---

[481] المرجع السابق، ص 26.

[482] روبرت جوزيف، المرجع السابق، ص 65.

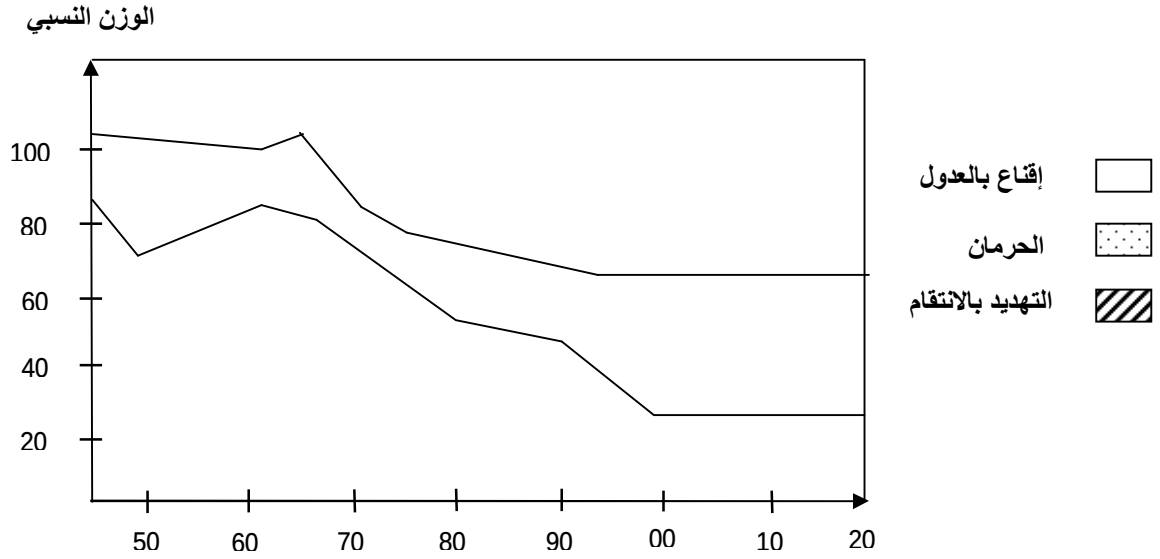

المصدر: روبرت جوزيف، الدفاع والردع النووي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2000)، ص 67.

2- مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل في السياسة الدفاعية الأمريكية:

إن رد الولايات المتحدة على تهديدات أسلحة الدمار الشامل متعدد الأوجه، ويظل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو الهدف الرئيسي، ويتحقق بشكل أساسي عبر الرسائل الدبلوماسية، وتؤدي وزارة الدفاع الأمريكية دورا مساندا وداعما في تشكيل وصياغة المواقف الأمريكية لمفاوضات ضبط التسلح ومراقبة مدى الالتزام بالمعاهدة وتوفير الخبرات المتخصصة والدعم لعمليات التفتيش المفاجئة على الأسلحة[483].

فالمسعى الأمريكي بمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل تكمن في المجالات الحربية المتعلقة بالردع والقوة المضادة والدفاع ودعم العمليات العسكرية، وبالتالي حرمان الدول التي تمتلك برنامجا نوويا من الاستخدام الكلي لأسلحتهم على المستوى الكلي للصراع، وبالتالي خفض قيمة العائد من الحصول على مثل هذه الأسلحة أو امتلاكها.

[483] بيتر ,لافوي؛ الدفاع المشترك في مواجهة أسلحة الدمار الشامل، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص 85.

ومع أن الوقاية تشكل الخط الدفاعي الأمامي والأول في مواجهة أسلحة الدمار الشامل، إلا أن التركيز الأمريكي على الحماية أمر ضروري حيث تعمل الولايات المتحدة على تحسين وتطوير قدرتها على تدمير الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية ووسائل إطلاقها قبل استخدامها ضد القوات المسلحة الأمريكية أو قوات حلفائها[484].

3- برامج التسلح النووية لكوريا الشمالية:

اعتمد البرنامج النووي الكوري الشمالي على الذات منذ مراحله الأولى، واستغله كورقة ردع ضد الولايات المتحدة لمساومتها على التفاوض حول العديد من المصالح الكورية الشمالية من أهمها إجبار الولايات المتحدة سنة 1991 على سحب الأسلحة النووية من كوريا الجنوبية[485].

في أفريل 1955 أسست كوريا الشمالية معهدا للأبحاث النووية ثم وقعت سنة 1956 على التعاون في مجال البحث العلمي مع الاتحاد السوفيتي تم بموجبه تزويد 200 باحث كوري بالتدريب الكافي في مجال الأبحاث النووية.

في منتصف الستينات أقامت كوريا الشمالية مجمعا لأبحاث الطاقة النووية وزود بمفاعل نووي سنة 1964 طلبت كوريا الشمالية المساعدة النووية من الحكومة الصينية لكن ماوتسي تونغ رفض بسبب أن كوريا الشمالية دولة صغيرة لا تحتاج للأسلحة النووية.

تركزت الجهود الكورية فيما بعد على دراسة دورة الوقود النووي واستطاع الكوريون تطوير طاقة المفاعل النووي بدرجة ملحوظة -07 ميجاوات- بالإضافة إلى البدء في بناء مفاعل آخر طاقته 05 ميجاوات.

---

(484) المرجع السابق، ص 88.

(485) إبراهيم، الدسوقي؛ "القضية النووية الكورية"، في أوراق آسيوية، العدد 52، (أكتوبر 2003)، ص 03.

سنة 1985 كان التاريخ الذي أعلن فيه المسئولون الأمريكيون عن الشكوك الأمريكية في المجالات النووية الكورية، حيث أكدت الإدارة الأمريكية على وجود معلومات استخباراتية تثبت بناء كوريا الشمالية لمفاعل نووي سري قرب العاصمة الكورية.

وقد اتبعت الإدارة الأمريكية طيلة فترة التسعينات أسلوب الحوار السياسي مع كوريا الشمالية لحل المشكلة النووية، حيث كانت إدارة كلينتون أكثر ميلا لاستخدام العقوبات الاقتصادية والسياسية في الضغط واكتفت باستخدام سياسة العصا والجزرة، أي أن تتخلى كوريا الشمالية عن برنامجها النووي وتحصل على المساعدات، وقد امتنعت الإدارة الأمريكية عن استخدام القوة العسكرية ضد المنشآت النووية لكوريا الشمالية لعدة أسباب[486]:

1- امتلاك كوريا الشمالية لترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل غير النووي –القنابل الجرثومية والأسلحة الكيماوية-.

2- تزايد الرفض الشعبي للتواجد الأمريكي في كوريا الجنوبية، وبالتالي فإن توجيه أي ضربة أمريكية، سوف يؤدي إلى ثورة في كوريا الجنوبية، مما سيضر كثيرا بالمصالح الاقتصادية والعسكرية في المنطقة.

3- معارضة الصين، بسبب الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تصيبها في حالة التدخل في منطقة شبه الجزيرة الكورية.

ورغم المحادثات السداسية[487] التي بدأت بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية ابتداء من سنة 1963، إلا أن كوريا الشمالية أخلطت الحسابات الأمريكية بعد إعلانها سنة 2006 عن نجاح أول تفجير نووي لها، واستطاعتها تحميل رؤوس نووية وصواريخ لتصبح تاسع دولة نووية في العالم.

4- <u>الآثار الجيوإستراتيجية للتفجير النووي الكوري الشمالي:</u>

---

(486) سعيد، مسلم؛ "الأزمة النووية الكورية"، في <u>شؤون سياسية</u>، العدد 20، (أكتوبر 2006)، ص 05.

(487) ضمت المحادثات السداسية كل من (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، روسيا، اليابان).

1- امتلاك كوريا الشمالية لوضعية ردع نووي:

استطاعت كوريا بفضل امتلاكها للسلاح النووي بالإضافة إلى تطويرها قوة تقليدية ذات قدرة على الردع، أن تشكل تهديدا كبيرا على المنشآت في كوريا الجنوبية، حيث طورت قدرات صاروخية تقليدية ونووية تصل إلى حوالي ألفي كيلومتر وبالتالي إمكانية تهديد الأمن الياباني، والسفن والمواقع العسكرية الأمريكية المتواجدة في المنطقة وفي الجزء الشرقي من المحيط الهادي.

بمعنى أنها استطاعت أن تبني قدرات عسكرية تجبر الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة على الدراسة الجيوإستراتيجية المعمقة لأي محاولة هجوم أو اعتداء عسكري على كوريا الشمالية، هذا الاحتياط في البناء العسكري هو الذي عزز القدرة الكورية الشمالية من المناورة بالاستمرار في التفاوض في الوقت الذي تطور بنائها النووي[488].

وقد قامت كوريا الشمالية بتطوير عائلة من الأنظمة المعتمدة على تقنية "سكود" بما في ذلك تطوير الأنظمة الصاروخية لكل من "سكود-بي" و"سكود-سي" ومؤخرا تم تركيز برامجها للتطوير الصاروخي في إنتاج ونشر الأنظمة التالية[489]:

- صاروخ نودنج (Nodong): وهو عبارة عن صاروخ متحرك ذي مرحلة واحدة ويعمل بالوقود، ويبلغ مداه حوالي 1300 كيلومتر، تمتلك كوريا ما يقدر بـــ 10 صواريخ من هذا النوع.
- صاروخ تايبردنج (Taepredong): يتراوح مداه بـــ 2000 كيلومتر يحمل متفجرات تقدر بـــ 1000 كيلوجرام.
- صاروخ تايبودنج (Taepodong): يتراوح مداه بـــ 6000 كيلومتر ويحمل 1000 كيلوجرام من المواد المتفجرة.

---

[488] François, Godement ; « péninsule coréenne et Asie du Nord-est », dans séminaire sur péninsule coréenne, (18-19 janvier 2006), Paris.

[489] جاكلين ديفيس، مرجع سابق، ص 44.

بالإضافة إلى البرنامج الصاروخي، يوجد لدى كوريا الشمالية قدرات تسليحية كيمياوية كبيرة، وتمتلك ما يقدر بـــ 5 رؤوس نووية.

أكثر من ذلك تعتبر كوريا الشمالية ناشرا رئيسيا للأسلحة، وذلك نظرا للظروف الاقتصادية المتدهورة لها، حيث لا تخضع تجارة الصواريخ فيها إلى أي رقابة وضبط من قبل أي نوع من البرامج الدولية، وذلك لأن مبيعات الصواريخ تشكل عائدا ضخما لكوريا الشمالية.

2- اختلال توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا:

لاشك أن التفجير النووي الكوري الشمالي قد أحدث اختلالا في ميزان القوى في شرق آسيا وشمال شرقها بالتحديد، ويمكن أن تمتد تأثيراته إلى الساحة الدولية ككل من حيث بروز دولة نووية جديدة وبالتالي قرار الهجوم أو فرض عقوبات عليها من طرف الولايات المتحدة وحلفائها يصطدم بحقائق جديدة[490].

كان هناك تفوق مستمر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية من مهاجمة كوريا الشمالية بسبب الدمار الذي يمكن أن تخلفه الحرب، وبسبب التوتر الذي يمكن أن ينشأ مع الصين والذي قد يؤدي إلى هجوم الصين على تايوان وضمها إلى الوطن الأمن، حتى إن التخوف من هجوم كوريا الشمالية على الجنوبية قد ساد عبر سنوات، وبقيمة القوات الأمريكية والجنوبية متحفزة للرد على الهجوم المتوقع.

في ظل الوضع الجديد، عوامل كبح الهجوم الأمريكي ازدادت وأصبحت أكثر تعقيدا وعوامل التخوف من هجوم شمالي على الجنوب قد ارتفعت، على الرغم من أن من المستبعد استعمال القنبلة النووية، لكن وجودها يعطي ثقة لمن يملكها، ويرفع من تخوف من لا يملكها، فالوضعية الإستراتيجية لكوريا الشمالية أصبحت أكثر قوة وثقة بعد امتلاكها السلاح النووي[491].

3- رد الفعل الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية:

---

[490] خليل، حسين؛ "الأمن الإستراتيجي الدولي بعد كوريا النووية"، في شؤون سياسية، العدد 24، (نوفمبر 2007)، ص 16.

[491] المرجع السابق.

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية فور إعلان كوريا الشمالية عن تجربتها النووية إلى مجلس الأمن لتشديد العقوبات المفروضة منذ فترة، علما أن العقوبات لم تؤد إلى النتائج المرجوة، ولم تحل دون حصول كوريا على تمويل خاصة بالتأييد الروسي والصيني والدعم بالتمويل المالي والتجهيزات الذي لا تزال كوريا الشمالية تتلقاها من هذين الدولتين.

وتماشيا مع نصائح خبراء منع الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب أدخلت متغيرات جديدة على السياسة الإجمالية نحو شبه القارة الكورية، دخلت الولايات المتحدة في علاقة أمنية ثنائية مع كوريا الشمالية، وفي ترتيبات من نوع "الاحتواء المزدوج" الذي طبق في مواجهة اليابان وألمانيا كحلفاء للولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة[492].

نفذت الجهود الأمريكية لاحتواء لكوريا الشمالية بأسلوب أنتج ضمانا أمنيا سلبيا لهذه الأخيرة، لأن تأثير الولايات المتحدة على كوريا الجنوبية من خلال التحالف الأمريكي-الكوري الجنوبي سيساعد في بناء الثقة بواسطة تزويد الكوريتين بالأمن من خلال استقرار العلاقة الإستراتيجية العدائية لكلا النظامين وكان هذا نقلة هامة نحو سياسة أمنية أمريكية للكوريتين[493].

وقد أدركت كوريا الشمالية فوائد الاحتواء المزدوج في شبه الجزيرة الكورية عندما نجحت في إبرام اتفاقيات نووية مع الولايات المتحدة، كما ساهمت سياسة الارتباط التي قامت بها الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية بإبقاء هذه الأخيرة مستقرة إستراتيجيا.

وكانت ردود فعل كوريا الجنوبية نحو السياسة الأمريكية أثناء المفاوضات الأمريكية-الكورية الشمالية حول الأسلوب الأفضل للتعامل مع كوريا الشمالية وكان من الممكن تسوية هذه الخلافات وخاصة

(492) Charles, Armstrong ; « US-North Korean relations », in asian perspective, Vol 28, N°4, (spring 2004), pp 13-37.
(493) Buffer, Zone; « North Korea's strategie », in china-security ,Vol°4, N°28, (automne 2006), p 22.

أن ردود الفعل الكورية الجنوبية كان يمكن إرجاعها غالبا إلى قدرة سيول الضعيفة على التأثير في صنع السياسة الأمريكية[494].

4- التعديلات الإقليمية:

إن سياسة الاحتواء المزدوج الذي انتهجته الاتفاقات الأمريكية الكورية الشمالية أنتجت سياسة أمنية جديدة في منطقة شمال شرق آسيا تعرف بـــ "سياسة كوريتين الأمنية"، والتي يمكن أن تعقد العلاقات الأمنية في هذه المنطقة خاصة العلاقات الأمنية بين الثلاثي الإستراتيجي اليابان-الصين وكوريا وستحتاج الولايات المتحدة إلى ضبط سياستهم الإستراتيجية نحو بعضهم البعض ونحو الدولتين الكوريتين المتعايشتين كما سطرت لهم السياسة الأمريكية.

فإن تحركت الولايات المتحدة في أعقاب تخفيض التوتر داخل كوريا، نحو علاقة أمنية رسمية مع كلتا الكوريتين، فإنها ستجبر جيران كوريا على الاستجابة وهذا التغير المتوقع في السياسة الأمريكية من المحتمل أن يسبب تعديلات إضافية في التعاون الأمني الأمريكي-الياباني، لأن بيئة التهديد ستتغير بشكل مثير[495].

5- خيارات تسوية الأزمة النووية الكورية:

إن التساهل الأمريكي في القضية النووية الكورية يرجع إلى قراءة واقعية لحسابات إقليمية تجعل من اللجوء إلى الخيار العسكري بمثابة إقدام على الانتحار الجماعي للجنود الأمريكيين في كوريا الجنوبية وهو ما جعل الحل العسكري يتراجع في حالة القضية النووية الكورية وذلك لاعتبارات أساسية هامة هي[496]:

---

[494] Ibid, p 28.

[495] إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 22.

[496] المرجع السابق، ص 23.

أولا: أن الولايات المتحدة تعلم الدوافع وراء التحدي الكوري الشمالي وإصرارها على تطوير الأسلحة النووية، فهي محاطة من كل الاتجاهات بقوى كبرى: الصين، روسيا واليابان، وبنهاية الدعم الشيوعي لكوريا الشمالية وجدت نفسها تقف في مقابل هذه القوى –التي أثبتت تاريخيا عدائها لكوريا- بالإضافة إلى ذلك فكوريا من الناحية الرسمية تعتبر أن الحرب الكورية لم تنته بعد، وأن الهدنة المعلنة منذ نصف قرن يمكن أن تخترق في أي لحظة، وبالتالي من حق وواجب كوريا الشمالية أن تتسلح لتتمكن من ردع الخطر الأمريكي.

ثانيا: أن الولايات المتحدة تضع في حسابها حجم الخسائر المتوقع أن تلحق بقواتها في كوريا الجنوبية واليابان وبالدول المجاورة فور نشوب الحرب، حيث أنها عندما خططت لعمل عسكري محتمل ضد كوريا الشمالية سنة 1993 قدرت وزارة الدفاع الأمريكية القوة المطلوب توفيرها بما يزيد عن 600 ألف جندي كوري جنوبي ونصف مليون جندي أمريكي.

ثالثا: يصعب تجاهل المواقف الإقليمية في شمال شرق آسيا من الأزمة وسبل حلها، ويلاحظ أن القوى الإقليمية تجمع على استبعاد الحل العسكري، فكوريا الجنوبية تركز على فتح قنوات جديدة لتحسين العلاقات بين الأشقاء في شطري كوريا وتحقيق الوحدة سلميا، أما اليابان فتخشى المواجهة المباشرة مع كوريا الشمالية وما سيؤدي ذلك إلى عدم استقرار في المنطقة ككل.

أمام الاعتبارات السابقة ظهرت بدائل وخيارات متعددة للحل الجذري للأزمة النووية الكورية هذه الخيارات هي[497]:

-الخيار الأول: فرض العقوبات الاقتصادية:وما ستلحقه بكوريا الشمالية وباقتصادها، الذي يعاني أصلا من أزمات دورية خطيرة، لكن هذا الخيار سيعترضه الاختراق الصيني، حيث تحصل كوريا

[497] يكم، داو يونغ؛ "تسونامي كوريا النووي"، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، 2010، في (www.siironline.org)، يوم 2010/04/05.

الشمالية سنويا على مليار دولار كمساعدة صينية للنظام الكوري الشمالي لإحداث تصحيحات في اقتصادها المنهار.

الخيار الثاني: الحل الدبلوماسي: خاصة أن كلا الطرفين أبديا استعدادا لهذا الحل من خلال العديد من الجولات التفاوضية، خاصة أن كوريا الشمالية مستعدة للتخلي عن سلاحها النووي، إذا وافقت الولايات المتحدة على إجراء حوار مباشر وقدمت ضمانات أمنية ونشاطات اقتصادية غير مقيدة لكوريا الشمالية، بل أن كوريا الشمالية أكدت في العديد من المناسبات باستعدادها لقبول التفتيش من قبل الولايات المتحدة.

ويزداد الميل الأمريكي للحل الدبلوماسي خاصة بعد استبعاد الإستراتيجيون الأمريكيون الخيار القائم على توجيه ضربات استباقية، تستهدف المفاعل النووي الكوري الشمالي بضربات دقيقة تستخدم أسلحة تقليدية وذلك بفعل التخوف الأمريكي من رد الفعل النووي الكوري الشمالي[498].

وتبقى الأزمة النووية الكورية الشمالية مستمرة خاصة مع استمرار محاولاتها النووية بالإضافة إلى الاستفزازات المستمرة التي تقوم بها هذه الأخيرة ضد كوريا الجنوبية، مما يجعل الخيار الأمريكي لحل الأزمة النووية الكورية يتراوح بين المد والجزر، بين الأسلوب الدبلوماسي والحل العسكري.

(498) جابريل، شونفليد؛ "الضربات الاستباقية ضد كوريا الشمالية"، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، 2010، في (www.siironline.org)، يوم 2010/04/05.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا

إن الهيمنة الأمريكية على منطقة شمال شرق آسيا حقيقة إستراتيجية مؤكدة، حيث أن التخلي عن هذه الهيمنة سيؤدي إلى تعريض المصالح الحيوية بالمنطقة إلى خطر حقيقي، وتتعلق الخيارات الأساسية بتواصل هذه الهيمنة في كيفية ممارستها ، والأهداف التي تحقق الغرض المحوري للمصالح الأمريكية.

سيكون التحدي الأكبر للإستراتيجية الأمنية (الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا هو الاضطراب وللإستقرار الأمني الذي تعاني منه منطقة شمال شرق آسيا، وقد توضح ذلك جليا من خلال التعرض للعلاقات الأمنية الأمريكية مع دول شمال شرق آسيا المتمثلة في الصين، اليابان وكوريا.

وكما سيكون هذا الاضطراب الأمني هو التحدي الأساسي للتواجد الأمريكي سيكون في وجهة أخرى أحد أهم عوامل استمرار الهيمنة الأمريكية من حيث أن الاضطراب يتطلب قوة بموجبها يتحقق الاستقرار، وكما دلت عليه الدراسة، فالتواجد الأمريكي حتى زمن الحرب الباردة كان من عوامل الاستقرار النسبي الذي عرفته منطقة شمال شرق آسيا في العديد من الحقب الزمنية.

ويمكن إدراج حقيقة موازية للهيمنة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا تتمثل في تحقيق مصطلح مفتاحي هو "المصلحة المشتركة" وتتمثل مفتاحية هذا المصطلح من حيث أن تحقيق المصلحة المشتركة بين أجزاء المثلثاتية الإستراتيجية ومركز ثقلها الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا سيجعل الاستقرار

النسبي يستمر، وسيكون الاستقرار نسبيا نظرا لتواجد ثغرات أمنية متواصلة دائمة في العلاقات المثلثية (الصين، اليابان، كوريا) وبين مركز الثقل الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية.

ويواجه الولايات المتحدة مستقبليا خيار إستراتيجي هام هو أهمية تحقيق الشراكة مع دول المنطقة كل على حدى، لأن الشراكة "المشتركة" قد تقيم احتمالات تخشاه الولايات المتحدة وهو إمكانية تحول نمط العلاقة المثلثاتية بين الدول الثلاث (الصين، اليابان، كوريا) إلى نمط تحالفي بدل النمط التصارعي.

الحقيقة الإستراتيجية الأخرى التي ستتحكم في مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا تتمثل في تشكيل علاقة أكثر بنيوية مع كل من الصين واليابان، حيث لا تزال هاتان القوتان الأكبر في المنطقة تتصارع، رغم أن التحرك الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة سعى إلى كبح هذا الصراع والتقليل من حدته وإمكانية تفاقمه، لكن تنامي قوة الصين وتزايد الخطر الكوري الشمالي أبرز الحاجة إلى مزيد من الحرص الإستراتيجي من أجل إيجاد علاقة أمنية مثلثية[499].

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن للولايات المتحدة مستقبليا أن توجد علاقة أمنية مثلثية تضمن الاستقرار وتضمن تواصل الهيمنة الأمريكية؟

جواب هذا السؤال سيحتم التطرق إلى النقاط التالية:

1- يتواصل التوازن المثلثي بين دول المنطقة بضمان التدخل الياباني الدولي بحيث تتولى اليابان بالتدريج مسؤوليات عسكرية أوسع، لأنه مع تزايد القوة الصينية وبروز كوريا الشمالية النووية ستتحول نمط العلاقة من مثلثية إستراتيجية إلى رباعية إستراتيجية بحيث يكون الصين وكوريا في مواجهة الولايات المتحدة واليابان ولكي تتوازن هذه العلاقة الرباعية يجب أن تتزايد قوة اليابان العسكرية.

بالإضافة إلى الخطر الذي قد يخلفه ضعف اليابان العسكري، سيكون هناك احتمال إعادة تسلح أحادية من جانب اليابان التي لديها من الإمكانيات ما يجعلها تتحول إلى قوة نووية في ظرف وجيز، مما يجعل الولايات المتحدة أمام خطر مواجهة ثلاث قوى نووية في منطقة شمال شرق آسيا.

[499] زيغينيو بريجنسكي، الاختيار السيطرة أم قيادة العالم، مرجع سابق، ص 251.

2- مستقبل المنطقة –شمال شرق آسيا- الأمني مرتبط أكثر بمستقبل العلاقات الأمريكية الصينية وهذه الأخيرة تواجهها قيود تحول دون ضمان علاقات أمنية مستقرة كنمط للعلاقات الأمريكية الصينية هذه القيود هي:

أ- خلافات أمنية أمريكية صينية تترأسها الخلافات حول مستقبل تايوان مما يجعل نمط العلاقات بين الدولتين يتصف بالتقلب واللاستقرار.

ب-التقلب في الموقف السياسي الأمريكي نحو العلاقات مع الصين.

ورغم أن الصين والولايات المتحدة الأمريكية تعترض مسارهما كدولتين كبيرتين مقاربات إستراتيجية مشتركة في العقود القائمة مثل الاستقرار العالمي، الأمن الإقليمي، النمو الاقتصادي العالمي ضمان أمن مصادر الطاقة وغيرها، إلا أن وتيرة العلاقات بين الدولتين تزداد تعقيدا وتشابكا خاصة مع كل أزمة أمنية أو توتر إقليمي تعرفه منطقة شمال شرق آسيا.

إن كل الاحتمالات المستقبلية المتفائلة لن ترشح وجود صداقة إستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، لكن يكون على الإستراتيجيين في كلا الدولتين أن يتوقعوا جيدا حجم الخسارة والثمن الباهض الذي ستدفعه الدولتين أولا ومنطقة شمال شرق آسيا ثانيا والاستقرار العالمي ثالثا في حالة تطور أوجه الصراع بينهما.

إن مقاربة استمرار الاستقرار أو بعبارة أخرى استمرار الهدوء في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة هي المحتملة أكثر مستقبليا، رغم أن هذه المقاربة لا تنفي استمرار الخلافات بينهما، لأن هذه الخلافات ستدعمها وباستمرار تنامي دور الصين كلاعب سياسي واقتصادي وعسكري على المسرحين الإقليمي والعالمي. والمفارقة في العلاقات الأمريكية الصينية أن مصالحهما متطابقة لكن بالمقابل خلافاتهما مستمرة.

3- ويهدد استمرار الاستقرار والهيمنة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، هو تواصل التهديد النووي الكوري الشمالي، ويعود تواصل هذا الهاجس الأمني بالنسبة للولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا إلى الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها الولايات المتحدة في التعامل مع الملف النووي الكوري الشمالي.

وقد لخص بريجنسكي أسباب الفشل المتواصل في التعامل مع هذا الملف من خلال إعطاء الاستنتاجات التالية:

أولا: أن كوريا الشمالية لم تواجه بشكل مقنع في أي مرحلة احتمال تفوق تكلفة تصميمها على الحصول على أسلحة نووية الفائدة المرجوة من الحصول عليها.

ثانيا: سمح ترد الولايات المتحدة في معاقبة بيونغ يونغ رغبة كوريا الجنوبية في التمويه مع كوريا الشمالية، وبالتالي إضعاف الملف التفاوضي الأمريكي.

ثالثا: تمكنت كوريا الشمالية خلال هذه الفترة من متابعة سعيها للحصول على أسلحة نووية.

وقد استفادت كوريا الشمالية وستواصل هذه الاستفادة من الأسلوب المرن الذي انتهجته الولايات المتحدة في تعاملها، حيث مكنها ذلك من استغلال قوة ضعف خصومها والمتمثلة في المخاوف الدولية من اشتعال حرب عالمية –نووية-.

لذا فالولايات المتحدة لا تملك اليوم الكثير من الخيارات الرادعة في التعامل مع الملف النووي الكوري الشمالي، خاصة مع استمرار التمرد الكوري، واستفزازاته المتواصلة لكل من كوريا الجنوبية واليابان.

ورغم الصعوبات الواضحة التي ستعترض الهيمنة المستقبلية للولايات المتحدة على منطقة شمال شرق آسيا، إلا أن الأمريكيون وفي سياق إستراتيجية عالمية لم يتخلو عن منطق الزعامة و الهيمنة في

التعامل مع المنافسين، حيث حذرت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية هؤلاء المنافسين بقولها:

" إن زعماء العالم الذين يصرون على أن العالم ما يزال أو يجب أن يستمر –متعدد الأقطاب- عليهم أن يراعوا دورهم الخاص ينبغي أن يتفق والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم ... فالتحالفات الفعالة ليست خيارا، وإنما تأتي تحقيقا لزعامة الولايات المتحدة الأمريكية"[500].

إن السؤال الرئيسي التالي والذي سيكون ختام أسئلة هذه الدراسة هو:

الثمن الذي يجب أن تدفعه الولايات المتحدة من موارد مادية مالية وبشرية لاستمرار الهيمنة الأمريكية على العالم عموما وعلى منطقة شمال شرق آسيا بدولها القوية والتي يحتمل أن تزداد قوة؟

[500] محمد يسين حيدر، "الإستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد والعشرين"، في (www.almeteragne.info-news/articles /81.html)، اطلع عليه يوم 2010/07/07، على الساعة 1:50 .

الخاتمـــــــة:

لقد بدا واضحا حدوث تغير كبير على مفهوم الأمن وعلى مفهوم الإستراتيجية الأمنية التقليدية مما إنعكس على تغير محاور الإستراتيجية االأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا وبالتاي يمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة المقسمة إلى جانبين نظري وعملي كما يلي بحيث ستكون بالضرورة مقسمة إلى قسمين هما:

I- نتائج نظرية:

1) حول مفهوم الأمن:

إن معالجة مفهوم الأمن أوضح في فترة ما بعد الحرب الباردة على انتصار واضح للمفهوم الليبرالي، حيث عكست الأوضاع السائدة وتطورات ما بعد الحرب الباردة النظرة الليبرالية لمفهوم الأمن، فمن ناحية حدثت تطورات إيجابية كانت في صالح هذه النظرة ومنها:

أ- تزايد في التعاملات والتفاعلات التعاونية فيما بين الفاعلين الدوليين بما فيها الدول بخاصة في المشاكل التي لا تنتمي إلى المعنى الضيق لمفهوم الأمن مثل المسائل المرتبطة بالاعتماد المتبادل وعلى نحو أخص في العلاقات بين الدول ومؤسسات النظام الرأسمالي المتقدم.

ب-الاستخدام المكثف للترتيبات المتعددة الأطراف سواء كانت على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، وأكثر من ذلك أن هذه الترتيبات أصبحت تستخدم للتدخل في إرادة وتسوية صراعات داخلية.

ج- عدم ظهور أي صراعات بين الديمقراطيات الغربية وبعضها البعض مما ترتب عنه تزايد الاعتماد المتبادل فيما بينها، وتشعب هذا الاعتماد ليمتد بين الأفراد والمؤسسات داخل هذه الدول مما يرسخ طرحا ليبراليا يؤكد على دور الفرد والجماعات في ترسيخ السلم والتعاون على المستوى الدولي.

وحتى التطور السلبي المتمثل في انفجار الصراعات العرقية كان له تأثيرا إيجابيا، إذ دعم المفهوم الليبرالي الذي يؤكد على حق تقرير المصير وأهميته في حل الصراعات الإثنية.

غير أن ثمة مشكلات صادفت ذلك التطور "الليبرالي" لمفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأهمها:

أ- إن مفهوم الأمن قد اتسع ليشمل أبعادا وجوانبا متعددة، وهو ما يعني صعوبة الدقة في القوة التنظرية لهذا المفهوم، فضلا عن الصعوبات العملية التي يفرضها شمول هذا المفهوم عند وضع الإستراتيجيات الأمنية للدول، مما يوضح الوقوع في تناقض بين مقاربتين للأمن، الأولى توسع المفهوم إلى أبعد مدى –المقاربة الليبرالية- والثانية تضع مفهوما ضيقا للأمن –المقاربة الواقعية-، هذا يوضح ضرورة وجود تحديد وسطي للمفهوم يزيل إشكال الاختزال الواقعي والمطاطية المفرطة لليبرالية.

ب- إن التطور الليبرالي لمفهوم الأمن لم يكن عالمي النطاق حيث يظهر هذا التطور في التعاملات الدولية بين الدول المتقدمة الديمقراطية وبعضها البعض، لكنه لم يشرح ويظهر في تطور العلاقات بين الدول غير الديمقراطية وغير المتقدمة –ما يعرف بالدول النامية- وبعضها البعض، وكان هذا التطور غائبا تماما في تعاملات الدول المتقدمة الكبرى –الديمقراطية- والدول النامية الصغرى.

ج- اعتبرت أحداث 11 سبتمبر إنبعاثة جديدة للمفهوم الواقعي للأمن وخمود نسبي للمفهوم الليبرالي، حيث استدعت انعكاسات هذه الأحداث الكثير من استخدامات القوة العسكرية والإنفاق العسكري وحتى مفاهيم التعامل الدولي أصبحت توحي بالقوة من أجل القوة على حد تعبير هانز مورغانتو، حيث سيطر مفهوم الحرب ضد الإرهاب على السياسة الأمنية للولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية ليرسخ سيادة البعد العسكري واحتمالات نمو استخداماته المستقبلية.

2) **حول مفهوم الإستراتيجية الأمنية:**

رغم التسليم بعدم سيطرة البعد العسكري على وضع الإستراتيجية الأمنية للدول على المستوى العالمي والإقليمي إلا أن البعد العسكري بقي واضحا وتأثيره قويا على صياغة هذه الإستراتيجية وذلك يتضح من خلال:

أ- شكلت ظاهرة اتساع نطاق التسلح وسباق التسلح وحيازة الأسلحة التقليدية وغير التقليدية سببا لخلق ضغوطا واسعة النطاق على التفاعلات الإقليمية والدولية، وبرزت هذه المشكلة بشكل أوضح خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي مع المتغيرات والتطورات الدولية السريعة والمتلاحقة التي صاحبت انتهاء الحرب الباردة وتحول طبيعة النظام الدولي، وظهور تحديات ومعالم دولية جديدة أدت إلى تفاقم المشكلة نظرا للتوسع في استخدام وحيازة الأسلحة كنتيجة للصراعات القديمة والجديدة في مناطق كثيرة من العالم، والناجمة عن تفاقم حدة المشكلات السياسية والاقتصادية وزيادة أشكال التدخلات العسكرية الخارجية للدول في شؤون الدول الأخرى من خلال إمداد القوى الداخلية المناوئة للنظم الحكم فيها بالأسلحة.

ب- إن ثمة ارتباط بين انتشار وحيازة الأسلحة والتسابق عليها بين القوى الإقليمية وبين طموح الهيمنة للعديد من الدول، ويرجع ذلك لسببين هما:

- امتلاك العديد من الدول لأفضل آليات العمل العسكري.
- تزايد دور القوى غير الإقليمية وتأدية دور عسكري لعملية التوازن في المناطق الإقليمية.

ج- إن امتلاك وحيازة السلاح النووي لم يؤدي إلى حل المشكلات الأساسية السياسية والحدودية والأمنية بين العديد من الدول -رغم أن هذا هو هدف امتلاكه- وعلى العكس من ذلك انتشار امتلاك السلاح النووي أوجد كيانات دولية في مواجهة بعضها البعض مثل: الولايات المتحدة في مواجهة روسيا،

الصين في مواجهة الولايات المتحدة وروسيا، الهند في مواجهة الصين والباكستان، وكوريا الشمالية في مواجهة اليابان وتايوان ... إلخ.

د- لا يمكن تجاهل أسباب امتلاك الأسلحة وزيادتها والتنافس على اقتنائها من طرف الدول، وفيما عدا التأثير الإستراتيجي لامتلاك وحيازة الأسلحة على أمن الدول ومناطقها الإقليمية، فإن امتلاك السلاح –سواء التقليدي أو النووي- على أنه رمز للقوة والهيبة، مما جعل استمرار البعد العسكري قائما في صياغة الإستراتيجية الأمنية للدول (القوية والضعيفة معا).

II- نتائج عملية:

1) حول الأمن في منطقة شمال شرق آسيا:

أ- يبدو واضحا من التحليل المقدم سابقا أن قضية الأمن في منطقة شمال شرق آسيا هي قضية معقدة، حيث تتعدد القضايا الأمنية التقليدية والجديدة وتتشابك بصورة لم يسبق لها مثيل وعلى نحو تتزايد معه احتمالات أن تشهد دول المنطقة مزيدا من الصراعات والحروب في المستقبل القريب –ويؤكد هذا الطرح أن الخلافات بين دول المنطقة تنشب وتتطور لأسباب بسيطة مثل ما استدعته حادثة البارجة الكورية الجنوبية من توتر في العلاقات بين دول المنطقة في ماي 2010-.

ب- مثلت استجابات القوى الأساسية في منطقة شمال شرق آسيا لنهاية الحرب الباردة نماذج متعددة للطرق والاقترابات التي تم التعامل بها مع هذا المتغير الإستراتيجي فيما يتعلق بالأمن الإقليمي والعالمي وسبل احتواء التهديدات القديمة والتصورات الخاصة بالتهديدات.

ج- من خلال استعراض التحركات الأمنية الفعلية لدول منطقة شمال شرق آسيا يمكن القول أن هناك نموذجين:

الأول: يعكس درجة أكبر من الاستمرارية في الإستراتيجيات القديمة التي كانت قائمة إبان الحرب الباردة، مع بعض التعديلات الطفيفة، وذلك من قبيل التكيف مع المتغيرات الإستراتيجية التي

حدثت وتبرز اليابان وكوريا الجنوبية كمثال عن هذا النموذج من خلال محافظة كل منهما على تحالفها الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية وإبقائهما على التواجد العسكري الأمريكي داخل أقاليمهما، كما حرصت على تطوير هذا التحالف مع ما يخدم مفاهيم الدفاع الذاتي وتطوير قدراتها الدفاعية الخاصة.

الثاني: يقدم نموذجا تزيد فيه نسبة السياسات الجديدة عن السياسات التقليدية التي كانت متبعة وقت الحرب الباردة، وسلكت دوله سياسات عملية جديدة من قبيل إعطاء أولوية للآليات الأمنية الإقليمية الجماعية وتحسين علاقاتها مع الدول الآسيوية وتبرز الصين كمثال حي عند هذا النموذج من خلال سعيها إلى تهدئة المخاوف الآسيوية من القوة العسكرية الصينية وتقوية الاقتصاد الصيني وإعطاء الأولوية لمصادر التهديد الداخلية والخارجية.

2) **حول الأمن الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا:**

أ- عموما ركزت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة في شمال شرق آسيا على ضمان التفوق والهيمنة الإستراتيجية في المنطقة، وهي أهداف لا تختلف عن أهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة خلال الحرب الباردة، الوسائل الأساسية لتحقيق ذلك هو تقوية التحالفات التقليدية في المنطقة وتبني "مفهوم احتراسي" اتجاه القوة المنافسة، واتضح ذلك من خلال اختيار اليابان كمفتاح أساسي للتحالف الأمني وأولوية العلاقات الأمنية مع اليابان خاصة مع مراجعة التوجهات المسطرة في التحالف الأمني الأمريكي الياباني سنة 1998، أيضا ضمن المخططات الأمريكية لتحويل القوات العسكرية الشاملة تقوم اليابان بدور "المفتاح القوي القبضة" في منطقة شمال شرق آسيا، حيث وصفت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة التحالف الياباني الأمريكي على أنه:

"تحالف عالمي يدعم التواجد الأمريكي في آسيا وفي كل العالم"

ب- منذ نهاية الحرب الباردة تغيرت العلاقة الأمنية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك أساسا بسبب عدم الأمن حول النوايا بعيدة المدى لكل طرف اتجاه الآخر. قبل أحداث 11 سبتمبر كانت الولايات المتحدة تتصور التطورات الصينية أساسا من منظور أمني إقليمي، لقد كانت أولوية الولايات المتحدة هو الحصول على ارتباط إيجابي واندماج اقتصادي عبر الحوار وتعزيز الوسائل الإقليمية المتعددة الجوانب، عموما تطوير "شراكة إستراتيجية بناءة مع الصين"، لكن تطورات الأحداث وتطور القوة الصينية غير المصطلح السابق الذكر إلى "المنافس الإستراتيجي"، فالولايات المتحدة ترى الصين حاليا كتحدي من منظور أمني شامل، وساد من جديد علاقة تتحكم فيها انعدام الثقة المتبادلة للنوايا البعيدة المدى لكل طرف اتجاه الآخر والمصالح الإستراتيجية المتنازع عليها، ففيما يتعلق بالأمن الإقليمي في منطقة شمال شرق آسيا اتخذت الولايات المتحدة اليابان الشريك الأمني رقم واحد مما أنتج ازدياد الضغط على الصين لتبني سياسات أكثر صرامة وحتى أكثر عنفا اتجاه كل من الولايات المتحدة واليابان.

ج- لقد بينت الدراسة أيضا أن العلاقة الأمنية بين دول المنطقة (اليابان، الصين، كوريا) تدهورت خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر نظرا لتطورات أساسية:

- نهاية القطبية الثنائية بانتهاء الحرب الباردة مع تأثيراتها التنظيمية على العلاقات الأمنية بين الصين واليابان خاصة.
- التطور المؤثر للاقتصاد الصيني خاصة في العشرين سنة الأخيرة.
- إهمال وفشل الولايات المتحدة في ضمان توازن في علاقاته مع الصين واليابان.

د- إن الإشكال الأمني الأمريكي الحالي هو كيف يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دورا أكثر بنائية في منطقة شمال شرق آسيا؟

إن السياسة الأمنية الأمريكية اتجاه الصين واليابان هي أحد العوامل المؤثرة على الحسابات الإستراتيجية للقادة الصينيين واليابانيين وبالتالي يجب أن توضح سياسة تهدف إلى تعزيز المصالح

المشتركة بين الدول الإقليمية خاصة في المجال الاقتصادي، حيث طورت أطراف المثلث الصين، اليابان، كوريا (الجنوبية)، بالإضافة إلى مركز ثقله وهي الولايات المتحدة علاقات اقتصادية قوية والتي تزيد من الحوافز الدافعة للتعاون مما يحتمل معه التقليل من التنافس الأمني-السياسي بين أطراف المثلث الإستراتيجي في منطقة شمال شرق آسيا.

ه- تسعى الولايات المتحدة إلى تكوين بيئة إستراتيجية يمكن تسميتها بيئة "المنافسة الموجهة"، حيث على الولايات المتحدة أن تتبع المنطق المثلثي الإستراتيجي من خلال قبول أن تلعب الصين دورا أمنيا وسياسيا واقتصاديا متزايدا في منطقة شمال شرق آسيا مع العمل على وضع الصين ضمن الترتيب الأمني الحليف في المنطقة، أيضا يجب على الولايات المتحدة أن تولي اهتماما أكبر لتداعيات السياسات الأمنية الشاملة، فلا تكتفي باحتواء اليابان وكوريا الجنوبية فقط بل عليها احتواء الصين كذلك، ويكون ذلك بالاستعمال الحذر للتحالفات الإقليمية لأن ذلك من شأنه رفع خطر تهديم الثقة القائمة بين الولايات المتحدة والصين والتي تسعى الأولى لبنائها.

في الأخير يمكن التأكيد على أن دراسة الإستراتيجية الأمريكية في ظل ظروف دولية معقدة وفي ظل نظام دولي لم تتضح معالمه بعد أمرا جد صعب .لذلك سيكون البحث المستقبلي في نفس الموضوع أمرا جد هام في مجال الدراسات الإستراتيجية.

ملحق رقم 01

المصدر: باتيس غيل، مرجع سابق.

عقوبات الولايات المتحدة المتصلة بمنع انتشار الأسلحة النووية ضد الصين، 1987-2006 (أ)

التاريخ، العقوبة، المدة (ب)	الوصف
13 حزيران /يونيو 2006	بموجب "القرار التنفيذي" 13382 (29 حزيران/يونيو 2005) الذي يجيز لوزارة الخزانة إصدار عقوبات مالية ضد "الموردين" كما الشركات والأفراد يوفرون الخدمات إليهم (الموردين)
تحظر كل التعاملات التجارية بين "الخاضعين للعقوبات" وأي فرد أميركي، وتجمّد أي أصول مالية لـــ "الخاضعين للعقوبات" على الأراضي الأمريكية	تفرض (العقوبات) على أربع شركات صينية، وشركة أمريكية: - Beijing Alite Technologies Company (ALCO) - LIMMT Economic and Trade Company - China Great Wall Industry Corporation (CGWIC) - China Precision Machinery Import Export Corporation (CPMIEC)
لا تزال قائمة	- G.W.Aerospace (تمثل CGWICP؛ مقرها Torrance، كاليفورنيا)
23 كانون الأول/ديسمبر 2005	وفقا لشروط الفقرة 3 من "قانون منع انتشار الأسلحة النووية الخاص بإيران" للعام 2000- المفروض على ست شركات صينية:
تحظّر حصول الحكومة الأمريكية على أسي سلع أو خدمات من، أو تأمين المساعدة لـــ، أو بيع أي مادة واردة في "لائحة الأعتدة الحربية" إلى- الشركات "الخاضعة للعقوبات"، تنهي كل مبيعات أي مواد دفاعية، أو خدمات دفاعية، أو خدمات تصميم وبناء للشركات "الخاضعة للعقوبات"، تحظر منح رخص تصدير جديدة للمواد الخاضعة لـــ "قانون إدارة التصدير" للعام 1979 أو إجراء إدارة التصدير	- China Aero-Technology - China North Industries Corporation (Norinco) - Hongdu Aviation Industry Group (HAIG) - LIMMT Metallurgy and Minerals Company - Ounion (Asia) International Economic and Technical Corporation - Zibo Chemical Equimment Corporation (Chemet-Global)

التاريخ، العقوبة، المدة (ب)	الوصف
27 كانون الأول/ ديسمبر 2004 العقوبة والمدة السابقتان نفسهما	وفقا لشروط الفقرة 3 من "قانون منع انتشار الأسلحة النووية الخاص بإيران" للعام 2000- المفروض على سبع شركات صينية: - Beijing Alite Technologies Company (ALCO) - China Aero-Technology Import Export corporation (CATIC) - China Great Wall Industry Corporation (CGWIC) - China North Industries Corporation (Norinco) - Q.C. Chen - Wha Cheong Tai Company - Zibo Chemical Equimment Corporation (Chemet-Global)
24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 العقوبة والمدة السابقتان نفسهما	وفقا لشروط الفقرة 3 من "قانون منع انتشار الأسلحة النووية الخاص بإيران" للعام 2000- المفروض على أربع شركات صينية: - Liaoning Jiayi Metals and Mineral Copmany - Wha Cheong Tai Company - Shanghai Triple International - Q.C. Chen
23 سبتمبر/ أيلول 2004 العقوبة والمدة السابقتان نفسهما	وفقا لشروط الفقرة 3 من "قانون منع انتشار الأسلحة النووية الخاص بإيران" للعام 2000- المفروض على سبع شركات صينية: - Beijing Institute of Aerodynamics - Beijing Institute of Opto-Electronic Technology (BIOET) - China Great Wall Industry Corporation (CGWIC) - China North Industries Corporation (Norinco) - LIMMT Economic and Trade Company - Oriental Scientific Instruments Corporation (OSIC) - South Industries Scientifice and Technology

	Trading Company
التاريخ، العقوبة، المدة (ب)	الوصف
20 أيلول/ سبتمبر 2004 تحظّر حصول الحكومة على أي سلع، أو تكنولوجيا، أو خدمات من هذه الشركات، وتنهي العقود القائمة؛ تحظّر توفير أي مساعدة وفتح المزيد من الاعتمادات المالية من أجل هذه الأهداف، لصالح هذه الشركات؛ يحظّر وزير الخزانة الاستيراد إلى الولايات المتحدة لأي سلع، أو تكنولوجيا، أو خدمات تنتجها أو توفرها هذه الشركات، ماعدا المعلومات أو المواد التي تدخل ضمن الفقرة 203 (ب) (3) من "القانون الدولي للقوى الاقتصادية الطارئة" International Emergency Powers Act (50 U.S.C 1702 (b) (3)) سنتان	وفقا لشروط "القرارين التنفيذيين" 12938 و13094، المفروضين على شركة صينية واحدة: - Xinshidia Company (China New Era Group)
1 نيسان/ أبريل 2004 المحظورات نفسها كما في "23 كانون الأول/ ديسمبر 2005"	وفقا لشروط الفقرة 3 من "قانون منع انتشار الأسلحة النووية الخاص بإيران" للعام 2000- المفروض على خمس شركات صينية: - Beijing Institute of Opto-Electronic Technology (BIOET) - China Precision Machinery Import Export Corporation (CPMIEC) - Oriental Scientific Instruments Corporation

سنتان	(OSIC) - Zibo Chemical Equimment Corporation (Chemet-Global) - China North Industries Corporation (Norinco)

التاريخ، العقوبة، المدة (ب)	الوصف
19 أيلول/ سبتمبر 2003 حظر على الواردات، وعلى منح رخص تصدير جديدة، وعلى مشتريات الحكومة الأمريكية. تطبق العقوبات على أي شركة تملكها الدولة الصينية ذات نشاطات مرتبطة بتطوير معدات خاصة بالصواريخ أو إلكترونيات، أو أنظمة ومعدات فضائية، أو طائرات حربية. بيد أن تطبيق العقوبة على الواردات ذات الصلة بتكنولوجيا الصواريخ، سيرجأ لمدة عام نظرا إلى أسباب "ضرورية للأمن القومي للولايات المتحدة". سنتان	عقوبات مفروضة للمرة الثالثة في خلال عام واحد على China North Industries Corporation (Norinco) لاتهامها بـــ "نشاطات ذات صلة بنشر تكنولوجيا الصواريخ"
24 تموز/ يوليو 2003 المحظورات نفسها كما في 20 أيلول/ سبتمبر المدة غير محددة، إلا إذا قرر وزير الخارجية وقف تطبيقها.	وفقا لشروط "القرارين التنفيذيين" 12938 و13094، المفروضين China Precision Machinery Import Export Corporation (CPMIEC)، لنقل تكنولوجيا الصواريخ، بما فيها حظر على شراء الحكومة الأمريكية سلعا من (CPMIEC) ودخول أي من صادرات الأخيرة إلى الولايات المتحدة.

التاريخ، العقوبة، المدة (ب)	الوصف
3 تموز/ يوليو 2003 المحظورات نفسها كما في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2005 المدة سنتان، إلا إذا قرر وزير الخارجية وقف تطبيقها.	وفقا لشروط الفقرة 3 من "قانون منع انتشار الأسلحة النووية الخاص بإيران" للعام 2000- المفروض على شركة كورية شمالية واحدة، وخمس شركات صينية: - Changgwang Sinyong Corporation (North Korea) - Taian Foreign Trade General Corporation - Zibo Chemical Equimment Corporation (Chemet-Global) - Liyang Yunlong (Liyang Chemical Equipment Company) - China North Industries Corporation (Norinco) - China Precision Machinery Import Export Corporation (CPMIEC)
23 أيار/ مايو 2003 المحظورات نفسها كما في 20 أيلول/ سبتمبر 2004 المدة سنتان، إلا إذا قرر وزير الخارجية وقف تطبيقها.	وفقا لشروط "القرارين التنفيذيين" 12938 و13094، المفروضين على China North Industries Corporation (Norinco)، بما في ذلك حظر على شراء الحكومة الأمريكية سلعا من Norinco ودخول أي من صادرات الأخيرة إلى الولايات المتحدة

التاريخ، العقوبة، المدة (ب)	الوصف
9 تموز/ يوليو 2002 حظر على حصول الحكومة الأمريكية على أي سلع أو خدمات من الشركات "الخاضعة للعقوبات"؛ حظر منح أي رخص تصدير إلى الشركات "الخاضعة للعقوبات" سنتان	وفقا لـــ "قانون منع انتشار الأسلحة النووية الخاص بإيران-العراق" للعام 1992- المفروض بسبب نشاطات ذات صلة بنشر الأسلحة النووية مع إيران- على شركات صينية معينة، ومواطن صيني واحد، ومواطن هندي واحد: - Liyang Yunlong Chemical and Technology Import Export Corporation - Q.C Chen - China Machinery and Equipment Import Export Corporation - China national Machnery and Equipment Import Export Corporation - CMEC Machinery and Electric Equipment Import Export corporation - CMEC Machinery and Electric Import Export corporation - China Machinery and Electric Equipment Import Export Company - Wha cheong Tai Company - China Shipbuilding Trading Company - Hans Raj Shiv
16 كانون الثاني/ يناير 2002 المحظورات نفسها كما في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2005 سنتان إلا إذا قرر وزير الخارجية أو نائب وزير الخارجية خلاف ذلك.	وفقا لـــ "قانون منع انتشار الأسلحة النووية الخاص بإيران" للعام 2000، المفروض بسبب صادرات ذات صلة بأسلحة كيميائية إلى إيران- على شركتين صينيتين، ومواطن صيني واحد: - Liyang Yunlong Chemical and Technology Import Export Corporation - China Machinery and Electric Equipement Import Export Company - Q.C Chen

التاريخ، العقوبة، المدة (ب)	الوصف
1 أيلول/ سبتمبر 2001 حظر أي عقود أو صادرات أمريكية ذات صلة بالمواد الخاضعة للضبط الواردة في ملحق "نظام الحد من تكنولوجيا الصواريخ"، مع وإلى، الشركات "الخاضعة للعقوبات"؛ التفعيل العملي لحظر منح الرخص اللازمة للصادرات الأمريكية ذات الصلة بالأقمار الاصطناعية إلى الصين. سنتان؛ العقوبات على الشركة الباكستانية رفعت غداة الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر (2001)	وفقا لـــ "قانون ضبط تصدير الأسلحة وقانون إدارة الصادرات "للعام 1979، المفروض بسبب صادرات ذات صلة بالصواريخ إلى باكستان – على شركة صينية واحدة، وشركة باكستانية واحدة: - China Metallurgical Corporation - National Development Complex (Pakistan)
14 حزيران/ يونيو 2001 المحظورات نفسها كما في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2005 سنتان إلا إذا قرر وزير الخارجية خلاف ذلك	وفقا لـــ "قانون منع انتشار الأسلحة النووية الخاص بإيران" للعام 2000- المفروض بسبب نشاطات نشر أسلحة نووية" تحدثت التقارير أنها صادرات ذات صلة بأسلحة كيميائية إلى إيران- على شركة صينية واحدة: - Liyang Yunlong Chemical and Technology Import Export Corporation

التاريخ، العقوبة، المدة (ب)	الوصف
21 أيار/ مايو 1997 حظر حصول الحكومة الأمريكية على سلع أو خدمات من الشركات أو الأفراد "الخاضعين للعقوبات"؛ حظر استيراد أي من منتجات الشركات "الخاضعة للعقوبات" إلى الولايات المتحدة سنة واحدة؛ أعيد فرضها لاحقا على بعض الشركات؛ انظر ما سبق	وفقا لـــ: " قانون ضبط الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتخلص من الحروب" Chemical and Biological Weapons Control and Warfare Elimination Act للعام 1991، المفروض على تصدير المواد الكيمائية ذات الاستخدام المزدوج و/أو معدات وتكنولوجيا الإنتاج الكيميائي، إلى إيران- على خمسة أفراد صينيين، وشركتين صينيتين، وشركة واحدة من هونغ كونغ: - Nanjing Chemical Industries Group - Jiangsu Yongli Chemicals and Technology Import Export Corporation - Cheong Yee (Hong Kong Company) - Liao Minglong Tian Yi, and Chen Qingchang (a.k.a.Q.C.Chen), Pan Yongming, and Shao Xingsheng (مواطنون صينيون)
24 آب/ أغسطس 1993 حظر تصدير المواد الواردة في "نظام الحد من تكنولوجيا الصواريخ" (MTCR)؛ حظر أي عقود للحكومة الأمريكية للحصول على سلع وخدمات – مع الشركات "الخاضعة للعقوبات" تم وقف تطبيقها في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994؛ انقضت مدة العقوبات	وفقا لـــ "قانون ضبط تكنولوجيا" للعام 1990، المفروض بسبب نشاطات ذات صلة بنشر تكنولوجيا صاروخية- على شركات صينية وباكستانية: - Ministry of Aeoospace - China Precision Machinery Import Export Corporation (CPMIEC) - China National Space Administration - Chaina Aeorospace corporation - China Great Wall Industry Corporation (CGWIC) - Chinese Academy of Space Technology - Beijing Wan Yuan Industry Comopration - China Haiying company

على وزارة الدفاع الباكستانية في آب/ أغسطس 1995	- Shaanghai Astronautics Industry Bureau - China change Feng Group - Ministry of Defense (Pakistan)

التاريخ، العقوبة، المدة (ب)	الوصف
25 أيار/ مايو 1991 حظر تصدير تكنولوجيا الكمبيوتر والأقمار الاصطناعية ذات الصلة بالصواريخ – إلى الشركات الخاضعة للعقوبات" أوقف تطبيقها في 23 آذار/ مارس 1992؛ انقضت مدة العقوبات على SUPARCO	وفقا لـــ "قانون ضبط تكنولوجيا" للعام 1990، المفروض بسبب نشاطات ذات صلة بنشر الصواريخ- على شركات صينية و باكستانية: - China Precision Machinery Import Export Corporation (CPMIEC) - China Great Wall Industry Corporation (CGWIC) - Space and Upper Atmosphere Research Commission (SUPARCO) (Pakistan)
22 تشرين الأول/ أكتوبر 1987 تعليق تحرير صادرات التكنولوجيا المتطورة إلى الصين تم رفعها في 9 آذار/ مارس 1988	فرضت على المبيعات الصينية ذات الصلة بصواريخ "كروز"- إلى إيران

ملحق رقم 02

المصدر: http://www.jda.go.jp/e/policy/f_work/sengen_htm.

Japan-U.S. joint Declaratioforn on Security-Alliance for the 21st Century

(Tentative Unofficial Translation)

April 17, 1996

The prime Ministrer and the President celebrated one of the most successful bilateral relationships in history. The leaders took pride in the profound and positive contribution this relatioship has made to world peace and regional stability and prosperity. The strong Alliance between Japan and the United States helped ensure peace and security in the Asia-Pacific region during the Cold War. Our Alliance continues to underlie the dynamic economic growth in this region. The two leaders agreed that the future security and prosperity of both Japan and yhe United States are tied inextricably to the future of the Asia-Pacific region. The benefits of peace and prosperity that spring from the Alliance are due not only to the commitments of the two governments, but also to the contributions of the Japanese and American people who have shared the burden of securing freedom and democracy. The Prime Minister and the president expressed their profound gratitude to those who sustain the Alliance, especially those Japanses communities that host U.S forces, and those Americans who, far from home, devote themselves to the defense of peace and freedom. For more than a year, the two governments conducted an intensive review of the evoling political and security environment of

the Asia-Pacific region and for vario us aspects of the Japan-U.S, security relationship. On the basis of this review, the Prime Minister and the President reaffirmed their commitment to the profound common values that guide our national policies : the maintenance of freedom, the pursuit of democracy, and respect for human rights. They agreed that the founations for our cooperation remain firm, and that this partnership will remain vital ill the 21st century.

The regional Outlook :

Since the end of the cold war, the possibility of global armed conflict has receded. The last few years have senn expanded political and security dialoque among contries of the region. Respect for democratic principales is growing. Prosperity is more widespread than at any other time in history, and we are witnessing the emergence of an Asia-Pacific community. The Asia-Pacific region has become the most dynamic area of the globe. At the same time, instability and uncertainty persist in the region. Tensions continue on the Korean Peninsula. There are still heavy concentrations of military force, including nuclear arsenals. Unresolved territorial disputes, potential regional conflicts, and the proliferation of weapons of mass destruction and their means of delivery all constitute sources of instability.

The Japan-U.S. alliance and the Treaty of Mutual Cooperation and security :

The prime Minister and the President underscored the importance of promoting stability in this region and dealing with the security challenges facing both countries. In this regard, the Prime Minister and the Presdent reiterated the significant value of the Alliance between Japan and the United States. They reaffirmed that the Japan-U.S. security relationship, based on the Treaty of Mutual Cooperation and Security between Japan and the United States of America, remains the cornerstone for achieving common security objectives, and for maintaining a stable and prosperous environment for the Asia-Pacific region as we

enter the 21st century. The Prime Minister confirmed Japan's fundamental defense policy as articulated in its new « National Defense program Outilne » adopted in November, 1995, which underscored that the Japanese defense capabilities should play appropriate roles in the security environment after the Cold War. The Prime Minister and the President agreed that the most effective framework for the defense of Japan is close defense cooperation between the two countries. This cooperation is based on a combination of appropriate defense capabilities for the Self-Defense Forces of Japan and the Japan-U.S. security arrangements. The leaders again confirmed that U.S deterrence under the Treaty of Mutual Cooperation and security remains the guarantee for Japan's security. The Prime Minister and the President agreed that continued U.S military presence is also essential for preseving peace and stability in the Asia-Pacific region. The leaders shared the common recognition that the Japan-U.S security relationship forms an essential pillar that supports the positive regional engagment of the U.S. the president emphasized the U.S commitment to the defense of Japan as well as to peace and stability in the Asia-Pacific region. He noted that there has been some adjustment of U.S forces in the region since the end of the Cold War. On the basis of a thorough assessment, the United States reaffirmed that meeting its commitments in the prevailing security environment requires the maintenance of its current force structure of about 100.000 forward deployed military personnel in the region, including about the current level in Japan. The Prime Minister welcomed the U.S determination to ramain a stable and steadfast presence in the region. He reconfirmed that Japan would continue appropriate contributions for the maintenance of U.S forces in Japan, such as through the provision of facilities and areas in accordance with the Treaty of Mutual Cooperation and security and Host Nation support. The President expressed U.S appreciation for Japan's contributions, and welcomed the conclusion of the new special Measures Agreement that privides financial support for U.S forces stationed in Japan.

Bilateral Cooperation Under the Japan-U.S security Relationship :

The prime Minister and the president, with the objective of enhancing the credibility of this vital security relationship, agreed to undertake efforts to advance cooperation in the following areas. Recognizing that close bilateral defense cooperation is a central element of the Japan-U.S. alliance, both governments agreed that continued close consultation is essential. Both governments will further enhance the exchang of information and views on the international situation, in particular the Asia-Pacific region. At the same, in response to the changes which may arise in the international security environment, both governments will continue to consult closely on defense policies and military postures, including the U.S force structure in Japan, which will best meet their requirements. The Prime Minister and the president agreed to initiate a review of the 1978 guidelines for Japan-U.S. defense cooperation to build upon the close working relationship already established between Japan and the United States. The two leaders agreed on the necessity to promote bilateral policy coordination. Including studies on bilateral cooperation in dealing with situations that may emerge in the areas surrounding Japan and which will have an important infuence on the peace and security of Japan. The Prime Minister and the president welcomed the April 15, 1996, signature of the Agreement between the government of Japan and the government of the united states of America concerning reciprocal provision of Logistic support, supplies and services between the Self-Defence forces of Japan and the Armed forces of the united states of America, and expressed their hope that this Agreement will further promote the bilateral cooprative relationship. Noting the importance of interoperability in all facets of cooperation between the Self-Defense forces of Japan and the U.S forces. The two governments will enhance mutual exchange in the areas of technology and equipment, including bilateral cooperative research and development of equipment such as the support fighter (f-2). The two governments recognized that the proliferation of weapons of mass destruction and their means of delivery has important implications for their common security. They will work together to prevent proliferation and will

continue to cooperate in the ongoing study on ballistic missile defense 6. The Prime Minister and the president recognized that the broad support and understanding of the Japanese people are indispensable for the smooth stationing of U.S forces in Japan, which is the core element of the Japan-U.S security arrangements. The two leaders agreed that both governments will make every etfort to deal with various issues related to the presence and status of U.S forces. They also agreed to make further efforts to enhance mutual understanding between U.S forces and local Japanese communities. In particular, with respect to Okinawa, where U.S facilities and areas are highly concentrated, the Prime Minister and the president reconfirmed their determination to carry out steps to consolidate, realign and reduce U.S facilities and areas consistent with the objectives of the Treaty of Mutual copperation and security. In this respect, the two leaders took satisfaction in the significant progress which has been made so far through the « Special Action Commitee on Okinawa » (SACO), and welcomed the far reaching measures outined in the SACO interim report of April 15, 1996. They expressed theirfirm commitment to achieve a successful conclusion of the SACO process by November 1996.

Regional cooperation :

The Prime Minister and the president agreed that the two government will joinfly and individually strive to achieve a more peaceful and stable security environment in the Asia-Pacific region. In this regard, the two leaders recognized that the engagement of the United States in the region, supported by the Japan-U.S security relationship, constitutes the foundation for such efforts. The two leaders stressed the importance of peaceful resolution of problems in the region. They emphasized that it is extremely important for the stability and prosperity of the region that china play a positive and constructive role, and, in this context, stressed the interest of bothe countries in furthering cooperation with China. Russia's ongoing process of reform contributes to regional and global stability, and merits continued encouragement and cooperation. The leaders also stated that full

normalization of Japan-Russian relations based on the Tokyo Declaration is important to peace and stability in the Asia-Pacific region. They noted also that stability on the Korean Peninsula is vitally important to Japan and the United States and reaffirmed that both countries will continue to make every effort in this regard, in close cooperation with the Republic of Korea. The Prime Minister and the President reaffirmed that the two governments will continue working jointly and with other countries in the region to further develop multilateral regional security dialogues and cooperation mechanisms such as the ASEAN Regional Forum, and eventually, security dialogues regarding Northeast Asia.

Global Cooperation :

The Prime Minister and the President recognized that the Treaty of Mutual Cooperation and security is the core of the Japan-U.S Alliance, and underlies the mutual confidence that constitutes the foundation for bilateral cooperation on global issues. The Prime Minister and the President agreed that the two governments will strengthen their cooperation in support of the United Nations and other international organizations through activities such as peacekeeping and humanitarian relief operations. Both governments will coordinate their policies and cooperate on issues such as arms control and disarmament, including acceleration of the comprehznsive Test Ban Treaty (CTBT) negotiations and the prevention of the proliferation of weapons of mass destruction and their means of delivery. The two leaders agreed that cooperation in the United Nations and APEC, and on issues such as the North Korean nuclear problem, the Middle East peace process, and the peace implementation process fn the former Yugoslavia, helps to build the kind of world that promotes our shared interests and values.

Conclusion :

In concluding, the Prime Minister and the President agreed that the three legs of the Japan-U.S relationship-security, political and economic- are based on shared values and interests and rest on the mutual confidence embodied in the Treaty of Mutual cooperation and security. The Prime Minister and the President reaffirmed

their strong determination, on the eve of the 21st century, to build on the successful history of security cooperation and to work hand in hand to secure peace and prosperity for future generations.

-باللغة العربية:

ا-الكتب:

- إبراهيم، نافع وآخرون، **ما الذي يجري في آسيا؟**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1998).

- أحمد، السيد، **الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية عام 2000**، (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2001).

- إدوارد، ميد إيدل. **رواد الإستراتيجية الحديثة**، ترجمة محمد عبد الفتاح، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1956)،

- إسماعيل صبري، مقلد، **الإستراتيجية السياسية والدولية: مفاهيم وحقائق أساسية**، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985).

- السيد أمين، شلبي. **أمريكا والعالم** (2000-2005)، (القاهرة: عالم الكتب، 2005).

- السيد صدقي عابدين، **قضية الوحدة الكورية**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999).

- أندرو، باسيفيتش، **الإمبراطورية الأمريكية**، (، بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2004).

- بايتس، غيل،**النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة**، ترجمة: دلال أبو حيدر، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2009).

- بسام، العسلي،**الإستراتيجية الأمريكية في القرن القادم**، (الأردن: مركز الدراسات العسكرية، 1999.

- بنجامين، باربر،**إمبراطورية الخوف**، (بيروت : دار الكتاب العربي، 2004).

- بول، ماري دولاغورس، **الإمبراطورية الأخيرة** (هل يكون قرن 21 أمريكيا؟)، ترجمة: هيثم سرية، (سورية: دار علاء الدين، 2007).

- بيتر ،لافوي،**الدفاع المشترك في مواجهة أسلحة الدمار الشامل**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000).

- جاكلين،ديفس، **مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000).

- جوزيف، ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، ([ب، ب ط]: مكتبة مدبولي، 2002).

- جون، بيليس وستيف ,سميث،**عولمة السياسة العالمية، ط1**، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)،

- حسن، أبو طالب،**واقع آسيا الأمني**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، [ب.س.ط]).

- حسن، درويش عبد الحميد،**الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة**، (القاهرة :دار الكتاب المصري، 1999)،

- حسين، شريف، **التحدي الياباني في التسعينات**، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1993).

- خديجة، عرفة محمد،**الصعود الصيني**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006).

- خديجة، عرفة، **تحولات مفهوم الأمن**، (القاهرة :مركز الدراسات الآسيوية، مصر، 2003).

- خضر، عطوان عباس، **مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004).

- دانيال، بورشناينوأرنيه، دي كيزا، **التنين الأكبر:الصين في القرن 23**، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: مطابع الوطن، 2001).

- درويش، فوزي،**العلاقات الأمريكية اليابانية ما بعد الحرب الباردة**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999).

- روبرت ،كوبر، **تحطم الأمم (النظام و الفوضى في القرن 21)**، ترجمة زهير السمهوري، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2005).

- ريتشارد، هاس وميجان، أوسوليفان،**العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**، ترجمة إسماعيل عبد الحكم، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002)،

- ريتشارد، هاس، **الفرصة**، ترجمة: أسعد كامل إلياس، (السعودية: مؤسسة العبيكان، 2007).

- زبيغنيو، بريجنسكي،**الاختيار (السيطرة أم قيادة العالم)**، (لبنان : دار الكتاب العربي، 2004).

- زيغينيو ، بريجنسكي،**رقعة الشطرنج الكبرى**، ترجمة أمل الشرقي، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).

- زيجينيو، برجينسكي، **الفرصة الثانية**، ترجمة عمر الأيوبي، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2007).

- زكرياء، حسين.،**الأمن القومي**، (دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001).

- سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة، 2004).

- شوقي، عابدين وهدى، متيكس، **قضايا الأمن في آسيا**، (القاهرة :مركز الدراسات الآسيوية ، 2004).

- صامويل، هانتجتون،**صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، (القاهرة: شركة سطورة، 1999).

- صلاح، نيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، (الأكاديمية العربية الممقترحة، الدانمارك 2008).

- صن، تسو، **فن الحرب**، ترجمة رؤوف شبايك، (بيروت: دار الطليعة، 2007).

- غضبان، مبروك،**المدخل للعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007).

- فوزي، درويش،**اليابان: الدولة الحديثة والدور الأمريكي**، (الأردن، مطابع الحميضي، 1994).

- - كارل، كلوز فيتش،**عن الحرب**، ترجمة سليم شاكر الإمامي،(بيروت: مؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997).

- كمال ،المنوفي،**الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية**، (القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية، 2006).

- لستر،ثرو،**المتناطحون**، ترجمة محمد فريد، (أبو ظبي: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1995).

- لهيب، عبد الخالق،**بين انهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003).

- ليدل، هارت،**الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة هيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، 1967).

- ليو، شيه تشنج ولي، شي دونج، **الولايات المتحدة والصين (خصمان أم شريكان)**، ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).

- ماجدة، صالح،**النموذج الكوري في التنمية**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ، 1996).

-محمد، عبد السلام، **المصالح القومية: "المفتاح الأساسي لتحليل العلاقات الدولية"**، في سلسلة مفاهيم، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية، يونيو 2006)

- محمد السيد، سليم،**آسيا والتحولات العالمية**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998).

- محمد السيد، سليم،**آسيا والعولمة**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2003).

- محمد سعد، أبو عامود. **التعامل الكوري مع النظام العالمي**، في كوريا والعولمة، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002).

- محمد ياسر، شرف،**إعادة تنظيم العالم (دراسة تحليلية لأطروحة صدام الحضارات)**، (سوريا:منشوراتوزارة الثقافة، 2004).

- محمد، نعمان جلال،**الصراع بين اليابان والصين**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989).

- مراد إبراهيم، الدسوقي،**اتجاهات التسلح لدول المحيط الهادي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995).

- نعوم تشومسكي، **الدول المارقة**، ترجمة أسامة إسبر، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2004).

- نيفين حليم، مصطفى،**السياسة الخارجية الكورية**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998).

- نيللي كمال، الأمير وهدى، متيكس،**التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2005).

- هدى، متيكس، **القيم الآسيوية**، (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية، 2007).

- هنري، كسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟**، (بيروت: دار الكتاب اللبناني,2003).

- والتر، رسل ميد، **السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة نشوى ماهر، (القاهرة: الجمعية المصرية للنشر، 2005).

- وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين**،(الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000م).

- وليد عبدالحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، ط1، (عمان: دار الشروق العربي، 2002).

- عماد فوزي، شعيبي. **السياسة الأمريكية وصياغة العام الجديد**، (العراق : دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2003).

ب - المقالات:

- أبو بكر، الدسوقي، "تطور العلاقات الأمريكية الصينية"، في السياسة الدولية، العدد 142، (أكتوبر 2000).

- أحمد سامح، الخالدي. "القوات الإستراتيجية النووية في الصين"، في سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 14، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

- أحمد، طه محمد، "الصراعات الإقليمية في آسيا"، في أوراق آسيوية، العدد 6، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية.

- أحمد فارس، عبد المنعم، "تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا"، في أوراق آسيوية، العدد 5، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2000.

- إسماعيل صبري مقلد. "موضوع الإستراتيجية السوفيتية"، في مجلة السياسة الدولية، العدد 7، يناير، 1967 .

- إسماعيل، صبري مقلد، "الصين الشعبية والإستراتيجية الدولية"، في السياسة الدولية، العدد 27،(جانفي 1972).

- الإستراتيجيةالأمنية الدولية للولايات المتحدة، إصدار وزارة الدفاع الأمريكية، سنة 2002.

- أليكس، كالينيكوس، "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، في انترناشيونال سوسياليزم، العدد 197، (شتاء 2002).

- أيمن، السيد عبد الوهاب، "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية"، في السياسة الدولية، عدد 147، (يناير 2002).

- توماس،ويلبورن. "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا"، في مجلة دراسات عالمية، العدد 12، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

-جون ،لاهان، "تدويل الاقتصاد الياباني"، في السياسة الخارجية، العدد 238، سنة 1995.

- حسام،الإمام، الولايات المتحدة والصين، في قراءات إستراتيجية، (العدد الثاني)، السنة الرابعة، (فبراير 1999).

- حسام، سويلم، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية"، في السياسة الدولية، العدد 65،(أكتوبر 2002).

- حسين، آغا وآخرون، "الوضع الدفاعي الياباني"، في سلسلة الدراسات الإستراتيجية، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1992).

- حسين، آغا وآخرون." اليابان"، في سلسلة الدراسات الإستراتيجية، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1992).

- خليل، حسين؛ "الأمن الإستراتيجي الدولي بعد كوريا النووية"، في شؤون سياسية، العدد 24،(نوفمبر 2007).

- دانيال، وارثر. "السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"، في دراسات عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد 15، [د, س، ط] .

- سعيد، عبد المنعم، الإخوة الأعداء: اليابان والقوى الكبرى، في السياسة الدولية، العدد 101،(جانفي 1990).

- سعيد، مسلم، "الأزمة النووية الكورية"، في شؤون سياسية، العدد 20، (أكتوبر 2006).

- سوسن، حسين، "الصين هل ستصبح قوة أولى في القرن 21؟"، في السياسة الدولية، العدد 116، (أفريل 1994).

- طلعت، عبد المنعم، "توازن القوى في النظام العالمي: منظور آسيوي"، في قراءات إستراتيجية، العدد 34، 1997.

- عبد الرحمن، عبد العال، "إجراءات بناء الثقة في آسيا"، في أوراق آسيوية ، العدد 45، (يونيو 2002).

- عبد العظيم، خالد، "الطموحات العسكرية لليابان تحقق عبر الولايات المتحدة"، في قراءات إستراتيجية، العدد 24، 2006.

- عبد القادر محمد، فهمي، "دور الصين في البيئة الهيكلية للنظام الدولي"، في دراسات إستراتيجية، العدد 42، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2000.

- عبد المجيد، إسماعيل، "التعاون، الصراع والإستراتيجية"، في قراءات إستراتيجية، العدد 3، (أكتوبر 2001).

- عبد المنعم طلعت، "ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي"، في السياسة الدولية، العدد 129، (يوليو 1997).

- عبد المنعم طلعت، "توازن القوى في النظام العالمي، منظور آسيوي"، في سلسلة أوراق آسيوية، القاهرة،(أكتوبر 1997).

- عزة، جلال هاشم، "الثقافة السياسية الصينية"، في السياسة الدولية، العدد 132، (أبريل 1998).

- علاء جمعة، محمد، "منظمة شنغهاي: آفاق التعاون الأمني في آسيا"، في السياسة الدولية، (أكتوبر 2001).

- علي، سيد فؤاد النقر، "السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا"، في دراسات إستراتيجية، العدد 63، 1996.

- قاسم، صغير. "التوجهاتالإستراتيجية الصينية"، في سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 14، المؤسسة العربية للدراسات وللنشر، بيروت، 1990.

- جون ،لاهان، "تدويل الاقتصاد الياباني"، في السياسة الخارجية، العدد 238، سنة 1995.

- محمد،جاد، "الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية"، في السياسة الدولية، العدد 127، (يناير 1997).

- محمد سعد ،أبو عامود، "السياسة الأمريكية في آسيا"، في السياسة الدولية، العدد 127، (يوليو 1997).

- محمد مصطفى، شحاتة، "حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين"، في السياسة الدولية، العدد 109، (جويلية 1992).

- محمد، الزايد، "إستراتيجية قومية للقرن الواحد والعشرين"، في قراءات إستراتيجية، القاهرة ،مركز القاهرة للدراسات الإستراتيجية، العدد 10، (مارس 2001).

- نبيه، الأصفهاني، "حكومة هاشيموتو والتطور الغربي في اليابان"، في السياسة الدولية، العدد 124، (أفريل 1996).

- نزيرة، الأفندي، "جدل الأمن الياباني الأمريكي"، في السياسة الدولية، عدد 125،(جويلية) سنة 1996).

- نزيرة، الأفندي. "اليابان بين الطموحات الخارجية والتحديات الداخلية"، في السياسة الدولية، عدد 155، (جانفي 2004).

- هناء، عبيد. العلاقات الأمريكية-الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان، في السياسة الدولية، العدد 117، (جويلية 1994).

-إبراهيم ، الدسوقي؛ "القضية النووية الكورية"، في أوراق آسيوية، العدد 52، (أكتوبر 2003).

-وليد، عبد الحي. "الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا"، في المؤتمر الثاني للباحثين الشباب، جامعة آل البيت، 2003.

ج – **الروابط الإلكترونية** :

- تقرير حول وضعية الاقتصاد الصيني"، في موقع(www.Brid.com) في 12 أوت 2009 على الساعة 09:58.

-- جابريل، شونفليد؛ "الضربات الاستباقية ضد كوريا الشمالية"، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، 2010، في (www.siironline.org)، يوم 2010/04/05.

- جوجي، ساكوراي. "اليابان لها اهتمامات أمنية"، في www.reapublic.com في 2000/06/02.

- خديجة، عرفة محمد. "مصادر القوة الصينية"، في الموقع
(www.chrinatoday.com.an/arabic/2009/0908/P9.htm)

- مفهوم الإستراتيجية، "عن الموسوعة المعرفية وكيبيديا"، (www.wikipidia.com)، اطلع عليه 14 فيفري 2009.

- وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2006، في:
(www.annabaa.org/nbanerers.htm).

-"السياسة الأمنية الأمريكية في كوريا"، في مجلة دراسات، واشنطن، ربيع 2010، متحصل عليها من الموقع:(www.sirouline.org/alabwab/deresat(01)/318.htm).

-"مفاهيمإستراتيجية"، مفاهيم ومصطلحات إسلام أولين، في(www.islam-online.com).

-- يكم، داو يونغ؛ "تسونامي كوريا النووي"، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، 2010، في (www.siironline.org)، يوم 2010/04/05.

د- **مذكرات ورسائل:**

- علي سيد فؤاد ، النقد، "السياسة الخارجية الصينية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

-حجار عمار، "السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص عاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2002.

-باللغة الفرنسية:

A – livres :

- Charles, philipe, David. **Théories de la sécurité** ; (Paris:editionsmontchrestien, 2002).

- Dario, Battistella. **theories des relations internationale**, (Paris : presses de la fondation internationale, 2003)

- Edward, Mead Eale ; **la stratégie** ; Tom 1, (Paris : groupe universitaire Français, 1990).

- Hervé, couton. **traité de stratégie**, (économico-Paris, 1999).

- Stéphanie, Bessière. **La china à l'aube du XXIe siècle**, (Paris:l'Harmattan, 2005).

B –articles :

- Buno, Guselle, « le Japon engagé dans la défense antimissile », dans fondation pour la recherche stratégique, (avril 2006).

- Elisabeth, skons. « les dépenses militaires » ; dans forum du désarmement, (janvier 2005).

- François, Godement ; « péninsule coréenne et Asie du Nord-est », dans séminaire sur péninsule coréenne, (18-19 janvier 2006), Paris

- James, Chace ; « a propos de la politique chinoise en asie du sud », dans relations internationales et stratégique, N° 15, (automne 1994).

- Seida, Bedar. « Les Etats-Unis et l'ordre global multipolaire », dans observatoire de la stratégie américaine, Vol 5, N° 62,(Février 2004).

- باللغة الإنجليزية:

A -books :

-Han, Sung-Joo, **America'srole in asia** , (USA: the asiafoundation, 2008).

-James, N. rosenau**.linkagepolitics**, (collier-Macmillan limited, London, 1967).

-Suto, Takaya, **Japan's foreign policy**, (cairo :cuture center of the japonesse embassy publications, 2002)

B -articles :

- Andrew, Koch ; « iran's procure ment program », in non-prolifération review, N°1, 1997

- Ariel, cohen, « the russia-china relations », in china at the world, N° 159,(July 18), (2001).

- Bill, Killer. « at the other and of the ascis », Newyork times,(January 11), 2003

-Akiko, Fukushina, « Japnese foreign policy, in journal of Japanesse studies, vol 117, N°21, (summer 2005).

-Barry, Buzon. « security architecture in asia », in pacific review,vol : 16, N°2, (2003).

-Buffer, Zone; « North Korea's strategie », in china-security ,Vol°4, N°28.

-Buno, Guselle, « le Japon engagé dans la défense antimissile », dans fondation pour la recherche stratégique, (avril 2006).

- Camila, Soerensen ; strategic triangularity in north east Asia », in asia perspective, vol 30, N° 3,(2006).

- Chaibong, Halm, « preparing for the 21st century : Korea political and social reforms », in Korea affairs quarterly, N° 1 ; vol 20, (spring 96).

-Charles, Armstrong ; « US-North Korean relations », in Asian perspective, Vol 28, N°4, (spring 2004).

- China information office of the state Council, china's national defense in 2004, (Beijing: July 1998).

- Colin, Gray. « Nuclear strategy », in comparative strategy, Vol IX, (été 1997).

- Erik, Henderson. « U.S alliance in northeast asia » ; in issues and insights, Vol 6, N° 6,(March 2006).

- Funabashi, Uvichi, « Japan and America global partners », in foreign policy, N° 86, (Spring 1992).

- Glover, Charles. « war and change in world politics », in world politics, N° 5, vol 1.

- Halloton, Bitchard ; « the rising east », in foreign Policy, N°2, (Spring 1996).

- Hong Nack,Kim, « the united states and Korea : Dynamic of political and security relation » , in word affairs, vol19, N1,(spring 1995).

- James, Baber, « Ameica in asia », in foreign affairs,Vol 70, N° 5, (winter 1991).

-Japan defense agency; « national defense program for 2005 and after », December,(2005).
- Jemes, Babeer. « america in asia », in foreign affairs, Vol 70, N° 5, (winter 1991/92).

-Japan defense agency; « joint statement of US-Japan security consultative », February, (2005).
-Jason, show; « Toward cooperative US-China- Japan relation », in issues and insights, v°6, N° 19, December,(2006).

-John nucller, « Ethnic War », in international security,vol 25, (été 2000).

-Jonathon, Clarke, « Rhetoric Before reality » ; in forengn policy , (September/October 1995).

-Kook, Chin Him, « the Rok-US relation ship », in foreign affairs, Vol °3, N° 5, (October 2005).

-Kenneth, waltz, « realist thinking and new realist theory », in journal of international affairs, (1990).

-Peter, J. Katzenstein, « Japon, asia pacific security », in international security, n°26,(2001).

-Philip, yong, « Northeast asia, Security coorporation », in National Taiwan university, Beijing, China, (April 2006).

- Li,changhe, « statement the plenary », Meeting of the conference on disarmament, Geneva, May 27,(1999).

- M. Eriksson, « armed conflict, 1989-2003 »,injournal of peace research, vol 41, n°5,(September 2004).

- Margareta, Sallenbery. « Armed conflit, 1989-98 »,injournal of peace research, vol 36,(Septembre 1999).
- Michal ,T. Klav ; « the next Great armes race », in foreign affairs, (summer 1993).

- Nack, yong an, « Korea in the east asia dynamic », in Korea affairs quarterly, N°1, vol 20 (spring 96).

- NXIA, Coo and others, « scenarios for the future of united states and china-relation », report of workshop, nautilus institute, (April 2001).

- Rinn-sup, shinn, « prospects for change in North's Korea's policy toward south Korea », in Korea observer, (vol 27, N°4,(winter 1993),

- Robert, ayson ; « stability and complexity in asia », in asia perspective , Vol N° 30, N° 2,(2006)

- S. elig , Harrison, « pacific agenda : defense or economie », in foreign policy, N° 97, (Summer 1990).

- Sun, Naurking. « Maintaining asia-pacific alliances », in issues and insights, Vol N° 6, (March 2006).

- Tae-Hwan ,Twak, « Korean-US relation in transition » , the Korean Journal, vol° 3, (1994).

-Tae,Hwan, « Korean Security relations », in Korean journal of defense, vol 1, N°2, (Winter 1989).

- Tim, Harmes, « searching for the New world ordre », in internationnal relations, (spring 1994).

- Wang, Jisi ; « china's changing role in Asia », in the Atlantic council, N° 21, (January 2004),

- William, Denman, « the US Role in Korean reunification », in Korea and world affairs, vol° 22, N° 2, (1998).

- Woo, Seongji ; « Triangle research and understanding Northeast asia politics », in asia perspective, Vol n 27, N° 2(2003).
(septembre 1996).

--……..-……., History proves diaoyo islands » ; in Bejing review,

C -web links :

-Anthony, Milner and Deborah, Johson. « the idea of Asia », in (eprints, anu, edu, au/archive/00002630/01/idea, html-65k).
- Bjonmoller, "defence restructuring in asia", in (http://www.diis.dk/graphics/person web/Bmo/eo-intro.doc).

- Caremvan terchlove, « the commingconflit with china », in (www.colombier.edn/hn/cear/ issues/spring1998 /textonly /html)

-Defense white paper 2003, the ministry of national defense, in (www.MND.go.KR/whitpaper?,03/04/ 2010/p161-172).

- Frank, Ching, « paracels islands Dispute », in(file : //A.cia-the world fact book-spartely islands-html), at 13 :00.
-Japon-US science and technologiecoopération at. (http://www.mofa.go.jp/region/n-america/ US/ science,html).

- Kurt M.Campbell ; « the challenges Ahead for uS policy in asia » in (www.nyv,edu/globalbeat/asia/fpr103300/html), at 30/01/2009.

-Mendes, Ennol p. « asian values and human rights » ; in (www.uaitawa.ca/errec/publicate/asianvalues.html) Tuesday 20 october 2009 at 14 :05 h.
-Richard, K, Hermmon. " Linking theory " , in international relation, Hand book of intentionnel relations, in (Google recherche de livres).
- Stephen, Rosen, « strategie traditions for the east asia review », in (www.nwc.navy.mil/press/review/2001/winter). At 10 :05 in 11/08/2005.

-« china's NationnalDefende in 2000 », in (www.freerepublic.com), and also : « china white paper », in (www.strinson.org/cdn/china/whrtepur, pert2).
-Merch, Jemes. « thepowar of power » ; in davideaston, varieties of political theory, in (Google recherchelivres),

-Robert, Norris. « Chinese nuclear forces », in (http://www.thebulletin.org/issues/nukenotes/nd03nuhenote.html).

-Swaran, singh, « china's Defense strategy », in (www.idsoindia.org /an-mars 2 :01, html), at 16 :32, in 20 October, 2008.

-Wang Zhengyi, « contending regional identity in east asia, in (irchina.org/en/xueren/china/pdf/wzy.1.pdf).

-xiao, Zan. « miniNato », Bejing Review, in (http://www.china.org.com/english/2001/sep/19383-html), 09/20/2001.

الملخص:

الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا :

دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة

تعتبر منطقة شمال شرق أسيا منطقة جد هامة من الناحية الإستراتيجية وما لذلك من انعكاسات أمنية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية , و اكتسبت هذه المنطقة الأهمية الكبرى بعد الحرب الباردة وما أدى ذلك إلى انعكاسات أمنية وعلى توزيع القوى بها , حيث عرفت بروز قوى دولية جديدة اقتصادية وعسكرية , كل ذلك جعل محاور ومعالم الإستراتيجية الأمنية الأمريكية نحو دول منطقة شمال شرق أسيا تتغير وتعدل . وظهرت معالم هذا التحول من خلال :

- حركة التحالفات الثنائية التي أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا.
- التوزيع الأمني والعسكري لقواتها في كل من كوريا واليابان .
- التعامل الأمني والاقتصادي الجديد مع الصين.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع حاولت الدراسة التعرض لتساؤل أساسي حول محاور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة ومحاولة الإجابة عنه من خلال تقسيم البحث إلى قسمين هما :

- القسم الأول:

القسم النظري الخاص بالتحديد ألمفاهيمي وتوضيح الأطر النظرية للدراسة.

- القسم الثاني:

الإطار التطبيقي بالتعرض لتوجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي في منطقة شمال شرق أسيا . بالإضافة إلى توضيح طبيعة العلاقات الأمنية مع دولها.